

السلسلة الفقهية



علم الحلال والمباح

تأليف

أ.د. عبد الله ناصر بن عبد العزيز أبو حميد الشنري

دار الكتب العلمية
للنشر والتوزيع

عَلَّمَ الْخَيْرَ وَالنَّيْظَرُ

ج) دار كنوز إشبيليا للنشر والنوزيع، ١٤٣٧هـ

فهرست مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الشري، سعد ناصر عبدالعزيز

علم الجدل والمناظرة/سعد بن ناصر عبدالعزيز الشري

الرياض، ١٤٣٦هـ

٢٢٢ ص ١٧×٢٤؛

ردمك: ٩٧٨-٦٠٣-٨١٥٥-٩١-٢

١. الجدل

٣. الحوار في الإسلام

ديوي ٢١٣

٢. المناظرات

أ. العنوان

١٤٣٧/٩٩٦

رقم الإيداع: ١٤٣٧/٩٩٦هـ

ردمك: ٩٧٨-٦٠٣-٨١٥٥-٩١-٢

جميع الحقوق محفوظة
الطبعة الأولى
١٤٣٧هـ - ٢٠١٦م

دار كنوز إشبيليا للنشر والنوزيع

المملكة العربية السعودية ص.ب ٢٧٢٦١ الرياض ١١٤١٧

هاتف: ٤٩١٤٧٧٦ - ٤٩٦٨٩٩٤ فاكس: ٤٤٥٣٢٠٣



E-mail eshbelia@hotmail.com

السلسلة الفقهية

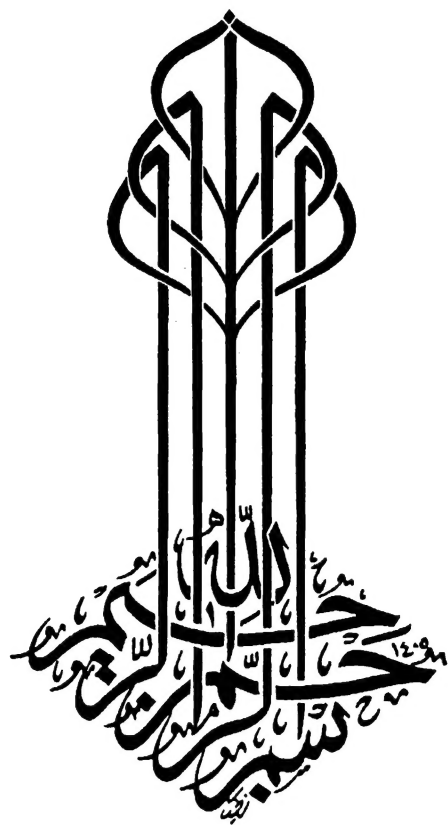


علم الحلال والمباح

تأليف

أ. د. عبد الله ناصر بن عبد العزيز أبو حبيب الشثري

دار الكتب العلمية
للنشر والتوزيع



المقدمة

الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ
وَأَتْبَاعِهِ بِإِحْسَانٍ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ.
أَمَّا بَعْدُ:

فإن من العلوم التي لها أثر في الحياة العلمية والفقهية عند المسلمين علم الجدل
والمناظرة.

وقد رغبت التعريف بهذا العلم وإعطاء لمحة عامة عنه.

وحاولت جمع كلام أهل الجدل وإعادة ترتيبه مع تقريره لقارئه.

وقد اشتمل هذا الكتاب على أحد عشر فصلاً هي:

الفصل الأول: تعريف بعلم الجدل.

الفصل الثاني: التعريف بأشهر المصطلحات الجدلية.

الفصل الثالث: الأسئلة الجدلية.

الفصل الرابع: الجواب.

الفصل الخامس: الانقطاع.

الفصل السادس: آداب البحث والمناظرة.

الفصل السابع: قواعد الجدل.

الفصل الثامن: أقسام الأدلة.

الفصل التاسع: القدح في دليل الخصم.

الفصل العاشر: أوجه الخطأ في المناظرات.

الفصل الحادي عشر: الجدل القرآني.

وأصل هذا الكتاب محاضرات ألقيتها في مسجد شيخ الإسلام ابن تيمية في حي سلطنة، واجتهد القائمون على المسجد في تفريغ المحاضرات، وترتيبها، وتخريج الأحاديث الواردة فيها، ثم قمت بمراجعتها وتصويبها وتوثيقها؛ بارك الله فيهم. وأسأل الله للجميع التوفيق لخيرى الدنيا والآخرة...

الفصل الأول مقدمة عن علم الجدل

عِلْمُ الْجَدَلِ عِلْمٌ غُنِيَ بِهِ الْعُلَمَاءُ الْأَوَائِلُ وَكَتَبُوا فِيهِ مُؤَلَّفَاتٍ عَدِيدَةً؛ وَلَكِنْ بَعْضُ النَّاسِ غَفَلُوا عَنْهُ مَعَ أَهَمِّيَّتِهِ. وَالْجَدَلُ لَيْسَ عِلْمًا مُسْتَحْدَثًا بَلِ الْجَدَلُ مُوجُودٌ فِي كِتَابِ اللَّهِ، وَهُنَاكَ مُنَاطَرَاتٌ وَمُنَاقَشَاتٌ فِي آيَاتِ الْقُرْآنِ، وَصَحَابَةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَدْ صَارَتْ بَيْنَهُمْ أَشْيَاءٌ كَثِيرَةٌ مِنَ الْمُنَاطَرَاتِ وَالْمُجَادَلَاتِ، وَلِذَلِكَ سَتَتَدَارَسُ هَذَا الْعِلْمَ، عِلْمَ الْجَدَلِ؛ لِأَنَّ الشَّرِيعَةَ قَدْ رَغَبَتْ فِي الْمُجَادَلَةِ بِالْحَقِّ، وَهُوَ نَوْعٌ مِنْ أَنْوَاعِ الشُّورَى الَّتِي ذَكَرَهَا اللَّهُ فِي كِتَابِهِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأْمُرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ﴾^(١).

وسنبداً الكلام عن ذلك بتقديم لَمِنَحَةٍ عَامَّةٍ عَنِ الْجَدَلِ وَالْمُنَاطَرَةِ مِنْ أَجْلِ أَنْ نُوجِدَ قُدْرَةَ لَدَى طَلِبَةِ الْعِلْمِ فِي الْجَدَلِ وَالْمُنَاطَرَةِ لِمُنَاقَشَةِ الْمَسَائِلِ الْمَطْرُوحَةِ لِلنَّقَاشِ وَالْمُبَاحَثَةِ، فَإِنَّهُ مَعَ تَنَوُّعِ وَسَائِلِ الْإِتِّصَالِ وَالْإِعْلَامِ تَتَجَدَّدُ الْحَاجَةُ إِلَى مَعْرِفَةِ قَوَاعِدِ الْمُنَاطَرَاتِ لِتَتِمَّكَنَ بِإِذْنِ اللَّهِ مِنْ اسْتِعْمَالِهَا كَوَسِيلَةٍ فِي الدَّعْوَةِ إِلَى اللَّهِ وَتَعْرِيفِ الْخَلْقِ بِدِينِ اللَّهِ وَبَيَانِ أَحْكَامِ اللَّهِ، ويدخل في ذلك لمحة عن تعريف إِبْجَالِيٍّ بِهَذَا الْعِلْمِ؛ مَا الْمُرَادُ بِهِ، وَمَا حُكْمُ تَعَلُّمِهِ، وَتَأْصِيلِ عِلْمِ الْجَدَلِ وَأَنْوَاعِهِ، وَبَعْضِ الْمُصْطَلَحَاتِ الَّتِي يَكْثُرُ دَوْرَانِهَا عِنْدَ الْمُنَاقَشَاتِ الْجَدَلِيَّةِ.

تعريف علم الجدل:

وَالْجَدَلُ فِي اللُّغَةِ: امْتِدَادُ الْخُصُومَةِ وَمُرَاجَعَةُ الْكَلَامِ بَيْنَ مُتَكَلِّمَيْنِ فِي مَسْأَلَةٍ يَخْتَلِفَانِ فِيهَا. وَإِذَا نَظَرَ الْإِنْسَانُ إِلَى مَادَّةِ الْجَدَلِ فِي اللُّغَةِ وَجَدَ أَنَّهَا تَعُودُ إِلَى مَعْنَى الْمِطَاوَلَةِ.

(١) سورة الشورى، الآية [٣٨].

وَأَمَّا تَعْرِيفُ الْجَدَلِ فِي الْإِصْطِلَاحِ فَإِنَّهُ: «تَرَدُّدُ الْكَلَامِ بَيْنَ مُخْتَلِفَيْنِ يُرِيدُ كُلُّ مِنْهُمَا تَصْحِيحَ مَذْهَبِهِ وَإِبْطَالَ مَذْهَبِ خَصْمِهِ».

وَالْعُلَمَاءُ الْأَوَائِلُ حَاوَلُوا أَنْ يُعَرِّفُوا عِلْمَ الْجَدَلِ، فَقَدْ وَجَدَتْ لَهُمْ تَعَارِيفُ مُخْتَلِفَةٌ؛ وَمِنْ أَشْهَرِهَا مَا ذَكَرَهُ الْعَلَّامَةُ أَبُو يَعْلَى الْحَنْبَلِيُّ فِي تَعْرِيفِهِ لِلْجَدَلِ بِقَوْلِهِ: «الْجَدَلُ تَرَدُّدُ الْكَلَامِ بَيْنَ اثْنَيْنِ إِذَا قَصَدَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا إِحْكَامَ قَوْلِهِ لِيُدْفَعَ بِهِ قَوْلَ صَاحِبِهِ»^(١).

وَهُنَاكَ مَنْ عَرَّفَ الْجَدَلَ بِأَنَّهُ مُقَابَلَةُ الْأَدِلَّةِ لِإِظْهَارِ أَرْجَحِيَّتِهَا^(٢).

وَالْعَلَّامَةُ أَبُو الْوَلِيدِ سُلَيْمَانُ بْنُ خَلْفٍ، عَرَّفَ الْجَدَلَ: «بِأَنَّهُ تَرَدُّدُ الْكَلَامِ بَيْنَ اثْنَيْنِ قَصْدَ كُلِّ مِنْهُمَا تَصْحِيحَ قَوْلِهِ وَإِبْطَالَ قَوْلِ خَصْمِهِ»^(٣). فَتَعْرِيفُهُ لِلْجَدَلِ مُمَازِلٌ لِتَعْرِيفِ الْعَلَّامَةِ أَبِي يَعْلَى.

وَأَبُو الْمَعَالِي الْجَوِينِيُّ عَرَّفَ الْجَدَلَ: «بِأَنَّهُ إِظْهَارُ الْمُتَنَازَعَيْنِ مُقْتَضَى نَظَرِهِمَا، وَأَدِلَّتُهُمَا؛ عَلَى جِهَةِ التَّدَافُعِ وَالتَّنَافِي، بِالْعِبَارَةِ أَوْ مَا يَقُومُ مَقَامَهَا»^(٤).

فَقَوْلُهُ: «بِالْعِبَارَةِ»: أَيُّ: مَا يَكُونُ بِالْكَلامِ.

وَقَوْلُهُ: «وَمَا يَقُومُ مَقَامَهَا»: مِنْ مِثْلِ الْإِشَارَةِ بِالْأَيْدِي أَوْ الدَّلَالَةِ الْحَقِيقَةِ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ^(٥).

(١) العدة (١/١٨٤)، وانظر: الفقيه والمتفقه للخطيب (١/٥٥١)، رسالة العكبري في الأصول

(ص ١٢٤).

(٢) المصباح المنير (جلد ١/٥٣، تاج العروس (جلد ٢٨/١٩٤، تفسير المنار ١٢/٥٩.

(٣) المنهاج للباقي (ص ١١).

(٤) الكافية للجويني (ص ٢١).

(٥) ينظر: المرجع السابق (ص ١٩).

وَقَالَ أَبُو الْمَعَالِي الْجَوْنِيُّ: «بِأَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ الْمُنَظَرَةِ وَالْجَدَالِ وَالْمُجَادَلَةِ فِي عُرْفِ الْعُلَمَاءِ بِالْأُصُولِ وَالْفُرُوعِ؛ وَإِنَّمَا الْخِلَافُ بَيْنَ هَذِهِ الْكَلِمَاتِ فِي اللُّغَةِ، وَأَمَّا فِي اضْطِلَاحِ أَهْلِ الْعِلْمِ فَهِيَ وَاحِدَةٌ»^(١).

وَأَبْنُ عَقِيلٍ الْحَنْبَلِيُّ يُعَرِّفُ الْجَدَلَ بِأَنَّهُ الْقِتْلُ لِلْخَصْمِ عَنْ مَذْهَبٍ إِلَى مَذْهَبٍ بِطَرِيقِ الْحُجَّةِ^(٢). وَهَذَا فِيهِ مَعْنَى لُغَوِيٌّ، إِذْ نَجِدُ فِي اللُّغَةِ أَنَّ الْجَدَلَ بِخِلَافِ الْإِبْرَامِ، وَكَأَنَّهُ أَخَذَ هَذَا التَّعْرِيفَ الْإِضْطِلَاحِيَّ مِنَ الْمَعْنَى اللَّغَوِيَّةِ.

وَالْعَلَّامَةُ أَبُو حَزْمٍ يَقُولُ فِي تَعْرِيفِ الْجَدَلِ: هُوَ إِنْخِبَارُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْمُخْتَلِفَيْنِ بِحُجَّتِهِ أَوْ مَا يَظُنُّ أَنَّهُ حُجَّةٌ^(٣).

هَذَا تَعْرِيفٌ لِلْجَدَلِ بِاعْتِبَارِهِ الْمُنَظَرَةَ بَيْنَ الْمُخْتَلِفَيْنِ لِيَصِلَا إِلَى مَا يَرِيَانِ أَنَّهُ الصَّوَابُ.

لَكِنْ مَا الْمَقْصُودُ بِعِلْمِ الْجَدَلِ الَّذِي اعْتَنَى الْعُلَمَاءُ بِالتَّأْلِيفِ وَالكِتَابَةِ فِيهِ؟
عِلْمُ الْجَدَلِ يُرَادُ بِهِ قَوَاعِدُ الْمُنَاقَشَةِ بَيْنَ الْمُتَخَاصِمِينَ وَآدَابُ ذَلِكَ، وَالطَّرَائِقُ الَّتِي يَنْتَهِجُهَا الْمُخْتَلِفَانِ عِنْدَ الْمُنَاقَشَةِ فِي الْقَضَايَا الَّتِي يَخْتَلِفُونَ فِيهَا، وَآدَابُ ذَلِكَ، فَأَبْنُ خَلْدُونٍ عَرَّفَ عِلْمَ الْجَدَلِ بِأَنَّهُ الْمَعْرِفَةُ بِالْقَوَاعِدِ مِنَ الْحُدُودِ وَالْآدَابِ فِي الْإِسْتِدْلَالِ الَّتِي يَتَوَصَّلُ بِهَا إِلَى حِفْظِ رَأْيٍ أَوْ هَدْمِهِ^(٤).

(١) ينظر: المرجع السابق (ص ١٩).

(٢) الجدل لابن عقيل (ص ١).

(٣) ينظر: الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم (١/ ٤٥).

(٤) ينظر: مقدمة ابن خلدون (ص ٤٥٧).

الفرق بين علم الجدل وبعض العلوم الأخرى:

الْفَرْقُ بَيْنَ عِلْمِ الْجَدَلِ وَعِلْمِ الْمَنَاطِرَةِ:

المَنَاطِرَةُ: عَمَلِيَّةٌ مُنَاقَشَةٌ بَيْنَ اثْنَيْنِ وَلَيْسَتْ عِلْمًا مُسْتَقْلَلًا بِذَاتِهِ، وَبَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ يُطْلِقُ عَلَى عِلْمِ الْجَدَلِ اسْمَ (عِلْمِ آدَابِ الْبَحْثِ) ^(١)، لِذَلِكَ أَلَفَ الْعَلَّامَةُ مُحَمَّدٌ الْأَمِينُ الشَّنْفِيطِيُّ كِتَابَ «آدَابِ الْبَحْثِ وَالْمَنَاطِرَةِ»، وَهُوَ فِي عِلْمِ الْجَدَلِ.

الْفَرْقُ بَيْنَ عِلْمِ الْجَدَلِ وَعِلْمِ الْمَنْطِقِ:

فَعِلْمُ الْجَدَلِ يُرَادُ بِهِ: قَوَاعِدُ الْمَنَاطِرَاتِ وَالْمُنَاقَشَاتِ الَّتِي تَحْصُلُ بَيْنَ الْمُخْتَلِفَيْنِ، بَيْنَمَا عِلْمُ الْمَنْطِقِ يُرَادُ بِهِ: طَرَائِقُ مَعْرِفَةِ الْأَشْيَاءِ، سَوَاءً مَعْرِفَةُ الْأَشْيَاءِ الْمُفْرَدَةِ بِوَاسِطَةِ التَّعْرِيفَاتِ أَوْ مَعْرِفَةُ النِّسْبَةِ بَيْنَ شَيْئَيْنِ بِوَاسِطَةِ الْقِيَاسِ الْمَنْطِقِيِّ ^(٢).

الْفَرْقُ بَيْنَ عِلْمِ الْجَدَلِ وَعِلْمِ الْفَلَسَفَةِ:

عِلْمُ الْفَلَسَفَةِ يُرَادُ بِهِ: النَّظَرُ الْعَامَّةُ وَالْآرَاءُ الْمُتَعَلِّقَةُ بِالْحَاقِقِ وَالْإِنْسَانِ وَالْكُونِ، وَلِذَلِكَ يُشْعَبُونَ الْفَلَسَفَةَ إِلَى شُعَبٍ كَثِيرَةٍ ^(٣)، بَيْنَمَا نَجِدُ أَنَّ عِلْمَ الْجَدَلِ: عِلْمٌ يُنَظَّمُ الْمُنَاقَشَاتِ الَّتِي تَكُونُ فِي الْمَسَائِلِ الْفَلَسَفِيَّةِ وَغَيْرِهَا.

الْفَرْقُ بَيْنَ عِلْمِ الْجَدَلِ وَعِلْمِ الْكَلَامِ:

الْمُرَادُ بِعِلْمِ الْكَلَامِ مَا يَتَعَلَّقُ بِالْمَسَائِلِ الْعَقْدِيَّةِ، عِنْدَمَا يَقُولُونَ: عِلْمُ الْكَلَامِ؛ يَفْصِدُونَ بِهِ عِلْمَ الْعَقِيدَةِ، سُمِّيَ بِهَذَا الْإِسْمِ إِمَّا لِأَنَّ مَسْأَلَةَ إِبْثَابِ الْكَلَامِ لِلَّهِ عَزَّ

(١) ينظر: تاريخ الجدل لأبي زهرة (ص ٦٥).

(٢) الملل والنحل للشهرستاني ١٥٨/٢، شرح المقاصد للفتازاني ١٩/١، شرح الكوكب المنير ٢٣/١،

المختصر في المنطق لابن عرفة (ص ١)، المستصفى ٤/١، روضة الناظر ٥٣/١، معيار العلم في

المنطق للغزالي (ص ٤).

(٣) مبادئ الفلسفة (ص ٢٥)، أرسطو المعلم الأول (ص ٢١)، الفكر العربي لعمر فروخ (ص ٦٥٩).

وَجَلَّ مِنْ أَوَائِلِ الْمَسَائِلِ الَّتِي حَصَلَ النَّقَاشُ وَالتَّرَادُّ فِيهَا، أَوْ لِأَنَّهُمْ يُعْنُونُونَ أَبْوَابَ هَذِهِ الْمَسَائِلِ بِقَوْلِهِمْ: الْكَلَامُ فِي كَذَا^(١).

وَالْأَيُّمَةُ قَدْ ذَمُّوا عِلْمَ الْكَلَامِ، وَمُرَادُهُمْ ذَمُّ بِنَاءِ الْعَقَائِدِ عَلَى الْقَوَاعِدِ الْمَأْخُودَةِ مِنَ الْأَمَمِ الْأُخْرَى مِنَ الْيُونَانِ وَغَيْرِهِمْ، وَأَمَّا مَنْ بَنَى الْعَقَائِدَ عَلَى الْأَدِلَّةِ الصَّحِيحَةِ مِثْلَ أَدِلَّةِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، فَإِنَّهُ لَيْسَ بِمَذْمُومٍ؛ بَلْ هُوَ مَمْدُوحٌ، وَهَذِهِ هِيَ طَرِيقَةُ سَلَفِ الْأَيُّمَةِ^(٢).

أَمَّا عِلْمُ الْجَدَلِ فَهُوَ طَرِيقَةُ تَنْظُمِ النَّقَاشِ فِي مَسَائِلِ الْمُعْتَقَدِ وَغَيْرِهَا.

حكم الجدل:

الجدال على نوعين:

النوع الأول: جدال بالحق:

والمراد به كل جدال يراد به الوصول للحق، وتم الاستدلال عليه بالأدلة الصحيحة، والتزم فيه بالآداب الشرعية.

وَهَذَا مَطْلُوبٌ وَوَسِيلَةٌ مِنْ وَسَائِلِ الْوُصُولِ إِلَى الْقَوْلِ الصَّوَابِ، وَلِذَلِكَ وَرَدَ فِي النُّصُوصِ الْأَمْرُ بِهِ وَالثَّنَاءُ عَلَى أَصْحَابِهِ^(٣)، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: «أَدْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ^٥ وَجِدِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ^(٤)»، وَقَالَ تَعَالَى: «وَلَا

(١) شرح المقاصد للتفتازاني ١٦/١، مقدمة ابن خلدون (ص ٤٠٠)، العقيدة الأصفهانية لابن تيمية

(ص ٧٢)، ودرء تعارض العقل والنقل ١/٢٣٢.

(٢) درء تعارض العقل والنقل ٣/٣٦٩، شرح الطحاوي لابن أبي العز ١/١٧، صون المنطق للسيوطي

(ص ٣٢)، ذم الكلام للهروي (ص ٢٠٧).

(٣) ينظر: الكافية للجويني (ص ٢٤)، والجدل للطوفي (ص ١٠).

(٤) سورة النحل، الآية [١٢٥].

تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ^(١)، وَذَكَرَ اللَّهُ جَلَّ وَعَلَا عَنْ قَوْمِ نُوحٍ أَنَّهُمْ وَصَفُوهُ بِأَنَّهُ قَدْ جَادَهُمْ، فَقَالَ تَعَالَى: «قَالُوا يَنْتُوخُ قَدْ جَدَلْتَنَا فَأَكْثَرْتَ جِدْلَنَا فَأَيْنَا بِمَا تَعِدُنَا إِنْ كُنْتَ مِنَ الصَّادِقِينَ»^(٢)، وَأَثْنَى اللَّهُ تَعَالَى عَلَى الْمَرْأَةِ الَّتِي جَادَلَتْ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي مَسْأَلَةِ الظَّهَارِ فِي قَوْلِهِ سُبْحَانَهُ: «قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا وَتَشْتَكِي إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَا إِنْ اللَّهُ سَمِيعٌ بَصِيرٌ»^(٣)، وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: «رُسُلًا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لَعَلَّ يُكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ»^(٤)، فَإِنَّ الرُّسُلَ قَدْ بُعِثُوا إِلَى أَقْوَامِهِمْ بِالْحُجَجِ وَالْبَرَاهِينِ، فَجَادَلُوا أَقْوَامَهُمْ فَانْقَطَعَتْ حُجُجُ الْأَقْوَامِ، قَالَ تَعَالَى لَمَّا ذَكَرَ مُجَادَلَةَ إِبْرَاهِيمَ لِقَوْمِهِ: «وَتِلْكَ حُجَّتُنَا آتَيْنَاهَا إِبْرَاهِيمَ عَلَى قَوْمِهِ نَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مَن نَشَاءُ»^(٥)، وَقَالَ تَعَالَى عَنْ إِبْرَاهِيمَ لَمَّا حَاجَّ مَلِكَ زَمَانِهِ: «أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهٖ أَنْ ءَاتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ إِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّيَ الَّذِي يُخَيِّمُ وَيُمِيتُ قَالَ أَنَا أُخِي- وَأُمِيتُ قَالَ إِبْرَاهِيمُ فَإِنَّ اللَّهَ يَأْتِي بِالشَّمْسِ مِنَ الْمَشْرِقِ فَأْتِي بِهَا مِنَ الْمَغْرِبِ فَبُهِتَ الَّذِي كَفَرَ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ»^(٦).

وَفِي «الصَّحِيحَيْنِ» أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: (احتج آدم وموسى فقال موسى: يَا آدَمُ أَنْتَ أَبُونَا خَيِّتْنَا وَأَخْرَجْتَنَا مِنَ الْجَنَّةِ، فَقَالَ لَهُ آدَمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَنْتَ مُوسَى اصْطَفَاكَ

(١) سورة العنكبوت، الآية [٤٦].

(٢) سورة هود، الآية [٣٢].

(٣) سورة المجادلة، الآية [١].

(٤) سورة النساء، الآية [١٦٥].

(٥) سورة الأنعام، الآية [٨٣].

(٦) سورة البقرة، الآية [٢٥٨].

الله بكلامه، وخط لك بيده، أتلومني على أمرٍ قدره الله عليّ قبل أن يخلقني بأربعين سنة؟!، فقال النبي ﷺ: (فَحَجَّ آدَمُ مُوسَى، فَحَجَّ آدَمُ مُوسَى) ^(١)، وَذَلِكَ لِأَنَّ مُوسَى اسْتَدَلَّ عَلَى آدَمَ بِالْمُصِيبَةِ وَهِيَ الْإِخْرَاجُ مِنَ الْجَنَّةِ، فَبَيَّنَ لَهُ آدَمُ أَنَّ الْمَصَائِبَ مُقَدَّرَةٌ مِنْ رَبِّ الْعِزَّةِ وَالْجَلَالِ، وَبِالتَّالِي لَا يَصِحُّ لِأَحَدٍ أَنْ يَلُومَ أَحَدًا عَلَى الْمُصِيبَةِ.

النوع الثاني: الجدل بالباطل:

وهو الذي فَقَدَ صِفَةً أَوْ أَدَبًا مِنْ آدَابِ الْجِدَالِ بِالْحَقِّ أَوْ قَصَدَ بِهِ انتصار الباطل، لِذَلِكَ تَبَزَّرُ أَهَمِّيَّةُ عِلْمِ الْجَدَلِ مِنْ كَوْنِهِ يُفَرِّقُ بَيْنَ الْجِدَالِ الْمَمْدُوحِ صَاحِبُهُ، وَهُوَ الْجِدَالُ بِالْحَقِّ، وَبَيْنَ الْجِدَالِ الْمَذْمُومِ صَاحِبُهُ، وَهُوَ الْجِدَالُ بِالْبَاطِلِ ^(٢)، وَقَدْ وَرَدَتْ نُصُوصٌ كَثِيرَةٌ فِي الْكِتَابِ تُشِيرُ إِلَى هَذَا النَّوعِ - الْجِدَالِ بِالْبَاطِلِ - كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿هَتَأْتُنَّ هُنَآءَ جَبَدَلْتُمْ عَنْهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ ^(٣)، وَذَلِكَ أَنَّ قَوْمًا مِنَ الْمُنَافِقِينَ سَرَقُوا ذِرْعًا مِنَ الدُّرُوعِ، فَجَاءَتْ طَائِفَةٌ مِنْ قَرَابَتِهِمْ يُجَادِلُونَ عَنْهُمْ وَيُلْحِقُونَ هَذِهِ التُّهْمَةَ بِبُيُوتِهِمْ كَانُوا فِي الْمَدِينَةِ ^(٤).

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَيُجَادِلُ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالْبَاطِلِ لِيُدْحِضُوا بِهِ الْحَقَّ﴾ ^(٥)، وَقَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿وَجَادِلُوا بِالْبَاطِلِ لِيُدْحِضُوا بِهِ الْحَقَّ فَأَخَذْتَهُمْ﴾ ^(٦) فَكَيْفَ كَانَ

(١) أخرجه البخاري في كتاب أحاديث الأنبياء - باب وفاة موسى وذكره بعد (٣٤٠٩)، ومسلم في

كتاب القدر - باب حجاج آدم وموسى عليهما السلام (٢٦٥٢)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) ينظر: الكافية للجويني (ص ٢٢)، الجدل لابن عقيل (ص ٢)، الجدل للطوفي (ص ١٠).

(٣) سورة النساء، الآية [١٠٩].

(٤) ينظر: تفسير الطبري (٩/ ١٨٣)، أسباب النزول للواحدي (١/ ١٨١).

(٥) سورة الكهف، الآية [٥٦].

عِقَابٍ»^(١)، قَالَ سُبْحَانَهُ: «تُجَدِّلُونَكَ فِي الْحَقِّ بَعْدَ مَا تَبَيَّنَ»^(٢)، وَقَالَ تَعَالَى عَنْ هُودٍ وَهُوَ يَجَادِلُ قَوْمَهُ: «أَتُجَدِّلُونَنِي فِي أَسْمَاءٍ سَمَّيْتُمُوهَا أَنْتُمْ وَءَابَاؤُكُمْ مَا نَزَّلَ اللَّهُ بِهَا مِنْ سُلْطَانٍ»^(٣)، وَقَالَ سُبْحَانَهُ: «وَمِنَ النَّاسِ مَنْ تُجَدِّلُ فِي اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَتَتَّبِعُ كُلَّ شَيْطَانٍ مُرِيدٍ»^(٤)، وَقَالَ جَلَّ وَعَلَا: «وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يُجَدِّلُ فِي اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلَا هُدًى وَلَا كِتَابٍ مُنِيرٍ»^(٥)، وَقَالَ جَلَّ وَعَلَا: «وَهُمْ يُجَدِّلُونَ فِي اللَّهِ وَهُوَ شَدِيدُ الْحَالِ»^(٦)، وَقَالَ سُبْحَانَهُ: «حَتَّى إِذَا جَاءَوكَ تُجَدِّلُونَكَ يَقُولُ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ هَذَا إِلَّا أَسْطِيرُ الْأَوَّلِينَ»^(٧)، وَقَالَ سُبْحَانَهُ: «مَا تُجَدِّلُ فِي ءَايَاتِ اللَّهِ إِلَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَلَا يَغْزُرَكَ تَقْلُبُهُمْ فِي الْبَلَدِ»^(٨)، وَيَقُولُ تَعَالَى: «وَإِنَّ الشَّيَاطِينَ لَيُوحُونَ إِلَى أَوْلِيَائِهِمْ لِيُجَدِّلُواكُمْ^ط وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ»^(٩)، وَيَقُولُ سُبْحَانَهُ: «الَّذِينَ يُجَدِّلُونَ فِي ءَايَاتِ اللَّهِ بِغَيْرِ سُلْطَانٍ أَتَتْهُمْ كَبْرُ مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ وَعِنْدَ الَّذِينَ ءَامَنُوا كَذَالِكَ يَطْبَعُ اللَّهُ عَلَى كُلِّ قَلْبٍ مُتَكَبِّرٍ جَبَّارٍ»^(١٠)، وَيَقُولُ جَلَّ وَعَلَا فِي سُورَةِ آلِ عِمْرَانَ: «يَتَأْهَلُ الْكِتَابُ لِمَ

(١) سورة غافر، الآية [٥].

(٢) سورة الأنفال، الآية [٦].

(٣) سورة الأعراف، الآية [٧١].

(٤) سورة الحج، الآية [٣].

(٥) سورة لقمان، الآية [٢٠].

(٦) سورة الرعد، الآية [١٣].

(٧) سورة الأنعام، الآية [٢٥].

(٨) سورة غافر، الآية [٤].

(٩) سورة الأنعام، الآية [١٢١].

(١٠) سورة غافر، الآية [٣٥].

تُحَاجُّوْنَ فِي إِبْرَاهِيمَ وَمَا أُنْزِلَتِ التَّوْرَةُ وَالْإِنْجِيلُ إِلَّا مِنْ بَعْدِهِ»^(١)، وَفِي سُورَةِ غَافِرٍ: «إِنَّ الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِ اللَّهِ بِغَيْرِ سُلْطَانٍ أَتَتْهُمْ إِنْ فِي صُدُورِهِمْ إِلَّا كِبْرٌ مَّا هُمْ بِبَلِّغِيهِ فَاستَعِذْ بِاللَّهِ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ»^(٢)، وَيَقُولُ جَلَّ وَعَلَا: «أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِ اللَّهِ أَنِّي يُصْرَفُونَ ﴿٦٦﴾ الَّذِينَ كَذَبُوا بِالْكِتَابِ وَمِمَّا أَرْسَلْنَا بِهِ رُسُلَنَا فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ﴿٦٧﴾ إِذِ الْأَغْلُلُ فِي أَعْنَاقِهِمْ وَالسَّلْسِلُ يُسْحَبُونَ ﴿٦٨﴾ فِي الْحَمِيمِ ثُمَّ فِي النَّارِ يُسْجَرُونَ»^(٣)، وَفِي الْآيَةِ الْأُخْرَى: «وَحَاجَّهُ قَوْمُهُ قَالَ أَتُحَاجُّونِي فِي اللَّهِ وَقَدْ هَدَانِي»^(٤)، فَهَذَا مِنْ أَنْوَاعِ الْجَدَالِ بِالْبَاطِلِ، وَيَقُولُ جَلَّ وَعَلَا: «وَيَعْلَمُ الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِنَا مَا هُمْ مِنْ مُّحْمِصٍ»^(٥)، وَيَقُولُ سُبْحَانَهُ: «وَالَّذِينَ يُحَاجُّونَ فِي اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مَا اسْتَجِيبَ لَهُ مُخْتَلِفٌ دَاحِضٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ»^(٦)، وَفِي الْحَدِيثِ الَّذِي رَوَاهُ أَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: (مَا ضَلَّ قَوْمٌ بَعْدَ هُدًى كَانُوا عَلَيْهِ إِلَّا أُوتُوا الْجَدَلَ)^(٧)، وَفِي الْحَدِيثِ الْآخِرِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: (أَنَا زَعِيمٌ بَيْتٍ فِي وَسْطِ الْجَنَّةِ

(١) سورة آل عمران، الآية [٦٥].

(٢) سورة غافر، الآية [٥٦].

(٣) سورة غافر، الآيات [٦٩-٧٢].

(٤) سورة الأنعام، الآية [٨٠].

(٥) سورة الشورى، الآية [٣٥].

(٦) سورة الشورى، الآية [١٦].

(٧) أخرجه أحمد في «مسنده» (٢٥٢/٥، ٢٥٦)، والترمذي في كتاب تفسير القرآن- باب ومن سورة

الزخرف (٣٢٥٣)، وابن ماجه في كتاب المقدمة- باب اجتناب البدع والجدل (٤٨)، من حديث أبي

إمامة ﷺ، وحسنه الألباني في «صحيح الترغيب والترهيب» (١٤١).

لِمَنْ تَرَكَ الْمِرَاءَ وَلَوْ كَانَ مُحِقًّا^(١) وَتَلَا النَّبِيُّ ﷺ أَوَائِلَ سُورَةِ آلِ عِمْرَانَ: «فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَبَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ»^(٢)، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِعَائِشَةَ: (إِذَا رَأَيْتُمُ الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِ اللَّهِ، فَأُولَئِكَ الَّذِينَ سَمَى اللَّهُ فَأَحْذَرُوهُمْ)^(٣).

فَهَذِهِ النُّصُوصُ تُدَلُّنَا عَلَى أَنَّ الْمُنَاطَرَاتِ وَالْجِدَالَ عَلَى نَوْعَيْنِ:
الأول: جِدَالٌ مُحْمُودٌ مُرَغَّبٌ فِيهِ، وَتَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ ثَمَرَاتٌ طَيِّبَةٌ.
الثاني: جِدَالٌ بَاطِلٌ مَذْمُومٌ.

وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا يَكْمُنُ فِي مُرَاعَاةِ الصُّوَابِ الصَّحِيحَةِ فِي الْجِدَالِ، مِمَّا يَدُلُّكَ عَلَى
أهمية تعلم الجدل.

الْفَوَائِدُ الَّتِي نَجْنِيهَا مِنَ الْمُنَاطَرَاتِ الصَّحِيحَةِ:
هُنَاكَ فَوَائِدُ عَدِيدَةٌ مِنْ أَهَمِّهَا^(٤):

أولاً: إِحْقَاقُ الْحَقِّ وَإِبْرَارُهُ لِيَعْرِفَهُ النَّاسُ وَيَنْقَادُوا إِلَيْهِ، فَمِنْ طَرَائِقِ إِظْهَارِ
الصُّوَابِ الْمَجَادَلَاتُ وَالْمُنَاطَرَاتُ الَّتِي تَكُونُ بِحَقٍّ.

(١) أخرجه أبو داود في كتاب الأدب - باب في حسن الخلق (٤٨٠٠)، من حديث أبي أمامة رضي الله عنه، وحسنه الألباني في «صحيح الجامع» (١٤٦٤).

(٢) سورة آل عمران، الآية [٧].

(٣) أخرجه البخاري في كتاب تفسير القرآن - باب منه آيات محكمات (٤٥٤٧)، ومسلم في كتاب العلم - باب النهي عن اتباع متشابه القرآن والتحذير (٢٦٦٥)، من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٤) ينظر: المنهاج للباقي (ص ٨)، الكافية للجويني (ص ٢٤)، الإيضاح لابن الجوزي (ص ٥)، تنبيه العاقل (ص ٥، ٤)، المناظرات الفقهية للسعدي (ص ٨).

ثانيا: كشف الأقوال الباطلة وتعریف الناس بِبطلانها.

ثالثا: التَّمَحِيصُ فِي الأدَلَّةِ، وَالتَّمْيِيزُ بَيْنَ صَحِيحِهَا وَبَاطِلِهَا، وَبِذَلِكَ نَعْرِفُ أَنَّ الْمُنَظَّرَاتِ الصَّحِيحَةَ نَوْعٌ مِنْ أَنْوَاعِ الدَّعْوَةِ إِلَى اللَّهِ؛ وَلِذَلِكَ قَالَ أَبُو الْمَعَالِي الْجُوَيْنِيُّ: إِنَّ الْمُنَظَّرَاتِ مِنْ أَكْدِ الْوَاجِبَاتِ^(١).

رابعا: فِي هَذِهِ الْمُنَظَّرَاتِ تَثْبِيتٌ لِلْمُؤْمِنِينَ عَلَى التَّمَسُّكِ بِأَحْكَامِ دِينِهِمْ.

خامسا: المِجَادَلَةُ بِالْحَقِّ فِيهَا صَدٌّ لِعِدْوَانِ الْمُعْتَدِينَ الَّذِينَ يَحَاوِلُونَ تَشْكِيكَ النَّاسِ فِي مَعْتَقَدَاتِهِمْ أَوْ فِي أَحْكَامِ دِينِهِمْ.

سادسا: فِي هَذِهِ الْمُنَظَّرَاتِ صَقْلٌ لِلْأَذْهَانِ وَتَصْفِيَةٌ لَهَا.

سابعا: فِيهَا أَيْضاً تَقْوِيَةٌ لِحُجَجِ الْأَلْسُنِ.

ثامنا: بِهَذِهِ الْمُنَظَّرَاتِ الصَّحِيحَةِ نُحْصِلُ رُبَّةَ الْيَقِينِ.

تاسعا: هَذِهِ الْمُنَظَّرَاتُ الصَّحِيحَةُ تَتِمَّكَّنُ مِنَ الْفَضْلِ فِي التَّرَاعَاتِ الَّتِي تَكُونُ بَيْنَ الْمُخْتَلِفِينَ.

ثُمَّ رَأَتْ تَعْلُمُ عِلْمَ الْجَدَلِ^(٢)؛

تَعْلُمُ عِلْمَ الْجَدَلِ لَهُ ثَمَرَاتٌ كَثِيرَةٌ مِنْهَا:

أولاً: التَّفْرِيقُ بَيْنَ طَرَائِقِ الْمِجَادَلَةِ الَّتِي تَكُونُ بِحَقِّ الْمِجَادَلَةِ الَّتِي تَكُونُ بِالْبَاطِلِ.

(١) الكافية للجويني (ص ٢٤).

(٢) ينظر: المنهاج للباقي (ص ٨)، الكافية للجويني (ص ٢٤)، الإيضاح لابن الجوزي (ص ٥)، تنبيه

العاقل (ص ٥، ٤)، المناظرات الفقهية للسعدي (ص ٨).

ثانياً: يَتَعَلَّمُ عِلْمَ الْجَدَلِ تُرْضِي رَبَّ الْعِزَّةِ جَلَّ جَلَالُهُ لِأَنَّنا نَحْصُلُ بِهِ عَلَى الْيَقِينِ وَندعو به إلى الله.

ثالثاً: يَتَعَلَّمُ عِلْمَ الْجَدَلِ نَتَمَكَّنُ مِنَ التَّأَدُّبِ بِالْآدَابِ الشَّرْعِيَّةِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالْمُنَاطَرَاتِ وَالْمَجَادَلَاتِ.

رابعاً: يَتَعَلَّمُ عِلْمَ الْجَدَلِ نَتَمَكَّنُ مِنَ الْوُصُولِ لِلنَّتَائِجِ الصَّحِيحَةِ، وَنَعْرِفُ الْحَقَّ مِنَ الْبَاطِلِ.

خامساً: يَتَعَلَّمُ عِلْمَ الْجَدَلِ يَكُونُ عِنْدَ الْإِنْسَانِ الْقُدْرَةُ عَلَى التَّمْيِيزِ بَيْنَ أَهْلِ الْحُجَجِ الصَّحِيحَةِ، وَبَيْنَ أَهْلِ التَّمْوِيهَاتِ الْكَاذِبَةِ.

سادساً: يَتَعَلَّمُ عِلْمَ الْجَدَلِ يَكُونُ عِنْدَ الْإِنْسَانِ قُدْرَةُ عَلَى الْمَحَاجَّةِ وَرَدِّ أَدِلَّةِ الْخُصُومِ، وَخُصُوصًا فِي عَضْرَتِ الْحَاضِرِ الَّذِي كَثُرَتْ فِيهِ الْوَسَائِلُ الَّتِي يُسْتَخْدَمُ فِيهَا الْجِدَالُ، فَمَثَلًا فِي الْقَنَوَاتِ التِّلْفِزِيَّةِ، وَفِي الْمَحَطَّاتِ الْإِذَاعِيَّةِ تُوجَدُ حَلَقَاتُ نِقَاشٍ كَثِيرَةٌ فِي مَوْضُوعَاتٍ شَتَّى، وَيُؤْتَى بِالْمُتَخَصِّصِينَ لِيُحَاجَّ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ، فَإِذَا أَرَادَ الْمُطَالِعُ لِمِثْلِ هَذِهِ الْمُنَاطَرَاتِ أَنْ يَتَمَكَّنَ مِنَ التَّمْيِيزِ بَيْنَ الْحَقِّ وَالْمُبْطَلِ، لَا بُدَّ أَنْ تَكُونَ عِنْدَهُ خَلْفِيَّةٌ فِي عِلْمِ الْجَدَلِ، وَهَكَذَا الْمُشَارِكُ أَوْ الْمُحَاوِرُ أَوْ الْمُتَّصِلُ بِهِمْ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ عِنْدَهُ قُدْرَةٌ فِي عِلْمِ الْجَدَلِ؛ حَتَّى يَتَأَدَّبَ بِالْآدَابِ الشَّرْعِيَّةِ مِنْ جِهَةٍ، وَحَتَّى يَكُونَ كَلَامُهُ مُوَصَّلًا لِمُرَادِهِ، وَيَكُونَ دَلِيلُهُ مُوَصَّلًا إِلَى الدَّعْوَى الَّتِي يُرِيدُ إِقْنَاعَ النَّاسِ بِهَا.

وَهَكَذَا أَيْضًا وَجَدَتِ الْمُتَشَدِّيَّاتُ الَّتِي تَكُونُ فِي الشَّبَكَةِ الْعَالَمِيَّةِ، وَفِيهَا مِنَ الْمُنَاطَرَاتِ الشَّيْءُ الْكَثِيرُ.

إِذَنْ يَحْسَنُ أَنْ يَتَعَلَّمَ الْإِنْسَانُ قَوَاعِدَ الْمُنَاطَرَةِ؛ لِيَتَمَكَّنَ مِنْ إِقْنَاعِ الْآخَرِينَ بِمَا لَدَيْهِ

من الحق، وَلَيَتِمَّكَنَ مِنَ الْحُكْمِ عَلَى حُجَجِ الْمُخَالِفِينَ لَهُ وَمِنْ نَقْضِهَا، وَلَيَتِمَّكَنَ مِنَ الْوُصُولِ إِلَى الْحَقِّ وَإِبْطَالِ الْقَوْلِ الْحَاطِي.

وَهَكَذَا أَيْضاً فِي الْمَجَالِسِ سَوَاءً كَانَتْ تِلْكَ الْمَجَالِسُ الَّتِي لَهَا صِفَتُهَا الرَّسْمِيَّةِ مِثْلَ الْمَجَامِعِ الْفِقْهِيَّةِ، وَمِثْلَ جُلُوسَاتِ النَّقَاشِ، أَوْ فِي الْمَجَالِسِ الْخَاصَّةِ. فَإِذَا تَمَكَّنَ الْإِنْسَانُ مِنْ مَعْرِفَةِ قَوَاعِدِ الْجَدَلِ كَانَ عِنْدَهُ الْقُدْرَةُ عَلَى إِقْنَاعِ الْآخَرِينَ وَإِيصَالِ الْحَقِّ إِلَى نُفُوسِهِمْ وَإِقْنَاعِهِمْ بِهِ.

وَمِنْ هُنَا نُشِيرُ إِلَى أَهْمِيَّةِ دِرَاسَةِ عِلْمِ الْجَدَلِ فِي عَصْرِنَا لِتَنَوُّعِ وَسَائِلِ الْجِدَالِ فِي هَذَا الْعَصْرِ.

سابعاً: أَنَّ أَهْلَ الْبَاطِلِ فِي عَصْرِنَا جَلَبُوا كَثِيراً مِنَ الْبَاطِلِ لِلنَّاسِ وَمَوْهُوا بِهِ عَلَى الْآخَرِينَ، وَحَيِّثُ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ عِنْدَنَا قُدْرَةٌ عَلَى رَدِّ هَذَا الْبَاطِلِ، فَأَهْلُ الْبَاطِلِ قَدْ أَجْلَبُوا بِبَاطِلِهِمْ وَلَمْ يَرَاعُوا قَوَانِينَ الْجَدَلِ وَقَوَاعِدَهُ وَأَدَابَهُ، فَلَا بُدَّ أَنْ نُظْهِرَ عَوَارِئَهُمْ وَأَنْ نُبَيِّنَ أَنَّ كَلَامَهُمْ إِنَّمَا هُوَ تَمْوِيهِ وَلَيْسَ مِنَ الْإِسْتِدْلَالِ الصَّحِيحِ فِي شَيْءٍ.

ثامناً: فِي دِرَاسَةِ عِلْمِ الْجَدَلِ أَيْضاً مَسْحُ لَأَنَارِ الْبَغْيِ وَالظُّلْمِ النَّاتِجِ مِنْ تِلْكَ الْمَجَادَلَاتِ الْبَاطِلَةِ؛ فَإِنَّ الْجِدَالَ بِالْبَاطِلِ الَّذِي انْتَشَرَ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْوَسَائِلِ تَرَبَّثَ عَلَيْهِ مَفَاسِدُ شَنِيعَةٌ وَبَغَى أَقْوَامٌ عَلَى أَقْوَامٍ بِسَبَبِ ذَلِكَ، خُصُوصاً أَنَّ التَّأثيرَ عَلَى الرَّأْيِ الْعَامِّ قَدْ خَطَأَ فِيهِ أَهْلُ الْبَاطِلِ خُطُوءَاتٍ، وَلَكِنَّهُ لَيْسَ عَلَى قَوَاعِدِ صَحِيحَةٍ وَلَا أُسُسٍ سَلِيمَةٍ، وَمِنْ ثَمَّ لَا بُدَّ مِنْ إِبْرَازِ قَوَاعِدِ الْجَدَلِ؛ لِتَتِمَّكَنَ مِنْ إِبْطَالِ هَذِهِ التَّمْوِيهَاتِ وَذَلِكَ الزَّعْمُ الْبَاطِلِ.

تاسعاً: فِي دِرَاسَةِ عِلْمِ الْجَدَلِ فِي عَصْرِنَا الْحَاضِرِ ثَمَرَةٌ أُخْرَى، أَلَا وَهِيَ اخْتِصَارُ

الْأَوْقَاتِ، فَإِنَّ الْمُجَادَلَةَ فِي الْبَاطِلِ تُضَيِّعُ أَوْقَاتِ النَّاسِ فِي بَاطِلٍ لَا يُسْتَفَادُ مِنْهُ شَيْءٌ بَلْ يَكُونُ مُضَرًّا، وَبِالتَّالِي إِذَا عَرَفْنَا قَوَاعِدَ الْجَدَلِ وَطَبَقْنَاهَا تَمَكَّنَّا مِنْ حِفْظِ الْأَوْقَاتِ. إِذَا نَظَرَ الْإِنْسَانُ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْمُجَادَلَاتِ وَجَدَ أَنَّ صَاحِبَ الْبَاطِلِ يُمَوِّهُ عَلَى النَّاسِ، إِمَّا بِرَفْعِ صَوْتِهِ أَوْ مُقَاتَلَتِهِ لِحُصْمِهِ بِحَيْثُ تَكُونُ الْغَلْبَةُ بِالْقُوَّةِ الَّتِي تَكُونُ بِإِسْكَاتِ الْحُصْمِ وَعَدَمِ تَمَكُّنِهِ مِنَ الْكَلَامِ، وَلَيْسَتْ بِالْإِفْهَامِ بِالذَّلِيلِ، وَلِذَلِكَ فَإِنَّ هَذِهِ الْمَخَاصِمَاتِ تُتَعَبُ الْأَذْهَانُ وَتُضَيِّعُ الْأَوْقَاتِ، وَتُتَبِّجُ الْعَدَاوَاتِ، وَلَيْسَ لَهَا ثَمَرَةٌ بَلْ ثَمَرَتُهَا عَكْسِيَّةٌ، وَلِذَلِكَ فَإِنَّ تَعْلَمَ هَذَا الْعِلْمَ لَهُ ثَمَرَاتٌ عَدِيدَةٌ، مِنْهَا دَرءُ هَذِهِ السَّلْبِيَّاتِ الْمَوْجُودَةِ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْمَنَاظَرَاتِ، وَمِنْ هُنَا وَجَدْنَا الْأَثِمَةَ الْأَوَائِلَ يُشِيرُونَ إِلَى أَهْمِيَّةِ هَذَا الْعِلْمِ وَمَكَانَتِهِ.

وَيُذَكِّرُ عَنْ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّهُ يُقَسِّمُ طُلَّابَهُ إِلَى قِسْمَيْنِ، فَيَجْعَلُ كُلَّ قِسْمٍ يَتَّبِعِي قَوْلًا، وَيَجْعَلُ بَيْنَهُمْ مَنَاظَرَةً، ذَكَرَ هَذَا عَنِ الشَّيْخِ ابْنِ سَعْدِيِّ، وَطَائِفَةٍ.

تُصَوِّصُ الْأَثِمَةُ الْأَوَائِلُ فِي أَهْمِيَّةِ عِلْمِ الْجَدَلِ:

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ بْنُ الْجَوَازِيِّ - ابْنُ الْعَلَامَةِ ابْنِ الْجَوَازِيِّ الْمَشْهُورِ -: «اعْلَمْ وَفَّقْنِي اللَّهُ وَإِيَّاكَ أَنْ مَعْرِفَةَ هَذَا الْعِلْمِ - عِلْمِ الْجَدَلِ - لَا يَسْتَعِينِي عَنْهَا نَاطِرٌ وَلَا يَتَمَشَّى بِدُونِهَا كَلَامٌ مُنَاطِرٌ - النَّاطِرُ الَّذِي يَنْظُرُ وَحْدَهُ فِي الْأَدِلَّةِ، وَالْمُنَاطِرُ الَّذِي يُنَاقِشُ غَيْرَهُ - لِأَنَّهُ بِهِ - يَعْنِي بِهَذَا الْعِلْمِ - يَتَبَيَّنُ صِحَّةُ الدَّلِيلِ مِنْ فُسَادِهِ، تَحْرِيرًا وَتَقْرِيرًا، وَتَتَضَحُّ الْأَسْئَلَةُ الْوَارِدَةُ، الصَّحِيحَةُ مِنَ الْمَرْدُودَةِ، إِنْجَمَالًا وَتَفْصِيلًا، وَلَوْلَا هَذَا لَأَشْتَبَهَ التَّحْقِيقُ فِي الْمَنَاظَرَةِ بِالْمُكَابَرَةِ، وَلَوْ خُلِيَ كُلُّ مَدَّعٍ وَدَعْوَى مَا يَرُومُهُ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي يَحْتَارُهُ، وَلَوْ مُكِّنَ كُلُّ مَانِعٍ مِنْ مُنَاعَةٍ مَا يَسْمَعُهُ مَتَى شَاءَ، لَأَدَّى ذَلِكَ إِلَى الْحَبْطِ،

وَعَدَمِ الضَّبْطِ؛ وَإِنَّمَا الْمَرَاسِمُ الْجَدَلِيَّةُ تَفْصِلُ بَيْنَ الْحَقِّ وَالْبَاطِلِ، وَتُمَيِّزُ الْمُسْتَقِيمَ مِنَ السَّقِيمِ، فَمَنْ لَمْ يُحِطْ بِهَا عِلْمًا كَانَ فِي مُنَاطَرَتِهِ كَحَاطِبٍ لَيْلٍ^(١).

وَالْبَاحِي يَقُولُ: «وَهَذَا الْعِلْمُ مِنْ أَرْفَعِ الْعُلُومِ قَدْرًا وَأَعْظَمِهَا شَأْنًا؛ لِأَنَّهُ السَّبِيلُ إِلَى مَعْرِفَةِ الْإِسْتِدْلَالِ وَتَمْيِيزِ الْحَقِّ مِنَ الْمُحَالِ، وَلَوْلَا تَصْحِيحُ الْوَضْعِ بِالْجَدَلِ لَمَا قَامَتِ حُجَّةٌ وَلَا اتَّضَحَتْ مَحَجَّةٌ، وَلَا عِلْمُ الصَّحِيحِ مِنَ السَّقِيمِ وَلَا الْمُعَوِّجُ مِنَ الْمُسْتَقِيمِ»^(٢).

وَأَبْنُ عَقِيلٍ الْحَنْبَلِيُّ يَقُولُ: «لِلْجَدَلِ شُرُوطٌ وَأَدَابٌ إِنْ اسْتَعْمَلَهَا الْخَصْمُ وَصَلَ إِلَى بُغْيَتِهِ، وَإِنْ لَمْ يَسْتَعْمِلْهَا كَثُرَ غَلْطُهُ وَاضْطَرَبَ عَلَيْهِ أَمْرُهُ»^(٣).

وَيَقُولُ ابْنُ خَلْدُونَ: «لَمَّا كَانَ بَابُ الْمُنَاطَرَةِ فِي الرَّدِّ وَالْقَبُولِ مُتَّسِعًا، وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْمُتَنَاطِرَيْنِ فِي الْإِسْتِدْلَالِ وَالْجَوَابِ يُرْسِلُ عِنَانَهُ فِي الْإِحْتِجَاجِ، وَمِنْهُ مَا يَكُونُ صَوَابًا وَمِنْهُ مَا يَكُونُ خَطَأً، فَاحْتَاجَ الْأَثَمَةُ إِلَى أَنْ يَضَعُوا آدَابًا وَأَحْكَامًا يَقِفُ الْمُتَنَاطِرَانِ عِنْدَ حُدُودِهَا فِي الرَّدِّ وَالْقَبُولِ، وَكَيْفَ يَكُونُ حَالُ الْمُسْتَدِلِّ وَالْمُجِيبِ، وَكَيْفَ يَسُوعُ لَهُ أَنْ يَكُونَ مُسْتَدِلًّا، وَكَيْفَ يَكُونُ مَخْصُومًا مُنْقَطِعًا؛ وَمَحَلَّ اعْتِرَاضِهِ أَوْ مُعَارَضَتِهِ، وَأَيْنَ يَجِبُ السُّكُوتُ»^(٤).

وَيَقُولُ الْحَطِيبُ الْبَغْدَادِيُّ: «تَضَمَّنَ كِتَابُ اللَّهِ ذَمَّ الْجِدَالِ، وَتَضَمَّنَ الْأَمْرَ

(١) الإيضاح (ص ٥).

(٢) المنهاج (ص ٨).

(٣) الجدل (ص ٢).

(٤) ينظر: مقدمة ابن خلدون (ص ٤٥٧).

بِالْجِدَالِ، فَعَلِمْنَا يَقِينًا أَنَّ الَّذِي دَمَّهُ غَيْرُ الَّذِي أَمَرَ بِهِ، وَأَنَّ مِنَ الْجِدَالِ مَا هُوَ مُحْمُودٌ
مَا مُورٌّ بِهِ، وَمِنْهُ مَا هُوَ مَذْمُومٌ مِنْهُي عَنْهُ، فَطَلَبْنَا الْبَيَانَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْأَمْرَيْنِ... ثُمَّ
قَالَ: أَمَّا جِدَالُ الْمُحِقِّينَ فَهُوَ مِنَ النَّصِيحَةِ فِي الدِّينِ»^(١).

وَشَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ لَهُ كَلَامٌ كَثِيرٌ فِي هَذَا الْبَابِ، فَهُوَ يَقُولُ: «وَأَمَّا
جِنْسُ الْمُنَاطَرَةِ وَالنَّظَرِ، فَهَذَا لَمْ يَنْهَ السَّلَفُ عَنْهُ...»^(٢)، إِلَى آخِرِ مَا قَالَ، لَعَلَّنَا نُورِدُهُ
بَعْدَ قَلِيلٍ.

تَارِيخُ عِلْمِ الْجَدَلِ:

وُجِدَتْ أُصُولُ عِلْمِ الْجَدَلِ بِوُجُودِ ذَاتِ الْمُنَاطَرَةِ؛ وَالْمُنَاطَرَاتِ وَالْمُجَادَلَاتِ
قَدِيمَةٌ^(٣)، وَلِذَلِكَ يَجِدُ الْإِنْسَانُ تِلْكَ الْمُنَاطَرَاتِ فِي كَلَامِ إِبْلِيسَ: «قَالَ أَنَا خَيْرٌ مِنْهُ
خَلَقْتَنِي مِنْ نَارٍ وَخَلَقْتَهُ مِنْ طِينٍ»^(٤)، وَهَذَا مِنْ تَمْوِيهِ الْمُبْطِلِينَ فِي الْمُجَادَلَاتِ. وَسَنَأْتِي
إِلَى قَوْلِهِ عَلَى جِهَةِ التَّمْثِيلِ فِي قَوَاعِدِ هَذَا الْعِلْمِ فِيمَا يَأْتِي.

وَقَدْ قِيلَ: إِنَّ مِنْهُ قَوْلَ الْمَلَائِكَةِ: «قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ
وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ»^(٥).

وَقَصَّ اللَّهُ جَلَّ وَعَلَا شَيْئًا مِنَ الْمَحَاوَرَاتِ الَّتِي كَانَتْ بَيْنَ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ

(١) ينظر: الفقيه والمتفقه (ص ٥٥٥ / ١).

(٢) تنبيه الرجل العاقل على تمويه الجدل الباطل ٤ / ١، درء تعارض العقل والنقل ٧ / ١٧٤.

(٣) ينظر: تاريخ الجدل لأبي زهرة (ص ٧).

(٤) سورة الأعراف، الآية [١٢].

(٥) سورة البقرة، الآية [٣٠].

وَأَقْوَامِهِمْ؛ وَمِنْهُمْ: نُوحٌ، هُودٌ، صَالِحٌ، شُعَيْبٌ، إِبْرَاهِيمُ، لُوطٌ، كُلُّ هَؤُلَاءِ الْأَنْبِيَاءِ كَانَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ أَقْوَامِهِمْ أَنْوَاعٌ مِنَ الْجِدَالِ.

وَهَكَذَا أَيْضًا فِي الْقُرْآنِ مُنَاقَشَاتٌ كَثِيرَةٌ لِأَدِلَّةِ الْمُشْرِكِينَ، وَتَمْوِيهَاتِهِمْ فِي مَسَائِلَ عَقْدِيَّةٍ مُتَعَدِّدَةٍ مِنْ إِبْطَاتِ الْمَعَادِ وَإِبْطَاتِ الْأُلُوهِيَّةِ لِلَّهِ، وَإِبْطَاتِ الرِّسَالَةِ لِمُحَمَّدٍ ﷺ، وَنَحْوِ ذَلِكَ^(١).

وَفِي عَصْرِ الصَّحَابَةِ وَجِدَتْ مُجَادَلَاتٌ بَيْنَهُمْ كَثِيرَةٌ؛ إِمَّا فِي مَسَائِلَ فِقْهِيَّةٍ أَوْ فِي مَسَائِلَ عَقْدِيَّةٍ؛ وَمِنْ أَمْثِلَةِ ذَلِكَ الْمُنَاقَشَةُ الَّتِي كَانَتْ بَيْنَ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ فِي حُكْمِ مَا نَجِي الزَّكَاةَ، فَعَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: (لَمَّا تَوَفَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَاسْتُخْلِفَ أَبُو بَكْرٍ بَعْدَهُ، وَكَفَرَ مَنْ كَفَرَ مِنَ الْعَرَبِ، قَالَ عُمَرُ لِأَبِي بَكْرٍ: كَيْفَ تُقَاتِلُ النَّاسَ، وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَمَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ عَصَمَ مِنِّي مَالَهُ وَنَفْسَهُ إِلَّا بِحَقِّهِ وَحِسَابُهُ عَلَى اللَّهِ)؟ فَقَالَ: وَاللَّهِ لَا أُقَاتِلَنَّ مَنْ فَرَّقَ بَيْنَ الصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ، فَإِنَّ الزَّكَاةَ حَقُّ الْمَالِ، وَاللَّهُ لَوْ مَنَعُونِي عِقَالًا كَانُوا يُوَدُّونَهُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِقَاتِلْتُهُمْ عَلَى مَنَعِهِ. فَقَالَ عُمَرُ: فَوَاللَّهِ مَا هُوَ إِلَّا أَنْ رَأَيْتُ اللَّهَ قَدْ شَرَحَ صَدْرَ أَبِي بَكْرٍ لِلْقِتَالِ فَعَرَفْتُ أَنَّهُ الْحَقُّ)^(٢).

ثُمَّ لَمَّا ظَهَرَتِ الْفِرْقُ وَجِدَتْ أَنْوَاعٌ مِنَ الْمُنَازَعَاتِ، وَظَهَرَتِ الْمُجَادَلَاتُ مَعَ أَهْلِ الْفِرْقِ، بَدَأَ مِنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عِنْدَمَا نَاقَشَ الْخَوَارِجَ فِي قَضَايَا مُتَعَدِّدَةٍ^(٣)، قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: (لَمَّا خَرَجَتِ الْحُرُورِيَُّةُ اعْتَزَلُوا فِي دَارٍ وَكَانُوا سِتَّةَ آلَافٍ فَقُلْتُ لِعَلِيٍّ: يَا

(١) ينظر: تاريخ الجدل لأبي زهرة (ص ٥٩ وما بعدها).

(٢) أخرجه البخاري (٧٢٨٤)، ومسلم (٢٠).

(٣) ينظر: تنبيه العاقل لابن تيمية (ص ٤).

أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ أَبْرَدُ بِالصَّلَاةِ لَعَلِّي أَكَلْتُمْ هَؤُلَاءِ الْقَوْمَ. قَالَ: إِنِّي أَخَافُهُمْ عَلَيْكَ، قُلْتُ: كَلَّا، فَلَبِستُ وَتَرَجَلْتُ وَدَخَلْتُ عَلَيْهِمْ فِي دَارٍ نَصَفَ النَّهَارِ وَهُمْ يَأْكُلُونَ، فَقَالُوا: مَرْحَبًا بِكَ يَا ابْنَ عَبَّاسٍ فَمَا جَاءَ بِكَ؟ قُلْتُ لَهُمْ: أَتَيْتُكُمْ مِنْ عِنْدِ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ - الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَمِنْ عِنْدِ ابْنِ عَمِّ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ - وَصَهْرِهِ، وَعَلَيْهِمْ نَزَلَ الْقُرْآنُ. فَهُمْ أَعْلَمُ بِتَأْوِيلِهِ مِنْكُمْ وَلَيْسَ فِيكُمْ مِنْهُمْ أَحَدٌ لَأُبَلِّغُكُمْ مَا يَقُولُونَ وَأُبَلِّغُهُمْ مَا يَقُولُونَ. فَانْتَحَى لِي نَفَرٌ مِنْهُمْ، قُلْتُ: هَاتُوا مَا نَقَمْتُمْ عَلَى أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ - وَابْنِ عَمِّهِ؟ قَالُوا: ثَلَاثُ، قُلْتُ: مَا هُنَّ؟ قَالَ: أَمَّا إِحْدَاهُنَّ فَإِنَّهُ حَكَمَ الرِّجَالَ فِي أَمْرِ اللَّهِ وَقَالَ اللَّهُ: ﴿إِنَّ الْحَكْمَ إِلَّا لِلَّهِ﴾^(١)، مَا شَأْنُ الرِّجَالِ وَالْحَكْمِ؟ قُلْتُ: هَذِهِ وَاحِدَةٌ. قَالُوا: وَأَمَّا الثَّانِيَةُ فَإِنَّهُ قَاتَلَ وَلَمْ يَسِبْ وَلَمْ يَغْنَمْ إِنْ كَانُوا كَفَّارًا لَقَدْ حَلَّ سَبِيَّهُمْ وَلَنْ كَانُوا مُؤْمِنِينَ مَا حَلَّ سَبِيَّهُمْ وَلَا قَتَلَهُمْ. قُلْتُ: هَذِهِ ثَنَانٌ، فَمَا الثَّالِثَةُ؟ وَذَكَرَ كَلِمَةً مَعْنَاهَا. قَالُوا: مَحَافِظُهُ مِنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ فَهُوَ أَمِيرُ الْكَافِرِينَ. قُلْتُ: هَلْ عِنْدَكُمْ شَيْءٌ غَيْرُ هَذَا؟ قَالُوا: حَسْبُنَا هَذَا. قُلْتُ لَهُمْ: أَرَأَيْتُمْ إِنْ قَرَأْتُ عَلَيْكُمْ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ جَلَّ ثَنَاؤُهُ وَسَنَةِ نَبِيِّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ - مَا يَرُدُّ قَوْلَكُمْ أَتَرْجِعُونَ؟ قَالُوا: نَعَمْ. قُلْتُ: أَمَّا قَوْلُكُمْ: حَكَمَ الرِّجَالَ فِي أَمْرِ اللَّهِ فَإِنِّي أَقْرَأُ عَلَيْكُمْ فِي كِتَابِ اللَّهِ أَنْ قَدْ صَيَّرَ اللَّهُ حَكَمَهُ إِلَى الرِّجَالِ فِي ثَمَنِ رِبْعِ دِرْهَمٍ فَأَمَرَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى أَنْ يَحْكُمُوا فِيهِ. أَرَأَيْتَ قَوْلَ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿يَتَأَيُّمُوا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيِّدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ

(١) سورة الأنعام، الآية [٥٧]، وسورة يوسف، الآيتان [٤٠، ٦٧].

مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ»^(١)، وكان من حُكْمِ اللَّهِ أَنْ صَيَّرَهُ إِلَى الرِّجَالِ يَحْكُمُونَ فِيهِ، وَلَوْ شَاءَ يَحْكُمُ فِيهِ فَجَازَ مِنْ حُكْمِ الرِّجَالِ، أُنْشِدُكُمْ بِاللَّهِ أَحْكُمُ الرِّجَالِ فِي صَلَاحِ ذَاتِ الْبَيْنِ وَحَقِّ دِمَائِهِمْ أَفْضَلُ أَوْ فِي أَرْنبٍ؟ قَالُوا: بَلَى، بَلْ هَذَا أَفْضَلُ. وَفِي الْمَرْأَةِ وَزَوْجِهَا: «وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَابْعَثُوا حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِّنْ أَهْلِهَا»^(٢)، فَنَشَدْتُكُمْ اللَّهَ، حَكُمُ الرِّجَالِ فِي صَلَاحِ ذَاتِ بَيْنِهِمْ وَحَقِّ دِمَائِهِمْ أَفْضَلُ مِنْ حُكْمِهِمْ فِي بُضْعِ امْرَأَةٍ؟ خَرَجْتُ مِنْ هَذِهِ؟ قَالُوا: نَعَمْ. قُلْتُ: وَأَمَّا قَوْلُكُمْ: قَاتِلْ وَلَمْ يَسِبْ وَلَمْ يَغْنَمْ، أَفَتَسْبُونَ أُمَّكُمْ عَائِشَةَ، تَسْتَحِلُّونَ مَا تَسْتَحِلُّونَ مِنْ غَيْرِهَا وَهِيَ أُمَّكُمْ؟ فَإِنْ قُلْتُمْ: إِنَّا نَسْتَحِلُّ مِنْهَا مَا نَسْتَحِلُّ مِنْ غَيْرِهَا فَقَدْ كَفَرْتُمْ، وَإِنْ قُلْتُمْ: لَيْسَتْ بِأُمَّنَا فَقَدْ كَفَرْتُمْ: «الَّذِي أَوَّلَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ»^(٣)، فَأَنْتُمْ بَيْنَ ضَلَالَتَيْنِ فَاتُوا مِنْهَا بِمَخْرَجٍ أَفْخَرَجْتَ مِنْ هَذِهِ؟ قَالُوا: نَعَمْ. وَأَمَّا مُحِي نَفْسِهِ مِنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ، فَأَنَا آتِيكُمْ بِمَا تَرْضَوْنَ. أَنْ نَبِيَّ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ - يَوْمَ الْحُدَيْبِيَّةِ صَالِحَ الْمَشْرِكِينَ فَقَالَ لِعَلِيٍّ: (اكَتُبْ يَا عَلِيُّ: هَذَا مَا صَالِحٌ عَلَيْهِ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ) قَالُوا: لَوْ نَعْلَمُ أَنَّكَ رَسُولُ اللَّهِ مَا قَاتَلْنَاكَ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ -: (اْمْحُ يَا عَلِيُّ: اللَّهُمَّ إِنَّكَ تَعْلَمُ أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ، اْمْحُ يَا عَلِيُّ وَاكْتُبْ: هَذَا مَا صَالِحٌ عَلَيْهِ مُحَمَّدٌ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) وَاللَّهُ لِرَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ - خَيْرٌ مِنْ عَلِيٍّ، وَقَدْ مَحَا نَفْسَهُ، وَلَمْ يَكُنْ

(١) سورة المائدة، الآية [٩٥].

(٢) سورة النساء، الآية [٣٥].

(٣) سورة الأحزاب، الآية [٦].

حَوْهُ نَفْسَهُ ذَلِكَ مَحَاهِ مِنَ النُّبُوَّةِ، أَخْرَجْتُ مِنْ هَذِهِ؟ قَالُوا: نَعَمْ، فَرَجَعَ مِنْهُمْ أَلْفَانِ، وَخَرَجَ سَائِرُهُمْ فَقَتَلُوا عَلَى ضَلَالَتِهِمْ، قَتَلَهُمُ الْمُهَاجِرُونَ وَالْأَنْصَارُ^(١).

مَوْقِفُ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ مِنَ الْجِدَالِ:

رَعِمَ بَعْضُ الْمُتَكَلِّمِينَ أَنَّ أَهْلَ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ يَذُمُّونَ الْجِدَالَ، وَقَدَحُوا فِي أَهْلِ السُّنَّةِ بِذَلِكَ، وَقَالُوا: إِنَّهُمْ لَيْسُوا أَهْلَ نَظَرٍ، وَلَيْسَ لَدَيْهِمْ قُدْرَةٌ عَلَى الْحِوَارِ وَالْمُنَاقَشَةِ وَالْجِدَالِ؛ وَنُسِبَ إِلَى أَهْلِ السُّنَّةِ أَنَّهُمْ يَذُمُّونَ الْحِوَارَ وَالْمُنَاقَشَةَ؛ وَهَذَا الْكَلَامُ كَلَامٌ خَاطِئٌ لَيْسَ بِصَحِيحٍ، وَيَدُلُّكَ عَلَى عَدَمِ صِحَّتِهِ أُمُورٌ مُتَعَدِّدَةٌ أَبْرَزَهَا أَمْرَانِ:

الْأَمْرُ الْأَوَّلُ: أَنَّ الْقُرْآنَ وَالسُّنَّةَ وَطَرِيقَةَ الصَّحَابَةِ قَدْ اشْتَمَلَتْ عَلَى كَثِيرٍ مِنَ الْمَحَاوِرِ وَالْمُنَاقَشَاتِ لِأَدَلَّةِ الْمُخَالِفِينَ.

وَأَهْلُ السُّنَّةِ طَرِيقَتُهُمُ الَّتِي يَسِيرُونَ عَلَيْهَا وَمِنْهُمْ جُفُفٌ الَّذِي يَرْتَضُونَهُ هُوَ السَّيْرُ عَلَى طَرِيقَةِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَسَلَفِ الْأُمَّةِ، بَدْءًا بِصَحَابَةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَرَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ؛ فَحِينَئِذٍ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَرْفُضُوا شَيْئًا قَدْ جَاءَتْ بِهِ هَذِهِ الْأُصُولُ الْعَظِيمَةُ، الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ وَعَمَلُ بِهِ الصَّحَابَةُ^(٢).

وَالْأَمْرُ الثَّانِي: الَّذِي يَدُلُّكَ عَلَى كَذِبِ مَنْ يَنْسِبُ إِلَى أَهْلِ السُّنَّةِ نَفْيَ الْمَجَادَلَاتِ وَالْمَحَاوِرَاتِ، أَنَّ أَئِمَّةَ أَهْلِ السُّنَّةِ عِنْدَهُمْ مِنَ النَّقَاشِ وَالْحِوَارِ لِلْمُخَالَفِ مَا لَيْسَ عِنْدَ غَيْرِهِمْ، وَإِذَا نَظَرَ الْإِنْسَانُ لِسِيرَةِ الْأَئِمَّةِ الْأَوَائِلِ وَجَدَ هَذَا جَلِيلًا لَدَيْهِمْ؛ قَالَتْ طَائِفَةٌ لِلْإِمَامِ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ: تُرِيدُ أَنْ تُحَاوِرَكَ فِي الصَّانِعِ، فَقَالَ: ذَهَبَنِي الْآنَ مَشْغُولٌ بِأَمْرِ عَجِيبٍ أُرِيدُ أَنْ أَتَنَاقَشَ مَعَكُمْ فِيهِ قَبْلَ أَنْ تَتَنَاقَشَ فِيهِ تَذَكُّرُونَ. قَالُوا: وَمَا هُوَ؟

(١) أخرجه النسائي في الكبرى (٧/ ٤٨٠).

(٢) ينظر: تنبيه العاقل لابن تيمية (ص ٤).

قَالَ: أَخْشَابُ بِالْهِنْدِ اجْتَمَعَتْ بِدُونِ أَنْ يَكُونَ عِنْدَهَا أَحَدٌ، ثُمَّ أَصْبَحَتْ سَفِينَةً بِنَفْسِهَا، ثُمَّ أَخَذَتْ بِضَاعَةً مِنْ طَعَامٍ وَلِبَاسٍ وَوَضَعَتْهُ عَلَى ظَهْرِهَا بِدُونِ أَنْ يَكُونَ عِنْدَهَا أَحَدٌ مِنْ بَنِي آدَمَ، فَسَارَتْ السَّفِينَةُ مِنَ الْهِنْدِ حَتَّى وَصَلَتْ الْكُوفَةَ وَلَيْسَ فِيهَا أَحَدٌ، فَإِذَا بِهَا تَنْزِلُ بِضَائِعَهَا. قَالُوا: هَذَا لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ!، قَالَ: فَعَجَبًا هَذَا الْكُونُ بِبَدِيعِ نِظَامِهِ يَكُونُ قَدْ صَنَعَ نَفْسَهُ بِنَفْسِهِ، وَالسَّفِينَةُ الصَّغِيرَةُ لَا تَفْعَلُ ذَلِكَ بِنَفْسِهَا^(١).

وَانْظُرْ إِلَى مُنَاقَشَاتِ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ، مَعَ كَثِيرٍ مِنْ هَؤُلَاءِ الْمُبْتَدِعَةِ، حَيْثُ نَاقَشَهُمْ وَبَيَّنَّ لَهُمْ ضَلَالَهُمْ^(٢).

وَأَمَّا مُنَاقَشَاتُ الْإِمَامِ أَحْمَدَ مَعَ الْمُتَكَلِّمَةِ وَالْمُعْتَزِّلَةِ، سَوَاءً كَانَتْ بِالْأَدِلَّةِ الشَّرْعِيَّةِ كِتَابًا وَسُنَّةً، أَوْ بِالْأَدِلَّةِ الْعَقْلِيَّةِ الْمُؤَيَّدَةِ لِمَا فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، فَهِيَ كَثِيرَةٌ مُتَعَدِّدَةٌ. لَمَّا قَالُوا لِلْإِمَامِ أَحْمَدَ: إِذَا قُلْتَ بِأَنَّ لِلَّهِ صِفَاتٍ، فَإِنَّكَ قَدْ قُلْتَ بِتَعَدُّدِ الْقُدَمَاءِ، وَالْقَدِيمِ وَاحِدًا. فَقَالَ لَهُمُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: «الْمَوْصُوفُ وَصِفَاتُهُ شَيْءٌ وَاحِدٌ، وَلِذَا هَذِهِ النَّخْلَةُ فِيهَا جُمَارٌ وَفِيهَا سَعَفٌ وَفِيهَا جِذْعٌ وَفِيهَا تَمْرٌ وَهِيَ نَخْلَةٌ وَاحِدَةٌ لَيْسَتْ بِمُتَعَدِّدَةٍ»^(٣).

وَأَمِثْلُهُ هَذَا كَثِيرٌ، لَوْ طَالَعَ الْإِنْسَانُ كِتَابَ «الرَّدِّ عَلَى الْجَهْمِيَّةِ» لِلْإِمَامِ أَحْمَدَ، لَوَجَدَ أَمِثْلَهُ كَثِيرَةً مِنَ الْإِسْتِذْلَالَاتِ وَالْمُنَاقَشَاتِ الَّتِي جَادَلَ بِهَا أَهْلُ الْبَاطِلِ.

(١) ينظر: شرح العقيدة الطحاوية، تحقيق شاکر (ص ١٦).

(٢) ينظر: تاريخ الجدل لأبي زهرة (ص ٢٩١).

(٣) الرد على الزنادقة والجهمية (ص ١٣٤).

وَلِذَلِكَ قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ: «كَانَ أَئِمَّةُ الْإِسْلَامِ مُمَثِّلِينَ لِأَمْرِ الْمَلِكِ الْعَلَامِ، يُجَادِلُونَ أَهْلَ الْأَهْوَاءِ الْمُضِلَّةِ حَتَّى يَرُدُّوهُمْ إِلَى سَوَاءِ الْمِلَّةِ»^(١). وَقَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ: وَأَمَّا جِنْسُ الْمُنَازَرَةِ وَالنَّظَرِ، فَهَذَا لَمْ يَنْهَ السَّلَفُ عَنْهُ مُطْلَقًا؛ بَلْ إِذَا كَانَ بِالْحَقِّ فَقَدْ تَكُونُ الْمُنَازَرَةُ وَاجِبَةً تَارَةً وَمُسْتَحَبَّةً أُخْرَى. قَالَ: وَالسَّلَفُ لَمْ يُحَرِّمُوا مَعْرِفَةَ ذَلِكَ»^(٢).

خَصَائِصُ الْجِدَالِ عِنْدَ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ:

أَهْلُ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ فِي مُنَاقَشَاتِهِمْ وَجِدَالِهِمْ هُمْ مُمَيِّزَاتٌ لَيْسَتْ عِنْدَ غَيْرِهِمْ يَنْفَرِدُونَ بِبَعْضِهَا وَقَدْ يُشَارِكُونَ بَعْضَ الْفِرَقِ فِي بَعْضِ هَذِهِ الْمُمَيِّزَاتِ.

ومن خصائص طريقة السلف في الجدل:

الخاصية الأولى: أَنَّهُمْ يَرْغَبُونَ فِي هِدَايَةِ الْخَصْمِ وَيَتَقَرَّبُونَ بِذَلِكَ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، يَبْتَغُونَ الْأَجَرَ عِنْدَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، لَيْسَ مَقْصُودُهُمْ مُجَرَّدَ الظُّهُورِ وَالنُّصْرَةِ عَلَى غَيْرِهِمْ؛ وَإِنَّمَا مُرَادُهُمْ إِرْضَاءُ رَبِّ الْعِزَّةِ وَالْجَلَالِ.

الخاصية الثانية: أَنَّهُمْ يَخْرِصُونَ عَلَى التَّقْلِيلِ مِنَ الْكَلَامِ مَا اسْتَطَاعُوا، فَبِأَقَلِّ مِقْدَارٍ يَتِمَّ كُنُونُ مِنَ الْوُصُولِ إِلَى مُرَادِهِمْ، فَإِنَّهُمْ يَقْتَصِرُونَ عَلَيْهِ وَلَا يَخْرِصُونَ عَلَى تَطْوِيلِ الْكَلَامِ.

الخاصية الثالثة: أَنَّهُمْ لَا يُكْثِرُونَ مِنَ التَّكْلِيفِ، فَهُمْ يَقُولُونَ مِنَ التَّكْلِيفِ فِي مُنَاقَشَاتِهِمْ وَحَوَارَاتِهِمْ.

(١) ينظر: تنبيه العاقل لابن تيمية (ص ٤).

(٢) ينظر: درء تعارض العقل والنقل (٧/ ١٧٤).

الخاصية الرابعة: أَنَّهُمْ يَلْتَزِمُونَ بِآدَابِ الْمُنَاطَرَةِ وَالْجَدَلِ، وَسَيَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَفْصِيلُ هَذِهِ الْآدَابِ.

الخاصية الخامسة: أَنَّهُمْ يَحْذَرُونَ فِي الْمَجَادَلَاتِ مِنْ تِلْكَ الْمُصْطَلَحَاتِ وَالْأَلْفَافِ المشتركة والمجملة الَّتِي تَشْتَمِلُ عَلَى مَعَانٍ حَقَّةٍ وَمَعَانٍ بَاطِلَةٍ^(١).

الخاصية السادسة: أَنَّهُمْ مُسْتَمِرُّونَ عَلَى أَنْوَاعِ الطَّاعَةِ فِي سُلُوكِهِمْ وَأَعْمَالِهِمْ فَيُوفِّقُهُمُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ لِلصَّوَابِ فِي أَقْوَالِهِمْ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ أَهْتَدَوْا زَادَهُمْ هُدًى وَآتَاهُمْ تَقْوَاهُمْ﴾^(٢)، كَمَا قَالَ جَلَّ وَعَلَا: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ وَأَشَدَّ ثَبَاتًا﴾^(٣) وَإِذَا لَأَتَيْنَهُمْ مِنْ لَدُنَّا أَجْرًا عَظِيمًا ﴿٧﴾ وَلَهَدَيْنَهُمْ صِرَاطًا مُسْتَقِيمًا﴾^(٣).

وَمِنْ هُنَا يَحِذُّ الْإِنْسَانُ عِنْدَ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ مِنَ الْيَقِينِ مَا لَا يَحِذُّهُ عِنْدَ غَيْرِهِمْ؛ لِأَنَّ اللَّهَ قَدْ زَادَهُمْ هُدًى، وَمِنْ هُنَا نَجِدُ أَنَّ أَهْلَ السُّنَّةِ كُلَّمَا أَزْدَادَ الْوَاحِدُ مِنْهُمْ عِلْمًا أَزْدَادَ يَقِينًا، وَأَمَّا أَهْلُ الْبِدْعِ فَكُلَّمَا أَزْدَادَ الْوَاحِدُ مِنْهُمْ فِي عِلْمٍ بِدْعَتِهِمْ أَزْدَادَ شُكًّا وَارْتِيَابًا؛ وَكَلَامُ أَكَابِرِ أَهْلِ الْبِدْعِ فِي الزَّمَانِ الْأَوَّلِ فِي بَيَانِ مَا لَدَيْهِمْ مِنْ اضْطِرَابٍ وَشُكُوكٍ، كَثِيرٌ مُتَّبَعٌ بِزَوِيهِ أَهْلِ التَّرَاجُمِ وَالسَّيْرِ^(٤).

فَالَّذِي أُرِيدُ أَنْ أَتَوَصَّلَ إِلَيْهِ هُوَ أَنَّ أَهْلَ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ لَا يَصِحُّ وَصْفُهُمْ بِأَنَّهُمْ يَتَّبِعُونَ عَنِ الْمَجَادَلَاتِ، بِالْعَكْسِ، هُمْ يُجَادِلُونَ وَيُنَاقِشُونَ وَيُوضِّحُونَ الْحَقَّ، وَلَكِنْ

(١) ينظر: المنهاج للبايجي (ص ٩، ١٠)، آداب البحث والمناظرة للشنقيطي (ص ٢٧٤).

(٢) سورة مُحَمَّد، الآية [١٧].

(٣) سورة النساء، الآيات ٦٦-٦٨.

(٤) شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز ٢٠٨/١، درء تعارض العقل والنقل ١/٢٣٢.

لَا يَتَصَدَّى لِذَلِكَ إِلَّا الْمُؤَهَّلُ مِنْهُمْ؛ وَأَمَّا مَنْ لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ أَهْلِيَّةٌ فَلَا يَصِحُّ لَهُ أَنْ يَرِدَ هَذَا الْبَابُ، يَقُولُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ رحمته الله: «وَأَمَّا تَنَاظُرُ الْعُلَمَاءِ وَتَجَادُّهُمْ فِي مَسَائِلِ الْأَحْكَامِ، مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ فَأَكْثَرُ مِنْ أَنْ يُحْصَى»^(١).

تَحْذِيرُ السَّلَفِ مِنْ بَعْضِ أَنْوَاعِ الْجِدَالِ:

وُجِدَ فِي بَعْضِ كَلَامِ السَّلَفِ تَحْذِيرٌ مِنْ بَعْضِ أَنْوَاعِ الْجِدَالِ^(٢)، فَمِنْ أَنْوَاعِ الْجِدَالِ الَّذِي نَهَى عَنْهُ السَّلَفُ:

أولاً: الجِدَالُ فِي الْمَسَائِلِ عَدِيمَةِ الْفَائِدَةِ أَوِ الَّتِي لَا يَرْتَبُ عَلَيْهَا ثَمَرَةٌ.

ثانياً: جدال مَنْ لَمْ يَكُنْ مُؤَهَّلاً بِعِلْمٍ شَرْعِيٍّ صَحِيحٍ فَقَدْ نَهَوْا غَيْرَ الْمُؤَهَّلِ عَنِ الدُّخُولِ فِي هَذِهِ الْمُنَاطَرَاتِ؛ إِذْ لَيْسَ لَدَيْهِ أَسَاسٌ يَبْنِي عَلَيْهِ مُنَاقَشَتَهُ وَتَجَادُّتَهُ لِلْآخَرِينَ.

ثالثاً: النهي عن الْمُنَاطَرَاتِ الَّتِي يَبْنِيهَا أَصْحَابُهَا عَلَى الشَّكِّ؛ فَإِنَّ بَعْضَ الْمُبْتَدِعَةِ يَقُولُ: أَسَاسُ الْعِلْمِ هُوَ الشَّكُّ، بَلْ قَدْ يَقُولُ قَائِلُهُمْ: أَوَّلُ وَاجِبٍ عَلَى الْمُكَلَّفِ هُوَ الشَّكُّ؛ فَالْمُجَادَلَاتُ الَّتِي تُبْنَى عَلَى هَذَا الْأَسَاسِ نَهَى عَنْهَا طَائِفَةٌ مِنْ عُلَمَاءِ السَّلَفِ، وَالصَّوَابُ أَنَّ أَوَّلَ وَاجِبٍ عَلَى الْمُكَلَّفِينَ هُوَ الشَّهَادَتَانِ^(٣)، وَلَيْسَ مِنْ لَازِمِ الْيَقِينِ وَلَا الْعِلْمِ الصَّحِيحِ أَنْ يَسْبِقَهُ شَكٌّ.

(١) ينظر: جامع بيان العلم وفضله (٢/٩٦٨).

(٢) شرح العقيدة الطحاوية ١/٦٩، جامع الرسائل لابن تيمية ٢/٣٦، مجموع فتاوى ابن تيمية ٦/٢٤٣.

(٣) درء التعارض ٤/١٠٧، معارج القبول ١/٩٨، العقائد الإسلامية لابن باديس (ص ٣٠)، لوامع الأنوار البهية للسفاريني ١/١١٢، البحر المحيط للزركشي ١/٣٨، المسودة (ص ٤٥٨)، تشنيف المسامع ٤/٩١٧.

رابعاً: يَنْهَى بَعْضُ عُلَمَاءِ السَّلَفِ عَنْ تِلْكَ الْمُنَاطَرَاتِ وَالْمُجَادَلَاتِ الَّتِي لَا يَنْتُجُ عَنْهَا إِلَّا تَنَازُعٌ وَاخْتِلَافٌ، وَلَيْسَ لَهَا ثَمَرَةٌ.

خامساً: يَنْهَوْنَ عَنْ تِلْكَ التَّنَفُّلَاتِ الْكَثِيرَةِ بَيْنَ الْأَدْيَانِ وَالْمَذَاهِبِ وَيَذْمُونَ مَنْ كَانَ كَذَلِكَ.

سادساً: يَنْهَوْنَ عَنْ ذَلِكَ الْجِدَالِ الْمَبْنِيِّ عَلَى الْإِيمَانِ بِبَعْضِ النُّصُوصِ دُونَ بَعْضِهَا الْآخِرِ.

سابعاً: يَنْهَوْنَ عَنِ الْجِدَالِ الَّذِي يَتَكَلَّمُ فِيهِ الْمُتَكَلِّمُ بِدُونِ النَّظَرِ إِلَى اللَّوْازِمِ الشَّيْئَةِ وَالسَّيِّئَةِ الَّتِي تَتَرْتَّبُ عَلَى كَلَامِهِ.

ثامناً: يَنْهَوْنَ عَنْ تِلْكَ الْمُجَادَلَاتِ الَّتِي يَدْعُو أَصْحَابُهَا إِلَى نَبْذِ الْأَدِلَّةِ الشَّرْعِيَّةِ بِزَعْمِ أَنَّهَا لَيْسَتْ أَدِلَّةً عَقْلِيَّةً؛ لِأَنَّ خُلَاصَةَ الْأَدِلَّةِ الْعَقْلِيَّةِ مَوْجُودَةٌ فِي الْأَدِلَّةِ النَّقْلِيَّةِ، فَإِنَّ أَدِلَّةَ الْكِتَابِ لَيْسَتْ أَدِلَّةً سَمْعِيَّةً مُحْضَةً، بَلْ فِيهَا أَدِلَّةٌ وَاضِحَةٌ بَيِّنَةٌ تُدْعِنُ لَهَا الْعُقُولُ السَّلِيمَةُ.

تاسعاً: يَنْهَى السَّلَفُ عَنْ بَعْضِ الْمُجَادَلَاتِ الْمَبْنِيَّةِ عَلَى رَدِّ الْبِدْعَةِ بِبِدْعَةٍ أُخْرَى.

عاشراً: يَنْهَى بَعْضُ السَّلَفِ عَنِ اسْتِعْمَالِ الْمُصْطَلَحَاتِ الْمُبْتَدَعَةِ الْمُشْتَمِلَةِ عَلَى مَعْنَى حَقٍّ وَمَعْنَى بَاطِلٍ.

وَعِنْدَمَا يَرَى بَعْضُ النَّاسِ أَنَّ الْأَئِمَّةَ يَنْهَوْنَ عَنْ بَعْضِ هَذِهِ الْمُصْطَلَحَاتِ قَدْ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ يَنْهَوْنَ عَنِ الْجِدَالِ بِشَأْنٍ عَامٍّ، وَلَيْسَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ.

صفات مُجَادَلَاتِ أَهْلِ الْبَاطِلِ:

إِذَا نَظَرَ الْإِنْسَانُ فِي مُجَادَلَاتِ أَهْلِ الْبَاطِلِ وَجَدَ أَنَّ لَهَا صِفَاتٍ تَجْعَلُ الْمُعِينَ فِيهَا يَنْفِرُ مِنْهَا، مِنْ تِلْكَ الصِّفَاتِ:

أولاً: أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ يَتَعَصَّبُ لِفِرْقَتِهِ وَلِأَصْحَابِهِ.

ثانياً: أَنَّ هَذِهِ الْمُجَادَلَاتِ تُنتِجُ عِنْدَهُمُ الْفُرْقَةَ وَالْإِخْتِلَافَ، فَكُلُّ فِرْقَةٍ مِنَ الْمُبْتَدِعَةِ تَحِدُّ أَنَّهُمْ يَخْتَصِمُونَ وَأَنَّهُمْ يَتَنَوَّعُونَ وَيَتَعَدَّدُونَ، يَنْتَسِبُونَ إِلَى مَذْهَبٍ وَاحِدٍ وَمَعَ ذَلِكَ يُكْفِّرُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا، بِخِلَافِ أَهْلِ السُّنَّةِ فَإِنَّهُمْ عَلَى طَرِيقَةٍ وَاحِدَةٍ، وَيَحْذَرُونَ مِنْ تَكْفِيرِ غَيْرِهِمْ، وَلَا يُبَادِرُونَ إِلَى التَّكْفِيرِ إِلَّا مِنْ بَعْدِ التَّحْقِيقِ مِنْ وُجُودِ أَسْبَابِهِ وَالتَّأَكُّدِ مِنْ انْتِفَاءِ مَوَانِعِهِ.

ثالثاً: مِنْ صِفَاتِ مُجَادِلَةِ أَهْلِ الْبَاطِلِ أَنَّ لَدَيْهِمْ حَشَوًا كَثِيرًا فِي الْكَلَامِ، فَتَجِدُ الْمَعْنَى الْقَلِيلَ لَا يَتَوَصَّلُونَ إِلَيْهِ إِلَّا بِجُمْلٍ كَثِيرَةٍ.

رابعاً: أَنَّهُمْ يُدْخِلُونَ فِي الْأَدِلَّةِ مَا لَيْسَ مِنْ مُقَدَّمَاتِهَا، فَيَجْعَلُونَ فِي الْأَدِلَّةِ مُقَدَّمَاتٍ لَا تُنتِجُ النَّتِيجَةَ الَّتِي يُرِيدُونَ الْوُصُولَ إِلَيْهَا.

خامساً: أَنَّهُمْ يَعْصِمُونَ حُكْمَ الصُّورَةِ الشَّاذَّةِ أَوْ الْمُسْتَثْنَاءِ.

سادساً: أَنَّهُمْ لَمَّا بَنَوْا نَفَاسَاتِهِمْ عَلَى أُسُسٍ بَاطِلَةٍ لَمْ يَتِمَكَّنُوا مِنْ مُجَادِلَةِ أَهْلِ الْبَاطِلِ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَغَيْرِهِمْ، وَلِذَلِكَ أَثَّرَ عَنْ بَعْضِهِمْ أَنَّهُ دَعَا يَهُودِيًّا إِلَى الْإِسْلَامِ، فَقَالَ لَهُ الْيَهُودِيُّ: اللَّهُ لَمْ يُرِدْ إِسْلَامِي - اِخْتِجْ بِالْقَدَرِ - فَأَجَابَهُ: بَلِ اللَّهُ أَرَادَ إِسْلَامَكَ، وَلَكِنَّ الشَّيْطَانَ لَمْ يُرِدْ مِنْكَ أَنْ تُسْلِمَ، فَقَالَ: هَذَا شَيْطَانٌ قَوِيٌّ يَغْلِبُ رَبَّهُ.. هَذِهِ نَمَازِجٌ مِنْ ضَعْفِ مُجَادِلَةِ بَعْضِ أَصْحَابِ الْفِرَقِ الْبَاطِلَةِ لِلْمُشْرِكِينَ.

نهي الأئمة عن مجادلة أهل البدع:

قَدْ يَقُولُ قَائِلٌ بِأَنَّ الْأَئِمَّةَ أَكَّدُوا عَلَى هَجْرِ الْمُبْتَدِعَةِ^(١)، أَفَلَا يَكُونُ هَذَا دَلِيلًا عَلَى أَنَّ أَهْلَ السُّنَّةِ يَنْهَوْنَ عَنْ مُنَازَرَةِ أَهْلِ الْبَاطِلِ؟! نَقُولُ:

(١) اعتقاد أهل السنة للالكائي ١/ ١٨١، ذم الكلام للهروي ٥/ ١٤٢، الشريعة للأجري ١/ ٤٥٢.

أولاً: أن المناظرات ليست خاصة بمباحث المعتقِد، فقد تكون في مسائل فقهية، لذلك ما زال الأئمة يتناظرون في مسائل فقهية، وأما هجر أهل الباطل فهذا لا يتناقى مع الرد عليهم، وتفنيد شبهاتهم حتى ولو لم يكن هناك تقابل، لذلك كتب الأئمة مؤلفات كثيرة في رد كلام أهل الباطل.

ثانياً: أن الهجر مبني على تحقيق مصلحة؛ إما للمهجور، لعله يرتدع ويتفكر في حاله ويعود إلى السنة، وإما أن يكون مصلحة للهاجر لئلا يتأثر بدعة المهجور، وإما لمصلحة الآخرين لئلا ينخدعوا بصاحب البدعة ويظنوه ممن يستقى منه العلم. ولذلك نهى الأئمة عن الجلوس معهم؛ حال كلامهم ببدعهم، ولمن لا يميز بدعتهم ولوازمها، فإن هجر أهل البدع من الأمور المقررة عند الأئمة، وقد يستدلون عليه بقوله تعالى: ﴿وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ أَيْتَ اللَّهِ يُكْفِرُ بِهَا وَدُستَهزأُ بِهَا فَلَا تَقْعُدُوا مَعَهُمْ حَتَّى تَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ ۚ إِنَّكُمْ إِذَا مِثْلُهُمْ ۚ إِنَّ اللَّهَ جَامِعُ الْمُنَافِقِينَ وَالْكَافِرِينَ فِي جَهَنَّمَ جَمِيعًا﴾^(١).

فنهى الأئمة عن مجادلة أهل البدع له عدد من الأسباب:

السبب الأول: أن يكون المعنى نهى العامة عن مجادلتهم.

السبب الثاني: أن يكون المعنى في ذلك أن أهل البدع يندُر رجوعهم إلى الحق.

السبب الثالث: أن يكون مقصود الأئمة في هذا أن مجادلتهم تكون سبباً لاشتغال

الناس بالجدال العقيم فيركون العمل.

السبب الرابع: أَنْ يَكُونَ مُرَادُ الْأَيْمَةِ قَطْعَ الطَّرِيقِ عَنِ اشْتِغَالِ الْقُلُوبِ وَالتَّعَلُّقِ بِغَيْرِ اللَّهِ؛ لَوْجُودِ الْحَمِيَّةِ الَّتِي يَتَرَتَّبُ عَلَيْهَا قَسَاوَةُ الْقَلْبِ.

السبب الخامس: أَنْ يَكُونُوا رَأَوْا أَنَّ الْمُبْتَدِعَةَ يُحَاوِلُونَ جَرَّ النَّاسِ إِلَى مُصْطَلَحَاتِهِمُ الْفَاسِدَةِ الَّتِي تَشْتَمِلُ عَلَى مَعْنَى حَقٍّ وَمَعْنَى بَاطِلٍ^(١).

المؤلفات في علم الجدل:

عِلْمُ الْجَدَلِ يَدْخُلُ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْعُلُومِ، فَهُنَاكَ مُنَاطَرَاتٌ فِي أَبْوَابِ الْفِقْهِ تَحْتَاجُ أَنْ تَكُونَ مَضْبُوتَةً بِقَوَاعِدَ وَأَدَابٍ عِلْمِ الْجَدَلِ، وَهُنَاكَ مُنَاطَرَاتٌ عَقْدِيَّةٌ، وَهُنَاكَ مُنَاطَرَاتٌ فِي عِلْمِ الْأُصُولِ، وَهُنَاكَ أَيْضاً مُنَاطَرَاتٌ فِي تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ لَا بُدَّ أَنْ تَكُونَ مُنْضَبِطَةً بِالضُّوَابِطِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالْجَدَلِ، وَكَذَلِكَ أَيْضاً فِي تَفْسِيرِ الْأَحَادِيثِ.. وَمَا مِنْ عِلْمٍ إِلَّا وَتَدْخُلُ فِيهِ قَوَاعِدُ هَذَا الْعِلْمِ.

وَقَدْ أَلَفَ أَيْمَةٌ كَثُرَ فِي هَذَا الْعِلْمِ، وَمِنْ أَشْهَرِ الْمُؤَلِّفَاتِ فِي هَذَا:

أولاً: كِتَابُ «الْمُنْهَاجِ فِي تَرْتِيبِ الْحِجَاجِ» لِأَبِي الْوَلِيدِ الْبَاجِي الْمَالِكِيِّ.

ثانياً: وَمِنْ ذَلِكَ كِتَابُ «الْمُعَوَّنَةُ فِي الْجَدَلِ» لِأَبِي إِسْحَاقَ الشِّيرَازِيِّ الشَّافِعِيِّ.

ثالثاً: «الْمُلَخَّصُ فِي الْجَدَلِ» لِأَبِي إِسْحَاقَ الشِّيرَازِيِّ أَيْضاً.

رابعاً: كِتَابُ «الْكَافِيَّةُ فِي الْجَدَلِ» لِأَبِي الْمَعَالِيِّ الْجَوْنِيِّ.

خامساً: وَكِتَابُ «الْجَدَلِ عَلَى طَرِيقَةِ الْفُقَهَاءِ» لِابْنِ عَقِيلِ الْحَنْبَلِيِّ.

سادساً: وَكِتَابُ «الْإِيضَاحُ لِقَوَانِينِ الْإِصْطِلَاحِ» لِأَبِي مُحَمَّدٍ بَنِ الْجَوْزِيِّ الْحَنْبَلِيِّ.

(١) انظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية ٣١١/١٥، الانتصار للعمري ٤٨٢/٢، البدع لابن وضاح

سابعاً: وَكِتَابُ «الْجَدَلِ فِي فَنِّ الْجَدَلِ» لِلطُّوفِيِّ.

ثامناً: كِتَابُ «الْمُقْتَرَحِ» لِلْبَرْوِيِّ.

تاسعاً: كِتَابُ «الْقَوَادِحِ الْجَدَلِيَّةِ» لِلْأَبْهَرِيِّ.

عاشراً: «الْمُنْتَقِلُ فِي الْجَدَلِ» لِلْغَزَالِيِّ.

الحادي عشر: «مقبول المنقول من علمي الجدل والأصول» لابن عبد الهادي.

وَمِنْ أَكْبَرِ الْكُتُبِ فِي بَابِ عِلْمِ الْجَدَلِ كِتَابُ أَلْفِهِ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ سَمَّاهُ «تَنْبِيهِ الرَّجُلِ الْعَاقِلِ عَلَى تَمْوِيهِ الْجَدَلِ الْبَاطِلِ»؛ وَذَلِكَ أَنَّ بَعْضَ النَّاسِ فِي عَصْرِهِ أَوْجَدَ طَرِيقَةً جَدِيدَةً لِلْجَدَلِ مَبْنِيَّةً عَلَى التَّمْوِيهِ وَالْكَذِبِ، وَأَلَّفَ فِيهَا بَعْضُ عُلَمَاءِ عَصْرِهِ، فَرَدَّ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ طَرِيقَتَهُمْ.

ومما له صلة بذلك كتاب «مثارات الغلط في الأدلة» لأبي عبد الله محمد بن أحمد الحسني.

وهناك رسالة لابن البناء المراكشي نشرت في العدد التاسع من مجلة كلية الآداب بجامعة مراكش بعنوان: «مخطوطة في الجدل».

كما اعتنى عدد من المعاصرين بالتأليف في تاريخ هذا الفن وعرض نماذج من المناظرات الفقهية التي جرت بين العلماء، ومن هؤلاء المؤلفين:

- الشيخ محمد أبوزهرة في كتابه «تاريخ الجدل».

- الدكتور عبد المجيد تركي في كتابه: «مناظرات في أصول الشريعة الإسلامية

بين ابن حزم والباجي».

- الأستاذ المصطفى الوظيفي في كتابه: «المناظرة في أصول التشريع الإسلامي».

أبواب كتب الجدَل:

المُولَفَاتُ الَّتِي أُلْفَتْ فِي عِلْمِ الْجَدَلِ تَحْتَوِي عَلَى سَبْعَةِ أَبْوَابٍ:

البَابُ الْأَوَّلُ: فِي التَّعْرِيفِ بِالْحُدُودِ وَالْمُصْطَلَحَاتِ: فَيَأْتُونَ بِمُصْطَلَحَاتٍ كَثِيرَةٍ فِي مُقَدِّمَةِ كُتُبِهِمُ الْجَدَلِيَّةِ؛ فَيَعْرِفُونَ مَنْ هُوَ السَّائِلُ، وَمَنْ هُوَ الْمُجِيبُ، مَنْ هُوَ الْمُنَاطِرُ، وَمَا هُوَ النَّظَرُ، وَمَا هُوَ الْفِكْرُ، وَمَا مَعْنَى الْإِفْهَامِ... وَنَحْوِ ذَلِكَ.

البَابُ الثَّانِي: فِي أَنْوَاعِ الْأَسْئَلَةِ؛ هُنَاكَ سُؤَالٌ عَنِ الْمَذْهَبِ، هُنَاكَ سُؤَالٌ عَنِ الدَّلِيلِ، هُنَاكَ سُؤَالٌ عَنِ وَجْهِ الدَّلَالَةِ.. وَنَحْوِ ذَلِكَ.

البَابُ الثَّالِثُ: مُتَعَلِّقٌ بِأَنْوَاعِ الْأَدْلَةِ وَكَيْفِيَّةِ الْإِسْتِدْلَالِ بِهَا، وَمَا طَرِيقَةُ الْإِسْتِدْلَالِ بِهَذِهِ الْأَدْلَةِ.

البَابُ الرَّابِعُ: فِي أَوْجُهِ الْإِعْتِرَاضِ عَلَى الْأَدْلَةِ، وَكَيْفِيَّةِ الْجَوَابِ عَنْ هَذِهِ الْإِعْتِرَاضَاتِ.

البَابُ الْخَامِسُ: يَتَعَلَّقُ بِآدَابِ الْبَحْثِ وَالْمُنَاطَرَةِ وَالْجَدَلِ.

البَابُ السَّادِسُ: يَتَعَلَّقُ بِأَوْجُهِ التَّرْجِيحِ بَيْنَ الْأَدْلَةِ.

البَابُ السَّابِعُ: فِي أَنْوَاعِ انْقِطَاعِ الْمُسْتَدِلِّ وَأَسْبَابِهِ.

هَذِهِ مَلَامِحُ مِنْ عِلْمِ الْجَدَلِ، وَلَعَلَّنَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ جَلَّ وَعَلَا نَتَكَلَّمُ عَنْ شَيْءٍ مِنْ جُزْئِيَّاتِ هَذَا الْعِلْمِ فِيمَا بَعْدَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ..

الفصل الثاني

التعريف بأشهر المصطلحات الجدلية

تَكَلَّمْنَا عَنْ شَيْءٍ مِنْ مَبَادِي عِلْمِ الْجَدَلِ، وَيُذِنُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ نَذْكُرُ بَعْضَ الْمُصْطَلَحَاتِ الْمُسْتَعْمَلَةِ فِي هَذَا الْعِلْمِ كَثِيرًا، وَنَوْضِّحُ الْمُرَادَ بِهَا؛ لِيَكُونَ الْإِنْسَانُ عَارِفًا بِمُصْطَلَحَاتِ أَهْلِ هَذَا الْفَنِّ، مُمَيِّزًا لِمَعْنَى كُلِّ لَفْظٍ مِنْهَا.

المصطلحات المستعملة في علم الجدل:

وَقَدْ تَقَدَّمَ مَعَنَا التَّعْرِيفُ بِكَلِمَةِ (الجدل) وَكَلِمَةِ (المنظرة)؛ وَنَذْكُرُ هُنَا التَّعْرِيفَ بِعَدَدٍ مِنَ الْمُصْطَلَحَاتِ.

المصطلح الأول: كَلِمَةُ (الحد):

الْمُرَادُ بِهَا: التَّعْرِيفُ، فَالتَّعْرِيفَاتُ الَّتِي تَكُونُ مُسْتَعْمَلَةً فِي هَذَا الْعِلْمِ، وَفِي غَيْرِهِ، يُقَالُ لَهَا: حُدُودٌ.

وَالْحَدُّ فِي أَصْلِ اللُّغَةِ: الْمَنْعُ وَالْقَطْعُ، وَأَمَّا فِي الْإِصْطِلَاحِ: التَّعْرِيفُ عَنْ ذَاتِ بِلَفْظٍ مُوَضَّحٍ لِلْمَحْدُودِ، فَالْحُدُودُ هِيَ الْأَلْفَاظُ الشَّارِحَةُ وَالْمُبَيِّنَةُ وَالْمَوْضِّحَةُ لِلْمَحْدُودِ. وَالجَوْنِيُّ يَقُولُ فِي تَعْرِيفِ الْحَدِّ: «هُوَ اخْتِصَاصُ الْمَحْدُودِ بِوَصْفٍ يَخْلُصُ إِلَيْهِ»^(١)، يَعْنِي: يَنْتَهِي وَيُوصل إِلَيْهِ.

وَبِنَاءً عَلَى رَأْيِ طَائِفَةٍ، فَإِنَّ الْحَدَّ هُوَ عَيْنُ الْمَحْدُودِ وَهُوَ صِفَتُهُ الذَّاتِيَّةُ^(٢). وَآخَرُونَ يَقُولُونَ فِي الْحَدِّ: «هُوَ اللَّفْظُ الْوَجِيزُ الْمُحِيطُ بِالْمَعْنَى»^(٣).

(١) قال الجويني: «وإنما اخترنا العبارة الأولى - يعني تعريفه للحد - لأن الحد يرجع به إلى عين المحدود

وصفته الذاتية». ينظر: الكافية في الجدل (ص ٢).

(٢) ينظر: قواطع الأدلة في الأصول للسمعاني (ص ٥٦).

(٣) ينظر: الكافية للجويني (ص ٢).

شروط التعريف:

١ - يُشْتَرَطُ فِي الْحَدِّ أَنْ يَكُونَ جَامِعًا مَانِعًا؛ جَامِعًا بِمَعْنَى: أَنَّهُ يَجْمَعُ جَمِيعَ أَنْوَاعِ الْمَعْرِفِ، فَتَدْخُلُ فِي التَّعْرِيفِ، وَمَانِعًا بِمَعْنَى أَنَّ أَلْفَاظَ الْحَدِّ تَمْتَنِعُ غَيْرَ أَفْرَادِ الْمَعْرِفِ مِنَ الدُّخُولِ فِي التَّعْرِيفِ^(١).

٢ - وَيُشْتَرَطُ فِي التَّعْرِيفِ لِيَكُونَ صَحِيحًا عَدَمُ وُجُودِ لَفْظِ الْمَعْرِفِ فِي التَّعْرِيفِ؛ لَأَنَّهُ لَا تُفْهَمُ إِلَّا بَعْدَ مَعْرِفَةِ الْمَعْرِفِ، وَهَذَا هُوَ الدَّوْرُ.

٣ - وَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ التَّعْرِيفُ بِوَاسِطَةِ كَلَامٍ مُتَعَلِّقٍ بِذَاتِ الْمَعْرِفِ لَا بِآثَارِهِ وَلَا بِالْأُمُورِ الْعَارِضَةِ فِيهِ، لِذَلِكَ لَمَّا قَالَ بَعْضُهُمْ فِي تَعْرِيفِ الْوَاجِبِ: «مَا وَعَدَ بِالثَّوَابِ عَلَى فِعْلِهِ، كَانَ هَذَا تَعْرِيفًا لَهُ بِأَمْرِ خَارِجٍ عَنْ ذَاتِهِ».

٤ - وَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ التَّعْرِيفُ بِلَفْظٍ وَاضِحٍ أَوْضَحَ مِنْ لَفْظِ الْمَعْرِفِ، فَلَوْ قِيلَ لَكَ: مَا هُوَ الْهَزْبَرُ؟ فَقُلْتَ: هُوَ الْغَضَنْفَرُ، لَمْ تَزِدِ الْأَمْرَ إِلَّا صُعُوبَةً وَتَعْقِيدًا^(٢).

المصطلح الثاني، كلمة «النَّظَرُ»:

وَالْمُرَادُ بِهَا التَّأَمُّلُ وَالتَّفَكُّرُ فِي الشَّيْءِ لِمَعْرِفَةِ حَقِيقَتِهِ أَوْ مَعْرِفَةِ آثَارِهِ أَوْ أَسْبَابِهِ.

يَقُولُ الْبَاجِي عَنِ النَّظَرِ: إِنَّهُ تَفَكُّرُ النَّاطِرِ فِي حَالِ الْمَنْظُورِ فِيهِ؛ طَلَبًا لِلْعِلْمِ بِمَا هُوَ نَاطِرٌ فِيهِ أَوْ لِعَلْبَةِ الظَّنِّ^(٣).

وَقِيلَ: إِنَّ التَّفَكُّرَ هُوَ فِكْرُ الْقَلْبِ وَتَأَمُّلُهُ فِي حَالِ الْمَنْظُورِ لِيَعْرِفَ حُكْمَهُ جَمْعًا أَوْ فَرْقًا أَوْ تَقْسِيمًا^(٤).

(١) ينظر: الكافية للجويني (ص ٢)، المنهاج للباغي (ص ١٠).

(٢) إجابة السائل للصنعاني (ص ٤٤)، نقض المنطق (ص ١٨٩)، معيار العلم (ص ١٩٤).

(٣) المنهاج (ص ١١).

(٤) ينظر: الكافية للجويني (ص ١٧).

المصطلح الثالث: كلمة «العلم»:

فَإِنَّهَا تُسْتَحْدَمُ كَثِيرًا، وَلَهَا إِطْلَاقَاتٌ مُتَعَدِّدَةٌ، فَالْغَالِبُ أَنْ تُطْلَقَ عَلَى الْمَعْرِفَةِ الْقَاطِعَةِ الْمَجْزُومِ بِهَا الْمُطَابَقَةِ لِلْوَاقِعِ، أَوْ كَمَا قِيلَ: مَعْرِفَةُ الْمَعْلُومِ عَلَى مَا هُوَ بِهِ^(١)، وَقَدْ تُطْلَقُ لَفْظَةً (الْعِلْم) وَيُرَادُ بِهَا مَجْرَدُ الْإِدْرَاكِ، أَوْ يُرَادُ بِهَا مَا يَسْتَدِلُّ إِلَى دَلِيلٍ فِي إِثْبَاتِهِ^(٢).

المصطلح الرابع: كلمة (الجهل):

وَالْجَهْلُ عَلَى قِسْمَيْنِ:

الأول: جَهْلٌ بَسِيطٌ: وَهُوَ عَدَمُ الْمَعْرِفَةِ^(٣).

الثاني: جَهْلٌ مُرَكَّبٌ: وَهُوَ التَّصَوُّرُ الْمُخَالِفُ لِلْوَاقِعِ، أَوْ كَمَا قِيلَ: اعْتِقَادُ الْمُعْتَقِدِ عَلَى مَا لَيْسَ عَلَيْهِ^(٤).

المصطلح الخامس: كلمة (الخطاب):

وَالْمُرَادُ بِهَا: الْأَلْفَاظُ الَّتِي يَتَكَلَّمُ بِهَا الْمُتَكَلِّمُ لِيَصِلَ مَعْنَاهَا إِلَى الْآخَرِينَ، أَوْ: الْكَلَامُ الَّذِي يَفْهَمُ الْمُسْتَمِعُ مِنْهُ شَيْئًا^(٥).

المصطلح السادس: كلمة (اللزوم) ومثلها كلمة (الإنزام):

وَالْمُرَادُ بِهَا: تَرَابُطُ أَمْرَيْنِ بِحَيْثُ إِذَا وَجِدَ أَحَدُهُمَا وَجِدَ الْآخَرُ^(٦).

(١) ينظر: هذا التعريف ذكره الجويني في البرهان ٢٢/١ ونسبه للقاضي أبي بكر الباقلاني، وينظر: مقبول المنقول لابن عبد الهادي (ص ١١٣).

(٢) ينظر: آداب البحث والمناظرة للشنقيطي (ص ١١، ١٢)، القطع والظن عند الأصوليين ١/٥٢.

(٣) إرشاد الفحول (ص ٢٣)، البحر المحيط ١/٤٠، التقرير والتحرير ١/١١٥.

(٤) المنهاج للباقي (ص ١١).

(٥) ينظر: مقبول المنقول لابن عبد الهادي (ص ١٠٢)، الكافية للجويني (ص ٣٢)، الإيضاح لابن الجوزي (ص ٢٥).

(٦) ينظر: الكافية للجويني (ص ٤١).

وَقَدْ يَكُونُ التَّلَازُمُ مِنَ الْجِهَتَيْنِ، وَقَدْ يَكُونُ مِنْ جِهَةٍ وَاحِدَةٍ، مِثَالُ ذَلِكَ إِذَا قُلْتَ:
فَلَانُ أَبٌ، فَمَعْنَاهَا أَنَّ عِنْدَهُ ابْنًا، وَإِذَا قُلْتَ: هَذَا ابْنٌ، فَمَعْنَاهُ: عِنْدَهُ أَبٌ. فَلَا بَ
وَإِلَابِنٍ مُتَلَازِمَانِ مِنْ جِهَتَيْنِ.

وَقَدْ يَكُونُ التَّلَازُمُ مِنْ جِهَةٍ وَاحِدَةٍ، فَيَلْزَمُ مِنْ وُجُودِ الْعِلْمِ وَوُجُودِ حَيَاةٍ، فَإِنَّهُ إِذَا
اتَّصَفَ مَوْصُوفٌ بِأَنَّهُ عَالِمٌ، فَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ حَيًّا، وَلَا يَلْزَمُ مِنْ وُجُودِ الْحَيَاةِ وَوُجُودُ
صِفَةِ الْعِلْمِ^(١).

المصطلح السابع: كلمة (التنافي)^(٢)؛

وهي تُقَابِلُ التَّلَازُمَ، بِحَيْثُ إِذَا وُجِدَتْ صِفَةٌ عُرِفَ أَنَّ الصِّفَةَ الْأُخْرَى الْمُنَافِيَةَ لَهَا
مَعْدُومَةٌ مَفْقُودَةٌ، فَصِفَةُ السَّمْعِ تَنْفِي صِفَةَ الْمَوْتِ، وَصِفَةُ الْوِلَادَةِ تَنْفِي صِفَةَ
الذَّكُورِيَّةِ.

المصطلح الثامن: كلمة (الحق)؛

وَهُوَ نَقِيضُ الْبَاطِلِ، وَالْمُرَادُ بِهِ الصَّوَابُ؛ لِأَنَّهُ مَا مِنْ مَسْأَلَةٍ إِلَّا وَفِيهَا حَقٌّ وَفِيهَا
بَاطِلٌ، وَلِذَلِكَ قَالَ الْجَوْنِيُّ: «الْحَقُّ هُوَ الشُّبُوتُ»^(٣).

وَيُخْتَلَفُ فِي الْإِسْتِمَالِ بِاخْتِلَافٍ مَا يُضَافُ إِلَيْهِ؛ فَإِذَا أُضِيفَ إِلَى الْخَبَرِ أَفَادَ أَنَّهُ
صِدْقٌ، وَإِذَا أُضِيفَ إِلَى شَيْءٍ مِنَ الشَّرَائِعِ أَفَادَ أَنَّهُ مَأْمُورٌ بِهِ، وَإِذَا أُضِيفَ إِلَى وَجْهِ مِنْ
التَّصَرُّفَاتِ حُمِلَ عَلَى مَعْنَى الصَّحَّةِ وَالصَّوَابِ، وَإِذَا أُضِيفَ إِلَيْهِ الْحُكْمُ وَهُوَ الْأَمْرُ،
قَالُوا: فَلَمُرَادُ بِهِ الْإِلَهُ سُبْحَانَهُ كَمَا فِي قَوْلِهِ: «فَتَعَالَى اللَّهُ الْمَلِكُ الْحَقُّ»^(٤)، وَإِذَا أُضِيفَ

(١) درء تعارض العقل والنقل ٥/ ٢٦٨، إرشاد الفحول ٢/ ١٧٣.

(٢) أصول ابن مفلح ٤/ ١٤٣٢.

(٣) الكافية (ص ٤٣).

(٤) سورة طه، الآية [١١٤].

إِلَى الْحَشْرِ أَوْ الْجَنَّةِ أَوْ النَّارِ أَفَادَ الْوُجُودَ^(١)، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَمَاذَا بَعْدَ الْحَقِّ إِلَّا الضَّلَالُ﴾^(٢).

المصطلح التاسع: مِنَ الْمَصْطَلَحَاتِ الْجَدَلِيَّةِ كَلِمَةُ (العقل):

وَهِيَ كَلِمَةٌ تُسْتَعْدَمُ كَثِيرًا، وَلَهَا مَعَانٍ مُتَفَاوِتَةٌ مُخْتَلِفَةٌ؛ فَمَرَّةً تُسْتَعْدَمُ لَفْظَةُ الْعَقْلِ وَيُرَادُ بِهَا الْعَقْلُ الْغَرِيزِيُّ^(٣) الَّذِي يَسْتَعِدُّ بِهِ صَاحِبُهُ لِفَهْمِ الْأَشْيَاءِ، وَهَذَا يَشْتَرِكُ فِيهِ الذَّكِيُّ وَالْبَلِيدُ، وَالْغَنِيُّ وَالْفَقِيرُ، وَالْعَالِمُ وَالْجَاهِلُ، لَكِنَّ أَحَدَهُم اسْتَمَرَّ هَذَا الْعَقْلُ، وَالْآخَرُ لَمْ يَسْتَمِرَّهُ.

وَقَدْ يُرَادُ بِلَفْظِ الْعَقْلِ التَّجَارُبُ وَالْخِبْرَاتُ، فَإِنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا كَانَ عِنْدَهُ تَجَارُبُ كَثِيرَةٌ، قِيلَ: اسْتَعْدَ مِنْ عَقْلِ فَلَانٍ، أَيْ: مِنْ خِبْرَتِهِ.

وَيُطْلَقُ لَفْظُ الْعَقْلِ وَيُرَادُ بِهِ مَعْرِفَةُ عَوَاقِبِ الْأُمُورِ وَمَالَاتِ الْأَفْعَالِ، فَيَقَالُ: فَلَانٌ عَاقِلٌ، بِمَعْنَى أَنَّهُ يُذَرِّكُ مَاذَا سَيَرْتَّبُ عَلَى الْأَفْعَالِ مِنْ نَتَائِجٍ.

الْمَعْنَى الرَّابِعُ مِنْ مَعَانِي الْعَقْلِ: مَا يَحْجِزُ صَاحِبَهُ عَنِ الْأُمُورِ غَيْرِ الْمَرْغُوبِ فِيهَا^(٤).

المصطلح العاشر: (السؤال):

مِنَ الْمَصْطَلَحَاتِ الْجَدَلِيَّةِ الَّتِي تُسْتَعْمَلُ كَثِيرًا مُصْطَلَحُ السُّؤَالِ وَيُطْلَقُ عَلَى

مَعْنَيْنِ:

الْمَعْنَى الْأَوَّلُ: الْكَلَامُ الَّذِي يُسْتَوْضَحُ بِهِ عَنْ أَمْرِ خَفِيِّ.

(١) ينظر: الكافية للجويني (ص ٤٣، ٤٤).

(٢) سورة يونس، الآية [٣٢].

(٣) ينظر: مقبول المنقول لابن عبد الهادي (ص ١١٤).

(٤) المسودة (ص ٥٥٨)، البحر المحيط ١/ ٦٨.

وَالْمَعْنَى الثَّانِي: الْإِعْتِرَاضُ عَلَى الْآخَرِينَ.

فَالْقَدْحُ فِي مَذَاهِبِ الْآخَرِينَ أَوْ فِي أُدْلِيَّتِهِمْ يُسَمَّى سُؤَالًا، لِذَلِكَ قَالَ الْجَوِينِيُّ:
السُّؤَالُ هُوَ الْإِسْتِدْعَاءُ، أَي: اسْتِدْعَاءُ الْجَوَابِ^(١).

المصطلح الحادي عشر: مصطلح (الجواب):

وَالْمُرَادُ بِهَا: الْإِيضَاحُ لِمَعْنَى قَدْ سُئِلَ عَنْهُ؛ إِمَّا عَلَى جِهَةِ الْبَيَانِ، وَإِمَّا عَلَى جِهَةِ دَفْعِ
الْمُعَارَضَةِ.

وَبِعِبَارَةِ أُخْرَى يُمَكِّنُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ (الْجَوَابَ) هُوَ الْخَبَرُ الْمُصَمَّنُ لِمَعْنَى سُئِلَ
عَنْهُ^(٢).

المصطلح الثاني عشر: مصطلح (الاستشهاد):

وَالْمُرَادُ بِهَا: إِيْرَادُ الشُّوَاهِدِ وَالْأَدِلَّةِ الدَّالَّةِ عَلَى صِحَّةِ الدَّعْوَى.
أَوْ: هُوَ طَلَبُ الْمَوَافِقِ لِمَا ادَّعَاهُ^(٣).

المصطلح الثالث عشر: مصطلح (الإلزام):

وَهُنَاكَ فَرْقٌ بَيْنَ كَلِمَةِ الزُّوْمِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا مِنْ قَبْلُ وَبَيْنَ كَلِمَةِ الْإِلْزَامِ.
فَالْمُرَادُ بِالْإِلْزَامِ: جَعْلُ الْخَصْمِ يُذَعِّنُ بِقَبُولِ كَلَامِ خَصْمِهِ، فَهُوَ عَجْزُ السَّائِلِ عَنْ
الْإِعْتِرَاضِ عَلَى الْمُسْتَدِلِّ.

أَوْ بِتَغْيِيرِ آخَرَ: دَفْعُ كَلَامِ الْخَصْمِ بِتَسْلِيمِهِ أَنْ لِكَلَامِهِ لَازِمًا يُوَافِقُ عَلَى عَدَمِ
صِحَّتِهِ، فَإِلْزَامُ الْإِنْسَانِ بِقَوْلٍ لَا يَسْلَمُهُ إِفْحَامٌ لَهُ بِتَبَيُّحَةٍ لَا يُرِيدُهَا^(٤).

(١) ينظر: الكافية للجويني (ص ٦٩، ٧٠)، الإيضاح لابن الجوزي (ص ٤٤).

(٢) ينظر: المرجع السابق.

(٣) ينظر: المرجع السابق.

(٤) ينظر: الكافية للجويني (ص ٧٠).

أَمَّا كَلِمَةُ (الإِفْحَامِ) فَالْمُرَادُ بِهَا: عَجْزُ الْمُسْتَدِلِّ عَنْ إِقَامَةِ الدَّلِيلِ عَلَى دَعْوَاهُ مَعَ سُكُوتِهِ.

أَوْ: عَجْزُ الْمُتَكَلِّمِ عَنِ الْجَوَابِ عَمَّا يَرِدُ إِلَيْهِ مِنْ أَسْئَلَةٍ^(١).

المصطلح الرابع عشر: مصطلح المصادرة؛

مِنَ الْمُصْطَلَحَاتِ الَّتِي تَدُورُ عِنْدَ أَهْلِ الْجَدَلِ لَفْظُ (المُصَادَرَةِ)، وَالْمُصَادَرَةُ تُطْلَقُ عَلَى مَعَانٍ، مِنْهَا:

الأول: الإِسْتِدْلَالُ بِعَيْنِ الدَّعْوَى؛ فَإِذَا كَانَ عِنْدِي دَعْوَى وَجَعَلْتُ الدَّلِيلَ عَلَى تِلْكَ الدَّعْوَى نَفْسَ الدَّعْوَى، قِيلَ: هَذَا مُصَادَرَةٌ.

الثاني: جَعْلُ نَتِيجَةِ الدَّلِيلِ هِيَ إِحْدَى مُقَدَّمَاتِهِ^(٢).

المصطلح الخامس عشر: (القلب)؛

وَالْمُرَادُ بِهِ جَعْلُ الدَّلِيلِ الَّذِي اسْتَدَلَّ بِهِ الْمُسْتَدِلُّ مُنْتَجًا لِفَسَادِ دَعْوَاهُ؛ مِثَالُ ذَلِكَ: لَمَّا اسْتَدَلَّتْ بِدَلِيلٍ عَلَى دَعْوَى، قُلْتُ: هَذَا الدَّلِيلُ يَدُلُّ عَلَى فَسَادِ الدَّعْوَى الَّتِي ادَّعَيْتَهَا، فَهَذَا الدَّلِيلُ عَلَيْكَ وَلَيْسَ لَكَ^(٣).

وَلَهُ أَوْجُهُ كَثِيرَةٌ سَتَأْتِي إِشَارَةٌ إِلَى بَعْضِهَا، مِنْ أَمْثَلَتِهِ:

قَوْلُ الْمُنَافِقِ: «لَيُخْرِجُنِي الْأَعَزُّ مِنْهَا الْأَذَلُّ» قُلِبَ هَذَا الدَّلِيلُ وَجُعِلَ دَلِيلًا عَلَى الْمُنَافِقِ بَدَلًا مِنْ أَنْ يَكُونَ دَلِيلًا لَهُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «وَلِلَّهِ الْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ»^(٤).

(١) الكافية (ص ٧٠)، وعرفه في شرح الكوكب المنير ٤/ ٣٥٦: بأنه «انتهاء دليل المستدل إلى مقدمات ضرورية أو يقينية مشهورة يلزم المعترض الاعتراف بها».

(٢) آداب البحث والمناظرة للشنقيطي (ص ٢٧٢).

(٣) ينظر: مقبول المنقول لابن عبد الهادي (ص ٢٢٥)، المنهاج للبايجي (ص ١٤)، آداب البحث والمناظرة للشنقيطي (ص ٣١٩).

(٤) سورة المنافقون، الآية [٨].

المصطلح السادس عشر: مُصْطَلَحُ (الغَصْب)؛

يُقَالُ: فَلَانَ غَاصِبٌ، بِمَعْنَى أَنَّهُ حَوَّلَ نَفْسَهُ مِنْ كَوْنِهِ مُعْتَرِضًا إِلَى كَوْنِهِ مُسْتَدِلًّا؛
فَالْمُعْتَرِضُ وَظِيفَتُهُ هَذَا دَلِيلُ الْمُسْتَدِلِّ، فَإِذَا أَصْبَحَ يَسْتَدِلُّ عَلَى صِحَّةِ قَوْلِهِ قِيلَ:
الْمُعْتَرِضُ غَاصِبٌ؛ لِأَنَّهُ أَخَذَ مَنْصِبَ الْمُسْتَدِلِّ.

فَالْغَصْبُ: أَخَذُ الْمُعْتَرِضِ مَنْصِبَ الْمُسْتَدِلِّ^(١).

المصطلح السابع عشر: مصطلح (المُكَابَرَة)؛

مِنَ الْمُصْطَلَحَاتِ الَّتِي تَدُورُ عِنْدَ الْجَدَلِيِّينَ كَثِيرًا مُصْطَلَحُ الْمُكَابَرَةِ وَالْمُرَادُ
بِالْمُكَابَرَةِ: الْمُنَازَعَةُ لِمَا يَعْلَمُ الْمُنَازِعُ أَنَّهُ مُبْطِلٌ فِيهِ.

فَالْمُنَازَعُ لِنَيْءٍ يَعْلَمُ أَنَّهُ مُبْطِلٌ فِيهِ، هَذَا مُكَابِرٌ؛ وَمِنْ أَمْثَلَتِهِ: مَنَعَ الْبَدِيهِيَّاتِ أَوْ
الْمَحْسُوسَاتِ؛ تَقُولُ لَهُ: الْمَسْجِدُ لَهُ أَعْمَدَةٌ، وَيَقُولُ: أَمْنَعُ مِنْ أَنْ يَكُونَ لِلْمَسْجِدِ
أَعْمَدَةٌ. هَذَا مُكَابِرٌ؛ لِأَنَّهُ مَنَعَ مَا يَعْلَمُ بُتُوهُ^(٢).

المصطلح الثامن عشر: مُصْطَلَحُ (السَّفْطَطَة)؛

وَالْمُرَادُ بِهَا: إِنْكَارُ الْحَقَائِقِ الثَّابِتَةِ.

وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ: إِنَّهَا قَلْبُ الْحَقَائِقِ، وَالزَّعْمُ بِعَدَمِ وُجُودِهَا.

لَمَّا قَالَ: لَيْسَ فِي الْمَسْجِدِ أَعْمَدَةٌ، وَهَذِهِ الْأَعْمَدَةُ الْمَشَاهِدَةُ لَا شَيْءَ كَالسَّرَابِ الَّذِي
يَرَاهُ الْمُسَافِرُ يَظُنُّهُ مَاءً فَإِذَا وَصَلَهُ لَمْ يَجِدْهُ شَيْئًا، هَكَذَا هَذَا الْعَمُودُ، هَذَا يُسَمَّى سَفْطَطَةً
وَإِنْكَارًا لِحَقَائِقِ الْأَشْيَاءِ^(٣).

(١) ينظر: آداب البحث والمناظرة للشنقيطي (ص ٢٣١).

(٢) ينظر: المصدر السابق (ص ٢٣٢).

(٣) بيان تلبيس الجهمية ١٦٠ / ٢.

المصطلح التاسع عشر: مُصْطَلَحُ (الْحَيْدَةِ)؛

وَيُرَادُ بِهَا الْجَوَابُ عَنِ السُّؤَالِ بِمَا لَا عِلَاقَةَ لَهُ بِالسُّؤَالِ، تَسْأَلُنِي عَنْ شَيْءٍ فَأَجِيبُكَ عَنْ غَيْرِهِ^(١).

المصطلح العشرون: مُصْطَلَحُ (الْمُعَارَضَةِ)؛

وَالْمُرَادُ بِهِ مُقَابَلَةُ الدَّلِيلِ بِالذَّلِيلِ؛ عِنْدَمَا يُورَدُ الْمُسْتَدِلُّ دَلِيلًا وَيَعْتَرِضُ الْمُعْتَرِضُ بِدَلِيلٍ آخَرَ، يُقَالُ: هَذَا مُعَارَضَةٌ^(٢).

يَقُولُ الْبَاجِي: «الْمُعَارَضَةُ مُقَابَلَةُ السَّائِلِ الْمُسْتَدِلِّ بِمِثْلِ دَلِيلِهِ أَوْ بِمَا هُوَ أَقْوَى مِنْهُ»^(٣).

المصطلح الحادي والعشرون: مصطلح (المُعْتَرِضُ)؛

مِنَ الْمُصْطَلَحَاتِ الْجَدَلِيَّةِ مُصْطَلَحُ (الْمُعْتَرِضِ)، وَالْمُرَادُ بِهِ الْقَادِحُ فِي دَلِيلِ الْمُسْتَدِلِّ^(٤).

المصطلح الثاني والعشرون: مصطلح (المُعْتَلُّ)؛

وَقَدْ يُعَبَّرُ بَعْضُهُمْ بِقَوْلِهِ: (المُعْتَلُّ)؛ وَهُوَ الْمُسْتَدِلُّ بِالْعِلَّةِ^(٥)، فَإِذَا وَضَّحَ الْوَصْفَ أَوْ الْمَعْنَى الَّذِي يَرْبِطُ الْحُكْمَ بِهِ قِيلَ لَهُ: قَدْ عَلَّلَ حُكْمَهُ، فَهَذَا مُعْتَلٌّ.

المصطلح الثالث والعشرون: مُصْطَلَحُ (الْمُجِيبِ)؛

وَالْمُرَادُ بِهِ مَنْ يَرُدُّ عَلَى أَسْئَلَةِ الْقَادِحِينَ.

(١) شرح حديث النزول ٢/ ٢.

(٢) ينظر: آداب البحث والمناظرة للشنقيطي (ص ٢٤٤).

(٣) المنهاج (ص ١٤).

(٤) ينظر: الكافية للجويني (ص ٦٧).

(٥) المنهاج للبايجي (ص ١٤).

وَالْمُجِيبُ هُوَ الْمُسْتَدِلُّ؛ لِأَنَّهُ فِي أَوَّلِ الْأَمْرِ اسْتَدَلَّ، وَقِيلَ لَهُ: مُسْتَدِلُّ، ثُمَّ تَكَلَّمَ مَعَهُ الْحَضَمُ عَلَى جِهَةِ الْإِعْتِرَاضِ فَقِيلَ لِلْحَضَمِ: مُعْتَرِضٌ أَوْ سَائِلٌ، فَتَكَلَّمَ الْمُسْتَدِلُّ مَرَّةً أُخْرَى عَلَى جِهَةِ الْجَوَابِ فَقِيلَ لَهُ: مُجِيبٌ.^(١)

المصطلح الرابع والعشرون: مصطلح (المُسْتَدِلُّ عَلَيْهِ)؛
أَيْضاً مِنَ الْمُصْطَلَحَاتِ الْجَدَلِيَّةِ مُصْطَلَحُ (المُسْتَدِلُّ عَلَيْهِ)، الْمُرَادُ بِهِ الْحُكْمُ الَّذِي يُرِيدُ الْمُسْتَدِلُّ الْوُصُولَ إِلَيْهِ، أَوْ هُوَ الْمَطْلُوبُ فِي الدَّلَالَةِ.
وَمَرَّةً يُسْتَعْدَمُ لَفْظُ (المُسْتَدِلُّ عَلَيْهِ) بِمَعْنَى آخَرَ، إِذْ قَدْ يُطْلَقُ وَيُرَادُ بِهِ الْحَضَمُ الْمَقْهُورُ بِالدَّلَالَةِ.^(٢)

المصطلح الخامس والعشرون: مُصْطَلَحُ (الْمَنْطُوق)؛
وَالْمُرَادُ بِهِ دَلَالَةُ اللَّفْظِ فِي مَحَلِّ النُّطْقِ.^(٣)
فَمَثَلًا عِنْدَمَا يَكُونُ هُنَاكَ شَخْصَانِ يَدْرُسَانِ عَلَيْكَ أَحَدُهُمَا مُحَمَّدٌ، وَالْآخَرُ خَالِدٌ، تَقُولُ: مُحَمَّدٌ فَاهِمٌ، دَلَالَةُ دَلَالَةِ اللَّفْظِ فِي مَحَلِّ النُّطْقِ فِي كَوْنِ مُحَمَّدٍ قَدْ فَهِمَ الدَّرْسَ، يُقَابِلُ الْمَنْطُوقَ الْمَفْهُومَ، وَهُوَ دَلَالَةُ اللَّفْظِ فِي غَيْرِ مَحَلِّ النُّطْقِ، لَمَّا قُلْتَ: مُحَمَّدٌ فَاهِمٌ، أَخَذَ مِنْهُ أَنَّ خَالِدًا لَمْ يَفْهَمْ، فَدَلَالَةُ اللَّفْظِ فِي غَيْرِ مَحَلِّ النُّطْقِ يُسَمَّى مَفْهُومًا.

المصطلح السادس والعشرون: مصطلح (البَاطِل)؛
مِنَ الْمُصْطَلَحَاتِ الْجَدَلِيَّةِ مُصْطَلَحُ (البَاطِلِ) أَوْ (الْفَاسِدِ)، وَالْمُرَادُ بِهِ الْمُقَابِلُ لِلْحَقِّ
﴿فَمَاذَا بَعْدَ الْحَقِّ إِلَّا الضَّلَالُ﴾^(٤).

(١) ينظر: المنهاج للباغي (ص ١١).

(٢) ينظر: المنهاج للباغي (ص ١٢)، الكافية للجويني (ص ٤٨).

(٣) الإيضاح لابن الجوزي (ص ٢١).

(٤) سورة يونس، الآية [٣٢].

وَكَمَا تَقَدَّمَ مَعَنَا أَنَّ الْحَقَّ فِي أَحَدِ الْأَقْوَالِ، وَمَا عَدَاهُ فَإِنَّهُ بَاطِلٌ فَاسِدٌ.

وَالْبَاطِلُ وَالْفَاسِدُ فِي إِطْلَاقِ الْجَدَلِيِّينَ يُخَالِفُ الْبَاطِلُ وَالْفَاسِدُ عِنْدَ الْأُصُولِيِّينَ؛ لِأَنَّهُ عِنْدَ الْأُصُولِيِّينَ يُرَادُ بِهِ مَا لَا يُنْتِجُ الثَّمَرَةَ الْمَقْصُودَةَ مِنْهُ؛ لِأَنَّ هُنَاكَ كَلِمَةَ (الْبَاطِلُ وَالْفَاسِدُ) تُطْلَقُ عَلَى أَفْعَالِ الْمُكَلَّفِينَ، يُقَالُ: صَلَاةٌ بَاطِلَةٌ وَبَيْعٌ بَاطِلٌ؛ بَيْنَمَا هُنَا الْبَاطِلُ وَالْفَاسِدُ أَلْفَاظُ جَدَلِيَّةٌ يُرَادُ بِهَا أَوْصَافٌ لِلْأَقْوَالِ، يُقَالُ: هَذَا قَوْلٌ بَاطِلٌ.

يَقُولُ الْجَوْنِيُّ عَنِ الْبَاطِلِ وَالْفَاسِدِ: «هُمَا نَقِيضَا الصَّحَّةِ وَالثُبُوتِ، فَإِذَا أُضِيفَ الْفَسَادُ أَوْ الْبُطْلَانُ إِلَى حَاصِلِ مَوْجُودٍ، فَعَلَى مَعْنَى سُقُوطِ حُكْمِهِ وَنَقْيِ الْإِعْتِدَادِ بِهِ فِي الْمُرَادِ؛ وَيُسْتَعْمَلَانِ فِي الشَّرِيعَةِ فِي كُلِّ وَاقِعٍ عَلَى غَيْرِ حَدِّهِ وَحَقِيقَتِهِ»^(١).

المصطلح السابع والعشرون: مصطلح (المَحَال):

مِنَ الْمُصْطَلَحَاتِ الْجَدَلِيَّةِ مُصْطَلَحُ (المَحَالِ)، وَالْمُرَادُ بِهِ مَا قَامَ الدَّلِيلُ عَلَى امْتِنَاعِهِ. تَقُولُ: الْجَمْعُ بَيْنَ الضَّدَيْنِ مُحَالٌ.

يَقُولُ الْجَوْنِيُّ: إِنَّ الْمُتَكَلِّمِينَ يَسْتَعْمِلُونَ (المَحَالَ) فِيمَا لَا يَصِحُّ الْعِلْمُ بِحُصُولِهِ، كَقَوْلِهِمْ: اجْتِمَاعُ الْمُتَضَادَّاتِ مُحَالٌ، وَفِي عُرْفِ الْفُقَهَاءِ يُسْتَعْمَلُ فِيمَا لَا يُفِيدُ بِحَالٍ^(٢).

المصطلح الثامن والعشرون: مصطلح (الدَّلِيل):

وَالْمُرَادُ بِالدَّلِيلِ فِي اللُّغَةِ: الْمُرْشِدُ، وَيُطْلَقُ عَلَى نَاصِبِ الدَّلِيلِ مِنْ مِثْلِ الَّذِي وَضَعَ اللَّوْحَةَ فِي الشَّارِعِ.

وَكَذَلِكَ يُطْلَقُ عَلَى الْمُرْشِدِ، إِذَا سَأَلْتُهُ: أَيْنَ الطَّرِيقُ؟ قَالَ لَكَ: اذْهَبْ يَمِينًا، هَذَا مُرْشِدٌ يُقَالُ لَهُ: دَلِيلٌ.

(١) الكافية (ص ٤٤).

(٢) الكافية (ص ٤٥).

وَيُطْلَقُ عَلَى الآلَةِ الَّتِي حَصَلَ بِهَا الْإِرْشَادُ، وَهُوَ ذَاتُ اللَّوْحَةِ، فَإِنَّهُ يُقَالُ لَهَا أَيْضًا:
دَلِيلٌ، هَذَا فِي اللَّغَةِ.

وَأَمَّا فِي الْإِصْطِلَاحِ: فَالدَّلِيلُ مَا يُتَوَصَّلُ بِصَحِيحِ النَّظَرِ فِيهِ إِلَى مَطْلُوبٍ خَبَرِيٍّ،
سَوَاءً كَانَ مَقْطُوعًا بِهِ أَوْ كَانَ مَظْنُونًا^(١).

المصطلح التاسع والعشرون: مُصْطَلَحُ (الِاسْتِدْلَالِ):
هَذَا يَكْثُرُ عِنْدَ أَهْلِ الْجَدَلِ.

يَقُولُ ابْنُ الْجَوْزِيِّ: «الِاسْتِدْلَالُ هُوَ مَا يَلْزَمُ مِنْهُ الْحُكْمُ وَلَيْسَ نَصًّا وَلَا إِجْمَاعًا وَلَا
قِيَاسًا»^(٢).

وَيَقُولُ الْجَوِينِيُّ: «الِاسْتِدْلَالُ هُوَ طَلَبُ الدَّلَالَةِ، قَدْ يَكُونُ ذَلِكَ بِالنَّظَرِ وَالرُّؤْيَةِ،
وَقَدْ يَكُونُ بِالسُّؤَالِ»^(٣).

وَسَيَأْتِي مَعَنَا أَنْوَاعُ الْإِسْتِدْلَالَاتِ، وَالْحُكْمُ فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا لِأَنَّهَا مِنَ الْمُبَاحِثِ
الْجَدَلِيَّةِ.

المصطلح الثلاثون: مُصْطَلَحُ (الْمُسْتَدَلِّ):
مِنْ الْمُصْطَلَحَاتِ الْجَدَلِيَّةِ الَّتِي تَدُورُ كَثِيرًا عَلَى أَلْسِنَةِ أَهْلِ الْجَدَلِ مُصْطَلَحُ
(الْمُسْتَدَلِّ)، وَالْمُرَادُ بِهِ الْمُحْتَجُّ بِالدَّلِيلِ عَلَى دَعْوَاهُ، وَقَدْ تُطْلَقُ لَفْظَةُ (الْمُسْتَدَلِّ) عَلَى
الطَّالِبِ لِلدَّلَالَةِ^(٤).

(١) ينظر: الإيضاح لابن الجوزي (ص ١٦).

(٢) الإيضاح (ص ٣٢).

(٣) الكافية (ص ٤٧).

(٤) المنهاج للباغي (ص ١١)، الكافية للجويني (ص ٤٧).

المصطلح الحادي والثلاثون، لفظُ (الصَّوَابِ)؛

والمُرَادُ بِهَا الْحَقُّ الْمُوَافِقُ لِلْوَاقِعِ.

وَنُلاحِظُ أَنَّ النَّاسَ لَهُمْ مِنْهُجَانِ فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِالصَّوَابِ؛ فَطَائِفَةٌ تَرْبُطُ الصَّوَابَ بِالْإِعْتِقَادَاتِ، لِذَلِكَ يَقُولُ الْجَوَيْنِيُّ: الصَّوَابُ مَا أُصِيبَ بِهِ الْمَقْصُودُ^(١).

وَقِيلَ: هُوَ مُصَادَقَةُ الْمَقْصُودِ الَّذِي يَقْصِدُهُ الْمُتَكَلِّمُ^(٢).

بَيْنَمَا هُنَاكَ طَائِفَةٌ أُخْرَى تَقُولُ: إِنَّ الْمُعْتَقَدَاتِ لَا يَرَى بِهَا الصَّوَابَ وَعَدَمُهُ، إِنَّمَا الصَّوَابُ مِنْ جِهَةِ الْمَطَابَقَةِ لِلْوَاقِعِ.

وَهَذِهِ مَبْنِيَّةٌ عَلَى قَاعِدَةٍ خِلَافِيَّةٍ: هَلِ الْمَصِيبُ وَاحِدٌ وَمَا عَدَاهُ مُحْطِئٌ، أَوْ كُلُّ مُجْتَهِدٍ مُصِيبٌ.

وَالصَّوَابُ أَنَّ الْمَصِيبَ وَاحِدٌ وَأَنَّ مَا عَدَاهُ مُحْطِئٌ؛ لِأَنَّ الْحَقَائِقَ وَاحِدَةً لَا تَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الْإِعْتِقَادَاتِ، لِذَلِكَ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: (إِذَا اجْتَهِدَ الْحَاكِمُ فَأَصَابَ فَلَهُ أَجْرَانِ، وَإِذَا اجْتَهِدَ فَأَخْطَأَ فَلَهُ أَجْرٌ وَاحِدٌ)^(٣)، أَثْبَتَ لَهُ الصَّوَابَ مَرَّةً وَالْخَطَأَ مَرَّةً، وَبِالتَّلَاقِي إِذَا عَرَفْنَا الصَّوَابَ عَرَفْنَا الْمَصِيبَ، وَهُوَ الْمُوَافِقُ لِلْحَقِّ.

أَمَّا الْخَطَأُ فَإِنَّ الْمُرَادَ بِهِ عَدَمُ مُوَافَقَةِ الْحَقِّ وَمُخَالَفَتُهُ لِلْوَاقِعِ. هَذَا الْمِنْهَجُ الرَّاجِحُ. وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ: «الْخَطَأُ هُوَ عَدَمُ مُوَافَقَةِ الْمَقْصُودِ».

(١) الكافية (ص ٥٩).

(٢) التوقيف على مهمات التعريف للمناوي (ص ٤٦٤).

(٣) أخرجه البخاري في كتاب الاعتصام - باب أجر الحاكم إذا اجتهد فأصاب أو أخطأ (٧٣٥٢)، ومسلم في كتاب الأقضية - باب بيان أجر الحاكم إذا اجتهد فأصاب أو أخطأ (١٧١٦)، من حديث عمرو بن العاص رضي الله عنه.

يَقُولُ الْجَوْنِيُّ: «الْخَطَأُ تَخْطِئُ الْمَقْصُودَ، أَي: مَا يَقْصِدُهُ الْمُتَكَلِّمُ»^(١)، هَذَا مَبْنِيٌّ عَلَى قَوْلِهِمْ بِتَعَدُّدِ أَهْلِ الْإِصَابَةِ، وَقَوْلِهِمْ بِأَنَّ كُلَّ مُجْتَهِدٍ مُصِيبٌ.

المصطلح الثاني والثلاثون: مصطلح (الاعتبار)،
مُصْطَلَحُ (الِإِعْتِبَارِ)، وَالْمُرَادُ بِهِ التَّقْدِيرُ، وَمِنْهُ الْعِبْرَةُ الْمُرَادُ بِهَا الْعَلَامَةُ الْمُقَدَّرَةُ.
يَقُولُ: اعْتَبِرْ أَنَّ الْمَسْأَلَةَ كَذَا؛ أَيْ: قَدَّرْ أَنَّهَا كَذَا^(٢).

المصطلح الثالث والثلاثون: مُصْطَلَحُ (الاعتراض)،
وَالْمُرَادُ بِهِ الْقَدْحُ فِي دَلِيلِ الْخَصْمِ.
أَوْ كَمَا يَقُولُ الْجَوْنِيُّ: «مُقَابَلَةُ الْخَصْمِ فِي كَلَامِهِ بِمَا يَمْنَعُهُ مِنْ تَحْصِيلِ مَقْصُودِهِ»^(٣).

المصطلح الرابع والثلاثون: مصطلح (المطالبة)،
مِنْ الْمُصْطَلَحَاتِ الْجَدَلِيَّةِ مُصْطَلَحُ (الْمُطَالَبَةِ)، الْمُرَادُ بِهِ طَلَبُ الْخَصْمِ مِنْ خَصْمِهِ
إِقَامَةَ الدَّلِيلِ عَلَى صِحَّةِ دَعْوَاهُ.

قَالَ: أَنَا أَتَوَجَّهُ إِلَيْكَ بِالْمُطَالَبَةِ؛ أَيْ: أَقِمِ الدَّلِيلَ عَلَى صِحَّةِ كَلَامِكَ.
يَقُولُ الْجَوْنِيُّ: «الْمُطَالَبَةُ مُوَاحَدَةُ الْخَصْمِ بِتَبْيِينِ الْحُجَّةِ»^(٤).

المصطلح الخامس والثلاثون: مصطلح (الإضمار)،
مِنْ الْمُصْطَلَحَاتِ الْجَدَلِيَّةِ مُصْطَلَحُ (الِإِضْمَارِ)، يَقُولُ: عِنْدَكَ إِضْمَارٌ، أَيْ: فِي
كَلَامِكَ نَقْصٌ أَوْ حَذْفٌ أَوْ اخْتِصَارٌ، فَنَحْتَاجُ إِلَى تَقْدِيرٍ مِنْ أَجْلِ أَنْ يَكْمَلَ الْمَعْنَى،
مِثَالُ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: «فَمَنْ كَانَتْ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ

(١) الكافية (ص ٥٩).

(٢) الكافية للجويني (ص ٦٢).

(٣) ينظر: الكافية في الجدل (ص ٦٧).

(٤) ينظر: الكافية للجويني (ص ٦٨).

أُخْرَ^(١)، اِحتِيجَ إِلَى تَقْدِيرِ كَلَامٍ مِنْ أَجْلِ أَنْ يُعْرَفَ الْمَعْنَى وَتَقْدِيرُ الْكَلَامِ: «فَمَنْ كَانَتْ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ» فَأَفْطَرَ، فَيَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَصُومَ عِدَّةَ أَيَّامٍ مُثَابِلَةً لِأَيَّامِ فِطْرِهِ مِنْ أَيَّامٍ أُخْرَ، فَاحْتَجْنَا إِلَى تَقْدِيرِ كَلَامٍ مِنْ أَجْلِ أَنْ يَكْمَلَ الْمَعْنَى. فَلَا لِضْمَارٍ أَنْ يَكُونَ فِي الْكَلَامِ حَذْفٌ أَوْ اخْتِصَارٌ^(٢).

وَمِنْ الْقَوَاعِدِ الْمُقَرَّرَةِ عِنْدَ الْعَرَبِ أَنَّ الْمَقْدَمَاتِ الْمَعْلُومَةَ يَجُوزُ حَذْفُهَا.

المصطلح السادس والثلاثون: مُصْطَلَحُ (الشَّاذُّ)؛

يُقَالُ: فَلَانٌ شَاذٌ، وَشَذَّ فَلَانٌ، بِمَعْنَى أَنَّهُ وَافَقَ ثُمَّ خَالَفَ، وَهَذَا قَوْلٌ شَاذٌّ، بِمَعْنَى أَنَّهُ حَصَلَتِ الْمُوَافَقَةُ ثُمَّ الْمُخَالَفَةُ. هَذَا هُوَ مَعْنَاهُ عِنْدَ أَهْلِ الْجَدَلِ^(٣)؛ وَفَرْقٌ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَعْنَاهُ عِنْدَ الْمُحَدِّثِينَ الَّذِينَ يُرِيدُونَ بِهِ مُخَالَفَةَ الثَّقَّةِ لِمَنْ هُوَ أَوْثَقُ مِنْهُ. وَفَرْقٌ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَعْنَاهُ عِنْدَ الْأَصُولِيِّينَ، إِذِ الشَّاذُّ عِنْدَهُمْ: الْقَوْلُ الَّذِي يَقِلُّ قَائِلُوهُ، وَلَا حُجَّةَ لَهُ.

المصطلح السابع والثلاثون: مُصْطَلَحُ (الْمُعْتَادِ)؛

مِنْ الْمُصْطَلَحَاتِ الْجَدَلِيَّةِ مُصْطَلَحُ (الْمُعْتَادِ)، وَالْمُرَادُ بِهِ الْأَمْرُ الْمُكْرَّرُ عِنْدَ أَهْلِ الْفَنِّ، أَوْ مَا تَكَرَّرَ وَقُوعُهُ وَكَانَ عَلَى نَسْقٍ وَاحِدٍ^(٤). الْمُعْتَادُ أَنْ يُرَادَ بِلَفْظٍ: «الطَّوِيلُ فِي الْكَلَامِ» مَا اسْتَغْرَقَ وَقْتًا طَوِيلًا، هَذَا نَقُولُ: مُعْتَادٌ.

(١) سورة البقرة، الآية [١٨٤].

(٢) وقد تسمى دلالة الاقتضاء، انظر: المختصر لابن اللحام (ص ١١١)، أصول ابن مفلح ٢/ ٨٢٨.

(٣) ينظر: الكافية للجويني (ص ٥٨).

(٤) ينظر: الكافية للجويني (ص ٥٨).

المصطلح الثامن والثلاثون: مصطلح (النَّادِر):
وَهُوَ مَا يَقِلُّ وَقُوْعُهُ، أَوْ مَا يَقَعُ عَلَى خِلَافِ الْمُعْتَادِ^(١).

المصطلح التاسع والثلاثون: مُصْطَلَحُ (الاجْتِهَادِ):
وَالْمُرَادُ بِهِ بَذْلُ الْوُسْعِ فِي تَحْصِيلِ الْمَطْلُوبِ، أَوْ بَذْلُ الْوُسْعِ فِي تَحْصِيلِ الْحَقِّ^(٢).

المصطلح الأربعون: مصطلح (الرَّأْيِ):
وَالْمُرَادُ بِهِ الْقَوْلُ الَّذِي قَالَ بِهِ صَاحِبُهُ بَعْدَ تَأَمُّلٍ وَتَقْلِيدِ نَظَرٍ^(٣).

المصطلح الحادي والأربعون: كَلِمَةُ (الانْتِقَالِ):
وَالْمُرَادُ بِهَا تَرْكُ الْحَدِيثِ فِي الْمَسْأَلَةِ الْمُتَنَازِعِ فِيهَا لِلْحَدِيثِ فِي مَسْأَلَةٍ أُخْرَى.
فَمَثَلًا أَتَنَاقَشُ مَعَكَ فِي مَسْأَلَةِ الْوَثْرِ هَلْ هِيَ وَاجِبَةٌ أَوْ لَيْسَتْ بِوَاجِبَةٍ؟ فَتَنْقُلُ
الْكَلَامَ إِلَى عَدَدِ رَكَعَاتِ صَلَاةِ الْوَثْرِ، هَذَا يُسَمَّى انْتِقَالًا^(٤).

وَهُوَ مِنَ الْأَسْبَابِ الَّتِي نَحْكُمُ مِنْ خِلَالِهَا بِأَنَّ الْمُنَازِعَ قَدْ انْقَطَعَ.
وَالْإِنْقِطَاعُ هُوَ: «عَدَمُ قُدْرَةِ الْمُنَازِعِ عَلَى الْجَوَابِ عَلَى كَلَامِ الْخَصْمِ، أَيْ: عَجْزُ
الْمُتَكَلِّمِ عَنْ نُصْرَةِ مَذْهَبِهِ بِإِقَامَةِ الدَّلِيلِ، أَوْ عَجْزُ أَحَدِ الْمُتَنَازِعِينَ عَنْ تَصْحِيحِ مَذْهَبِهِ
وَقَوْلِهِ».

يَقُولُ ابْنُ عُقَيْلٍ: «الْإِنْقِطَاعُ هُوَ الْعَجْزُ عَنْ إِقَامَةِ الْحُجَّةِ مِنَ الْوَجْهِ الَّذِي ابْتَدَأَ مِنْهُ
الْمَقَالَةُ»^(٥).

(١) ينظر: الكافية للجويني (ص ٥٨).

(٢) ينظر: الكافية للجويني (ص ٥٨)، المنهاج للباجي (ص ١٣).

(٣) ينظر: الكافية للجويني (ص ٥٨).

(٤) التقرير والتحجير ٥ / ٤٨٤، كشف الأسرار ٧ / ٤٧٢.

(٥) ينظر: الجدل لابن عقيل (ص ٧٢)، الواضح في أصول الفقه (١ / ٤٨٣).

المصطلح الثاني والأربعون: مُصْطَلَحُ (الضَّبْطِ):

مِنَ الْمُصْطَلَحَاتِ الْجَدَلِيَّةِ مُصْطَلَحُ (الضَّبْطِ)، وَالْمُرَادُ بِهِ عَدَمُ الْإِنْتِقَالِ، بِحَيْثُ يَكُونُ كَلَامٌ كُلٌّ مِنَ الْمُتَنَازِرِينَ مُحْضُورًا فِي الْمَسْأَلَةِ الْمُتَنَازِعِ فِيهَا.

فَالضَّبْطُ: حَضَرُ كَلَامِ الْمُتَنَازِرِينَ فِي مَسْأَلَةِ الْخِلَافِ.

المصطلح الثالث والأربعون: مُصْطَلَحُ (المَبَاهِلَةِ):

مِنَ الْمُصْطَلَحَاتِ الْجَدَلِيَّةِ - وَهُوَ أَيْضًا مُصْطَلَحُ اسْتَعْمَلَ فِي عُلُومٍ وَفُنُونٍ أُخْرَى -

مُصْطَلَحُ (المَبَاهِلَةِ)، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: (ثُمَّ نَبْتَهِلْ فَنَجْعَلْ لَعْنَةَ اللَّهِ عَلَى الْكَاذِبِينَ)

وَالْمَبَاهِلَةُ: دُعَاءُ الْإِنْسَانِ عَلَى نَفْسِهِ بِلَعْنَةِ اللَّهِ إِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَى الْحَقِّ^(١).

المصطلح الرابع والأربعون: مُصْطَلَحُ (دَلَالَةِ الْمُطَابَقَةِ):

وَالْمُرَادُ بِهَا دَلَالَةُ اللَّفْظِ عَلَى جَمِيعِ مُسَمَّاهُ عَلَى وَجْهِ لَا يَدْخُلُ مَعَهُ غَيْرُهُ^(٢).

المصطلح الخامس والأربعون: مُصْطَلَحُ (دَلَالَةِ التَّضْمَنِ):

وَالْمُرَادُ بِهَا دَلَالَةُ اللَّفْظِ عَلَى جُزْءٍ مُسَمَّاهُ^(٣).

المصطلح السادس والأربعون: مُصْطَلَحُ (دَلَالَةِ الْإِلْتِزَامِ):

وَهِيَ دَلَالَةُ اللَّفْظِ عَلَى مَعْنَى مُرْتَبِطٍ بِمُسَمًى مُغَايِرَ لَهُ^(٤).

مِثَالُ ذَلِكَ: كَلِمَةُ الشَّمْسِ، لَوْ قُلْتَ: خَلَقَ اللَّهُ الشَّمْسَ.. فَأَنْتَ تَرِيدُ كُلَّ الشَّمْسِ؛

وَهِيَ دَلَالَةُ مُطَابَقَةٍ؛ لِأَنَّهَا دَلَالَةُ اللَّفْظِ عَلَى جَمِيعِ مُسَمَّاهُ.

وَتَقُولُ: انْظُرْ إِلَى الشَّمْسِ، فَيَنْظُرُ إِلَى جُزْءٍ مِنْهَا، وَتَقُولُ انْظُرْ إِلَى الْقَمَرِ، فَهُوَ يَنْظُرُ

إِلَى الْجُزْءِ الَّذِي مِنْ جِهَتِهِ.

هَذَا دَلَالَةُ اللَّفْظِ عَلَى جُزْءٍ مِنْ مُسَمَّاهُ، وَيُسَمَّى دَلَالَةً تَضْمَنِ.

(١) قواعد الفقه للبركتي ١/ ٤٦٠.

(٢) الإيهام ١/ ٢٠٤، الإحكام للأمدى ١/ ١٧.

(٣) البحر المحيط ١/ ٤١٧.

(٤) منهاج السنة ٥/ ٤٥٢.

وَتَقُولُ: جَلَسْتُ فِي الشَّمْسِ...، فلا تريد أنك تجلس في عَيْنِ الشَّمْسِ الَّتِي خَلَقَهَا اللهُ! بل المرادُ في أثرِ الشمس، هَذَا يُسَمَّى دَلَالَةَ التِّزَامِ.
مِثَالٌ آخَرُ: تَقُولُ: صَنَعَ النَّجَّارُ الْبَابَ، لفظ الباب اسْتَعْمِلَ فِي الدَّلَالَةِ عَلَى جَمِيعِ مُسَمَّاهُ، فَيَكُونُ دَلَالَةَ مُطَابَقَةٍ.

وَتَقُولُ: أَمَسَكْتُ بِالْبَابِ: هَذَا دَلَالَةٌ تَضَمُّنٍ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُمَسِكْ إِلَّا جُزْءًا مِنَ الْبَابِ، أَوْ دَلَالَةَ التِّزَامِ؛ لِأَنَّهُ أَمَسَكَ الْمِقْبَضَ، وَهُوَ خَارِجٌ عَنِ الْبَابِ.
يَقُولُ: دَخَلْتُ مَعَ الْبَابِ؛ وَهُوَ لَمْ يَدْخُلْ مَعَ دَاخِلِ الْبَابِ وَلَا مَعَ جُزْءٍ مِنْ أَجْزَائِهِ؛ وَإِنَّمَا دَخَلَ مَعَ حَلْقِي الْبَابِ، وَالْحَلْقُ مُلَازِمٌ لِلْبَابِ، وَبِالتَّالِي يَكُونُ دَلَالَةَ التِّزَامِ.
بَيْنَمَا إِذَا قَالَ: حَمَلْتُ الْبَابَ، فَهَذَا دَلَالَةُ مُطَابَقَةٍ.

المصطلح السابع والأربعون: مصطلح (محل النزاع)؛
مِنَ الْمُصْطَلَحَاتِ الْجَدَلِيَّةِ مُصْطَلَحُ (مَحَلُّ النِّزَاعِ)، وَالْمُرَادُ بِهِ مَوْطِنُ الْخِلَافِ.
المصطلح الثامن والأربعون: مُصْطَلَحُ (تَحْرِيرِ مَحَلِّ النِّزَاعِ)؛
وَمَعْنَاهُ ذِكْرُ مَحَلِّ الْإِتِّفَاقِ وَحَلِّ الْخِلَافِ.

تَقُولُ: اتَّفَقُوا عَلَى كَذَا وَاخْتَلَفُوا فِي كَذَا، هَذَا يُسَمَّى تَحْرِيرَ مَحَلِّ النِّزَاعِ.

المصطلح التاسع والأربعون: مصطلح (الفرض)؛

أَيْضاً مِنَ الْمُصْطَلَحَاتِ الْجَدَلِيَّةِ مُصْطَلَحُ (الْفَرْضِ)، وَيُرَادُ بِهِ مَعْنَيَانِ:

الأول: يُرَادُ بِهِ مَعْنَى التَّقْدِيرِ، تَقُولُ: افْرَضْ أَنَّهُ حَصَلَ كَذَا، بِمَعْنَى قَدَرٌ^(١).

الثاني: يُطْلَقُ وَيُرَادُ بِهِ الْجَوَابُ الْخَاصُّ عَنِ السُّؤَالِ الْعَامِّ، تَقُولُ: مَا حُكْمُ الْقُرُوضِ؟ فَيَقُولُ الْمُجِيبُ: الْقُرُوضُ بِفَائِدَةٍ حَرَامٌ.. سَوْأَلٌ عَامٌّ وَالْجَوَابُ خَاصٌّ، هَذَا يُسَمُّوهُ فَرْضًا، وَهُوَ غَيْرُ مَقْبُولٍ عِنْدَ الْجَدَلِيِّينَ^(٢).

(١) ينظر: الكافية للجويني (ص ٣٧).

(٢) ينظر: الإيضاح لابن الجوزي (ص ٤١)، الجدل للطوفي (ص ٢١).

المصطلح الخمسون: مُصْطَلَحُ (الْبِنَاءِ)؛

مِنَ الْمُصْطَلَحَاتِ الَّتِي تَكُونُ عِنْدَ الْجَدَلِيِّينَ مُصْطَلَحُ (الْبِنَاءِ)، وَالْمُرَادُ بِهِ الْخَاقُ بِقِيَّةِ أَجْزَاءِ الْمَسْأَلَةِ بِجُزْءٍ مِنْهَا، وَذَلِكَ بِأَنْ يَكُونَ السُّؤَالُ عَامًّا فَيَأْتِي فِي الْجَوَابِ بِجُزْءٍ ثُمَّ يَقُولُ بِأَنْ جَمِيعَ الْأَجْزَاءِ الْبَاقِيَةِ مُمَثِّلَةٌ لَهُ.

مِثَالُ ذَلِكَ: قَالَ: كَمْ فِي الْأَصْبَعِ مِنْ مَفْصِلٍ؟ قَالَ: أَصْبَعُ فَلَانٍ فِيهِ ثَلَاثَةُ مَفَاصِلَ هَذَا يُسَمَّى قَرَضًا.. سُؤَالٌ عَامٌّ وَالْجَوَابُ خَاصٌّ.
قَالَ: وَبَقِيَّةُ النَّاسِ يَمَثِّلُونَهُ، هَذَا يُسَمَّى بِنَاءً^(١).

المصطلح الحادي والخمسون: مصطلح (التَّقْسِيمِ وَالتَّرْدِيدِ)؛

مِنَ الْمُصْطَلَحَاتِ الَّتِي تَدُورُ عِنْدَ الْجَدَلِيِّينَ مُصْطَلَحُ «التَّقْسِيمِ وَالتَّرْدِيدِ»، وَمَرَّةً يُسَمُّونَهُ الشَّرْطِيَّ الْمُنْفَصِلَ، أَوِ السَّبْرَ؛ وَالْمُرَادُ بِهِ الْإِثْبَانُ بِجَمِيعِ الْإِحْتِمَالَاتِ الْوَارِدَةِ وَإِبْطَالُهَا مَا عَدَا وَاحِدًا.

زَيْدٌ يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ طَوِيلًا وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ قَصِيرًا وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ مُتَوَسِّطًا.. لَيْسَ بِطَوِيلٍ؛ بِدَلَالَةِ دُخُولِهِ مَعَ الْبَابِ، وَلَيْسَ بِقَصِيرٍ؛ بِدَلَالَةِ كَذَا، لَمْ يَبْقَ إِلَّا الْمَعْنَى الثَّلَاثُ، هَذَا يُسَمَّى تَقْسِيمًا وَتَرْدِيدًا عِنْدَ الْجَدَلِيِّينَ، وَبَعْضُهُمْ يُسَمِّيهِ الشَّرْطِيَّ الْمُنْفَصِلَ، وَهُوَ السَّبْرُ وَالتَّقْسِيمُ عِنْدَ الْأُصُولِيِّينَ^(٢).

المصطلح الثاني والخمسون: مُصْطَلَحُ (مَنَاطِ الْمَسْأَلَةِ)؛

وَالْمُرَادُ بِهِ مَدَارُ الْحُكْمِ، أَوِ الْوَصْفُ الَّذِي يُعَلَّقُ عَلَيْهِ الْحُكْمُ فِي الْمَسْأَلَةِ^(٣).

(١) ينظر: الجدل للطوفي (ص ٢٥).

(٢) ينظر: مقبول المنقول لابن عبد الهادي (ص ٢١٨).

(٣) الرد على المنطقيين (ص ٣٦٥)، مجموع الفتاوى ١٩/١٧، البحر المحيط ٤/١٠٤، إرشاد الفحول

المصطلح الثالث والخمسون: مُصْطَلَحُ (لَا زِمَ الْحُكْمُ):
وَهُوَ الْوَصْفُ الَّذِي لَا يَثْبُتُ الْحُكْمُ مَعَ فَقْدِهِ، أَوْ مَا لَا يَثْبُتُ الْحُكْمُ مَعَ عَدَمِهِ.
وَمَلَزُومُ الْحُكْمِ: هُوَ مَا يَسْتَلْزِمُ وُجُودَهُ وُجُودَ الْحُكْمِ.^(١)

المصطلح الرابع والخمسون: مُصْطَلَحُ (الْإِلْغَاءُ):
مِنْ الْمُصْطَلَحَاتِ الْجَدَلِيَّةِ مُصْطَلَحُ (الْإِلْغَاءُ)، وَالْمُرَادُ بِهِ بَيَانُ الْمُعْتَرِضِ عَدَمَ أَهْلِيَّةِ
وَصْفِ الْمُسْتَدِلِّ لِبِنَاءِ الْحُكْمِ عَلَيْهِ^(٢).

المصطلح الخامس والخمسون: مُصْطَلَحُ (تَحْقِيقُ الْمَنَاطِ):
وَتَنْقِيحُ الْمَنَاطِ وَ(تَخْرِيجُ الْمَنَاطِ):
أَمَّا (تَحْقِيقُ الْمَنَاطِ) فَهُوَ التَّعْرِيفُ بِالْوَصْفِ الَّذِي يُرْتَبُ عَلَيْهِ الْحُكْمُ، وَالتَّأَكُّدُ مِنْ
وجود علة الحكم في الأفراد.

وَأَمَّا (تَنْقِيحُ الْمَنَاطِ): فَتَمْيِيزُ الْوَصْفِ الَّذِي يُعْلَلُ بِهِ الْحُكْمُ عَنْ غَيْرِهِ، بِأَنْ يَكُونَ
مَعَ الْحُكْمِ أَوْصَافٌ كَثِيرَةٌ فَتَنْقُحُ الْمَنَاطَ بِأَنْ تُبَيِّنَ الْوَصْفَ الْمُعْلَلُ بِهِ وَنُمَيِّزُهُ وَنُفَرِّقَ بَيْنَهُ
وَبَيْنَ بَقِيَّةِ الْأَوْصَافِ الَّتِي لَا يُعَلِّقُ الْحُكْمَ عَلَيْهَا.
وَأَمَّا (تَخْرِيجُ الْمَنَاطِ): فَبِأَنْ يَأْتِيَ الْحُكْمُ وَلَيْسَ مَعَهُ وَصْفٌ، فَنُبَيِّنَ الْوَصْفَ الَّذِي
يُنَاطُ وَيُعَلِّقُ عَلَيْهِ ذَلِكَ الْحُكْمُ^(٣).

(١) ينظر: الإيضاح لابن الجوزي (ص ٣٩).

(٢) ينظر: الإيضاح لابن الجوزي (ص ٤٠).

(٣) ينظر: الإيضاح لابن الجوزي (ص ٣٤، ٣٥)، مجموع فتاوى ابن تيمية ١٧/١٩، إرشاد الفحول

الفصل الثالث

الأسئلة الجدلية

أجيب في هذا الفصل عن عدد من التساؤلات منها:

مَا الْمُرَادُ بِالسُّؤَالِ؟ وَمَا أَنْوَاعُ السُّؤَالِ؟ وَمَا مَوْقِفُ السَّائِلِ فِي كُلِّ سُؤَالٍ مِنْ هَذِهِ الْأَسْئَلَةِ؟ وَمَا هِيَ شُرُوطُ السُّؤَالِ وَآدَابُ السَّائِلِ وَأَدَوَاتُ السُّؤَالِ؟ وَنَحْوُ ذَلِكَ؟ السُّؤَالُ الْجَدَلِيُّ يَدْخُلُ فِي كُلِّ عِلْمٍ كَمَا تَقَدَّمَ؛ إِذْ إِنَّ الْجَدَلَ بِمَثَابَةِ ضَابِطٍ لِلْمَعْرِفَةِ وَيَدْخُلُ فِي جَمِيعِ الْعُلُومِ.

وَالسُّؤَالُ الْجَدَلِيُّ لَهُ عَدَدٌ مِنَ الْأَرْكَانِ:

الرُّكْنُ الْأَوَّلُ: السَّائِلُ.

وَالرُّكْنُ الثَّانِي: الْمَسْئُولُ.

وَالرُّكْنُ الثَّالِثُ: الْمَسْئُولُ عَنْهُ وَهُوَ الْحُكْمُ أَوِ الدَّلِيلُ وَنَحْوُ ذَلِكَ.

وَالرُّكْنُ الرَّابِعُ: الْمَسْئُولُ بِهِ وَهُوَ لَفْظُ السُّؤَالِ.

أَمَّا عَنْ أَقْسَامِ السُّؤَالِ فَإِنَّ الْجَدَلِيَّ يُقَسِّمُونَ السُّؤَالَ تَقْسِيمَاتٍ مُتَعَدِّدَةً يُمَكِّنُ إِزْجَاعُهَا إِلَى خَمْسَةِ أَسْئَلَةٍ^(١):

السُّؤَالُ الْأَوَّلُ، عَنِ الْمَذْهَبِ،

السُّؤَالُ عَنِ الْمَذْهَبِ أَوِ السُّؤَالُ عَنْ حُكْمِ الْمَسْأَلَةِ الْمُتَنَازِعِ فِيهَا، كَقَوْلِ

السَّائِلِ: مَا تَقُولُ فِي كَذَا؟ أَوْ يَقُولُ: مَا حُكْمُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ عِنْدَكَ؟

(١) ينظر: المنهاج للباقي (ص ٣٤ وما بعدها)، الكافية للجويني (ص ٧٧ وما بعدها)، الإيضاح لابن

الجوزي (ص ٤٣)، الجدل للطوفي (ص ٣١ وما بعدها)، المسودة (ص ٥٥٣)، العدة ١٤٦٦/٥،

الواضح ٣١٠/١، أصول ابن مفلح ٣/١٤١١.

وَهَذَا هُوَ أَوَّلُ الْأَسْئَلَةِ وَإِنْ كَانَ بَعْضُ الْجَدَلِيِّينَ يَقْدُمُ عَلَيْهِ سُؤْلاً آخَرَ يُسَمُّونَهُ سُؤْلاً عَنْ أَهْلِيَّةِ الْمَذْهَبِ بِأَنْ يَقُولَ: هَلْ لَكَ مَذْهَبٌ فِي مَسْأَلَةِ كَذَا؟ وَلَعَلَّ الْأَظْهَرَ أَنَّ هَذَا النَّوْعَ لَيْسَ سُؤْلاً مُسْتَقِلاً بَلْ هُوَ تَابِعٌ لِلْسُّؤَالِ عَنِ الْمَذْهَبِ أَوْ بِمِثَالِهِ الْمُقَدِّمَةُ لَهُ وَالْمَدْخَلُ، وَالسُّؤَالُ عَنِ الْمَذْهَبِ سُؤَالٌ صَحِيحٌ بِاتِّفَاقِ أَهْلِ الْعِلْمِ وَلَا يُمَكِّنُ أَنْ تَبْدَأَ مُنَاقَشَتُهُ وَلَا جَدَلَ إِلَّا بِهَذَا السُّؤَالِ.

التقسيم:

بِنَاءً عَلَى مَا سَبَقَ يُمَكِّنُ تَقْسِيمُ هَذَا النَّوْعِ مِنَ الْأَسْئَلَةِ وَهُوَ السُّؤَالُ عَنِ الْمَذْهَبِ إِلَى قِسْمَيْنِ:

الْقِسْمُ الْأَوَّلُ: أَنْ يَسْأَلَهُ هَلْ لَهُ مَذْهَبٌ فِي الْمَسْأَلَةِ الْفُلَانِيَّةِ، فَهَذَا سُؤَالٌ عَنِ الْمَذْهَبِ بِدُونِ تَحْذِيرٍ لَهُ بَيْنَ الْأَقْوَالِ كَمَا لَوْ قَالَ السَّائِلُ: اخْتَلَفَ الْفُقَهَاءُ فِي حُكْمِ زَكَاةِ الْحَلِيِّ فَهَلْ لَكَ مَذْهَبٌ فِيهَا؟ أَوْ مَا مَذْهَبُكَ فِيهَا؟

الْقِسْمُ الثَّانِي: أَنْ يُورِدَ السَّائِلُ عَلَى الْمُسْتَدِلِّ قَوْلَيْنِ فِي مَسْأَلَةٍ ثُمَّ يَسْأَلُ عَنِ اخْتِيَارِهِ مِنْهُمَا، كَمَا لَوْ قَالَ: اخْتَلَفَ الْفُقَهَاءُ فِي مَسْأَلَةِ حُكْمِ زَكَاةِ الْحَلِيِّ، فَقَالَتْ طَائِفَةٌ: بِأَنَّ الزَّكَاةَ وَاجِبَةٌ، وَقَالَ آخَرُونَ: بِأَنَّهُ لَا تَجِبُ الزَّكَاةُ فِي الْحَلِيِّ، فَتَخْتَارُ أَيَّ الْقَوْلَيْنِ مِنْ هَذَيْنِ الْمَذْهَبَيْنِ؟

وَهَذَا النَّوْعُ الثَّانِي يَبْرُزُ فِي الْمَسَائِلِ الَّتِي تَكُونُ فِيهَا رَوَايَتَانِ لِإِمَامٍ مَذْهَبِ الْمُسْتَدِلِّ، مِثَالُ ذَلِكَ: يَقُولُ السَّائِلُ: فِي مَذْهَبِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ رَوَايَتَانِ فِي حُكْمِ زَكَاةِ الْحَلِيِّ، وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ إِمَامُكَ أَيُّ الرِّوَايَتَيْنِ تَخْتَارُ؟ أَوْ يَقُولُ: عِنْدَ الشَّافِعِيِّ وَجْهَانِ فِي مَسْأَلَةِ اشْتِرَاطِ الْبَرَاءَةِ مِنْ كُلِّ عَيْبٍ فَأَيُّ الْقَوْلَيْنِ تَخْتَارُ؟ وَنَحْوُ ذَلِكَ.

وَهَذَا النَّوْعُ مِنْ أَنْوَاعِ الْأَسْئَلَةِ عَلَى قِسْمَيْنِ:

الْقِسْمُ الْأَوَّلُ: أَنْ يَكُونُ سُؤْلاً عَنْ مَذْهَبِ الْمُسْتَدِلِّ فِي الْحُكْمِ كَمَا تَقَدَّمَ، مَا قَوْلُكَ فِي مَسْأَلَةِ كَذَا؟ فَهَذَا سُؤَالٌ عَنْ مَذْهَبِ الْمُسْتَدِلِّ فِي الْحُكْمِ، مِثَالُ ذَلِكَ: أَنْ يَقُولَ لَهُ: هَلِ النَّيِّذُ حَرَامٌ عِنْدَكَ؟

القسم الثاني: أن يكون سؤالاً يتضمّن معرفة طريق الحكم؛ إذ هنا سؤال عن مذهب المُستدلّ في الحكم، وفي نفس الوقت أن يكون سؤالاً عن مذهب المُستدلّ في طريق الحكم بأن يقول مثلاً: هل النيذ حُرٌّ عندك؟ فإنه إذا كان حُرّاً حَكَمْنَا عَلَيْهِ بِالْتَّحْرِيمِ، أو يقول مثلاً: هل المعدن رِكَازٌ عندك؟ فيجب فيه الخمس.

إذن هذا هو النوع الأول من أنواع الأسئلة وهو السؤال عن المذهب.

السؤال الثاني، عن الدليل،

بأن يقول السائل للمُستدلّ: ما دليلك على ترجيح القول الفلاني؟ أو اخترت القول الفلاني فبأي شيء تستدلّ؟ ولا خلاف في أن هذا النوع سؤال صحيح^(١)؛ وذلك لأنه لا يمكن تثبيت مذهب أحد من الناس إلا بثبوت دليله، فالقول الذي لا دليل عليه قول باطل، ولأن ثبوت الحكم إنما يكون بثبوت دليله وحينئذ يكون السؤال عن الدليل ثمناً للسؤال عن الحكم.

وقد يكون هذا النوع من الأسئلة سؤالاً مباشرًا عن الدليل، كما لو قال له: ما دليلك على القول بوجوب الوتر؟ وقد يكون السؤال عن الدليل بطريق السؤال عن نوع الدليل المُستدلّ به في المسألة، مثال ذلك من المسائل الخلافية حكم بيع رباع مَكَّةَ فبدلاً من أن يسأله عن دليله في هذه المسألة في الجواز أو عدم الجواز يقول له: هل فتح النبي ﷺ مَكَّةَ صلحاً أو عنوة؟ لأن هذا هو مأخذ هذه المسألة، فحينئذ كان السؤال عن نوع الدليل وبالتالي هل يصحّ له الاستدلال أو لا يصحّ.

وَلَا يَصِحُّ لِلسَّائِلِ أَنْ يُطَالِبَ الْمَسْتَوَلَ بِتَعْيِينِ نَوْعِ الدَّلِيلِ فَلَا يَقُولُ: مَا دَلِيلُكَ مِنْ الْقُرْآنِ عَلَى هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، لِأَنَّ الْمُرَادَ تَثْبِيثُ الْمَذْهَبِ بِذِكْرِ دَلِيلٍ مِنْ أَدْلَتِهِ وَالْمَذْهَبُ يُثْبِتُ بِدَلِيلٍ وَاحِدٍ، وَبِالتَّالِي لَا يَصِحُّ لَهُ أَنْ يَحْصُرَهُ فِي نَوْعٍ مِنَ الْأَدْلَةِ بِأَنْ يَقُولَ بَعْدَ ذَلِكَ: مَا دَامَ أَنَّهُ لَيْسَ مَعَكَ دَلِيلٌ مِنَ الْقُرْآنِ فَحِينَئِذٍ لَا تَصِحُّ دَعْوَاكَ. لِأَنَّهُ يُمَكِّنُ أَنْ يُثْبِتَ الدَّعْوَى بِنَوْعٍ آخَرَ مِنْ أَنْوَاعِ الْأَدْلَةِ. وَهَكَذَا أَيْضاً لَا يَصِحُّ لِلسَّائِلِ أَنْ يَقُولَ: مَا دَلِيلُكَ؟ وَلَا تَسْتَدِلَّ إِلَّا بِالِدَّلِيلِ الْفَلَانِيِّ إِلَّا فِيمَا إِذَا كَانَ دَلِيلُ الْمُسْتَدِلِّ لَا يَرَاهُ السَّائِلُ، كَمَا لَوْ قَالَ لَهُ: مَا دَلِيلُكَ؟ وَلَا تَسْتَدِلَّ عَلَى بِدَلِيلٍ مَبْنِيٍّ عَلَى مَفْهُومِ الْمُخَالَفَةِ، فَإِنِّي حَنْفِيٌّ وَنَحْنُ الْحَنْفِيَّةُ لَا نَرَى حُجَّةً مَفْهُومِ الْمُخَالَفَةِ.

السُّوَالُ الثَّلَاثُ: عَنْ وَجْهِ الدَّلَالَةِ،

السُّوَالُ عَنْ وَجْهِ دَلَالَةِ الدَّلِيلِ فَإِنَّهُ لَمَّا ذَكَرَ لَهُ أَنَّهُ يَرَى أَنَّ زَكَاةَ الْحُلِيِّ وَاجِبَةٌ قَالَ: مَا دَلِيلُكَ؟ قَالَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ يَكْتُمُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾^(١)، فَقَالَ لَهُ: مَا وَجْهُ دَلَالَةِ هَذَا الدَّلِيلِ عَلَى الْحُكْمِ الَّذِي ذَكَرْتَهُ؟ وَمَا وَجْهُ دَلَالَةِ هَذِهِ الْآيَةِ عَلَى أَنَّ الزَّكَاةَ وَاجِبَةٌ فِي الْحُلِيِّ؟ فَهَذَا السُّوَالُ عَنْ وَجْهِ الدَّلَالَةِ يَكُونُ بِأَنْ يَسْتَدِلَّ الْمُسْتَدِلُّ بِآيَةٍ أَوْ خَبَرٍ فَلَا يَتَبَيَّنُ لِلْسَّائِلِ وَجْهُ دَلَالَةِ الدَّلِيلِ عَلَى الْحُكْمِ الَّذِي يَرَاهُ الْمُسْتَدِلُّ فِي الْمَسْأَلَةِ الْمُتَنَازِعِ فِيهَا فَيُطَالِبُهُ بَيَانِ وَجْهِ الدَّلِيلِ^(٢).

وَإِذَا كَانَ النَّوعُ الْأَوَّلُ وَالنَّوعُ الثَّانِي مِنْ أَنْوَاعِ الْأَسْئَلَةِ السُّوَالُ عَنِ الْمَذْهَبِ وَالسُّوَالُ عَنِ الدَّلِيلِ أَسْئَلَةٌ صَحِيحَةٌ بِالِاتِّفَاقِ؛ فَإِنَّ السُّوَالِ الثَّلَاثَ وَقَعَ فِيهِ اخْتِلَافٌ، هَلْ هُوَ سُوَالٌ صَحِيحٌ أَمْ لَا؟ وَلَأَهْلُ الشَّانِ فِي هَذَا ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ:

(١) سورة التوبة، الآية [٣٤].

(٢) العدة لأبي يعلى ٥/١٤٧١.

الْقَوْلُ الْأَوَّلُ: أَنَّ السُّؤَالَ عَنْ وَجْهِ دَلَالَةِ الدَّلِيلِ عَلَى صِحَّةِ مَذْهَبِ الْمُسْتَدِلِّ
سُؤَالَ صَحِيحٍ فَإِذَا حَسُنَ السُّؤَالُ عَنْ أَصْلِ الدَّلِيلِ حَسُنَ السُّؤَالُ عَنْ وَجْهِهِ؛ وَلِأَنَّهُ
لَا يُمْكِنُ إِثْبَاتُ الْحُكْمِ بِنَاءً عَلَى الدَّلِيلِ إِلَّا بِمَعْرِفَةِ وَجْهِ دَلَالَةِ الدَّلِيلِ عَلَى ذَلِكَ
الْحُكْمِ.

الْقَوْلُ الثَّانِي: أَنَّ السُّؤَالَ عَنْ وَجْهِ الدَّلِيلِ سُؤَالٌ غَيْرُ مَقْبُولٍ فَإِذَا سَأَلَ السَّائِلُ هَذَا
السُّؤَالَ فَإِنَّ الْمُسْتَدِلَّ يَرُدُّ سُؤَالَهُ وَلَا يَقْبَلُ مِنْهُ وَلَا يُلْزِمُهُ أَنْ يُجِيبَ، قَالُوا: لِأَنَّ
الرَّابِطَ بَيْنَ الدَّلِيلِ وَالْمَسْأَلَةِ الْمُتَنَازِعِ فِيهَا لَيْسَ مَحَلَّ سُؤَالٍ عَنْ صِحَّتِهِ فَإِنَّهُ إِنْ سَلِمَ
لَهُ صِحَّةٌ دَلَالَةُ الدَّلِيلِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ وَإِلَّا فَيُمْكِنُهُ أَنْ يَنْتَقِلَ إِلَى نَوْعٍ آخَرَ مِنْ
الْأَسْئَلَةِ وَهُوَ السُّؤَالُ الَّذِي يَكُونُ عَلَى جِهَةِ الْقَدَحِ فِي الدَّلِيلِ بِأَنْ يَقُولَ: دَلِيلُكَ غَيْرُ
مُؤَثِّرٍ أَوْ غَيْرُ مُنْتَجٍ، كَمَا سَيَأْتِي فِي أَنْوَاعِ الْأَسْئَلَةِ.

الْخُلَاصَةُ أَنَّ أَصْحَابَ الْقَوْلِ الثَّانِي قَالُوا: لَا يَصِحُّ لِلْسَّائِلِ أَنْ يَسْأَلَ عَنْ وَجْهِ
الدَّلَالَةِ لِأَنَّهُ إِنْ تَبَيَّنَ لَهُ وَجْهُ الدَّلَالَةِ وَإِلَّا فَلَهُ حَقُّ الْإِعْترَاضِ وَالْقَدَحِ بِأَنَّ الدَّلِيلَ غَيْرُ
مَوْصِلٍ.

وَالْقَوْلُ الثَّالِثُ: يَقُولُ بِصِحَّةِ هَذَا السُّؤَالِ فِي الْأُمُورِ الْخَفِيَّةِ دُونَ الْجَلِيَّةِ
فَيَقُولُونَ: إِنَّ سُؤَالَ السَّائِلِ عَنْ وَجْهِ دَلَالَةِ الدَّلِيلِ لَا يَحُلُوْ إِمَّا أَنْ يَكُونَ وَجْهُ الدَّلَالَةِ
خَفِيًّا فَحِينَئِذٍ يَصِحُّ السُّؤَالُ، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ وَجْهُ الدَّلَالَةِ مِنَ الدَّلِيلِ عَلَى الْمَسْأَلَةِ
جَلِيًّا وَاضِحًا فَحِينَئِذٍ لَا يَصِحُّ السُّؤَالُ عَنْهُ؛ لِأَنَّ السُّؤَالَ عَنِ الْوَاضِحَاتِ غَيْرُ
مَقْبُولٍ^(١).

قَالُوا: إِذَا كَانَ وَجْهُ الدَّلَالَةِ خَفِيًّا فَإِنَّهُ يَجُوزُ السُّؤَالُ عَنْهُ مِثْلُ سُّؤَالِ الْإِسْتِفْسَارِ الَّذِي يَكُونُ عَنْ لَفْظٍ وَارِدٍ فِي كَلَامِ الْخُصْمِ فَإِنَّهُ إِذَا تَكَلَّمَ الْخُصْمُ بِكَلِمَةٍ غَيْرِ وَاضِحَةٍ قَالَ لَهُ: مَا مَعْنَى هَذِهِ الْكَلِمَةِ؟ وَهَذَا هُوَ سُّؤَالُ الْإِسْتِفْسَارِ، وَسُّؤَالُ الْإِسْتِفْسَارِ سُّؤَالٌ صَحِيحٌ، أَمَّا إِذَا كَانَ وَجْهُ الدَّلَالَةِ وَاضِحًا فَإِنَّهُ لَا يَصِحُّ الْإِسْتِفْسَارُ عَنْهُ.

وَأَمَّا لِلذَّكَاءِ بِمِثَالٍ عَلَى وَجْهِ الدَّلَالَةِ الْخَفِيِّ فِي مَسْأَلَةٍ هَلْ حُكْمُ الْحَاكِمِ يَغْيَرُ صِفَةَ الشَّيْءِ وَحُكْمُهُ أَوْ لَا؟ يَعْنِي لَوْ حَكَمَ لَكَ الْقَاضِي بِشَيْءٍ فَهَلْ يَتَغَيَّرُ حُكْمُ هَذَا الشَّيْءِ مِنْ كَوْنِهِ حَرَامًا إِلَى كَوْنِهِ مُبَاحًا؟ مِثَالُ ذَلِكَ: جَاءَ رَجُلٌ بِشُهُودٍ يَشْهَدُونَ أَنَّ هَذِهِ الْمَرْأَةَ زَوْجَتُهُ وَهَؤُلَاءِ الشُّهُودُ شُهُودُ زُورٍ، وَالرَّجُلُ يَعْلَمُ بِذَلِكَ فَحَكَمَ الْقَاضِي بِنَاءً عَلَى شَهَادَةِ الشُّهُودِ بِأَنَّ الْمَرْأَةَ زَوْجَةُ هَذَا الرَّجُلِ هَلْ يَتَغَيَّرُ الْحُكْمُ وَيَحِلُّ لَهُ وَطُوعُهَا؟ قَالَ الْجُمْهُورُ: «لَا يَحِلُّ لَهُ ذَلِكَ فَحُكْمُ الْقَاضِي لَا يَغْيَرُ مِنْ حُكْمِ الْمَسْأَلَةِ وَلَا يُحِلُّ الشَّيْءَ عَنْ صِفَتِهِ فِي الْبَاطِنِ».

وَقَالَ بَعْضُ الْخَفِيِّينَ: «بَلْ يَغْيَرُ حُكْمَهُ».

كَانَ مِنْ أَدِلَّةِ الْجُمْهُورِ قَوْلُهُ تَعَالَى: «وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتَذُلُّوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ»^(١)، فَإِذَا اسْتَدَلَّ الْمُسْتَدِلُّ بِهَذِهِ الْآيَةِ عَلَى أَنَّ قَضَاءَ الْقَاضِي لَا يَغْيَرُ صِفَةَ الْأَشْيَاءِ وَلَا يَغْيَرُ مِنْ أَحْكَامِهَا فِي الْبَاطِنِ فَإِنَّ وَجْهَ الدَّلَالَةِ مِنْ هَذِهِ الْآيَةِ خَفِيٌّ فَلَوْ سَأَلَ سَائِلٌ وَقَالَ: مَا وَجْهُ دَلَالَةِ هَذِهِ الْآيَةِ عَلَى الْحُكْمِ الَّذِي ذَكَرْتَهُ مِنْ كَوْنِ حُكْمِ الْقَاضِي لَا يَغْيَرُ صِفَةَ الْأَشْيَاءِ وَلَا يَغْيَرُ مِنْ أَحْكَامِهَا؟ لَكَانَ سُّؤَالًا مَقْبُولًا، فَيَقُولُ فِي الْجَوَابِ: لِأَنَّ اللَّهَ جَلَّ وَعَلَا قَدْ سَمَّاهُ أَكْلًا بِالْبَاطِلِ وَجَعَلَ مَا يُدْفَعُ أَكْلًا بِالْبَاطِلِ، وَذَلِكَ إِذَا كَانَ فِي الْمَسْأَلَةِ إِذْلَاقٌ إِلَى الْحُكَّامِ، وَالْحُكَّامُ يَعْنِي بِهِمُ الْقُضَاةَ،

وَلَوْ كَانَ قَضَاءُ الْقَاضِي يُغَيِّرُ صِفَةَ الشَّيْءِ وَحُكْمُهُ لَمَّا سَمَاهُ اللَّهُ أَكْلًا لِلْمَالِ بِالْبَاطِلِ فَهَذَا وَجْهٌ خَفِيٌّ فَحَسُنَ السُّؤَالُ عَنْهُ فَيَقَالُ: مَا وَجْهُ دَلَالَةِ الْآيَةِ عَلَى قَوْلِكَ عَلَى جِهَةِ السُّؤَالِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ؟

لَكِنْ لَوْ كَانَتْ دَلَالَةُ الدَّلِيلِ عَلَى الْحُكْمِ دَلَالَةً ظَاهِرَةً فَحِينَئِذٍ لَا يَصِحُّ السُّؤَالُ عَلَى الْقَوْلِ الثَّالِثِ، مِثَالُ ذَلِكَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ لَمَّا قَالَ لَهُ: إِنَّ حُكْمَ الْحَاكِمِ لَا يُحِيلُ الشَّيْءَ عَنْ صِفَتِهِ، قَالَ: مَا دَلِيلُكَ؟ قَالَ: حَدِيثُ أُمِّ سَلَمَةَ فِي «الصَّحِيحِ» أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: (إِنَّكُمْ تَخْتَصِمُونَ إِلَيَّ وَلَعَلَّ بَعْضَكُمْ أَنْ يَكُونَ الْحَنُ بِحُجَّتِهِ مِنْ بَعْضٍ فَأَقْضِي لَهُ عَلَى نَحْوِ مَا أَسْمَعُ مِنْهُ، فَمَنْ قَطَعْتَ لَهُ مِنْ حَقِّ أَخِيهِ شَيْئًا فَلَا يَأْخُذْهُ، فَإِنَّمَا أَقْطَعُ لَهُ قِطْعَةً بِهِ قِطْعَةٌ مِنَ النَّارِ)^(١).

فَوَجْهُ الدَّلَالَةِ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ عَلَى حُكْمِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ ظَاهِرٌ، وَبِالتَّالِي لَا يَصِحُّ أَنْ يَسْأَلَهُ عَنْ وَجْهِ الدَّلَالَةِ.

وَتَلَا حِظُونَ أَنَّ النَّاسَ يَتَفَاوَتُونَ فِي الْعِلْمِ وَفِي قُوَّةِ الذَّهْنِ وَفِي كَثَرَةِ الْإِطْلَاعِ وَفِي الْفَضْلِ، وَحِينَئِذٍ قَدْ يَكُونُ هُنَاكَ وَجْهُ دَلَالَةٍ ظَاهِرًا لَزَيْدٍ لَكِنَّهُ خَفِيٌّ بِالنِّسْبَةِ لِعَمْرٍو فَيَحْصُلُ السُّؤَالُ مِنْ عَمْرٍو دُونَ زَيْدٍ وَذَلِكَ لِأَنَّ أَحَدَهُمَا قَدْ يَكُونُ لَتَمَكُّنِهِ يَفْهَمُ مَا يَقُولُهُ خَصْمُهُ، وَيَكُونُ وَاضِحًا عِنْدَهُ بِخِلَافِ غَيْرِهِ، بَلْ إِنَّ بَعْضَهُمْ يَفْهَمُ قَصْدَ خَصْمِهِ قَبْلَ أَنْ يُكْمِلَ الْخَصْمُ لَفْظَهُ، وَبَعْضُ النَّاسِ لَا يَفْهَمُ كَلَامَ الْخَصْمِ إِلَّا إِذَا كَرَّرَهُ مَرَّاتٍ عَدِيدَةً، هَلْ يَحِقُّ لِلْسَّائِلِ أَنْ يَسْأَلَ أَكْثَرَ مِنْ سُؤَالٍ فِي سُؤَالِهِ عَنْ لَفْظِ الدَّلَالَةِ لِأَنَّ لَفْظَ الدَّلَالَةِ قَدْ يَكُونُ لَهُ جُزْئِيَّاتٌ مُتَعَدِّدَةٌ؟

فَهَلْ يَحِقُّ لِلسَّائِلِ أَنْ يَسْأَلَ أَكْثَرَ مِنْ سُؤَالٍ بِحَيْثُ يَكُونُ فِي كُلِّ جُزْئِيَّةٍ سُؤَالٌ عَنْ لَفْظِ الدَّلَالَةِ أَوْ لَا يَجُوزُ لَهُ إِلَّا أَنْ يُوجِّهَ سُؤَالَ وَاحِدًا؟

هَذِهِ مَسْأَلَةٌ مِنْ مَوَاطِنِ الْخِلَافِ أَيْضًا؛ فَقَالَتْ طَائِفَةٌ: لَا يَجُوزُ لِلسَّائِلِ أَنْ يُوجِّهَ أَكْثَرَ مِنْ سُؤَالٍ عَنْ وَجْهِ الدَّلَالَةِ، كَمَا أَنَّ الْمُسْتَدِلَّ لَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَسْتَدِلَّ بِأَكْثَرَ مِنْ دَلِيلٍ، فَكَذَلِكَ السَّائِلُ لَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَسْأَلَ أَكْثَرَ مِنْ سُؤَالٍ فِي بَابٍ وَجْهِ دَلَالَةِ الدَّلِيلِ. وَالْقَوْلُ الثَّانِي: أَنَّهُ يَجُوزُ لِلسَّائِلِ أَنْ يُوجِّهَ أَكْثَرَ مِنْ سُؤَالٍ عَنْ وَجْهِ الدَّلَالَةِ^(١)؛ لِأَنَّ السَّائِلَ مُسْتَرْشِدٌ وَبَاحِثٌ عَنِ الْعِلْمِ وَعَنْ صِحَّةِ الدَّلِيلِ، وَكُلُّ شُبْهَةٍ تَعْرِضُ لِلسَّائِلِ حَوْلَ الدَّلِيلِ فَلَا بُدَّ أَنْ يُظَهِّرَهَا لِلْمُسْتَدِلِّ لِيَقُومَ الْمُسْتَدِلُّ بِإِزَالَتِهَا وَكَشْفِ تِلْكَ الشُّبْهَةِ وَبَيَانِ سَلَامَةِ دَلِيلِهِ مِنْ قَدَحِ تِلْكَ الشُّبْهَةِ فِيهِ وَحِينَئِذٍ لَا بُدَّ مِنَ الْجَوَابِ عَنْ جَمِيعِ الشُّبْهِ وَجَمِيعِ الاسْتِشْكَالَاتِ فِي وَجْهِ الدَّلَالَةِ، وَلَوْ قُدِّرَ أَنَّ الْمُسْتَدِلَّ أَجَابَ عَنْ سُؤَالٍ وَاحِدٍ فَقَطْ، وَبَيَّنَّ سَلَامَةَ الدَّلِيلِ مِنْ بَعْضِ هَذِهِ الشُّبْهَاتِ دُونَ جَمِيعِهَا فَحِينَئِذٍ لَنْ يَتِمَّ إِفْتِنَاعُ السَّائِلِ وَلَا إِرْشَادُهُ إِلَى الصَّوَابِ، أَمَّا قِيَاسُ مَنْ مَنَعَ عَلَى الدَّلِيلِ بِأَنَّ الْمُسْتَدِلَّ لَيْسَ لَهُ أَنْ يَسْتَدِلَّ إِلَّا بِدَلِيلٍ وَاحِدٍ فَبَيْنَهُمَا فَرْقٌ لِأَنَّ الدَّلِيلَ الْوَاحِدَ يُمَكِّنُ أَنْ يُنْتِجَ الدَّعْوَى، أَمَّا الشُّبْهَاتُ الَّتِي تَرُدُّ عَلَى الْإِنْسَانِ فِي وَجْهِ الدَّلَالَةِ فَإِنَّ حُلَّ شُبْهَةٍ وَاحِدَةٍ لَا يُلْغِي بَقِيَّةَ الشُّبْهِ؛ إِذِ الدَّلِيلُ الْوَاحِدُ يَسْتَقِلُّ بِإِثْبَاتِ الدَّعْوَى بِخِلَافِ جَوَابِ الشُّبْهَاتِ فَإِنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ جَوَابِهَا جَمِيعًا.

وَمِنْ هُنَا فَإِنَّ الصَّوَابَ أَنَّهُ يَجُوزُ وَيَحِقُّ لِلسَّائِلِ أَنْ يَسْأَلَ أَكْثَرَ مِنْ سُؤَالٍ عَنْ وَجْهِ الدَّلَالَةِ وَبَذَلِكَ نَعْرِفُ أَنَّ الصَّوَابَ جَوَازُ السُّؤَالِ عَنْ وَجْهِ الدَّلَالَةِ وَيُسْتَرِطُّ لَهُ مِنَ الشُّرُوطِ مِثْلُ مَا يَسْتَرِطُّ لِبَقِيَّةِ الْأَسْئَلَةِ مِنْهَا أَنْ يَكُونَ السُّؤَالُ عَنْ أَمْرٍ خَفِيٍّ فَإِنَّ هَذَا فِي جَمِيعِ أَنْوَاعِ الْأَسْئَلَةِ.

السؤال الرابع: صحة الدليل:

السؤال عن صحة الدليل، بأن يقول السائل: هل الدليل الذي ذكرته في هذه المسألة دليل صحيح؟ وبعض أهل العلم لا يجعله سؤالاً مستقلاً ويجعله تابعاً للسؤال الثاني (السؤال عن الدليل)؛ لأن السؤال عن الدليل قد يكون عن ذاته وقد يكون عن صحته.

فقد وقع الاختلاف هل السؤال عن وجه صحة الدليل سؤال صحيح أو هو سؤال فاسد؟ وللعلماء في ذلك قولان مشهوران:

القول الأول: إن السؤال عن صحة الدليل سؤال صحيح ومتوجه ويلزم المستدل أن يجيب عنه؛ وذلك لأن الدليل إذا لم يكن صحيحاً لم يتمكّن المستدل من الإقناع بدعواه ولا إلزام السائل الأخذ بمذهبه.

القول الثاني: أن السؤال عن صحة الدليل ليس سؤالاً صحيحاً، بل هو سؤال باطل؛ قالوا: لأن المستدل عندما أورد الدليل فإنه يورده على أنه دليل صحيح؛ إذ لا يجوز لأحد أن يورد دليلاً فاسداً، فلن يورد الدليل إلا لصحته عنده، فإنك لو سألته وقلت: هل ذلك صحيح؟ لقال ما أوردت عليك الدليل إلا لصحته عندي لو لم يكن صحيحاً لم أورده عليك، فتقرير المستدل واستدلاله بهذا الدليل اعتراف منه بصحة هذا الدليل، فإذا كان الأمر في كلام المستدل على هذا الوجه كان السؤال عن صحة دليله عبثاً لأنه لم يورده إلا إذا كان الدليل صحيحاً عنده.

أما إذا كان دليل المستدل ليس دليلاً صحيحاً فحينئذ لا يسأله عن صحة الدليل، وإنما يسأله على جهة الاعتراض والقبح في هذا الدليل بأن يقول له: دليلك

لَيْسَ بِصَحِيحٍ بَدَلَالَةٌ كَذَا. إِذْ إِنَّ وَظِيفَةَ السَّائِلِ هُوَ السُّؤَالُ وَالْإِعْتِرَاضُ، وَعِنْدَمَا يَغْتَرِضُ عَلَى الدَّلِيلِ يَكُونُ قَدْ أَدَّى مُهِمَّتَهُ وَوَضِيفَتَهُ بِالسُّؤَالِ لِأَنَّهُ مُتَّصِدٌ لِلسُّؤَالِ، وَيَدُلُّكَ عَلَى صِحَّةِ هَذَا الْقَوْلِ أَنِّي إِذَا سَأَلْتُكَ عَنْ دَلِيلِكَ هَلْ هُوَ صَحِيحٌ؟ قُلْتَ: نَعَمْ. قُلْتَ: مَا دَلِيلُ صِحَّتِهِ؟ قُلْتَ: كَذَا. فَأَقُولُ لَكَ: مَا صِحَّةُ دَلِيلِ صِحَّةِ دَلِيلِكَ؟ فَتَوَرِّدُ لِي دَلِيلًا آخَرَ، فَأَسْأَلُكَ عَنْ صِحَّةِ الدَّلِيلِ الْآخَرِ فَحِينَئِذٍ يَتَسَلَّلُ الْكَلَامُ وَلَا يَتَوَقَّفُ عِنْدَ حَدٍّ؛ إِذْ كُلَّمَا أَوْرَدَ عَلَيْهِ دَلِيلًا سَأَلَهُ عَنْ صِحَّةِ دَلِيلِهِ، وَقَالَ: صَحَّحْ دَلِيلَكَ، وَأَوْرَدَ دَلِيلًا عَلَى صِحَّةِ الدَّلِيلِ فَلَا يَنْقَطِعُ الْكَلَامُ وَلَا تُثْمِرُ الْمُنَاقَشَةُ مَقْصُودَهَا.

وَلِذَلِكَ فَإِنَّ الصَّوَابَ أَنَّ السُّؤَالَ عَنْ صِحَّةِ الدَّلِيلِ لَيْسَ سُؤَالًا صَحِيحًا، وَيُكْتَفَى عَنْ هَذَا السُّؤَالِ بِالْأَسْئَلَةِ الَّتِي تَرِدُ عَلَى جِهَةِ الْقَدَحِ فِي دَلِيلِ الْخُصْمِ.

السُّؤَالُ الْخَامِسُ: وَجْهُ الْقَدَحِ فِي الدَّلِيلِ:

السُّؤَالُ عَلَى وَجْهِ الْقَدَحِ فِي الدَّلِيلِ، فَيَقُولُ لَهُ: الدَّلِيلُ الَّذِي أَوْرَدْتَهُ لِتَصْحِيحِ مَذْهَبِكَ دَلِيلٌ لَا يَصِحُّ لَكَ الْإِسْتِدْلَالُ بِهِ. ثُمَّ يُقِيمُ الدَّلِيلَ عَلَى ذَلِكَ.

وَالْأَسْئَلَةُ إِمَّا أَنْ تَرْجَعَ إِلَى مَنَعٍ، أَوْ مُعَارَضَةٍ، أَوْ نَقْلِ.

مَا مَعْنَى الْمَنَعِ؟ ادِّعَاءُ عَدَمِ صِحَّةِ دَلَالَةِ الدَّلِيلِ عَلَى الْمَسْأَلَةِ.

الْمُعَارَضَةُ مَا مَعْنَاهَا؟ مُقَابَلَةُ دَلِيلٍ بِدَلِيلٍ. وَسَنُفَرِّدُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ لِأَسْئَلَةِ الْقَدَحِ بَابًا

مُسْتَقِلًّا^(١).

(١) هو الفصل التاسع من هذا الكتاب، نفع الله به.

شروط صحة السؤال^(١)؛

لا يكون السؤال مقبولا، بحيث يلزم المستدل الجواب عنه إلا إذا وجدت فيه شروط الصحة أما إذا لم توجد شروط الصحة فإنه لا يكون سؤالا صحيحا وبالتالي لا يلزم الجواب عنه.

الشرط الأول: أن يكون للسائل قصد صحيح، إما بعدم معرفة السائل لما سأل عنه بأن يكون صادقا في سؤاليه أو يكون له مقصد صحيح، مثل تقرير مذهب المستدل لينطلق إلى توجيه سؤال آخر، أما إذا كان السؤال صادرا على جهة التعنت والعناد فإنه لا يقبل، ومثله أيضا لو صدر السؤال على جهة التلاعب والعبث والهرل والشخيرة.

الشرط الثاني: أن يكون السؤال عن أمر يمكن خفاؤه أما الأمور الواضحة الجلية فإن السؤال عنها نصيب للوقت ولا فائدة منها وبالتالي لا يصح السؤال عن الأمور الواضحات، وقد قيل: السؤال عن الواضحات من الفاضحات.

ومن أنواع ذلك: السؤال عن الأمور الضرورية، كما لو سأل هل العالم موجود؟ هل آدم أبو البشر؟ هل هناك بلد اسمها مكة؟ هذه أسئلة الجواب عنها واضح.

وليس يصح في الأدهان شيء إذا احتاج التهار إلى دليل الشرط الثالث: أن يكون السؤال واضحا في صيغته ليمكن المستدل من فهمه وليعرف المستدل مراد السائل وبالتالي يتمكن من جوابه، أما إذا كان سؤال المستدل مبهما أو مجملا فإنه لا يصح السؤال خصوصا في المسائل التي فيها

(١) ينظر: الجدل للطوفي (ص ٣٣، ٣٤)، المسودة (ص ٥٥٢).

تَفْصِيلٌ لَا بُدَّ أَنْ تُبَيِّنَ وَتَقْصِّلَ. مِثَالُ ذَلِكَ لَوْ قَالَ السَّائِلُ: هَلِ الْحُجُّ يَفْسُدُ بِفِعْلِ مَحْظُورَاتِهِ فِي مَذْهَبِكَ؟ حِينَئِذٍ يَقُولُ: هَذَا تَلْيِيسٌ لِأَنَّ هُنَاكَ مَحْظُورَاتٍ مُفْسِدَةٌ كَالْجَمَاعِ، وَهُنَاكَ مَحْظُورَاتٌ غَيْرُ مُفْسِدَةٍ كَلُبْسِ الْمَخِيطِ وَتَغْطِيَةِ الرَّأْسِ وَتَقْلِيمِ الْأَظْفَارِ وَنَحْوِ ذَلِكَ، وَحِينَئِذٍ الْمُسْتَدِلُّ إِمَّا أَنْ يَسْكُتَ؛ فَلَا يَجِيبُ السُّوَالُ؛ لِأَنَّ هَذَا سُوَالٌ يَنْبَغِي أَنْ يُنْبِئَ عَنْ سُوءِ قَصْدٍ، أَوْ يَنْبِئَ السَّائِلُ عَلَى خَفَاءٍ لَفْظِهِ وَإِجْمَالِ كَلَامِهِمْ وَهَذَا أَوَّلِي.

الشَّرْطُ الرَّابِعُ: أَنْ يَكُونَ الْمَسْئُولُ عَنْهُ يُمَكِّنُ عِلْمَهُ، أَمَّا إِذَا سَأَلَ السَّائِلُ عَنْ أَمْرٍ لَا يُمَكِّنُ عِلْمَهُ مِنَ الْأُمُورِ الْحَقِيقَةِ فَحِينَئِذٍ لَا يَصِحُّ السُّوَالُ، وَمِنْ ذَلِكَ السُّوَالُ عَنِ الْأُمُورِ الَّتِي اسْتَأْثَرَ اللَّهُ بِعِلْمِهَا قَالَ: أَنْتُمْ تَقُولُونَ بِأَنَّ اللَّهَ يَدِينُ فَكَيْفَ يَدَاهُ؟ هَذَا سُوَالٌ فَاسِدٌ، وَمِثْلُهُ أَيْضاً لَوْ قَالَ: كَمْ عَدَدُ نُجُومِ السَّمَاءِ؟ هَذَا سُوَالٌ فَاسِدٌ. أَوْ قَالَ: كَمْ عَدَدُ قَطَرَاتِ الْمَطَرِ وَذَرَّاتِ الرَّمْلِ؟

الشَّرْطُ الْخَامِسُ: أَنْ يَكُونَ الْمَسْئُولُ مُحْتَصّاً فِيمَا سُئِلَ عَنْهُ، فَلَا يَصِحُّ أَنْ يُسْأَلَ الْفَقِيهُ عَنْ مَسَائِلِ الطَّبِّ، وَلَا يُسْأَلَ الْمُهَنْدِسُ عَنْ طَبَقَاتِ الْأَرْضِ.

الشَّرْطُ السَّادِسُ: أَنْ يَكُونَ لِلْسَّائِلِ فَائِدَةٌ مِنْ هَذَا السُّوَالِ؛ أَمَّا لَوْ سَأَلَ سُوَالاً لَا فَائِدَةَ مِنْهُ فَحِينَئِذٍ لَا يَلْزَمُ الْمُسْتَدِلُّ أَنْ يُجِيبَ عَنْهُ، وَمِنْ هُنَا فَالْمَسَائِلُ الَّتِي لَا ثَمَرَةَ تَحْتَهَا وَلَا فَائِدَةَ مِنْهَا لَا يَلْزَمُ الْمُسْتَدِلُّ أَنْ يُجِيبَ عَنْهَا وَبَعْضُ النَّاسِ لَا يَجْعَلُ هَذَا الْأَمْرَ الْأَخِيرَ مِنْ شُرُوطِ السُّوَالِ؛ وَلَكِنَّهُ يَجْعَلُهُ مِنْ آدَابِهِ وَلِأَنَّ السُّوَالُ مُمَكِّنٌ بِهِذِهِ الصُّورَةِ وَقَدْ يَقَعُ الْخِلَافُ فِي بَعْضِ الْمَسَائِلِ هَلْ لَهَا ثَمَرَةٌ فَيَحْسُنُ السُّوَالُ عَنْهَا أَوْ لَا ثَمَرَةَ لَهَا فَلَا يَحْسُنُ السُّوَالُ عَنْهَا؟

مَسْأَلَةٌ فِي مَذْهَبِ السَّائِلِ^(١)؛

هَلْ يُشْتَرَطُ فِي السَّائِلِ أَنْ يَكُونَ مُتَمِّيًا إِلَى مَذْهَبٍ مَعْرُوفٍ؟ فَمَثَلًا عِنْدَمَا يَكُونُ هُنَاكَ مَسْأَلَةٌ فِيهَا أَرْبَعَةُ أَقْوَالٍ، واختارَ الْمُسْتَدِلُّ أَحَدَ الْأَقْوَالِ هَلْ يَلْزَمُ السَّائِلُ أَنْ يَكُونَ مَعْرُوفَ الْمَذْهَبِ؟ لِئَلَّا يَتَنَقَّلَ؛ مَرَّةً يَأْتِي مَعَ هَؤُلَاءِ وَمَرَّةً يَأْتِي مَعَ هَؤُلَاءِ.

فَمَثَلًا مَسْأَلَةُ الْمِقْدَارِ الْوَاجِبِ مَسْحُهُ فِي الرَّأْسِ. قَالَ: مَا مَذْهَبُكَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ؟ قَالَ: مَذْهَبِي أَنَّهُ يَجِبُ اسْتِيعَابُ الرَّأْسِ فِي الْمَسْحِ. قَالَ: أَنَا أُرِيدُ أَنْ أَسْأَلَكَ وَأُنَاقِشَكَ مَا دَلِيلُكَ؟ قَالَ: أَوَّلًا وَضَحَ لِي مَذْهَبُكَ، هَلْ يَلْزَمُ السَّائِلُ أَنْ يَكُونَ لَهُ مَذْهَبٌ أَمْ لَا؟ عَلَى قَوْلَيْنِ:

الْقَوْلُ الْأَوَّلُ: إِنَّهُ يُشْتَرَطُ فِي السَّائِلِ أَنْ يَكُونَ مُتَمِّيًا إِلَى مَذْهَبٍ مُعَيَّنٍ، وَتَعْرِفُونَ أَنَّ الْحَتْفِيَّةَ يَقُولُونَ: يَكْفِي رُبْعُ الرَّأْسِ، وَالشَّافِعِيَّةُ يَقُولُونَ: يَكْفِي أَقْلُ مَا يَصْدُقُ عَلَيْهِ الْإِسْمُ. إِذِنْ الْقَوْلُ الْأَوَّلُ أَنَّهُ يُشْتَرَطُ فِي السَّائِلِ أَنْ يَكُونَ مُتَمِّيًا إِلَى مَذْهَبٍ مَعْرُوفٍ، قَالُوا: لِيَكُونَ الْكَلَامُ مَجْمُوعًا غَيْرَ مُتَشَرِّحٍ؛ لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ مُتَمِّيًا إِلَى مَذْهَبٍ مَعْرُوفٍ فَإِنَّهُ قَدْ يَتَنَقَّلُ؛ مَرَّةً يَكُونُ عَلَى مَذْهَبِ الْحَتْفِيَّةِ، وَمَرَّةً يَكُونُ عَلَى مَذْهَبِ الشَّافِعِيَّةِ، إِذْ إِنَّ مَنْ لَا يَتَمَيَّ إِلَى مَذْهَبٍ كَيْفَ يُؤَاخِذُ بِهِ؟ فَإِنَّهُ إِذَا خَرَجَ مِنْ مَذْهَبٍ إِلَى مَذْهَبٍ لَا تَتِمُّ مُعَاقِبَتُهُ، وَبِالْتَّالِي لَا يَنْضَبِطُ الْكَلَامُ. إِذِنْ مَنْ لَمْ يَكُنْ مُتَمِّيًا إِلَى مَذْهَبٍ فَإِنَّهُ مَرَّةً يَأْتِي عَلَى كَلَامٍ وَفَقَى أَحَدِ الْمَذَاهِبِ وَمَرَّةً يَأْتِي بِكَلَامٍ عَلَى وَفَقِ مَذْهَبٍ آخَرَ وَبِالْتَّالِي لَا يَنْضَبِطُ الْكَلَامُ وَنَحْنُ فِي الْمُنَاطَرَةِ نُرِيدُ ضَبْطَ الْكَلَامِ لِتَتِمَّكَنَ مِنَ الْوُصُولِ إِلَى نَتِيجَةٍ.

(١) ينظر: الجدل للطوفي (ص ٣٥)، الإيضاح لابن الجوزي (ص ٤٣).

الْقَوْلُ الثَّانِي: أَنَّهُ لَا يَلْزَمُ السَّائِلَ الْإِنْتِهَاءَ لِمَذْهَبٍ؛ لِأَنَّ السَّائِلَ مُسْتَرَشِدٌ
وَالْمُسْتَرَشِدُ لَا مَذْهَبَ لَهُ.

الْقَوْلُ الثَّالِثُ: فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ يَقُولُ بَأَنَّ هَذَا شَرْطٌ فِي مَنَازِرَاتِ الْفُرُوعِ وَلَيْسَ
شَرْطًا فِي الْعَقِيدَةِ وَالْأَصْلِ؛ فَيُشْتَرَطُ فِي السَّائِلِ لِمَسَائِلِ الْفُرُوعِ أَنْ يَكُونَ مُتَمِّيًا
لِمَذْهَبٍ، قَالَ: لِأَنَّ الْخِلَافَ فِي الْفُرُوعِ كَثِيرٌ وَالْأَقْوَالُ مُتَعَدِّدَةٌ، وَلَا يُوْجَدُ لَهَا ضَابِطٌ
فَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ السَّائِلُ مُتَمِّيًا لِمَذْهَبٍ لِيَحْصُرَ الْمُجِيبُ كَلَامَهُ فِي رَدِّ مَذْهَبِ
السَّائِلِ، بِخِلَافِ مَسَائِلِ الْأَصُولِ وَالْعَقَائِدِ، وَقَالُوا: إِنَّ الدَّلِيلَ يَتَّضِحُ فِيهَا لِأَدْنَى
نَظَرٍ؛ وَلِذَلِكَ فَإِنَّ السَّائِلَ لَا يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ مُتَمِّيًا إِلَى مَذْهَبٍ مُعَيَّنٍ.

الْقَوْلُ الرَّابِعُ: أَنَّ السَّائِلَ إِنْ كَانَ مُقَلِّدًا فَإِنَّهُ يَلْزَمُهُ أَنْ يَكُونَ مُتَمِّيًا إِلَى مَذْهَبٍ مَنْ
قَلَّدَهُ، أَمَّا إِذَا كَانَ السَّائِلُ مُجْتَهِدًا فَإِنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ أَنْ يَكُونَ مُتَمِّيًا لِمَذْهَبٍ لِأَنَّ الْمُجْتَهِدَ
يَسْتَقِيلُ بِمَا اخْتَرَهُ أَحْكَامَهُ عَنْ بَقِيَّةِ الْأُئِمَّةِ بِخِلَافِ الْمُقَلِّدِ فَإِنَّهُ تَابِعٌ.

مَا هُوَ الرَّاجِحُ فِي مَسْأَلَةِ هَلْ يُشْتَرَطُ فِي السَّائِلِ انْتِهَاؤُهُ إِلَى مَذْهَبٍ؟

الرَّاجِحُ أَنَّهُ لَا يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ مُتَمِّيًا إِلَى مَذْهَبٍ، وَذَلِكَ لِأَنَّ الْمُسْتَدِلَّ مُتَّصِبٌ
لِتَصْحِيحِ مَذْهَبِهِ لَجَمِيعِ النَّاسِ عَلَى اخْتِلَافِ مَذَاهِبِهِمْ فَكَوْنُ السَّائِلِ مُتَمِّيًا إِلَى
مَذْهَبٍ أَوْ غَيْرِ مُتَمِّيًا إِلَى مَذْهَبٍ لَا أَثَرَ لَهُ فِي السُّؤَالِ وَالْمَنَازِرَةِ.

أقسام الأسئلة^(١)؛

(١) مِنْ تَقْسِيمَاتِ السُّؤَالِ تَقْسِيمُهُ إِلَى: سُؤَالِ حَجَرٍ، وَسُؤَالِ تَفْوِضٍ؛

وَالْمُرَادُ بِسُؤَالِ الْحَجَرِ أَوْ سُؤَالِ الْمَنْعِ: السُّؤَالُ الَّذِي يُحَيِّرُ الْمُسْتَدِلَّ فِيهِ بَيْنَ

شَيْئَيْنِ أَوْ بَيْنَ أُمُورٍ مُعَيَّنَةٍ كَمَا لَوْ قَالَ لَهُ: هَلِ النَّبِيُّ حَلَالٌ أَمْ حَرَامٌ؟ خَيْرُهُ بَيْنَ شَيْئَيْنِ.

(١) ينظر: الكافية للجويني (ص ٨٠ وما بعدها).

وَتَلَا حِظُونٍ فِي هَذَا الْقِسْمِ أَنَّهُ مَرَّاتٍ يُؤْتَى بِأَمْرَيْنِ كِلَاهُمَا بَاطِلٌ مِنْ أَجْلِ إِفْحَامِ الْمُسْتَدِلِّ، مِثَالُ ذَلِكَ لَوْ قَالَ: الْحُجُّ عَقْدٌ يَبْعُ أَمْ عَقْدُ نِكَاحٍ؟ الْجَوَابُ لَيْسَ بِهَذَا وَلَا ذَاكَ؛ حِينَئِذٍ قَدْ يَكُونُ إِيثَانُ السَّائِلِ بِمِثْلِ هَذَا مِنْ أَجْلِ أَنْ يَخْتَارَ الْمُسْتَدِلُّ أَحَدَ الْقَوْلَيْنِ فَيُوقِعُهُ فِي مَحَلٍّ يَتِمَكَّنُ مِنَ الْإِعْتِرَاضِ عَلَيْهِ اعْتِرَاضَاتٍ كَثِيرَةً.

ومثله لو قال: هَلِ الْعَمَلُ شَرَطٌ صِحَّةٍ فِي الْإِيمَانِ أَوْ شَرَطٌ كَمَالٍ؟

والجواب: لَا هَذَا وَلَا ذَاكَ؛ بَلْ هُوَ رُكْنٌ، وَهُنَاكَ فَرْقٌ بَيْنَ الرُّكْنِ وَالشَّرْطِ لِأَنَّ الرُّكْنَ جُزْءُ الْمَاهِيَّةِ، وَالشَّرْطُ أَمْرٌ مُسْتَقِلٌّ خَارِجُ الْمَاهِيَةِ؛ الرُّكُوعُ رُكْنٌ فِي الصَّلَاةِ، وَالْوُضُوءُ سَابِقٌ لِلصَّلَاةِ وَهُوَ شَرَطٌ لَهَا وَلَيْسَ رُكْنًا. إِذَنْ هَذَا النَّوعُ الْأَوَّلُ سُؤَالِ الْحُجْرِ أَوْ سُؤَالِ الْمَنْعِ.

أَمَّا سُؤَالُ التَّفْوِيضِ بِأَنْ يَكُونَ سُؤَالًا مُجَرَّدًا لَيْسَ فِيهِ تَخْيِيرٌ بَيْنَ شَيْئَيْنِ، كَمَا لَوْ قَالَ لَهُ: مَا حُكْمُ النَّيِّذِ عِنْدَكَ؟

(٢) مسألة أخرى متعلقة بتقسيمات الأسئلة:

أَيْضًا مِنْ تَقْسِيمَاتِ السُّؤَالِ تَقْسِيمُهُ إِلَى: سُؤَالٍ مُجْمَلٍ، وَسُؤَالٍ مُعَيَّنٍ.

الْمُرَادُ بِالسُّؤَالِ الْمُجْمَلِ: السُّؤَالُ الْمُشْتَمِلُ عَلَى أَقْسَامٍ تَخْتَلِفُ أَحْكَامُهَا، كَمَا لَوْ قَالَ: هَلْ يُقْتَلُ الْمُسْلِمُ بِالْكَافِرِ؟ يَعْنِي إِذَا قَتَلَ مُسْلِمٌ كَافِرًا هَلْ يَثْبُتُ الْقَصَاصُ؟ فَهَذَا سُؤَالٌ مُجْمَلٌ لِأَنَّ الْكَافِرَ قَدْ يَكُونُ حَرَبِيًّا، وَقَدْ يَكُونُ ذِمِّيًّا وَقَدْ يَكُونُ مُعَاهِدًا عَلَى أَنْوَاعٍ كَثِيرَةٍ فَهَذَا سُؤَالٌ مُجْمَلٌ.

هَلِ الصَّلَاةُ وَاجِبَةٌ عِنْدَكُمْ؟ الصَّلَوَاتُ الْخُمْسُ وَاجِبَةٌ وَمَا عَدَاهَا لَيْسَ بِوَاجِبٍ فَهَذَا سُؤَالٌ مُجْمَلٌ، إِلَّا أَنْ تَكُونَ (ال) عَهْدِيَّةً يُرَادُ بِهَا الصَّلَوَاتُ الْخُمْسُ.

أَمَّا السُّؤَالُ الْمُعَيَّنُ: هُوَ الَّذِي يَشْتَمِلُ عَلَى قِسْمٍ وَاحِدٍ لَا يَخْتَلِفُ حُكْمُهُ مِثَالُهُ:
هَلْ يُقْتَلُ الْمُسْلِمُ بِالذِّمِّيِّ؟ هَذَا سُؤَالٌ يَتَعَلَّقُ بِقِسْمٍ وَاحِدٍ لَا يَخْتَلِفُ حُكْمُهُ.

ترتيب الأسئلة:

الْأَسْئَلَةُ لِأَبَدٍ أَنْ تَكُونَ مُرَتَّبَةً، فَيَسْأَلُ أَوَّلًا عَنِ الْمَذْهَبِ، ثُمَّ عَنِ الدَّلِيلِ، ثُمَّ عَنْ
وَجْهِ الدَّلَالَةِ، ثُمَّ السُّؤَالُ الَّذِي يَكُونُ عَلَى جِهَةِ الْقَدْحِ، لَوْ قَدَّمَ نَوْعًا عَلَى نَوْعٍ فَإِنَّهُ لَا
يُقْبَلُ؛ لَا بُدَّ مِنْ تَرْتِيبِهَا عَلَى هَذَا التَّرْتِيبِ لِأَنَّ بَعْضَهَا مَبْنِيٌّ عَلَى الْبَعْضِ الْآخِرِ فَلَوْ
سَأَلْتَ عَلَى جِهَةِ الْقَدْحِ، ثُمَّ رَجَعْتَ مَرَّةً أُخْرَى وَسَأَلْتَ عَنِ الدَّلِيلِ فَكَيْفَ تَقْدَحُ فِي
الدَّلِيلِ؟! ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ تَقُولُ: أَنَا لَا أَعْرِفُ الدَّلِيلَ، فَلَنْ تَقْدَحَ فِيهِ إِلَّا بَعْدَ مَعْرِفَتِكَ
لَهُ.

المُؤَالَاةُ فِي الْأَسْئَلَةِ^(١):

هَلْ يُشْتَرَطُ فِي الْأَسْئَلَةِ أَنْ تَكُونَ مُتَوَالِيَةً؟ بِمَعْنَى أَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ تَسْأَلَ عَنِ الْمَذْهَبِ
ثُمَّ الدَّلِيلِ ثُمَّ وَجْهِ الدَّلَالَةِ ثُمَّ السُّؤَالِ عَلَى جِهَةِ الْقَدْحِ، أَوْ يَصَحُّ لَكَ أَنْ تَنْتَقِلَ فَتَنْتَقِلَ
مُبَاشَرَةً إِلَى السُّؤَالِ عَنْ وَجْهِ الدَّلَالَةِ؟

هَذَا مَوْطِنٌ خِلَافٍ بَيْنَهُمْ، بَعْضُهُمْ يَقُولُ: لَا بُدَّ مِنَ الْإِثْنَانِ بِهَا مُتَوَالِيَةً لِأَنَّكَ لَا
يُمْكِنُ أَنْ تَسْأَلَ عَنْ وَجْهِ الدَّلَالَةِ إِلَّا بَعْدَ أَنْ يَذْكُرَ لَكَ الْمُسْتَدِلُّ الدَّلِيلَ، أَمَّا أَنْ
تَقَرِّضَ الدَّلِيلَ مِنْ عِنْدِ نَفْسِكَ لِمَذْهَبٍ خَصَمِكَ ثُمَّ تَسْأَلَ عَنْ وَجْهِ الدَّلَالَةِ، فَقَدْ
يَقُولُ لَكَ الْمُسْتَدِلُّ: هَذَا الدَّلِيلُ الَّذِي ذَكَرْتَهُ لَيْسَ الْمُعْتَمَدُ عِنْدِي، وَلَكِنْ عِنْدِي
دَلِيلٌ آخَرُ اعْتَمَدُهُ.

(١) ينظر: المنهاج للباقي (ص ٤٠)، الكافية للجويني (ص ٧٨، ٧٩)، الجدل للطوفي (ص ٨٠، ٨١).

هُنَاكَ قَوْلَانِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ:

الْقَوْلُ الْأَوَّلُ: يَقُولُ بِوُجُوبِ الْمَوَالَاةِ بَيْنَ الْأَسْئَلَةِ. يَقُولُ الْبَاجِي: «وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَبْدَأَ بِالسُّؤَالِ عَنِ الْمَذْهَبِ ثُمَّ يُتْبِعَهُ السُّؤَالَ عَنْ وَجْهِ الدَّلِيلِ. انْتَقَلَ لَمْ يَذْكُرِ السُّؤَالَ عَنِ الدَّلِيلِ، لَا يَجُوزُ أَنْ يَبْدَأَ بِالسُّؤَالِ عَنِ الْمَذْهَبِ ثُمَّ يُتْبِعَهُ السُّؤَالَ عَنْ وَجْهِ الدَّلِيلِ لَا يَسَعُهُ ذَلِكَ، وَكَذَلِكَ لَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَبْدَأَ بِالطَّعْنِ عَلَى الْمَذْهَبِ حَتَّى يَسْأَلَ عَنِ الدَّلِيلِ وَعَنْ وَجْهِ الدَّلِيلِ إِنْ لَمْ يَكُنْ بَيِّنًا.

وَقَدْ أَجَازَ بَعْضُ أَهْلِ النَّظَرِ الْإِعْتِرَافَ بِالْقَدَحِ قَبْلَ السُّؤَالِ عَنِ الدَّلِيلِ وَوَجْهِهِ، وَهَذَا خَطَأٌ لِأَنَّ السَّائِلَ حِينَئِذٍ يَعُودُ مَسْئُولًا وَلَيْسَ لَهُ ذَلِكَ»^(١)، ويقولون عن هذا غَضَبٌ^(٢).

الْقَوْلُ الثَّانِي: بِالْجَوَازِ، قَالَ الْجَوْنِيُّ: «وَهَذَا قَالَ جُمْهُورُ أَهْلِ النَّظَرِ: إِنَّ السَّائِلَ إِنْ كَانَ عَالِمًا بِمَذْهَبِ الْمَسْئُولِ وَكَانَ مَذْهَبُهُ مَشْهُورًا عِنْدَهُ لَا شَكَّ فِيهِ كَانَ لَهُ أَنْ يَبْتَدِئَ بِالسُّؤَالِ عَنِ الدَّلَالَةِ»^(٣).

الآدَابُ الْمُتَعَلِّقَةُ بِالسَّائِلِ:

مِنَ الْآدَابِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالسَّائِلِ:

أولاً: أَنَّ السَّائِلَ يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَتَحَرَّرَ فِي سُؤَالِهِ بِحَيْثُ لَا يُورِدَ كَلَامًا فِي السُّؤَالِ يُمَكِّنُ الْمُسْتَدِلَّ مِنْ إلْزَامِهِ بِآثَارٍ لَا يَرْضِيهَا فِي أَثْنَاءِ الْمُنَاطَرَةِ فَإِنَّ بَعْضَ السَّائِلِينَ

(١) المنهاج (ص ٤٠).

(٢) ينظر: المنهاج للباغي (ص ٦٥).

(٣) الكافية (ص ٧٩).

يُطْلَقُ كَثِيرًا سُؤَالُهُ - أَي: يَجْعَلُ السُّؤَالَ مُطْلَقًا عَامًّا - ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ يَرْجِعُ عَمَّا أَطْلَقَ فَيَكُونُ كَلَامًا مُسْتَهْزَأً فَبِيحًا قَبْلَ قَلِيلٍ تُقَرَّرُ شَيْئًا، وَالْآنَ تَبْرَأُ مِنْهُ.

مِثَالُ ذَلِكَ: قَالَ الْحَنْفِيُّ: «يَجُوزُ لِلْمَرْأَةِ أَنْ تَكُونَ لَهَا الْوِلَايَةُ فِي عَقْدِ نِكَاحٍ غَيْرِهَا، وَعِنْدَ الْجُمْهُورِ أَنَّ وَِلَايَةَ النِّكَاحِ لَا تَكُونُ إِلَّا لِلرَّجُلِ. قَالَ الْحَنْفِيُّ: يَجُوزُ لِلْمَرْأَةِ أَنْ تَكُونَ وَلِيًّا فِي عَقْدِ النِّكَاحِ لِمَرْأَةٍ أُخْرَى، فَقَالَ الْحَنْفِيُّ: مَا دَلِيلُكَ عَلَى أَنَّهُ لَا يَصِحُّ النِّكَاحُ بِغَيْرِ وَلِيٍّ؟ فَقَالَ الْمَخَالِفُ لَهُ حَدِيثٌ: (لَا نِكَاحَ بِغَيْرِ وَلِيٍّ)^(١) فَقَالَ الْحَنْفِيُّ: هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ - وَهِيَ وَِلَايَةُ الْمَرْأَةِ - عِنْدِي نِكَاحٌ بِوَلِيٍّ، فَيَقُولُ الْمُجِيبُ: لَكِنْ أَنْتَ سَأَلْتَنِي قَبْلَ قَلِيلٍ مَا دَلِيلُكَ عَلَى أَنَّهُ لَا يَصِحُّ النِّكَاحُ بِغَيْرِ وَلِيٍّ؟ فَبِالْتَّالِي سَلَّمْتَ لِي شَيْئًا ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ عُدْتَ وَنَقَدْتَ كَلَامَكَ السَّابِقَ، فَإِنَّكَ لَمْ تَسْأَلْ هَذَا السُّؤَالَ مَا دَلِيلُكَ عَلَى أَنَّهُ لَا يَصِحُّ النِّكَاحُ بِغَيْرِ وَلِيٍّ إِلَّا وَقَدْ قَرَّرْتَ أَنَّ مَاخِذَ مَسْأَلَةِ وَِلَايَةِ الْمَرْأَةِ فِي نِكَاحٍ غَيْرِهَا هُوَ نَفْسُ ذَلِكَ الْمَعْنَى فِي مَسْأَلَةِ النِّكَاحِ بِلا وَلِيٍّ، فَحِينَئِذٍ تَكُونُ مُتَنَاقِضًا»^(٢).

ثَانِيًا: أَنْ يَقْتَصِرَ فِي سُؤَالِهِ عَلَى مَوْطِنِ الْإِشْتِبَاهِ لَدَيْهِ، أَمَّا الْمَوْطِنُ الَّذِي لَيْسَ فِيهِ إِشْتِبَاهٌ فَلَا يَصِحُّ أَنْ يَسْأَلَ عَنْهُ، لِأَنَّنَا نُرِيدُ تَقْلِيلَ الْكَلَامِ لِنَصِلَ إِلَى نَتِيجَةٍ، فَإِنَّا نُرِيدُ مِنَ السَّائِلِ أَنْ يَبَيِّنَ وَجْهَ الشُّبْهَةِ لَدَيْهِ مِنْ أَجْلِ أَنْ يَتِمَكَّنَ الْمُجِيبُ الْمُسْتَدِلُّ مِنْ حَلِّ شُبْهَتِهِ وَكَشْفِهَا أَمَّا إِذَا أَتَيْنِي بِكَلَامٍ عَامٍّ يُشْمَلُ مَوْطِنَ الشُّبْهَةِ وَغَيْرُهُ حِينَئِذٍ يَعْجِزُ الْمُسْتَدِلُّ عَنْ جَوَابِ هَذَا الْكَلَامِ الْعَامِّ^(٣).

(١) أخرجه أبو داوود (٢٠)، والترمذي (١١٠١)، وابن ماجه (١٨٨١).

(٢) ينظر: المنهاج للباقي (ص ٣٥).

(٣) ينظر: الكافية للجويني (ص ٨٢).

ثالثاً: ألاَّ يَقْدَحَ السَّائِلُ فِي دَلِيلٍ يُسْتَدَلُّ بِهِ هُوَ فِي مَوْطِنٍ آخَرَ بَحِثَ يَتِمَكَّنُ
المُخَالَفَ لَهُ مِنْ أَنْ يَقُولَ: هَذَا الدَّلِيلُ الَّذِي ذَكَرْتَ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ، لَكِنَّكَ أَنْتَ
اسْتَدَلَلْتَ بِهِ فِي مَسْأَلَةٍ أُخْرَى فَكَمَا اسْتَدَلَلْتَ بِهِ هُنَاكَ فَلَا بُدَّ أَنْ تُسْتَدَلَّ بِهِ هُنَا؛ إِلَّا أَنْ
يَذْكُرَ فَرْقًا، كَمَا لَوْ قَالَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ تَحْتَاجُ إِلَى دَلِيلٍ قَاطِعٍ وَتِلْكَ يَكْفِي فِيهَا دَلِيلٌ
ظَنِّي أَوْ أَنْ يُفَرِّقَ بَيْنَ الْمَسْأَلَتَيْنِ بِأَيِّ فَرْقٍ مُعْتَبَرٍ.

أَدَوَاتُ السُّؤَالِ^(١)؛

هُنَاكَ صِبْغٌ لِلْسُّؤَالِ وَأَدَوَاتٌ يُسْأَلُ بِهَا فَمِنْ هَذِهِ الْأَدَوَاتِ:

الأداة الأولى: (الهمزة): مِثْلُ: أَتَفْهَمُنِي؟ فَهَذَا سُؤَالٌ بِالْهَمْزَةِ، وَالْجَوَابُ عَنْهُ بِنَعَمٍ
أَوْ لَا. وَالْهَمْزَةُ هِيَ أُمُّ الْبَابِ لِأَنَّهَا أَعَمُّ الْأَدَوَاتِ تَصَرُّفًا وَيُمْكِنُ أَنْ يُسْأَلَ بِهَا عَنْ كُلِّ
مَا يُسْأَلُ عَنْهُ بِغَيْرِهَا مِنَ الْأَدَوَاتِ لِذَلِكَ يُقَالُ لَهَا أُمُّ الْبَابِ، فَمَرَّةً يُسْأَلُ بِهَا عَنْ وُرُودِ
الْحُكْمِ مِثْلُ: أَلَيْكَ قَوْلٌ فِي مَسْأَلَةٍ كَذَا؟ وَمَرَّةً يُسْأَلُ بِهَا عَنْ نَوْعِ الْحُكْمِ مِثْلُ: أَتُرِيدُ
بِتَحْرِيمِ النَّيِّدِ إِيْقَاعَ الْحَدِّ عَلَى شَارِبِهِ أَوْ تُرِيدُ بِهِ التَّائِيْمَ؟ وَقَدْ يُسْأَلُ بِالْهَمْزَةِ عَنْ حَقِيقَةِ
الْحُكْمِ، وَمَرَّةً تَكُونُ الْهَمْزَةُ وَاضِحَةً ظَاهِرَةً، وَمَرَّةً تَكُونُ مُقَدَّرَةً فَمَثَلًا تَقُولُ: النَّيِّدُ
حَلَالٌ أَمْ حَرَامٌ؟ النَّيِّدُ فِيهَا أَدَاةٌ مُقَدَّرَةٌ.

الأداة الثانية: مِنْ أَدَوَاتِ السُّؤَالِ (هَلْ) فَمَثَلًا تَقُولُ: هَلْ هُنَاكَ كِتَابٌ يَتَكَلَّمُ عَنْ
مَسَائِلِ الْجَدَلِ؟ هُنَا السُّؤَالُ بِـ(هَلْ)، وَالْأَصْلُ فِي (هَلْ) أَنْ تَكُونَ لِلْسُّؤَالِ، وَبَعْضُ
أَهْلِ الْعِلْمِ يَقُولُ: إِنَّ (هَلْ) تَأْتِي بِمَعْنَى (قَدْ) الَّتِي لِلتَّحْقِيقِ أَوْ التَّكْيِيدِ يُمَثِّلُونَ لَهُ

(١) ينظر: الكافية للجويني (ص ٧٢ وما بعدها)، الجدل للطوفي (ص ٢٧ وما بعدها)، وانظر هذه

الأدوات في كتاب: «مغني اللبيب» لابن هشام.

يَقُولُهُ تَعَالَى: ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْفًا مَّذْكُورًا﴾^(١)، (فَهَلْ) هُنَا بِمَعْنَى (قَدْ) أَيْ قَدْ أَتَى. وَبَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ يَقُولُ بِأَنَّ هَلْ فِي هَذِهِ الْآيَةِ وَأَمَّا هَا قَدْ جَاءَ عَلَى بَابِهِ مِنَ السُّؤَالِ، وَالْمُرَادُ بِهِ سُؤَالُ التَّنْقِيرِ.

و(هَلْ) هُنَا لَهَا جَانِبَانِ جَانِبُ اسْتِفْهَامٍ مِّنْ حَيْثُ اللَّفْظُ، وَجَانِبُ تَحْقِيقٍ مِّنْ جِهَةِ الْمَعْنَى.

وَالْأَصْلُ فِي (هَلْ) أَنْ يَكُونَ جَوَابُهَا إِمَّا بِنَعَمٍ أَوْ لَا، وَالْأَصْلُ أَلَّا يَدْخُلَ التَّخْيِيرُ فِي السُّؤَالِ بِ(هَلْ) فَتَقُولُ مَثَلًا: هَلْ مُحَمَّدٌ مُّوْجُودٌ؟ فَتُجِيبُ بِنَعَمٍ أَوْ لَا، وَلَا تَحْتَاجُ أَنْ تَقُولَ: هَلْ مُحَمَّدٌ مُّوْجُودٌ أَوْ غَيْرُ مُّوْجُودٍ؟ إِلَّا إِذَا كَانَتِ الصِّفَاتُ غَيْرَ مُتَقَابِلَةٍ.

الْأَدَاةُ الثَّالِثَةُ: (مَا) وَيُسْأَلُ بِهَا عَنْ بَيَانِ الْحَقَائِقِ؛ سَوَاءً كَانَ السُّؤَالُ عَنْ حَقِيقَةِ الْحُكْمِ مِثْلُ: مَا مَعْنَى يَبِيعُ صَحِيحٍ؟ أَوْ حَقِيقَةِ الدَّلِيلِ أَوْ وَجْهِ الدَّلَالَةِ مِثْلُ: مَا الْحُكْمُ فِي شَارِبِ النَّبِيذِ؟ مَا دَلِيلُ ذَلِكَ؟ مَا وَجْهُ دَلَالَتِهِ عَلَى ذَلِكَ؟ وَ(مَا) مِّنْ أَعَمِّ حُرُوفِ السُّؤَالِ، وَرُبَّمَا تَقُومُ مَقَامَ جَمِيعِ أَدَوَاتِ السُّؤَالِ لِكَثْرَةِ تَصَرُّفِهَا.

الْأَدَاةُ الرَّابِعَةُ: (مَنْ) مِثْلُ: مَنْ فِيهِمُ الدَّرَسُ؟ أَرْجُو أَنْ لَا يَكُونَ الْجَوَابُ لَا أَحَدَ. إِذِنْ السُّؤَالُ هُنَا بِ(مَنْ). وَيُسْأَلُ بِهَا عَنِ الْعَاقِلِ، مَنْ قَالَ هَذِهِ الْمَقَالَةَ؟ مَنْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ؟ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ يَقُولُ: هَذِهِ الْأَسْئَلَةُ الْأَرْبَعَةُ مُتَوَالِيَةٌ وَهُنَاكَ سِتَّةُ أَسْئَلَةٍ مُّتَجَارِيَةٍ^(٢).

الْأَدَاةُ الْخَامِسَةُ: (أَيْنَ) وَتَكُونُ لِلْسُّؤَالِ عَنِ الْمَكَانِ، تَقُولُ مَثَلًا: أَيْنَ يَكُونُ الطَّوَافُ؟ الْجَوَابُ: حَوْلَ الْكَعْبَةِ. أَيْنَ وَرَدَتْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ؟ الْجَوَابُ: فِي الْكِتَابِ الْفُلَانِيِّ.

(١) سورة الإنسان، الآية [١].

(٢) انظر: ما تقدم ص ٧٢.

الأداة السادسة: (متى) وَتَكُونُ لِلسُّؤَالِ عَنِ الزَّمَانِ مِثْلُ: «وَيَقُولُونَ مَتَى هُوَ»^(١).

الأداة السابعة: (أَيَّانَ) وَهِيَ أَصْلًا لِلزَّمَانِ: «يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَلُهَا»^(٢).

الأداة الثامنة: (كَيْفَ) يَكُونُ بِهَا سُؤَالٌ عَنِ الْوُصْفِ وَالْكِيفِيَّةِ، مِثَالُ ذَلِكَ قَوْلُكَ: كَيْفَ يَكُونُ الشُّجُودُ؟ الْجَوَابُ: عَلَى الْأَعْضَاءِ السَّبْعَةِ.

الأداة التاسعة: (كَمْ) وَيَكُونُ بِهَا سُؤَالٌ عَنِ الْحِقْدَارِ وَالْعَدَدِ، مِثَالُ ذَلِكَ: كَمْ عَدَدَ رَكَعَاتِ الظُّهْرِ؟ الْجَوَابُ: أَرْبَعُ رَكَعَاتٍ.

السُّؤَالُ الْعَاشِرُ: (أَيُّ) وَيَحْصُلُ بِهَا سُؤَالٌ عَنِ نَوْعٍ مِنْ جِنْسٍ، مِثَالُ: أَيُّكُمْ حَضَرَ مُتَأَخِّرًا؟ هُنَا عِنْدَنَا جِنْسٌ هُوَ مَنْ حَضَرَ، ثُمَّ سَأَلْنَا عَنِ النَّوعِ وَهُوَ مُتَأَخِّرٌ، أَوْ سُؤَالٌ عَنِ شَخْصٍ مِنْ نَوْعٍ، مِثَالُ ذَلِكَ: أَيُّ الرِّجَالِ عِنْدَكَ؟ أَيُّ حَدِيثٍ تَتَكَلَّمُونَ بِهِ؟ أَيُّ سَيَّارَةٍ أَتَيْتَ عَلَيْهَا؟

وَتَلَا حِظْوَنَ أَنْ بَعْضَ هَذِهِ الْأَدَوَاتِ قَدْ يُسْتَعْمَلُ فِي غَيْرِ الْإِسْتِفْهَامِ وَالسُّؤَالِ؛ فَمَرَّةً تُسْتَعْمَلُ فِي الشَّرْطِ مِثْلُ: «فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ»^(٣)، «وَمَا تُقَدِّمُوا لِأَنْفُسِكُمْ مِنْ خَيْرٍ يَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ»^(٤)، وَمَرَّةً تُسْتَعْمَلُ كَأَسْمَاءٍ مَوْصُولَةٍ «لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ»^(٥).

(١) سورة الإسراء، الآية [٥١].

(٢) سورة الأعراف، الآية [١٨٧].

(٣) سورة الزلزلة، الآية [٨].

(٤) سورة البقرة، الآية [١١٠].

(٥) سورة البقرة، الآية [٢٨٤].

زَادَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ ثَلَاثَ أَدَوَاتٍ وَهِيَ:

(لَمْ) سُؤَالٌ عَنِ الْحِكْمَةِ. وَ(بِمَ) سُؤَالٌ عَنِ الْوَسِيلَةِ. وَ(عَمَّ) سُؤَالٌ عَنِ الْفَرْدِ أَوْ النَّوعِ.

وَبَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ يَقُولُ: هَذِهِ الْأَدَوَاتُ الثَّلَاثُ تَرْجِعُ إِلَى أَدَاةٍ (مَا)، فَمَا السَّابِقَةُ أُدْخِلَ عَلَيْهَا حَرْفٌ فَبِالتَّالِي تَعُودُ إِلَيْهَا وَعَلَى كُلِّ فَإِنَّ السُّؤَالَ بِهَا مَعْهُودٌ.

الفصل الرابع

جَوَابُ الْمُسْتَدِلِّ إِذَا وَجَّهَ إِلَيْهِ السُّؤَالُ^(١)

ذَكَرْنَا أَنَّ الْأَسْئَلَةَ الْمُوجَّهَةَ لِلْمُسْتَدِلِّ مِنْ قِبَلِ السَّائِلِ أَرْبَعَةُ أَنْوَاعٍ: السُّؤَالُ عَنِ الْمَذْهَبِ، وَالسُّؤَالُ عَنِ الدَّلِيلِ، وَالسُّؤَالُ عَنْ وَجْهِ الدَّلَالَةِ، وَالسُّؤَالُ عَلَى جِهَةِ الْقَدَحِ فِي الدَّلِيلِ، وَبِنَاءً عَلَى الْأَنْوَاعِ السَّابِقَةِ مِنْ أَنْوَاعِ الْأَسْئَلَةِ يَكُونُ جَوَابُ الْمُسْتَدِلِّ.

السؤال الأول: السؤال عن المذهب؛

الجواب عن السؤال عن المذهب:

فَأَمَّا مِنْ جِهَةِ السُّؤَالِ الْأَوَّلِ الْمُتَعَلِّقِ بِالسُّؤَالِ عَنِ الْمَذْهَبِ: فَإِنَّ الْمُجِيبَ لَا يَخْلُو إِمَّا أَنْ يَكُونَ لَيْسَ لَهُ مَذْهَبٌ فِي الْمَسْأَلَةِ لِأَنَّهُ لَمْ يَجْتَهِدْ فِيهَا، فَحِينَئِذٍ يُؤَخَّرُ الْجَوَابُ إِلَى أَنْ يَنْظُرَ فِي الْمَسْأَلَةِ وَيَتَقَرَّرَ مَذْهَبُهُ فِيهَا، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ لِلْمُسْتَدِلِّ فِي الْمَسْأَلَةِ قَوْلٌ وَاحِدٌ فَحِينَئِذٍ يُجِيبُ بِهِ، أَمَّا إِذَا كَانَ مَذْهَبُ الْمُسْتَدِلِّ فِيهِ قَوْلَانِ، أَوْ فِي مَذْهَبِهِ رَوَايَتَانِ، فَحِينَئِذٍ لَا يَصِحُّ أَنْ يُجِيبَ بِالْجَوَابَيْنِ أَوْ بِالْقَوْلَيْنِ مَعًا، بَلْ لَا بُدَّ أَنْ يَخْتَارَ أَصَحَّهُمَا وَيُجِيبُ بِهِ، فَلَا يَصِحُّ أَنْ يُجِيبَ بِالْجَوَابَيْنِ، وَفِي نَفْسِ الْوَقْتِ لَا يَصِحُّ أَنْ يُجِيبَ بِالْجَوَابِ الْأَضْعَفِ، أَوِ الرُّوَايَةِ الضَّعِيفَةِ، إِلَّا إِذَا كَانَ هُنَاكَ قَصْدُ لِبَيَانِ الطَّرِيقَةِ، وَتَقْرِيبِ النَّظَرِ.

- إِذَا سَأَلَ السَّائِلُ الْمُسْتَدِلَّ عَنْ مَذْهَبِهِ، فَإِنَّ الْمُجِيبَ الْمُسْتَدِلَّ يُجِيبُ بِتَوْضِيحِ مَذْهَبِهِ، وَإِذَا كَانَ الْمَذْهَبُ لَا يَتَّضِحُ إِلَّا بِالتَّفْصِيلِ فَلَا بُدَّ أَنْ يُفْصَلَ، وَإِذَا كَانَ

(١) ينظر: المنهاج للباقي (ص ٣٤ وما بعدها)، الكافية للجويني (ص ٨٠ وما بعدها)، وانظر: التقرير

مَذْهَبُهُ لَا يُعْرَفُ إِلَّا بِبَيَانِ الشَّرُوطِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِذَلِكَ الْقَوْلِ فَلَا بُدَّ مِنْ بَيَانِهَا، وَبَعْدَ هَذَا دَاخِلًا فِي جَوَابِ سُؤَالِ السَّائِلِ، وَأَمَّا إِذَا كَانَ السُّؤَالُ لَا يَحْتَاجُ إِلَى تَفْصِيلٍ فَحَيْثُ لَا يَلْزَمُهُ التَّفْصِيلُ. نُمَثِّلُ هَذَا بِمِثَالٍ: سَأَلَهُ فَقَالَ: مَا مَذْهَبُكَ فِي انْتِقَاضِ الْوُضُوءِ بِمَسِّ الْمَرْأَةِ؟ إِنْ كَانَ الْمُجِيبُ مَالِكِيًّا أَوْ حَنْبَلِيًّا فَحَيْثُ يَحْتَاجُ إِلَى التَّفْصِيلِ فَيَقُولُ: إِنْ كَانَ الْمَسُّ بِشَهْوَةٍ انْتَقَضَ الْوُضُوءُ، وَإِنْ كَانَ بِدُونِ شَهْوَةٍ لَمْ يَنْتَقِضِ الْوُضُوءُ، فَاَلْمُسْتَدَلُّ هُنَا يَحْتَاجُ إِلَى التَّفْصِيلِ. وَفِي مَرَاتٍ لَا يَحْتَاجُ إِلَى التَّفْصِيلِ كَمَا لَوْ سَأَلَهُ هَلْ يَنْتَقِضُ الْوُضُوءُ بِمَسِّ الذَّكَرِ؟ فَيَكُونُ الْجَوَابُ: نَعَمْ يَنْتَقِضُ الْوُضُوءُ بِمَسِّ الذَّكَرِ، وَلَا يَحْتَاجُ إِلَى تَفْصِيلٍ.

- إِذَا كَانَ السَّائِلُ قَدْ عَيَّنَ مَوْطِنَ السُّؤَالِ بِحَيْثُ لَحِصَ السُّؤَالُ فِي مَوْطِنِ النَّزَاعِ فَحَيْثُ لَا يَصِحُّ مِنَ الْمُسْتَدَلِّ أَنْ يُجِيبَ بِجَوَابٍ عَامٍّ يَشْمَلُ مَوْطِنَ السُّؤَالِ وَغَيْرِهِ ثُمَّ يَقْسِمُهُ؛ لِأَنَّ السَّائِلَ سَيَقُولُ لَهُ: أَنَا مَا سَأَلْتُكَ عَنْ هَذِهِ الْجُزْئِيَّةِ؛ إِنَّمَا سَأَلْتُكَ عَنْ جُزْئِيَّةٍ مُحَدَّدَةٍ. مِثَالُ ذَلِكَ: سَأَلَهُ عَنْ حُكْمِ لَحْمِ السَّمَكِ، فَقَالَ: اللَّحُومُ عَلَى أَنْوَاعٍ مِنْهَا: لَحُومُ الْحَيَوَانَاتِ الْمُفْتَرَسَةِ، وَلَحُومُ الْحَيَوَانَاتِ الْبَرِّيَّةِ، وَهَذِهِ حُكْمُهَا كَذًا، وَلَحُومُ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ حُكْمُهَا كَذًا، فَيَقُولُ لَهُ السَّائِلُ: أَنَا لَمْ أَسْأَلْ عَنْ هَذِهِ الْأُمُورِ، فَلَحُومُ الْحَيَوَانَاتِ الْمُفْتَرَسَةِ وَالْبَرِيَّةِ وَبَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ لَمْ أَسْأَلْ عَنْهَا؛ إِنَّمَا سَأَلْتُكَ عَنْ لَحْمِ السَّمَكِ.

إِذْنًا لَا بُدَّ أَنْ يَقْتَصِرَ الْمُجِيبُ فِي الْجَوَابِ عَمَّا سُئِلَ عَنْهُ.

- إِذَا كَانَ السَّائِلُ قَدْ اقْتَصَرَ فِي سُؤَالِهِ عَلَى مَحَلِّ النَّزَاعِ، لَكِنْ فِي مَرَاتٍ تَكُونُ هُنَاكَ مَسَائِلٌ لَهَا نَوْعٌ تَعَلَّقَ بِمَوْطِنِ السُّؤَالِ فَحَيْثُ لَا بَأْسَ مِنْ ذِكْرِ ذَلِكَ الْمَوْطِنِ فِي

الجَوَابِ، أَيْضاً فِي بَعْضِ الْمَرَّاتِ قَدْ يَزِيدُ الْمُسْتَدَلُّ فِي الْجَوَابِ إِذَا ظَنَّ أَنَّ هُنَاكَ مَوْطِئاً آخَرَ سَيَسْتَفِيدُ السَّائِلُ مِنْ ذِكْرِ حُكْمِهِ، فَحِينَئِذٍ لَا بَأْسَ بِالزِّيَادَةِ، مِثَالُ هَذَا: الْحَدِيثُ الْمَشْهُورُ فِي السُّنَنِ حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ^(١): (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سُئِلَ أَتَوَضَّأُ بِهَاءِ الْبَحْرِ؟ فَقَالَ: (هُوَ الطَّهُّورُ مَأْوُهُ الْحِلُّ مَيْتَتُهُ)^(٢). قَالَ: (هُوَ الطَّهُّورُ مَأْوُهُ)، فِهنا أَجَابَ عَنِ الْوُضُوءِ وَبَاقِي الطَّهَّارَةِ، ثُمَّ زَادَ: (الْحِلُّ مَيْتَتُهُ) لِأَنَّهُ ظَنَّ أَنَّ السَّائِلَ سَيَسْتَفِيدُ مِنْ هَذِهِ الزِّيَادَةِ فِي الْجَوَابِ. وَمِثْلُهُ أَيْضاً: الْمَرْأَةُ الَّتِي رَفَعَتْ صَوِيّاً لَهَا فَقَالَتْ: أَهَذَا حَجٌّ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَقَالَ ﷺ: (نَعَمْ) هَذَا هُوَ الْجَوَابُ، ثُمَّ زَادَ زِيَادَةً يَظُنُّ أَنَّ الْمَرْأَةَ سَتَسْتَفِيدُ مِنْهَا فَقَالَ: (وَلَكِ أَجْرٌ)^(٣).

- مِنَ الْأُمُورِ الَّتِي لَا بُدَّ أَنْ يُلَاحِظَهَا الْمُجِيبُ عِنْدَ الْجَوَابِ عَنْ سُؤَالِ السَّائِلِ عَنِ الْمَذْهَبِ أَنْ يُجِيبَ فِي الْمَسْأَلَةِ الْمَسْئُولِ عَنْهَا، فَلَوْ أَجَابَ عَنْ مَسْأَلَةٍ أُخْرَى لَمَّا

(١) هو: عبد الرحمن بن صخر الدوسي، الملقب بأبي هريرة: صحابي، كان أكثر الصحابة حفظاً للحديث ورواية له. نشأ يتيماً ضعيفاً في الجاهلية، وقدم المدينة ورسول الله ﷺ بخير، فأسلم سنة ٧ هـ، ولزم صحبة النبي، فروى عنه ٥٣٧٤ حديثاً، وولي إمرة المدينة مدة. وكان أكثر مقامه في المدينة وتوفي فيها سنة ٥٩ هـ. (تهذيب الكمال: ٣٤ / ٣٦٦).

(٢) أخرجه أبو داود في كتاب الطهارة- باب الوضوء بهاء البحر (٨٣)، والترمذي في كتاب الطهارة- باب ما جاء في ماء البحر أنه طهور (٦٩) وقال الترمذي: «حديث حسن صحيح»، والنسائي في كتاب الطهارة- باب ماء البحر (٥٩)، وكتاب المياه- باب الوضوء بهاء البحر (٣٣٢)، وكتاب الصيد والذبائح- باب ميتة البحر (٤٣٥٠)، وابن ماجه في كتاب الطهارة- باب الوضوء بهاء البحر (٣٨٦)، وصححه الألباني في «صحيح أبي داود».

(٣) أخرجه مسلم في كتاب الحج- باب صحة حج الصبي وأجر من حج به (١٣٣٦)، من حديث عبدالله بن عباس رضي الله عنه.

صَحَّ مِنْهُ هَذَا؛ بَلْ يَعُدُّ حَيْدَةً، فَلَا يَصِحُّ أَنْ يُوجَّهَ السَّائِلُ لِلْمُسْتَدِلِّ سُؤَالًا عَنْ مَذْهَبِهِ فِي مَسْأَلَةٍ فَيَجِيبُ الْمُسْتَدِلُّ بِمَذْهَبِهِ فِي مَسْأَلَةٍ أُخْرَى. قَالَ: مَا حُكْمُ صَلَاةِ الْوَتْرِ؟ فَقَالَ: صَلَاةُ التَّرَاوِيحِ تُصَلَّى بِعِشْرِينَ رَكْعَةً، فَيَقُولُ السَّائِلُ: لَمْ أَسْأَلْكَ عَنْ هَذَا.

- مِنَ الْمَسَائِلِ الَّتِي وَقَعَ خِلَافٌ فِيهَا بَيْنَ أَهْلِ هَذَا الْعِلْمِ مَسْأَلَةٌ هَلْ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ الْجَوَابُ مُطَابِقًا لِلسُّؤَالِ، وَمَا الْحُكْمُ فِيهَا إِذَا كَانَ الْجَوَابُ أَعَمَّ مِنَ السُّؤَالِ؟ وَمَا الْحُكْمُ فِيهَا إِذَا كَانَ الْجَوَابُ أَخْصَّ مِنَ السُّؤَالِ؟

إِذْنًا عِنْدَنَا ثَلَاثَةُ أَنْوَاعٍ مِنَ الْأَجَوِبَةِ:

الأوَّلُ: جَوَابٌ مُطَابِقٌ لِلسُّؤَالِ وَهَذَا لَا إِشْكَالَ فِي صِحَّتِهِ.

الثَّانِي: الْجَوَابُ الْأَعَمُّ فَهَذَا أَيْضًا يَجُوزُ إِذَا كَانَ الْجَوَابُ يَشْمَلُ حُلَّ السُّؤَالِ بَدُونِ تَقْسِيمٍ؛ لِأَنَّهُ يُجِيبُ عَنْهُ وَعَمَّا مِثْلُهُ، قَالَ: مَا حُكْمُ لَحْمِ الْجُمَيْرِيِّ؟ فَأَجَابَ: لَحُومُ الْحَيَوَانَاتِ السَّمَائِيَّةِ كُلُّهَا حَلَالٌ، فَهَذَا جَائِزٌ.

أما إذا كان ذكر الصور الأخرى على جهة التقسيم بدون أن يكون للسائل فائدة من ذكره فهذا جواب غير مقبول.

الثَّالِثُ: أَنْ يَكُونَ الْجَوَابُ أَخْصَّ مِنَ السُّؤَالِ مِثْلَ ذَلِكَ: قَالَ: مَا حُكْمُ لَحُومِ السَّمَكِ؟ فَقَالَ: سَمَكُ الْجُمَيْرِيِّ حَلَالٌ لَحْمُهُ، فَهَذَا السُّؤَالُ أَعَمُّ مِنَ الْجَوَابِ، وَالْجَوَابُ أَخْصُّ هَلْ يَجُوزُ ذَلِكَ أَوْ لَا يَجُوزُ؟ هَذَا مَوْطِنٌ خِلَافٍ بَعْضُهُمْ مَنَعَهُ مُطْلَقًا، وَبَعْضُهُمْ أَجَازَهُ مُطْلَقًا وَبَعْضُهُمْ قَالَ: إِنْ كَانَ فِي الْفَتْوَى جَارٌ، وَإِنْ كَانَ فِي الْمُنَازَعَةِ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ، وَمِنْهُمْ مَنْ عَكَسَ، وَالصَّوَابُ أَنَّهُ يَجُوزُ إِذَا تَرْتَّبَ عَلَيْهِ بِنَاءٌ.

تَقَدَّمَ مِنْ قَبْلِ الْكَلَامِ عَنْ مُصْطَلَحِ «الْفَرَضِ» فِي الْمُصْطَلَحَاتِ وَأَنَّ الْفَرَضَ يُرَادُ بِهِ: الْجَوَابُ الْخَاصُّ عَنِ السُّؤَالِ الْعَامِّ. هَذَا يُسَمَّى فَرَضًا.

وَالْبِنَاءُ: قِيَاسُ بَقِيَّةِ الصُّورِ عَلَى صُورَةٍ خَاصَّةٍ. فَلَوْ سَأَلَهُ فَقَالَ: مَا حُكْمُ لَحْمِ السَّمَكِ؟ فَأَجَابَ فَقَالَ: لَحْمُ الْجُمَبَرِيِّ حَلَالٌ فَكَذًا بَقِيَّةُ أَنْوَاعِ السَّمَكِ، هُنَا الْجَوَابُ خَاصٌّ وَهُوَ فَرَضٌ؛ لَكِنْ جَاءَ عَلَيْهِ بِنَاءٌ بِالْحَاقِ بِقِيَّةِ الْأَنْوَاعِ بِهِ، فَهَذَا يَجُوزُ.

يَقُولُ ابْنُ الْجَوَازِيِّ أَبُو مُحَمَّدٍ: «وَأَمَّا الْجَوَابُ فَهُوَ الْحُكْمُ الْمُفْتَى بِهِ الْجَوَابُ عَنِ السُّؤَالِ فِي الْمَذْهَبِ، وَالْأَوَّلَى أَنْ يَكُونَ الْجَوَابُ مُطَابِقًا لِلْسُّؤَالِ فَإِنْ كَانَ أَعَمَّ مِنْهُ جَارًا، وَإِنْ كَانَ أَخَصَّ فَمِنْهُمْ مَنْ جَوَزَهُ فِي الْفَتْوَى دُونَ الدَّلِيلِ، وَمِنْهُمْ مَنْ عَكَسَ، وَمِنْهُمْ مَنْ مَنَعَهُ مُطْلَقًا، وَمِنْهُمْ مَنْ جَوَزَهُ مُطْلَقًا.

وَالْقَائِلُونَ بِالْفَرَضِ؛ أَيِ الْقَائِلُونَ بِجَوَازِ أَنْ يَكُونَ السُّؤَالُ عَامًّا وَالْجَوَابُ خَاصًّا، هَؤُلَاءِ الْقَائِلُونَ بِالْفَرَضِ مِنْهُمْ مَنْ أَلْزَمَ الْمُسْتَدِلَّ بِنَاءَ مَا خَرَجَ عَنْ مَحَلِّ الْفَرَضِ عَلَيْهِ، مَحَلِّ الْفَرَضِ - الْجَوَابِ الْخَاصِّ، فَأَلْزَمَ الْمُسْتَدِلَّ أَنْ يَقِيسَ بَقِيَّةَ الصُّورِ عَلَى مَحَلِّ الْفَرَضِ.

وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: يَثْبُتُ الْحُكْمُ فِي بَقِيَّةِ الصُّورِ ضَرُورَةً أَنْ لَا قَائِلَ بِالْفَرَضِ، وَالْمُخْتَارُ خِيَارُ ابْنِ الْجَوَازِيِّ جَوَازُ الْفَرَضِ فِي الْفَتْوَى دُونَ الدَّلِيلِ مِنْ غَيْرِ اشْتِرَاطِ بِنَاءٍ، وَأَنَّ الْحُكْمَ لَا يَثْبُتُ فِي بَاقِيِ الصُّورِ ضَرُورَةً أَنْ لَا قَائِلَ بِالْفَرَضِ بَلْ يَكُونُ مَثْبُوتًا عَنْهُ مِنْ جَانِبِ الْمُسْتَدِلِّ»^(١)، إِذَا كَانَ السُّؤَالُ عَامًّا فَكَانَ الْجَوَابُ خَاصًّا، فَإِنَّهُ يُحْتَمَلُ أَنَّهُ لَمْ يَنْصَحْ عَلَى هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ إِلَّا أَنْ بَقِيَّةَ الصُّورِ تُخَالِفُهَا، مِثَالُ ذَلِكَ: لَوْ قَالَ: صَلَّيْتُ وَعَلَى ثِيَابِي ذَرَقُ طَيْرٍ - الذَّرَقُ مَعْرُوفٌ وَهُوَ الرَّجِيعُ مِنَ الطَّيْرِ بِمِثَابَةِ الْغَائِطِ مِنْ ابْنِ آدَمَ - إِذْنُ هَذَا السُّؤَالُ عَامٌّ فَكَانَ الْجَوَابُ إِنْ كَانَ مَأْكُولَ اللَّحْمِ صَحَّتْ

صَلَاتُكَ. هُنَا أَجَابَ بِالْفَرَضِ، فَهَذَا سُؤَالٌ عَامٌّ وَجَوَابٌ خَاصٌّ، هَلْ أَتَى بِنَاءٌ بَقِيَّةَ الصُّورِ عَلَى صُورَةٍ خَاصَّةٍ؟

لَمْ يَأْتِ بِنَاءٌ. فَقَدْ يُفْهَمُ مِنْهُ أَنَّ مَا لَا يُؤْكَلُ لَحْمُهُ يُخَالِفُ مَأْكُولَ اللَّحْمِ، وَأَنَّهُ لَا تَصِحُّ الصَّلَاةُ بِهِ، وَابْنُ الْجُوزِيِّ يَقُولُ: يَكُونُ مَسْكَوْتًا عَنْهُ.^(١)

مِنَ الْمَسَائِلِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِجَوَابِ الْمُسْتَدِلِّ عَنِ السُّؤَالِ عَنِ الْمَذْهَبِ أَنَّ الْمُسْتَدِلَّ قَدْ يُجِيبُ عَنْ هَذَا السُّؤَالِ بِذِكْرِ الدَّلِيلِ، فَيَكُونُ اخْتِصَارًا لِلْكَلَامِ يَقُولُونَ: إِنَّ الْإِمَامَ الشَّافِعِيَّ كَانَ فِي مَكَّةَ يُفْتِي فَجَاءَهُ سُفْيَانُ فَقَالَ: هَلْ يَجُوزُ بَيْعُ دُورِ مَكَّةَ؟ فَقَالَ الشَّافِعِيُّ^(٢): (هَلْ تَرَكَ لَنَا عَقِيلٌ مِنْ رِبَاعٍ)^(٣) هَذَا حَدِيثٌ قَالَهُ النَّبِيُّ ﷺ لَمَّا أَرَادَ أَنْ يَدْخُلَ مَكَّةَ، وَذَلِكَ أَنَّ أَبَا طَالِبٍ مَاتَ كَافِرًا فَوَرَّثَهُ عَقِيلٌ، فَقَامَ عَقِيلٌ بِبَيْعِ مَا يَمْلِكُهُ مِنَ الدُّورِ فِي مَكَّةَ.

اِخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي حُكْمِ بَيْعِ دُورِ مَكَّةَ فَطَائِفَةٌ يَقُولُونَ: لَا يَصِحُّ الْبَيْعُ، وَطَائِفَةٌ يَقُولُونَ: يَصِحُّ الْبَيْعُ. فَسَأَلَ إِسْحَاقُ الشَّافِعِيُّ عَنْ بَيْعِ دُورِ مَكَّةَ يَصِحُّ أَوْ لَا يَصِحُّ؟

(١) الإيضاح: (ص ١٥٢).

(٢) هو: محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع القرشي، المطلبي، الشافعي، الحجازي، المكي، أبو عبد الله أحد الأئمة الأربعة عند أهل السنة وإليه تنسب الشافعية. ولد بغزة بفلسطين سنة خمسين ومائة من الهجرة، وتوفي بمصر سنة أربع ومائتين من تصانيفه الكثيرة: المسند في الحديث، أحكام القرآن، اختلاف الحديث. (معجم المؤلفين ٣٢/٩).

(٣) أخرجه البخاري في كتاب الحج - باب توريث دور مكة وبيعها وشرائها، وأن الناس في المسجد الحرام سواء (١٥٨٨)، ومسلم في كتاب الحج - باب النزول بمكة للحاج (١٣٥١)، مرفوعاً من حديث أسامة بن زيد رضي الله عنه.

فَمُبَاشَرَةً انْطَلَقَ الشَّافِعِيُّ إِلَى الدَّلِيلِ وَهُوَ حَدِيثُ: (هَلْ تَرَكَ لَنَا عُقِيلٌ مِنْ رِبَاعٍ)^(١) مَعْنَاهُ أَنَّ عُقِيلًا بَاعَ دُورَ مَكَّةَ، وَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَعْزِضْ.

- كَمَا تَقَدَّمَ أَنَّ الْمُسْتَدِلَّ يَحْذَرُ مِنَ الْجَوَابِ عَنِ السُّؤَالِ الَّذِي يَكُونُ عَلَى أَقْسَامٍ غَيْرِ مَسْتَوْفِيَةٍ أَوْ غَيْرِ حَاصِرَةٍ مِثَالُ ذَلِكَ التَّوَرُّكُ فِي الصَّلَاةِ رُكْنٌ أَمْ وَاجِبٌ؟ فَهَنَّا نَقُولُ: الْأَقْسَامُ غَيْرُ حَاصِرَةٍ؛ فَهَنَّا السَّنَةُ الْمُسْتَحْبَةُ، وَبِالتَّالِي قَدْ يُجِيبُ الْمُسْتَدِلُّ بِنَاءً عَلَى هَذِهِ الْأَقْسَامِ بِأَحَدِ الْجَوَابَيْنِ فَيَكُونُ خَطَأً.

- أَيْضًا يَنْبَغِي عَلَى الْمُسْتَدِلِّ عِنْدَ الْجَوَابِ عَنِ السُّؤَالِ عَنِ الْمَذْهَبِ أَنْ يَكُونَ مُتَحَرِّزًا لِئَلَّا يُجِيبَ بِشَيْءٍ ثُمَّ يَرْعُبُ فِي الرُّجُوعِ عَنْهُ، فَعَلَى الْمُسْتَدِلِّ أَنْ يَتَحَرَّزَ فِي الْجَوَابِ لِئَلَّا تَلْزِمُهُ بِذَلِكَ الْجَوَابِ أُمُورٌ لَا يُمْكِنُهُ أَنْ يَرْجِعَ عَنْهَا، مِثَالُ ذَلِكَ لَوْ قَالَ السَّائِلُ: هَلْ تَبْطُلُ الْإِجَارَةُ بِالْمَوْتِ؟

اِخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي هَذَا؛ فَالْحَنَفِيُّ يَقُولُونَ: تَبْطُلُ. وَالْجُمْهُورُ يَقُولُ: لَا تَبْطُلُ. فَجَاءَ السَّائِلُ لِلْمُسْتَدِلِّ الْحَنَفِيِّ فَقَالَ لَهُ: هَلْ تَنْفَسِخُ الْإِجَارَةُ بِالْمَوْتِ؟ قَالَ: تَنْفَسِخُ بِالْمَوْتِ، فَاعْتَرَضَ عَلَيْهِ الْمُعْتَرِضُ، وَقَالَ لَهُ: دَلِيلُكَ مُعَارِضٌ بِقِيَاسِ الْإِجَارَةِ عَلَى الْبَيْعِ فَإِنَّ الْبَيْعَ لَوْ مَاتَ صَاحِبُهُ بَعْدَ انْعِقَادِهِ لَمَا بَطَلَ الْبَيْعُ، وَهَكَذَا الْإِجَارَةُ، فَالْأَصْلُ الْبَيْعُ، وَالْفَرْعُ الْإِجَارَةُ، وَالْحُكْمُ أَنَّ الْعَقْدَ لَا يَنْفَسِخُ بِالْمَوْتِ، وَالْعِلَّةُ كِلَاهُمَا عَقْدٌ لَازِمٌ، فَإِذَا كَانَ الْحُكْمُ لَا يَبْطُلُ الْعَقْدُ مَعَ سَلَامَةِ الْمَعْقُودِ عَلَيْهِ، فَيَقُولُ الْمُسْتَدِلُّ الْحَنَفِيُّ أَنَا أَقُولُ: لَا تَبْطُلُ بِالْمَوْتِ، لَكِنْ تَبْطُلُ بِانْتِقَالِ الْمِلْكِ، قِيلَ لَهُ قَبْلَ قَلِيلٍ: تَقُولُ: تَنْفَسِخُ بِالْمَوْتِ، وَالْآنَ تَعُودُ مَرَّةً أُخْرَى وَتَقُولُ: لَا تَنْفَسِخُ

بالموت بل بانتقال الملك لهما وجهنا لك هذا الكلام فتأتي بكلام مناقض لكلامك الأول هذا لا يقبل منك.

- من الأمور التي ينبغي أن تلاحظ عند الجواب عن السؤال عن المذهب أن الإنسان لا يجوز له أن يرجح في مسألة إلا إذا عرف جميع الأقوال، إذ كم من مرة في مسائل العقائد وفي مسائل الفقه يطالع الإنسان على بعض الأقوال، ولا يطالع على القول الصحيح وبالتالي قد يتحيز بين هذه الأقوال وقد يختار بعضها فيكون اختياراً خاطئاً، ولذلك في كثير من المسائل يؤتى بأقوال الأشاعرة ويؤتى بأقوال المعتزلة فيظن الناظر أن الحق محصور في هذين القولين، وكلاهما فيه حق وباطل؛ فبالنظر يتحيز فيختار أحفهما بحسب نظره ويكون ترجيحاً خاطئاً لماذا؟ لأنه لم يطالع على بقية أقوال الناس في المسألة ومنها قول أهل السنة والجماعة. هكذا أيضاً في الترجيح بين الأقوال لا بد أن ينظر في جميع أدلة جميع الأقوال، فإنه إذا لم ينظر إلى جميع الأدلة كان ترجيحه واجتهاده ناقصاً.

- وعند جواب المستدل عن سؤال السائل عن المذهب ينبغي للمستدل أن يحرص على أن يكون قوله وجوابه موافقاً للفظ النص من الكتاب والسنة؛ لأن ألفاظ النصوص أحكام الألفاظ وأدق الألفاظ ولا يتمكن أحد من معارضتها.

- كذلك عند الجواب ينبغي أن يجنب المستدل الألفاظ المجملة التي تحتمل معنى حق ومعنى باطل، مثال ذلك: لفظ الشهادة، فإنه مرة يطلق ويراد به إخلاص النية لله، ومرة يطلق ويراد به وحدة الوجود، ومثل ذلك أيضاً لفظ الفناء مرة يطلق على معنى حق ومرة يطلق على معنى باطل، فبالنظر يجنب الإنسان هذه الكلمة،

وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقُولُوا رَاعِنَا»^(١)؛ لِأَنَّهَا تَحْتَمِلُ مَعْنَيْنِ؛ أَحَدُهُمَا: حَقٌّ، وَالْآخَرُ: بَاطِلٌ، فَهِيَ عَنِ التَّكَلُّمِ بِهَا؛ الْحَقُّ أَنْ يُرَادَ بِهَا رَاعِنَا مِنَ الرَّعَايَةِ، وَالْبَاطِلُ مِنَ الرُّعُونَةِ.

- كَذَلِكَ أَيْضاً يَنْبَغِي لِلْمُسْتَدِلِّ عِنْدَ جَوَابِ السَّائِلِ عَنِ السُّؤَالِ عَنِ الْمَذْهَبِ أَنْ يَسْكُتَ فِي الْمَوَاطِنِ الَّتِي سَكَتَ اللَّهُ عَنْهَا فَعِنْدَمَا يَسْأَلُهُ عَنْ كَلِمَةٍ لَمْ تَرُدَّ فِي النُّصُوصِ لَا إِثْبَاتًا وَلَا نَفْيًا فَيَسْكُتُ عَنْهَا، مِثَالُ ذَلِكَ: لَوْ قَالَ: هَلِ اللَّهُ جِسْمٌ؟ هَلِ اللَّهُ أَبْعَاضٌ؟ فَنَقُولُ: اللَّهُ أَعْلَمُ سَكَتَتْ عَنْهَا النُّصُوصُ فَنَسْكُتُ، تُثْبِتُ اللَّهُ الصِّفَاتِ الْمَنْصُوصِ عَلَيْهَا، فَتُثْبِتُ اللَّهُ صِفَةَ الْعِلْمِ وَالْإِرَادَةِ وَالْعُلُوءِ؛ لِأَنَّهَا وَرَدَتْ فِي النَّصِّ، وَنَسْكُتُ عَمَّا سَكَتَ عَنْهُ النَّصُّ.

- أَيْضاً مِنَ الْأُمُورِ الَّتِي يَنْبَغِي أَنْ تُلَاحَظَ فِي جَوَابِ السُّؤَالِ عَنِ الْمَذْهَبِ أَنَّ الْمُجِيبَ لَا بُدَّ أَنْ يَتَصَوَّرَ لَوَازِمَ قَوْلِهِ بَحِثْ يُفَكِّرُ فِي كُلِّ كَلِمَةٍ يَقُولُهَا بِحَيْثُ يَعْرِفُ اللَّوَازِمَ وَمَا قَدْ يَتَرَتَّبُ عَلَى قَوْلِهِ.

- مِنَ الْمَسَائِلِ الَّتِي يَذْكُرُونَهَا هَلْ لَزِمَ الْمَذْهَبِ مَذْهَبٌ؟ لَوْ قَالَ الْإِنْسَانُ كَلِمَةً وَقَالَ: هَذَا مَذْهَبِي فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، فَهَلْ لَوَازِمُ ذَلِكَ الْقَوْلِ تُعَدُّ مَذْهَبًا لَهُ؟ فَنَقُولُ: لَوَازِمُ الْقَوْلِ الْحَقِّ تُنْسَبُ إِلَى الْقَائِلِ، وَلَوَازِمُ الْقَوْلِ الْبَاطِلِ لَا تُنْسَبُ إِلَى الْقَائِلِ.

- أَيْضاً فِي الْإِصْطِلَاحَاتِ الْحَادِثَةِ يَنْبَغِي لِلْإِنْسَانِ أَنْ يَتَحَرَّرَ فِيهَا خُصُوصًا أَنَّ الْمُصْطَلَحَاتِ الْحَادِثَةِ الْمُتَعَلِّقَةَ مَثَلًا بِالْمُخْتَرَعَاتِ، قَدْ يَدْخُلُ فِيهَا أَشْيَاءٌ جَدِيدَةٌ

كَمَعَامَلَةِ التَّائِمِينَ فَقَدْ يَسْأَلُ مَا حُكْمُ التَّائِمِينَ عِنْدَكَ؟ وَكَانُوا فِي الزَّمَانِ الْأَوَّلِ يُرِيدُونَ بِالتَّائِمِينَ التَّائِمِينَ عَلَى السَّفَرِ بِالْأَمْوَالِ لِلتَّجَارَةِ فَأَجَابَ بِجَوَابٍ عَامٍّ؛ لَكِنَّهُ بَعْدَ ذَلِكَ نَشَأَ أَنْوَاعٌ جَدِيدَةٌ؛ تَأْمِينٌ عَلَى الْحَيَاةِ وَتَأْمِينٌ عَلَى السَّيَّارَاتِ وَتَأْمِينٌ عَلَى الصَّحَّةِ وَنَحْوُ ذَلِكَ فَيَكُونُ الْجَوَابُ الْأَوَّلُ غَيْرَ مُنَاسِبٍ لِهَذِهِ الْأَقْسَامِ الْجَدِيدَةِ، وَيَكُونُ التَّخْلُصُ مِنْ ذَلِكَ بِالتَّعْرِيفِ بِهَذِهِ الْمِصْطَلَحَاتِ.

- كَذَلِكَ مِمَّا يَلْحَظُهُ الْإِنْسَانُ فِي بَابِ جَوَابِ الْمُسْتَدِلِّ عَنِ السُّؤَالِ عَنِ الْمَذْهَبِ أَنْ يَحْذَرَ مِنْ تَرْيِيزِ أَهْلِ الْبَاطِلِ لِبَاطِلِهِمْ بِالْأَلْفَاظِ الْبَلِيغَةِ الرَّثَانَةِ الَّتِي يَكُونُ لَهَا تَأْثِيرٌ فِي النُّفُوسِ فَقَدْ يُجِيبُ الْمُجِيبُ بِالْفَظِّ أَوْ يَسْأَلُ السَّائِلُ بِالْفَظِّ مُنَمِّقَةً لِيَتَكُونَ خَادِعَةً لِلْمُجِيبِ.

- هَكَذَا أَيْضاً يَحْذَرُ فِي الْجَوَابِ فَيَجْعَلُ الْحُكْمَ عَلَى الْأَفْعَالِ لَا الذُّوَاتِ وَلَا يَجِيبُ فِي مَسَائِلِ الصُّورِ الذَّهْنِيَّةِ؛ إِذِ الْأَصْلُ فِي أَحْكَامِ الشَّارِعِ أَنْ تَكُونَ عَلَى أَفْعَالِ الْأَفْرَادِ الْوَاقِعَةِ فِي الْحَارِجِ، فَعِنْدَمَا نَأْتِي بِالصُّورَةِ الذَّهْنِيَّةِ وَنَحْكُمُ عَلَيْهَا فَحِينَئِذٍ يَكُونُ الْحُكْمُ خَاطِئًا أَوْ يَنْدَرِجُ فِيهِ مَا هُوَ خَاطِئٌ، مِثَالُ ذَلِكَ: قَالَ هُمْ: مَا حُكْمُ السُّجُودِ؟ الصُّورَةُ الْعَامَّةُ لِلْسُّجُودِ الَّتِي تَكُونُ فِي الذَّهْنِ صُورَةٌ ذَهْنِيَّةٌ لَا يُحْكَمُ عَلَيْهَا بِحُكْمٍ؛ إِنَّمَا الْأَحْكَامُ تَكُونُ عَلَى الْأَفْعَالِ الْوَاقِعَةِ فِي الْحَارِجِ، وَكَذَا لَا يَصَحُّ الْحُكْمُ عَلَى الْأَعْيَانِ.

السُّؤَالُ الثَّانِي: السُّؤَالُ عَنِ الدَّلِيلِ؛

بِأَنْ يَقُولَ السَّائِلُ: مَا دَلِيلُكَ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ؟ وَالْمُجِيبُ لَهُ طَرِيقَتَانِ فِي الْجَوَابِ:

الْجَوَابُ عَنِ السُّؤَالِ عَنِ الدَّلِيلِ:

الطَّرِيقَةُ الْأُولَى: إِذَا أَنْ يُورَدَ دَلِيلٌ صَحَّحَ مَذْهَبَ نَفْسِهِ، أَيْ دَلِيلٌ صَحَّحَ مَذْهَبَ الْمُسْتَدِلِّ كَمَا لَوْ قَالَ السَّائِلُ: مَا الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ الْوُتْرَ وَاجِبٌ؟ فَيَقُولُ: قَوْلُ النَّبِيِّ

﴿الْمُسْتَدِلُّ﴾: (يَا أَهْلَ الْقُرْآنِ أَوْزُرُوا)^(١).

الطَّرِيقَةُ الثَّانِيَّةُ: أَنَّ يُورَدَ الدَّلِيلُ الدَّالُّ عَلَى فَسَادِ مَذْهَبِ الْخَصْمِ لِيَتَعَيَّنَ أَنَّ قَوْلَهُ هُوَ الصَّوَابُ وَالرَّاجِحُ.

هَلْ يَأْتِي الْمُسْتَدِلُّ بِأَيِّ دَلِيلٍ، أَوْ أَنَّ الدَّلِيلَ الَّذِي يُجِيبُ بِهِ الْمُسْتَدِلُّ لَهُ شُرُوطٌ؟
الدَّلِيلُ الْمَجَابُ بِهِ لَهُ شُرُوطٌ:

الشَّرْطُ الْأَوَّلُ: أَنَّ يَكُونَ الاستدلالُ بِذَلِكَ الدَّلِيلِ مُلْزَمًا عَلَى مَذْهَبِ الْمُسْتَدِلِّ وَالْمُعْتَرِضِ، فَإِذَا كَانَ الدَّلِيلُ الَّذِي أُوْرِدَهُ الْمُسْتَدِلُّ لِيَبَيِّنَ حُكْمَ مَحَلِّ التَّنَازُلِ يَقَعُ الْإِتِّفَاقُ بَيْنَ الْمُتَنَازِرِينَ عَلَيْهِ بِحَيْثُ يُصَحِّحَانِ الْإِسْتِدْلَالَ بِهِ فَحِينَئِذٍ يَصِحُّ الْجَوَابُ بِهِ بِالْإِتِّفَاقِ.

لَكِنْ لَوْ كَانَ الْمُسْتَدِلُّ يَرَى أَنَّهُ دَلِيلٌ، وَالسَّائِلُ يَرَى أَنَّهُ لَيْسَ بِدَلِيلٍ؛ فَحِينَئِذٍ هَلْ يَصِحُّ الْجَوَابُ، وَقَعَ الْاِخْتِلَافُ فِي ذَلِكَ عَلَى قَوْلَيْنِ:

الْقَوْلُ الْأَوَّلُ: أَنَّهُ لَا يَصِحُّ الْجَوَابُ وَهَذَا قَوْلُ كَثِيرٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ، قَالُوا لِأَنَّ السَّائِلَ يَرَى بُطْلَانَ هَذَا الدَّلِيلِ، فَكَيْفَ يُجِيبُ الْمُسْتَدِلُّ سُؤَالَ السَّائِلِ بِكَلَامٍ يَعْتَقِدُ السَّائِلُ أَنَّهُ بَاطِلٌ.

وَالْقَوْلُ الثَّانِي: بِأَنَّهُ يَصِحُّ لِلْمُسْتَدِلِّ أَنْ يُجِيبَ بِدَلِيلٍ يَتَوَافَقُ مَعَ مَذْهَبِهِ وَلَا يُلْزَمُهُ مُجَارَاةُ السَّائِلِ عَلَى مَذْهَبِهِ فِيمَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ دَلِيلًا؛ وَلِذَلِكَ قَالَتْ طَائِفَةٌ: يَجِبُ عَلَى السَّائِلِ تَسْلِيمُ أَصُولِ الْمُجِيبِ كُلِّهَا.

(١) أخرجه أبو داود في كتاب الصلاة- باب استحباب الوتر (١٤١٦)، والترمذي في كتاب الصلاة-

باب ما جاء أن الوتر ليس بحتم، وقال: «حديث حسن» (٤٥٣)، والنسائي في كتاب قيام الليل وتطوع النهار (١٦٧٥)، وابن ماجه في كتاب إقامة الصلاة- باب ما جاء في الوتر (١١٦٩)، من

حديث علي بن أبي طالب عليه السلام، وصححه الألباني في «صحيح الجامع» (٧٨٦٠).

وَالْقَوْلُ الثَّالِثُ: بَأَنَّ جَوَابَ الْمُسْتَدِلِّ عَنْ سُؤَالِ السَّائِلِ عَنِ الدَّلِيلِ بِدَلِيلٍ يَنَازِعُ

فِيهِ السَّائِلُ لَا يَخْلُو:

إِنْ كَانَ الْاِخْتِلَافُ فِي الْمَتْنِ فَلَا يُقْبَلُ، وَإِنْ كَانَ فِي السَّنَدِ قُبُلًا، مِثَالُ ذَلِكَ: قَالَ: مَا دَلِيلُكَ؟ قَالَ الْمُسْتَدِلُّ: حَدِيثُ الزُّهْرِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ... كَذَا. قَالَ السَّائِلُ: هَذَا مُرْسَلٌ وَالْمَرَّاسِيلُ لَا أَرَى صِحَّةَ الْاِخْتِجَاجِ بِهَا، فَيَقُولُ: هَذَا الَّذِي نَازَعْتَنِي فِيهِ مُتَعَلِّقٌ بِالسَّنَدِ وَمَا كَانَ مُتَعَلِّقًا بِالسَّنَدِ يَلْزُمُكَ مُوَافَقَتِي عَلَيْهِ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ، أَمَّا إِذَا كَانَ الْاِخْتِلَافُ بَيْنَ السَّائِلِ وَالْمُسْتَدِلِّ فِي أَمْرٍ مُتَعَلِّقٍ بِالْمَتْنِ فَحَيْثُ يَنْدُ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ الثَّالِثِ لَا يَصِحُّ لِلْمُسْتَدِلِّ أَنْ يُجِيبَ بِجَوَابٍ يَنَازِعُ الْمَخَالَفَ فِي الِاسْتِدْلَالِ بِهِ لِأَمْرِ يَعُودُ إِلَى الْمَتْنِ.

إِذَنْ تَنْقَسِمُ اسْتِدْلالاتُ الْمُجِيبِ بِحَسَبِ مَذَاهِبِ الْمُتَنَازِرِينَ إِلَى أَقْسَامٍ: الْقِسْمُ الْأَوَّلُ: إِذَا كَانَ عَلَى الْمَذْهَبَيْنِ، أَيْ: إِذَا كَانَ قَدْ اتَّفَقَا عَلَى صِحَّتِهِ فَحَيْثُ لَا بَأْسَ أَنْ يَأْتِيَ بِهِ الْمُسْتَدِلُّ.

الْقِسْمُ الثَّانِي: إِذَا كَانَ دَلِيلًا عَلَى مَذْهَبِ الْمُسْتَدِلِّ، لَكِنَّهُ لَيْسَ دَلِيلًا عَلَى مَذْهَبِ السَّائِلِ، فَهَذَا الَّذِي وَقَعَ فِيهِ الْخِلَافُ السَّابِقُ.

الْقِسْمُ الثَّالِثُ: لَوْ كَانَ بِالْعَكْسِ بَأَنَّ كَانَ دَلِيلًا عَلَى مَذْهَبِ السَّائِلِ لَكِنَّهُ لَيْسَ دَلِيلًا عَلَى مَذْهَبِ الْمُسْتَدِلِّ، مِثَالُ ذَلِكَ: قَالَ الْحَنْفِيُّ: لَا تَحِبُّ الزَّكَاةَ فِي سَائِمَةِ الْإِبِلِ أَوْ سَائِمَةِ الْغَنَمِ. قَالَ لَهُ السَّائِلُ الْمَالِكِيُّ: مَا دَلِيلُكَ؟ قَالَ: حَدِيثُ: (فِي الْغَنَمِ فِي سَائِمَتِهَا فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ شَاةً)^(١) هَذَا مَا قَالَهُ الْحَنْفِيُّ، فَقَالَ لَهُ الْمُعْتَرِضُ: يَا حَنْفِيُّ

(١) أخرجه البخاري في كتاب الزكاة - باب زكاة الغنم (١٤٥٤)، من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه مرفوعاً بلفظ: (فَإِذَا كَانَتْ سَائِمَةُ الرَّجُلِ نَاقِصَةً مِنْ أَرْبَعِينَ شَاةً وَاحِدَةً فَلَيْسَ فِيهَا صَدَقَةٌ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ رَبُّهَا)، وفيه: (وفي صدقة الغنم في سائمتها...).

هَذَا اسْتِدْلَالٌ بِمَفْهُومِ الْمُخَالَفَةِ، وَأَنْتُمْ لَا تَقُولُونَ بِمَفْهُومِ الْمُخَالَفَةِ، فَكَيْفَ تَسْتَدِلُّ بِدَلِيلٍ لَا تَرَى صِحَّتَهُ وَتَرَى بُطْلَانَهُ؟

بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ صَحَّحَ هَذِهِ الطَّرِيقَةَ فِي الْمُنَازَرَةِ؛ فَجُوزَ الْاسْتِدْلَالُ بِدَلِيلٍ عَلَى مَذْهَبِ الْخَصْمِ صَحِّحًا فِي الْمُنَازَرَةِ، وَقَالَ: إِنَّ الْمُنَازَرَةَ يُرَادُ بِهَا إِبْطَالُ مَذْهَبِ الْخَصْمِ؛ فَحِينَئِذٍ جَازَ لِلْمُنَازِرِ أَنْ يَأْتِيَ بِأَيِّ دَلِيلٍ يَكُونُ مُتَوَافِقًا مَعَ مَذْهَبِ الْخَصْمِ.

- كَذَلِكَ مِنَ الْأُمُورِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِهَذَا الْحَذَرِ مِنْ بَثْرِ الدَّلِيلِ وَالْإِسْتِدْلَالِ بِجُزْئِهِ، فِيمَا تَرْتَابُ اجْزَاؤُهُ، قَالَ السَّائِلُ: أَعْطِنِي الدَّلِيلَ عَلَى مَذْهَبِكَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، فَأَتَى لَهُ بِحَدِيثٍ مُقَطَّعًا، وَمَرَّاتٍ قَدْ يَحْذِفُ مَا لَهُ اتِّصَالٌ بِالْمَسْأَلَةِ مِثْلُ: صِفَةٍ، أَوْ شَرْطٍ، أَوْ اسْتِثْنَاءٍ وَنَحْوِ ذَلِكَ فَلَا يَجُوزُ ذَاكَ؛ لِأَنَّ هَذَا يَخْشَى أَنْ يَكُونَ مِنَ الْإِيْيَانِ بِبَعْضِ الْكِتَابِ دُونَ بَعْضٍ.

- أَيْضًا مِنَ الْمَسَائِلِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِهَذَا أَنَّهُ لَا بَأْسَ أَنْ يَأْتِيَ الْمُسْتَدِلُّ بِدَلِيلٍ يُبْنَى فِيهِ الْحُكْمُ عَلَى ظَوَاهِرِ الدَّلِيلِ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ أَنَّ اللَّفْظَ يُبْقِيهِ عَلَى الظَّاهِرِ وَلَا نَصْرُفُهُ عَنِ الظَّاهِرِ إِلَّا بِدَلِيلٍ، قَالَ السَّائِلُ: مَا دَلِيلُكَ يَا أَيُّهَا الْمُسْتَدِلُّ؟ قَالَ كَذَا، قَالَ السَّائِلُ: هَذَا الدَّلِيلُ لَمْ يَسْتَدِلَّ بِهِ أَحَدٌ قَبْلَكَ. فَهَذَا يُقْبَلُ كَلَامُ الْمُسْتَدِلِّ، وَلَا يَلْتَفِتُ لِلْإِعْتِرَاضِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ شَرْطِ صِحَّةِ الدَّلِيلِ أَنْ يُوجَدَ أَحَدٌ قَدْ اسْتَدَلَّ بِذَلِكَ الدَّلِيلِ فِيمَا سَبَقَ، لِذَلِكَ قُلْنَا مِنْ قَبْلُ: إِنَّهُ يَجُوزُ إِخْدَاثُ دَلِيلٍ أَوْ تَأْوِيلٍ وَتَعْلِيلٍ.

- أَيْضًا مِنَ الْأُمُورِ الَّتِي تُلَاحِظُ فِي هَذَا: أَنَّ أَسَاسَ الْأَدْلَةِ هُوَ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ، وَبِالتَّالِي إِذَا وَرَدَ دَلِيلٌ مِنْ كِتَابٍ أَوْ سُنَّةٍ وَجَبَ الْإِذْعَانُ لَهُمَا وَحَرَّمَ رَدُّهُمَا.

- مِنَ الْمَسَائِلِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِهَذَا أَنَّهُ قَدْ يَأْتِي الْمُسْتَدِلُّ بِدَلِيلٍ قَطْعِيٍّ وَقَدْ يَأْتِي بِدَلِيلٍ ظَنِّيٍّ لَصِحَّةِ الْاسْتِدْلَالِ بِهِمَا، وَلَا يَصِحُّ الْإِعْتِرَاضُ بِأَنَّ الدَّلِيلَ ظَنِّيَّ، وَلَا يَقْبَلُ مِنْ

المستدل بأن يجب أن الدليل هو عدم الدليل؛ لَوْ قَالَ السَّائِلُ: أَعْطِنِي الدَّلِيلَ عَلَى هَذِهِ الدَّعْوَى، فَقَالَ الْمُسْتَدِلُّ: هَذِهِ دَعْوَى نَفِيٍّ وَالنَّافِي لَا يَلْزِمُهُ الدَّلِيلُ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: (الْبَيِّنَةُ عَلَى الْمُدَّعِي وَالْيَمِينُ عَلَى مَنْ أَنْكَرَ) ^(١)، وَالصَّوَابُ أَنَّ النَّافِيَّ يَلْزِمُهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالدَّلِيلِ كَالْمُثْبِتِ كَمَا قَالَ تَعَالَى: «وَقَالُوا لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ كَانَ هُودًا أَوْ نَصْرَى» تِلْكَ أَمَانِيُّهُمْ قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ ^(٢)، فَهُمْ نَفَوْا، وَمَعَ ذَلِكَ طَوَّلُوا بِالدَّلِيلِ، وَلَوْ قُلْنَا: إِنَّ النَّافِيَّ لَا يُطَالَبُ بِالدَّلِيلِ لِأَمْكَانِ لِكُلِّ إِنْسَانٍ أَنْ يَجْعَلَ دَعْوَاهُ نَفْيًا بَدَلًا أَنْ تَكُونَ إِبْتِئَاتًا؛ لِأَجْلِ أَلَّا يُطَالَبَ بِالدَّلِيلِ مِثَالُ ذَلِكَ: بَدَلًا أَنْ يَقُولَ: صَلَاةُ الْوُثْرِ مُسْتَحَبَّةٌ، يَقُولُ: صَلَاةُ الْوُثْرِ لَيْسَتْ وَاجِبَةً، حَتَّى لَا يُطَالَبَ بِالدَّلِيلِ ^(٣).

- أحيانًا يَقُولُ الْمُسْتَدِلُّ: عَجَزْتُ أَوْ لَا أَسْتَطِيعُ مِنْ تَقْرِيرِ الدَّلِيلِ، وَهَذَا لَا يَدُلُّ عَلَى بُطْلَانِ مَذْهَبِهِ لِأَنَّهُ قَدْ خَفِيَ عَنْهُ، وَقَدْ يَعْجُزُ، وَقَدْ تَقَلُّ مَعْلُومَاتُهُ، وَقَدْ يَنْسَى، فَإِذَا عَجَزَ عَنْ تَقْرِيرِ الدَّلِيلِ لَا يُفِيدُ بُطْلَانَ الدَّلِيلِ، وَلَا يُفِيدُ بُطْلَانَ الْقَوْلِ.

- وَلَا يَصِحُّ الْجَوَابُ عَنْ سَوْالِ الدَّلِيلِ بِالْقِسْمِ فِي الْمُنَاطَرَةِ كَمَا لَوْ قَالَ السَّائِلُ لِلْمُسْتَدِلِّ: أَعْطِنِي الدَّلِيلَ عَلَى دَعْوَاكَ، قَالَ: وَاللَّهِ الْعَظِيمِ إِنِّي لَصَادِقٌ فِيهَا، الْيَمِينُ وَالْحَلْفُ عَلَى الْمَسْأَلَةِ لَا يُعْتَبَرُ دَلِيلًا؛ لِأَنَّ هَذَا لَيْسَ مِنَ الْأَدَلَّةِ وَلَا يَلْزِمُ السَّائِلُ أَنْ يَأْخُذَ بِهِ؛ لَكِنَّ هَذَا اللَّفْظَ يُشْعِرُ بِأَنَّ الْمُسْتَدِلَّ مُتَيَقِّنٌ مِنَ الْمَسْأَلَةِ وَجَازِمٌ بِهَا.

(١) أخرجه البخاري تعليقًا في كتاب الشهادات - باب ما جاء في البينة على المدعي، والترمذي في كتاب الأحكام - باب ما جاء في أن البينة على المدعي... (١٣٤٢)، من حديث عبد الله بن عباس رضي الله عنه، وصححه الشيخ الألباني في «صحيح الجامع» (٢٨٩٧).

(٢) سورة البقرة، الآية [١١١].

(٣) ينظر: الجدل لابن عقيل (ص ٢٠)، المنهاج للباقي (٣٢، ٣٣).

السُّؤَالُ الثَّلَاثُ: وَهُوَ السُّؤَالُ عَنْ وَجْهِ الدَّلِيلِ،

الْجَوَابُ عَنْ سُّؤَالِ وَجْهِ الدَّلِيلِ:

وَالْجَوَابُ عَنْ هَذَا السُّؤَالِ يَكُونُ بِإِيرَادِ الْقَاعِدَةِ الْأُصُولِيَّةِ الَّتِي اسْتَنْبَطَ الْحُكْمُ
بِوَاسِطَتِهَا مِنَ الدَّلِيلِ وَتَرْكِيبُهَا عَلَى الدَّلِيلِ الْجُزْئِيِّ، وَوَجْهُ الدَّلَالَةِ قَدْ يَكُونُ وَاضِحًا،
وَقَدْ يَكُونُ غَامِضًا، وَقَدْ يَكُونُ مُتَّفَقًا عَلَيْهِ، وَقَدْ يَكُونُ مُخْتَلَفًا فِيهِ، وَقَدْ يَكُونُ قَطْعِيًّا،
وَقَدْ يَكُونُ ظَنِّيًّا وَقَدْ يَكُونُ وَجْهُ الدَّلَالَةِ لُغَوِيًّا، وَقَدْ يَكُونُ شَرْعِيًّا، وَحِينَئِذٍ فَيَلْزَمُ
الْمُجِيبُ أَنْ يَأْتِيَ بِجَوَابٍ يَتَنَاسَبُ مَعَ سُّؤَالِ السَّائِلِ.

الفصل الخامس

الانقطاع^(١)

لَوْ أَنَّ السَّائِلَ قَالَ لِلْمُسْتَدِلِّ: أَنْتَ اسْتَدَلَلْتَ بِآيَةِ الْبَقَرَةِ، فَمَا وَجْهُ الدَّلَالَةِ؟ فَقَالَ: أَنَا أُرِيدُ أَنْ أَنتَقِلَ إِلَى دَلِيلٍ آخَرَ، فَإِذَا الْمُسْتَدِلُّ دَلِيلًا جَدِيدًا آخَرَ غَيْرَ الدَّلِيلِ الَّذِي طَالَِبُ السَّائِلِ بَيَانِ وَجْهِ الدَّلَالَةِ يُعْتَبَرُ انْقِطَاعًا، قَالَ: أَنْتَ اسْتَدَلَلْتَ بِآيَةِ الْبَقَرَةِ، مَا وَجْهُ الدَّلَالَةِ؟ قَالَ: عِنْدِي دَلِيلٌ آخَرُ، فَإِنْ هَذَا الْإِنْتِقَالُ يُعَدُّ انْقِطَاعًا، لِأَنَّهُ سَأَلَكَ عَنْ دَلِيلٍ اسْتَدَلَلْتَ بِهِ سَابِقًا، وَمِنْ ثَمَّ إِذَا الْمُسْتَدِلُّ دَلِيلًا آخَرَ غَيْرَ الدَّلِيلِ الَّذِي طَالَِبُ السَّائِلِ بَيَانِ وَجْهِ الدَّلَالَةِ مِنْهُ يُعْتَبَرُ مِنْهُ انْقِطَاعًا وَيُعْتَبَرُ تَسْلِيمًا بِعَدَمِ صِحَّةِ دَلَالَةِ الدَّلِيلِ الْأَوَّلِ عَلَى هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ.

الْإِنْقِطَاعُ: هُوَ عَجْزُ الْمُسْتَدِلِّ عَنِ الْوُصُولِ لِهَدَفِهِ أَوْ عَنْ بُلُوغِ غَرَضِهِ الَّذِي قَصَدَ مِنْهُ نُصْرَةَ مَذْهَبِهِ. وَالْإِنْقِطَاعُ يَعْنِي هَزِيمَةً وَتَوَقُّفًا.

مَتَى يُعَدُّ الْإِنْسَانُ مُنْقَطِعًا؟

هُنَاكَ أُمُورٌ تَحْكُمُ عَلَى الْإِنْسَانِ بِأَنَّهُ مُنْقَطِعٌ.

أَوَّلُهَا: الْإِنْتِقَالُ؛

الْإِنْتِقَالُ مِنَ النِّقَاشِ فِي مَسْأَلَةٍ مُتَنَازِعٍ عَلَيْهَا إِلَى النِّقَاشِ فِي مَسْأَلَةٍ أُخْرَى خُصُوصًا فِي الْمَسَائِلِ الَّتِي لَا عِلَاقَةَ لَهَا، مِثَالُ ذَلِكَ، قَالَ: مَا حُكْمُ التَّرْتِيبِ بَيْنَ أَعْضَاءِ الْوُضُوءِ؟ فَأَجَابَ الْمُجِيبُ: النِّيَّةُ وَاجِبَةٌ لِلْوُضُوءِ، السُّؤَالُ كَانَ عَنِ التَّرْتِيبِ، وَالْجَوَابُ عَنِ النِّيَّةِ؛ فَحِينَئِذٍ يُعَدُّ هَذَا انْقِطَاعًا؛ لِأَنَّهُ أَجَابَ فِي مَسْأَلَةٍ لَا عِلَاقَةَ لَهَا بِالْمَسْأَلَةِ الْأُولَى؛ لَكِنْ لَوْ أَجَابَ بِمَسْأَلَةٍ لَهَا عِلَاقَةٌ بِحِثِّ إِنْفِائِهَا عَنْهَا، فَحِينَئِذٍ لَا

(١) ينظر: الكافية للجويني (ص ٩٠ وما بعدها، ٥٥٢ وما بعدها)، الجدل للطوفي (ص ١٧، ١٨)،

آداب البحث والمناظرة للشنقيطي (ص ٢٠٢، ٢٣١، ٢٣٢).

يُعَدُّ انْقِطَاعًا؛ لِأَنَّ الْمَسْأَلَةَ الْمُتَنَازِعَ فِيهَا وَالْمَسْئُولَ عَنْهَا مَبْنِيَّةٌ عَلَى الْمَسْأَلَةِ الْأُخْرَى الْمَجَابِ بِهَا فَإِنَّهُ يَجِبُ أَنْ يُبْنَى بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ.

فِي الْقَضَاءِ أَوَّلًا نَطَالِبُ الْمُدَّعِي بِالْبَيِّنَةِ، فَإِذَا لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ بَيِّنَةٌ وَلَا شُهُودٌ انْتَقَلْنَا لِلْمُدَّعَى عَلَيْهِ، قُلْنَا: أَحْلِفَ الْيَمِينَ فَإِذَا رَفَضَ أَنْ يَخْلِفَ الْيَمِينَ مَا الْحُكْمُ؟

قَالَتْ طَائِفَةٌ: يُحْكَمُ عَلَيْهِ بِالنُّكُولِ مُبَاشَرَةً، وَقَالَ آخَرُونَ: نَرُدُّ الْيَمِينَ لِلْمُدَّعِي، فَلَوْ سَأَلَهُ وَقَالَ: هَلْ تُرَدُّ الْيَمِينَ؟ فَقَالَ: الصَّوَابُ أَنَّهُ يُحْكَمُ بِالنُّكُولِ فَحِينَئِذٍ رَدُّ الْيَمِينَ مَبْنِيٌّ عَلَى مَسْأَلَةِ نُكُولِ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ، فَبِالتَّالِي هُمَا مُتَرَابِطَتَانِ فَجَارَ الْإِنْتِقَالُ مِنْ مَسْأَلَةٍ إِلَى مَسْأَلَةٍ لِأَنَّهُمَا مُتَرَابِطَتَانِ، مِثَالُ آخَرَ، قَالَ: مَنْ أَفْطَرَ فِي صِيَامِ التَّطَوُّعِ هَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ الْقَضَاءُ؟ هَذَا مَوْطِنٌ خِلَافٍ فَجَاءَ الْمُسْتَدَلُّ وَانْتَقَلَ إِلَى مَسْأَلَةٍ هَلْ يَلْزَمُ الْمُنْدُوبُ بِالشَّرُوعِ فِيهِ؟ فَهُنَا الْمَسْأَلَتَانِ مُتَرَابِطَتَانِ؛ إِذِ الْمَسْأَلَةُ الْفَقْهِيَّةُ مَبْنِيَّةٌ عَلَى الْقَاعِدَةِ الْأُصُولِيَّةِ فَإِذَا حَقَّقْنَا الْقَوْلَ فِي الْقَاعِدَةِ الْأُصُولِيَّةِ لَزِمَنَا أَثَرُ ذَلِكَ فِي الْمَسْأَلَةِ الْفَقْهِيَّةِ، أَوْ رَتَبْنَا عَلَيْهِ فِي مَسْأَلَةِ الْفَرْعِ الَّذِي بُنِيَ عَلَيْهِ، فَإِذَا قَرَرْنَا هَلِ الْمُنْدُوبُ يَلْزَمُ بِالشَّرُوعِ فِيهِ؟ حِينَئِذٍ نَعْرِفُ حُكْمَ إِفْسَادِ صَوْمِ التَّطَوُّعِ هَلْ يُوجِبُ الْقَضَاءُ؟

الثَّانِي مِنْ أَسْبَابِ الْإِنْقِطَاعِ: الْمُكَابَرَةُ؛

وَهُوَ جَحْدُ مَا ثَبَتَ بِالْأَدِلَّةِ الصَّحِيحَةِ مِثَالُ ذَلِكَ: لَوْ جَحَدَ الشَّفَاعَةُ، قِيلَ: هَذِهِ مُكَابَرَةٌ إِذَا كَانَ قَدْ وَصَلَتْ إِلَيْهِ أَدِلَّةُ الْمَسْأَلَةِ فَيُعَدُّ مُنْقَطِعًا.

الثَّالِثُ مِنْ أَسْبَابِ الْإِنْقِطَاعِ: الْغَضَبُ؛

وَهُوَ تَحَوُّلُ الْمُسْتَدِلِّ مِنْ كَوْنِهِ مُسْتَدِلًّا إِلَى كَوْنِهِ سَائِلًا، وَتَحَوُّلُ السَّائِلِ مِنْ كَوْنِهِ سَائِلًا إِلَى كَوْنِهِ مُسْتَدِلًّا، فَحِينَئِذٍ نَقُولُ: أَنْتَ تَرَكْتَ وَظِيفَتَكَ إِلَى وَظِيفَةِ خَصْمِكَ وَبِالتَّالِي تُعَدُّ مُنْقَطِعًا.

الرَّابِعُ مِنْ أَسْبَابِ انْهِزَامِ الْمُسْتَدِلِّ وَانْقِطَاعِهِ: السُّكُوتُ؛

فَإِنَّ السَّائِلَ إِذَا وَجَّهَ سُؤَالَ لِلْمُسْتَدِلِّ فَسَكَتَ وَعَجَزَ عَنِ الْجَوَابِ، فَحِينَئِذٍ نَقُولُ: انْقَطَعَ؛ لَكِنْ لَوْ سَأَلَهُ سُؤَالًا، وَسَكَتَ بُرْهَةً قَلِيلَةً مِنْ أَجْلِ التَّفَكُّيرِ فِي الْمَسْأَلَةِ، فَحِينَئِذٍ هَذَا لَا يُعَدُّ انْقِطَاعًا، إِذَنْ مَا هُوَ السُّكُوتُ الَّذِي يُعَدُّ انْقِطَاعًا؟ هُوَ الْإِمْسَاكُ عَنِ الْكَلَامِ زَمَنًا طَوِيلًا يُخْرِجُ بِهِ الْإِنْسَانَ عَنْ حَدِّ التَّفَكُّرِ وَالتَّامُّلِ.

الخَامِسُ مِنْ أَسْبَابِ الْإِنْقِطَاعِ:

الْإِثْنَانُ بِكَلَامٍ غَيْرِ مَفْهُومٍ مِنْ أَجْلِ أَلَّا يَتَوَصَّلَ إِلَى شَيْءٍ فَحِينَئِذٍ نَقُولُ: قَدْ انْقَطَعَتْ، وَهَكَذَا لَوْ خَلَطَ فِي الْكَلَامِ، كَمَا لَوْ قَالَ: سَعِيدٌ. كِتَابٌ. ذَهَبٌ. فَحِينَئِذٍ يَكُونُ هَذَا تَخْلِيطًا فِي الْكَلَامِ، وَبِالتَّالِي يُعَدُّ الْمُتَكَلِّمُ مُنْقَطِعًا.

ومن مظاهر الانقطاع الصِّيَاحُ وَرَفْعُ الصَّوْتِ فَإِنْ هَذَا مَظْهَرٌ مِنْ مَظَاهِرِ الْإِنْقِطَاعِ؛ لِأَنَّهُ عِنْدَمَا يَنْهَزِمُ الْإِنْسَانُ بِحُجَّةٍ يُحَاوِلُ أَنْ يُعَوِّضَ بِرَفْعِ صَوْتِهِ عَلَى خَصْمِهِ، هَذَا مَظْهَرٌ مِنْ مَظَاهِرِ الْإِنْقِطَاعِ.

ومن مظاهر الانقطاع السَّبَابُ وَالتَّطَاوُلُ بِالْقَوْلِ.

ومن مظاهر الانقطاع الدُّعَاءُ عَلَى الْخَصْمِ.

مَتَى يُعَدُّ الْإِنْسَانُ مَهْزُومًا فِي الْمُنَازَعَةِ؟

هناك عِدَّةُ أُمُورٍ تَدُلُّ عَلَى انْهِزَامِ الْمُسْتَدِلِّ ^(١)، مِنْهَا:

الأمر الأول: إِذَا كَانَ الْإِنْسَانُ مَذْهَبُهُ بَاطِلًا، فَالْمَذْهَبُ الْبَاطِلُ مَهْمَا يَكُنْ لَنْ تَتِمَّكَنَ مِنْ نُصْرَتِهِ، وَإِذَا تِمَّكَنَ قَائِلُهُ مِنْ نُصْرَتِهِ الْيَوْمَ لَنْ يَتِمَّكَنَ غَدًا؛ بَلْ لَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَهْزِمَ.

(١) الواضح لابن عقيل ٣٤٨/٢، البحر المحيط ٢٦٣/٤، ٢٩٤، شرح الكوكب المنير ٢٦٦/٢،

الإحكام للأمدى ٨١/٤، تيسير التحرير ١٧٧/٤، حاشية العطار ٣٠٨/٥.

الأمر الثاني: الجَهْلُ فَإِذَا كَانَ الْمُسْتَدِلُّ أَوْ السَّائِلُ جَاهِلًا بِالمَسْأَلَةِ غَيْرَ مُتَّصِرٍ لَهَا؛ فَإِنَّهُ حِينَئِذٍ سَيَنْقَطِعُ عَمَّا قَرِيبٍ.

الأمر الثالث: عَدَمُ المَعْرِفَةِ بِطَرَائِقِ الجَدَلِ وَالمُنَاطَرَةِ، فَمَنْ كَانَ عِنْدَهُ مَعْرِفَةٌ بِالمَسْأَلَةِ وَعِنْدَهُ تَرْجِيحٌ فِيهَا، وَيَعْرِفُ أدْلَةَ ذَلِكَ الْقَوْلِ؛ لَكِنَّهُ لَا يَعْرِفُ طَرَائِقَ الجَدَلِ، وَلَا يَلْتَزِمُ بِهَا، فَإِنَّهُ يَعِدُ مِنْهَازًا.

الأمر الرابع: أَنْ يَكُونَ المُنَاطِظُ غَيْرَ عَارِفٍ بِكَيْفِيَّةِ وَضْعِ الأدْلَةِ فِي مَوَاطِنِهَا، أَوْ كَيْفِيَّةِ حِفْظِ هَذِهِ الأدْلَةِ، وَهَذَا كُلُّهُ مِنْ مَظَاهِرِ انْقِطَاعِ المُجِيبِ.

وأيضاً السَّائِلُ يُمَكِّنُ أَنْ يَنْقَطِعَ، وَمِنْ أَنْوَاعِ الانْقِطَاعِ عِنْدَ السَّائِلِ:

أولاً: لَوْ جَحَدَ السَّائِلُ مَذْهَبَ الْمُسْتَدِلِّ فَحِينَئِذٍ يُعَدُّ السَّائِلُ مُنْقَطِعًا.

ثانياً: لَوْ عَجَزَ السَّائِلُ عَنْ تَحْقِيقِ السُّؤَالِ فِي مَسْأَلَةٍ، وَقِيلَ لَهُ: حَقِّقْ، فَعَجَزَ أَنْ يَأْتِيَ بِجُمْلَةٍ كَامِلَةٍ فِي بَابِهِ، إِذِ الْعَجْزُ عَنْ تَحْقِيقِ السُّؤَالِ مِنْ أَنْوَاعِ الانْقِطَاعِ عِنْدَ السَّائِلِ.

ثالثاً: الإِعْتِرَاضُ عَلَى دَلِيلٍ مُتَّفَقٍ عَلَيْهِ، يَعْنِي مُتَّفَقًا عَلَيْهِ بَيْنَ الْحُضَمَيْنِ، فَاعْتَرَضَ عَلَيْهِ عَدُ مِنْهَازًا، وَمِثْلُ ذَلِكَ أَنْ يَتَضَمَّنَ اعْتِرَاضُهُ جَحْداً مَا ثَبَتَ بِدَلِيلٍ مُقْطُوعٍ بِهِ.

رابعاً: الغَضَبُ بَدَلُ أَنْ يَقِفَ مَوْقِفَ السَّائِلِ، تَحْدُهُ يَقِفُ مَوْقِفَ الْمُسْتَدِلِّ.

خامساً: مِنْ أَسْبَابِ انْقِطَاعِ السَّائِلِ المُكَابَرَةُ بِأَنْ يَنْفِي مَا يَعْلَمُ أَهْلُ العَادَةِ ثُبُوتَهُ وَبَقَاءَهُ، كَمَا لَوْ قَالَ هَذِهِ لَيْسَتْ آيَةٌ قُرْآنِيَّةٌ، وَإِذَا كَانَ السَّائِلُ يُسَفِّسُ فَإِنَّهُ يُعَدُّ مُنْقَطِعًا.

سادساً: الْعَجْزُ عَنِ الطَّعْنِ فِي دَلِيلِ الْمُسْتَدِلِّ، كَمَا لَوْ قَالَ: لَمْ يَبْقَ عِنْدِي طُعُونٌ.

سابعاً: أَنْ يُخَلِّطَ فِي الكَلَامِ، أَوْ أَنْ يَسْكُتَ وَلَا يَتِمَكَّنَ مِنَ السُّؤَالِ.

هَذَا مَا يَتَعَلَّقُ بِمَوْقِفِ المُجِيبِ وَإِنْ شَاءَ اللَّهُ سَنَذْكُرُ آدَابَ البَحْثِ وَالمُنَاطَرَةِ وَقَوَاعِدَ الجَدَلِ؛ لَكِنْ بَقِيَ ثَلَاثُ مَسَائِلَ أَوْ أَرْبَعَةٌ أُنَبِّهُ عَلَيْهَا:

مَسَائِلُ:

الْمَسْأَلَةُ الْأُولَى: مُتَعَلِّقَةٌ بِجَوَابِ الْمُسْتَدِلِّ عَنْ مَذْهَبِهِ، وَذَلِكَ أَنَّ الْحَقَّ فِي أَحَدِ الْأَقْوَالِ وَمَا عَدَاهُ مِنَ الْأَقْوَالِ فَهِيَ أَقْوَالٌ بَاطِلَةٌ، وَلَوْ كَانَتْ مِائَةً قَوْلٍ، الدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: (إِذَا حَكَمَ الْحَاكِمُ وَاجْتَهَدَ فَأَصَابَ فَلَهُ أَجْرَانِ، وَإِذَا اجْتَهَدَ فَأَخْطَأَ فَلَهُ أَجْرٌ وَاحِدٌ)^(١)، فَتَوَعَّ أَقْوَالُ الْمُجْتَهِدِينَ، وَأُثْبِتَ صَوَابًا وَخَطَأً وَأُثْبِتَ الْأَجْرَ لِلْجَمِيعِ، وَقَالَ تَعَالَى: «فَمَاذَا بَعْدَ الْحَقِّ إِلَّا الضَّلَالُ»^(٢)، هُنَا يُوجَدُ حَقٌّ وَيُوجَدُ ضَلَالٌ^(٣).

الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: مِنَ الَّذِي يَبْدَأُ بِالْكَلَامِ؟ وَمَنْ هُوَ الَّذِي يَكُونُ سَائِلًا؟ وَمَنْ هُوَ الَّذِي يَكُونُ مَسْئُولًا؟ وَمَنْ هُوَ الَّذِي يَكُونُ مُسْتَدِلًّا؟ الْأَصْلُ أَنَّ الْأَعْلَمَ هُوَ الْمُسْتَدِلُّ، وَأَنَّ الْأَقْلَّ هُوَ السَّائِلُ؛ لِأَنَّ الْأَقْلَّ يَتَوَجَّهُ إِلَى مَنْ هُوَ أَعْلَى مِنْهُ فِي الْعِلْمِ، فَيَسْأَلُهُ هَذَا هُوَ الْمُعْتَادُ، وَهُنَاكَ شَيْءٌ أَحْسَنُ مِنْ هَذَا، وَهُوَ أَنَّ الْمُنَظِّرَ يَقُومُ بِتَخْيِيرِ مُقَابِلِهِ فَيَقُولُ: اخْتَرْ أَتُرِيدُ أَنْ تَكُونَ سَائِلًا أَمْ مُسْتَدِلًّا.

الْمَسْأَلَةُ الثَّالِثَةُ فِي الْمُبَاهَلَةِ: الْمُرَادُ بِالْمُبَاهَلَةِ: دُعَاءُ الْمُتَخَاصِمِينَ عَلَى الْمُبْطِلِ وَالظَّالِمِ مِنْهُمَا قَالَ تَعَالَى: «إِنَّ مَثَلَ عِيسَى عِنْدَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ ۖ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ» ﴿٢٠﴾ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ فَلَا تَكُنْ مِنَ الْمُمْتَرِينَ ﴿٢١﴾ فَمَنْ حَاجَّكَ فِيهِ مِنْ

(١) أخرجه البخاري في كتاب الاعتصام - باب أجر الحاكم إذا اجتهد فأصاب أو أخطأ (٧٣٥٢)، ومسلم في كتاب الأقضية - باب بيان أجر الحاكم إذا اجتهد فأصاب أو أخطأ (١٧١٦)، من حديث عمرو بن العاص رضي الله عنه.

(٢) سورة يونس، الآية [٣٢].

(٣) أشبعت المسألة بحثاً في كتابي: «القطع والظن عند الأصوليين، والأصول والفروع».

بَعْدَ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ فَقُلْ تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ وَنِسَاءَنَا وَنِسَاءَكُمْ وَأَنْفُسَنَا وَأَنْفُسَكُمْ ثُمَّ نَبْتَهِلْ فَنَجْعَلْ لَعْنَتَ اللَّهِ عَلَى الْكَاذِبِينَ ﴿١﴾، هَذَا فِي النَّصَارَى، وَمِثْلُهُ فِي الْيَهُودِ قَوْلُهُ: «قُلْ إِنْ كَانَتْ لَكُمْ الدَّارُ الْآخِرَةُ عِنْدَ اللَّهِ خَالِصَةً مِّنْ دُونِ النَّاسِ فَتَمَنَّوْا الْمَوْتَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ» ﴿٢﴾، وَقَدْ وَجَدَ فِي تَارِيخِ عُلَمَاءِ الْإِسْلَامِ عَدَدٌ مِّنَ الْأَمْثِلَةِ لَهُذَا أَذْكَرُ مِثَالًا لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ مَعَ الْبَطَّائِحِيِّهٖ ﴿٣﴾، فَإِنَّهُمْ يَدَّعُونَ أَنَّ هُمْ كَرَامَاتٍ يَعْتَمِدُونَ عَلَى مَا يُعْرِفُ بِخَفَّةِ الْيَدِ أَوْ نَحْوِهِ وَيُسَمُّوهُ كَرَامَاتٍ، وَيُخَوِّفُونَ النَّاسَ وَيَجْعَلُونَهُمْ يَسِيرُونَ فِي رِكَابِهِمْ كَانَ الْوَاحِدُ مِنْهُمْ يَدْخُلُ فِي النَّارِ فَلَا تَحْرِقُهُ، فَدَعَاهُمْ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ وَتَكَلَّمَ فِيهِمْ وَأَبْطَلَ مَذْهَبَهُمْ وَبَيَّنَّ أَنَّهُ مُخَالِفٌ لِلشَّرْعِ، فَذَهَبُوا وَاشْتَكَوْهُ إِلَى الْوَالِي فَقَالَ الْوَالِي: لَا بُدَّ مِنْ إِحْضَارِهِ فَطَلَبُوا مِنْهُ أَنْ يُعَاقِبَهُ قَبْلَ أَنْ يُحْضَرَهُ، قَالَ: لَا بُدَّ مِنْ إِحْضَارِهِ فَأَتَى بِالشَّيْخِ، هَذَا مِنْ أَوَائِلِ الْمُنَظَرَاتِ لَمَّا أَتَى بِهِ قَالَ: إِنِّي قَدْ نَاقَشْتُ الْقَوْمَ وَإِنَّهُمْ يَزْعُمُونَ أَنَّ هُمْ أَحْوَالًا، خَوَارِقَ لِلْعَادَاتِ، وَمِنْ خَوَارِقِهِمُ الَّتِي يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ يَدْخُلُونَ فِي النَّارِ، وَحِينَئِذٍ قَالَ: سَأَدْخُلُ أَنَا وَإِيَّاهُمْ فِي النَّارِ بَعْدَ أَنْ نَغْتَسِلَ تَمَامَ الْإِغْتِسَالِ فَهُمْ كَانُوا يَطْلُونَ أَجْسَامَهُمْ بِأَشْيَاءَ، فَحِينَئِذٍ تَحْرِقُ هَذِهِ الْأَشْيَاءُ وَلَا يَحْرِقُ الْبَدَنُ، وَكَانَ الشَّيْخُ فِي اللَّيْلِ قَدْ سَأَلَ رَبَّهُ أَنْ يُعِينَهُ وَيُنَجِّيه وَأَنْ يُظْهِرَ الْحَقَّ، وَكَانُوا لَمَّا جَاءُوا إِلَى الْمَجْلِسِ عِنْدَ الْوَالِي، كَانُوا قَدْ جَاءُوا بِكِبَارِ النَّاسِ وَوُجْهَائِهِمْ لِأَنََّّهُمْ أَصْبَحُوا يُخَوِّفُونَ النَّاسَ بِدَعْوَى أَنَّ

(١) سورة آل عمران، الآيات [٥٩-٦١].

(٢) سورة البقرة، الآية [٩٤].

(٣) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ١١ / ٤٦٥.

عِنْدَهُمْ كَرَامَاتٍ، فَلَمَّا جَاءُوا طَلَبَ مِنْهُمْ عَرَضَ النَّفْسِ عَلَى النَّارِ، قَالَ: أَنَا يَكْفِينِي السَّرَاجُ هَذَا، نَغْسِلُ أَصْبُعِي وَأَصْبِعَكَ، وَأَنَا أَصْعُ أَصْبُعِي وَأَنْتَ تَصْعُ أَصْبِعَكَ، فَصَاحِبُ الإِصْبَعِ الْمُحْتَرِقِ هُوَ الْمُبْطِلُ فَهَذَا نَوْعٌ مِنْ أَنْوَاعِ الْمُبَاهَلَةِ^(١).

فَإِذَا الْمُبَاهَلَةُ لَا تَكُونُ إِلَّا عِنْدَ ظُهُورِ الْحُجَّةِ عَلَى الْخَصْمِ، أَمَّا إِذَا لَمْ تَظْهَرْ الْحُجَّةُ عَلَى الْخَصْمِ وَلَمْ تَبْطُلْ دَعَاؤُهُ فَلَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ هُنَاكَ مُبَاهَلَةً؛ إِذَنْ إِذَا أَظْهَرَ الْإِنْسَانُ الْحُجَّةَ وَالْبَيِّنَةَ عَلَى خَصْمِهِ وَقَرَّرَهَا تَمَامَ التَّقْرِيرِ لَكِنْ خَصَمَهُ لَمْ يُقَرَّرْ وَلَمْ يُتَابَعَ فَحَيْثُ يَجُوزُ لَهُ دُعَاؤُهُ إِلَى الْمُبَاهَلَةِ.

وَيُشْتَرَطُ فِي هَذَا أَنْ تَكُونَ الْمُبَاهَلَةُ فِي الْمَسَائِلِ الْقَاطِعَةِ، أَمَّا الْمَسَائِلُ الْمَظْنُونَةُ فَهَذِهِ لَا يُشْرَعُ أَنْ يَجْعَلَ فِيهَا الْإِنْسَانُ مُبَاهَلَةً، وَقَدْ وَعَدَ اللَّهُ جَلَّ وَعَلَا عِبَادَهُ الْمُؤْمِنِينَ بِالنَّصْرِ، وَمِنْ أَنْوَاعِ النَّصْرِ النَّصْرُ فِي الْمُجَادَلَاتِ وَالْمُنَاقَشَاتِ وَالْمُنَاطَرَاتِ، وَالْمُبَاهَلَاتِ، وَكُلَّمَا كَادَ الْأَعْدَاءُ لِأَوْلِيَاءِ اللَّهِ زَادَ نَصْرُ اللَّهِ لِأَوْلِيَائِهِ قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّا لَنَنْصُرُ رُسُلَنَا وَالَّذِينَ ءَامَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ يَقُومُ الْأَشْهَادُ﴾^(٢)، وَيَقُولُ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ سَبَقَتْ كَلِمَتُنَا لِعِبَادِنَا الْمُرْسَلِينَ ﴿١٧١﴾ إِنَّهُمْ لَهُمُ الْمَنْصُورُونَ ﴿١٧٢﴾ وَإِنْ جُنَدْنَا لَهُمُ الْغَالِبُونَ﴾^(٣).

(١) ينظر هذه القصة كاملة في مجموع الفتاوى (١١/ ٤٥٢ وما بعدها).

(٢) سورة غافر، الآية [٥١].

(٣) سورة الصافات، الآيات [١٧١-١٧٣].

الفصل السادس

آدابُ البَحْثِ وَالْمُنَاطَرَةِ^(١)

أَتَكَلَّمُ بِإِذْنِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ عَنْ آدَابِ الْبَحْثِ وَالْمُنَاطَرَةِ، وَسَبَقَ أَنْ صَدَرَ لِي فِي هَذَا الْبَابِ رِسَالَةٌ مَطْبُوعَةٌ عَنْوَانُهَا: «آدَابُ الْحَوَارِ» وَأَصْلُهَا مُحَاضَرَةٌ كَانَتْ فِي الْجَامِعِ الْكَبِيرِ بِالرِّيَاضِ، وَقَدْ عُلِقَ عَلَيْهَا سَاحَةُ الْمُفْتِي الشَّيْخِ عَبْدِ الْعَزِيزِ آلِ الشَّيْخِ.

وَأَدَبُ الْبَحْثِ وَالْمُنَاطَرَةِ يُمَكِّنُ أَخْذَهُ مِنَ الْآدَابِ الشَّرْعِيَّةِ الَّتِي جَاءَتْ فِي النُّصُوصِ الْقُرْآنِيَّةِ وَالنَّبَوِيَّةِ، وَمِنْ تِلْكَ الْآدَابِ:

الآدَابُ الْأَوَّلُ: حُسْنُ الْمَقْصِدِ وَالنِّيَّةِ:

فَإِنَّ النِّيَّةَ عَلَيْهَا مُعَوَّلٌ كَبِيرٌ فِي صِحَّةِ الْعَمَلِ، وَفِي تَوْفِيقِ اللَّهِ لِلْعَبْدِ، وَفِي تَحْصِيلِ الْأَجْرِ وَالثَّوَابِ، وَلِذَلِكَ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: (إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ، وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى، فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ، فَهَاجَرَتْهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ لِدُنْيَا يُصِيبُهَا أَوْ امْرَأَةٍ يَتَكَيِّحُهَا، فَهَاجَرَتْهُ إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ)^(٢)، وَقَدْ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاءَ﴾^(٣)، وَقَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿لَا خَيْرَ فِي


(١) ينظر: الكافية للجويني (ص ٥٢٩ وما بعدها)، الإيضاح لابن الجوزي (ص ٤٢)، الجدل للطوفي

(ص ١٣-١٨)، المنهاج للباقي (ص ٩، ١٠)، الجدل لابن عقيل (ص ٢)، آداب البحث والمناظرة

للسنيطي (ص ٢٧٤، ٢٧٥).

(٢) أخرجه البخاري في كتاب بدء الوحي - باب بدء الوحي (١)، ومسلم في كتاب الحج - باب قوله

ﷺ: (إنما الأعمال بالنية) وأنه يدخل فيه الغزو وغيره من الأعمال (١٩٠٧)، من حديث عمر بن

الخطاب .

(٣) سورة البينة، الآية [٥].

كَثِيرٍ مِّنْ نَّجْوَاهُمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلَاحٍ بَيْنَ النَّاسِ ۚ وَمَن يَفْعَلْ
ذَٰلِكَ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا^(١)، وَقَدْ فُسِّرَ قَوْلُهُ تَعَالَى: «إِن
يَعْلَمَ اللَّهُ فِي قُلُوبِكُمْ خَيْرًا يُؤْتِيَكُمْ خَيْرًا مِّمَّا أُخِذَ مِنْكُمْ»^(٢)، بِأَنَّ الْمُرَادَ بِهِ حُسْنَ
الْمَقْصِدِ وَالنِّيَّةِ، وَهَكَذَا فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِالْمُنَاطَرَةِ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ الْمُنَاطِرُ حَسَنَ النِّيَّةِ،
بِأَنَّ يَنْوِي بِمُنَاطَرَتِهِ التَّقَرُّبَ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَتَحْصِيلَ الْأَجْرِ الْآخِرِيِّ، وَامْتِنَالِ
أَمْرِ اللَّهِ فِي إِظْهَارِ الْحَقِّ وَبَيَانِهِ، وَالِدَّعْوَةَ إِلَيْهِ، وَالْأَمْرَ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيَ عَنِ
الْمُنْكَرِ وَنَحْوَ ذَلِكَ.

قَالَ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: «مَا نَاطَرْتُ أَحَدًا إِلَّا وَلَمْ أُبَالِي، بَيْنَ اللَّهِ الْحَقَّ عَلَى
لِسَانِي أَوْ لِسَانِهِ»^(٣).

وَيَقُولُ أَبُو مُحَمَّدٍ ابْنُ الْجَوَزِيِّ: «أَوَّلُ مَا تَجِبُ الْبِدَاءُ بِهِ حُسْنَ الْقَصْدِ فِي إِظْهَارِ
الْحَقِّ طَلَبًا لِمَا عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى، فَإِنْ آنَسَ مِنْ نَفْسِهِ الْحَيْدَةَ -يَعْنِي: الْمَيْلَ- عَنِ
الْغَرَضِ الصَّحِيحِ، فَلْيَكْفَمْهَا بِجَهْدِهِ، فَإِنْ مَلَكَهَا وَإِلَّا فَلْيَتْرِكِ الْمُنَاطَرَةَ فِي ذَلِكَ
الْمَجْلِسِ»^(٤).

وَمِنَ الْمَقَاصِدِ الْفَاسِدَةِ أَنْ بَعْضَ النَّاسِ يَدْخُلُ فِي بَابِ الْمُنَاطَرَاتِ مِنْ بَابِ
إِظْهَارِ نَفْسِهِ، وَهَذَا نَوْعٌ مِنْ أَنْوَاعِ الرِّيَاءِ وَالسُّمْعَةِ، وَفِي الْحَدِيثِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ

(١) سورة النساء، الآية [١١٤].

(٢) سورة الأنفال، الآية [٧٠].

(٣) ينظر: حلية الأولياء (١١٨/٩)، وصفة الصفوة (٢٥١/٢).

(٤) ينظر: الإيضاح (ص ١٣٥).

قَالَ: (مَنْ سَمِعَ سَمَعَ اللَّهُ بِهِ) ^(١)، وَقَدْ وَرَدَ أَنَّ مَنْ تَعَلَّمَ عِلْمًا يَتَغَيَّرُ بِهِ وَجْهَ اللَّهِ لِيُجَارِيَ بِهِ الْعُلَمَاءَ أَوْ يُجَارِيَ بِهِ السُّفَهَاءَ لَمْ يَحِذْ عَرَفَ الْجَنَّةِ ^(٢).

وَمِنَ الْمَقَاصِدِ السَّيِّئَةِ فِي هَذَا الْبَابِ أَنْ يَسْعَى الْإِنْسَانُ إِلَى تَحْقِيقِ هَوَاهُ، وَجَعَلَ النَّاسُ يَسِيرُونَ فِي مُرَادِهِ، وَلَوْ كَانَ مُخَالَفًا لِمُرَادِ اللَّهِ، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾ ^(٣).

وَمِنَ الْمَقَاصِدِ غَيْرِ الْمَرْغُوبِ فِيهَا فِي هَذَا الْبَابِ، سَعْيُ الْإِنْسَانِ إِلَى التَّكْسُّبِ بِهَذِهِ الْمُنَاطَرَاتِ فَيَكُونُ مُرَادُهُ بِالْأَمْرِ الدِّينِيِّ مَقْصِدًا دُنْيَوِيًّا، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْعَاجِلَةَ عَجَلْنَا لَهُ فِيهَا مَا نَشَاءُ لِمَنْ نُرِيدُ ثُمَّ جَعَلْنَا لَهُ جَهَنَّمَ يَصْلَاهَا مَذْمُومًا مَدْحُورًا﴾ ^(٤)، وَحِينَئِذٍ فَالْمُؤْمِنُ بِمُنَاطَرَتِهِ وَمُجَادَلَتِهِ يَقْصِدُ بِذَلِكَ أَوْ يَسْعَى بِذَلِكَ إِلَى نُصْرَةِ الْحَقِّ وَإِلَى نُصْرَةِ دِينِ اللَّهِ، وَإِلَى تَعْرِيفِ عِبَادِ اللَّهِ بِأَحْكَامِ اللَّهِ، وَإِلَى جَعْلِ النَّاسِ يَلْتَزِمُونَ بِالْعَقَائِدِ الصَّحِيحَةِ، وَالْأَخْلَاقِ الْفَاضِلَةِ، وَالْأَقْوَالِ الطَّيِّبَةِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ.

الآدَابُ الثَّانِي مِنْ آدَابِ الْبَحْثِ وَالْمُنَاطَرَةِ: الاسْتِعْدَادُ لِلْمُنَاطَرَاتِ:

بِأَنْ يَكُونَ الْمَرْءُ مُتَهَيِّئًا لِدُخُولِ هَذِهِ الْمُنَاطَرَةِ، سَوَاءً كَانَ بِالتَّحْضِيرِ الْعِلْمِيِّ قَبْلَ الْمُنَاطَرَةِ بِمُرَاجَعَةِ النُّصُوصِ وَبِاسْتِحْضَارِ الْأَدِلَّةِ وَمَعْرِفَةِ عِلَلِهَا وَضَوَابِطِهَا

(١) أخرجه البخاري في كتاب الرقاق - باب الرياء والسمعة (٦٤٩٩)، ومسلم في كتاب الزهد والرقائق - باب من أشرك في عمله غير الله (٢٩٨٧)، من حديث جندب رضي الله عنه.

(٢) أخرجه أبو داود في كتاب العلم - باب في طلب العلم لغير الله تعالى (٣٦٦٤) وابن ماجه في كتاب المقدمة - باب الانتفاع بالعلم والعمل به (٢٥٢)، وأحمد في مسنده (٣٣٨/٢).

(٣) سورة ص، الآية [٢٦].

(٤) سورة الإسراء، الآية [١٨].

وَشُرُوطُهَا، أَوْ بِحُضُورِ الذَّهْنِ دَاخِلِ الْمُنَاطَرَاتِ لِيَكُونَ مُتَمَكِّنًا مِنْ إِقَامَةِ الدَّلِيلِ أَوْ
 الْإِعْزَاضِ عَلَى دَلِيلِ الْخَصْمِ، فَإِنَّ الْإِسْتِعْدَادَ لِلْمُنَاطَرَةِ سَبَبٌ مِنَ الْأَسْبَابِ
 الْمُؤَدِّيَةِ لِلْوُصُولِ لِلْحَقِّ، فَلَا يُصَابُ الْإِنْسَانُ عَلَى حِينِ غِرَّةٍ، وَالشَّرِيعَةُ قَدْ أَمَرَتْ
 بِبَدْلِ الْأَسْبَابِ الْمُوَصَّلَةِ إِلَى الْحَقِّ، وَمِنَ الْقَوَاعِدِ الْمُقَرَّرَةِ عِنْدَ الْأُصُولِيِّينَ، أَنَّ
 مَا لَا يَتِمُّ الْوَاجِبُ إِلَّا بِهِ فَهُوَ وَاجِبٌ وَلَا يَتِمُّ بَيَانُ الْحَقِّ إِلَّا بِالْإِسْتِعْدَادِ لَهُ
 الْمُنَاطَرَاتِ، وَإِذَا كَانَ اللَّهُ جَلَّ وَعَلَا قَدْ أَمَرَ بِالْإِسْتِعْدَادِ فِي مُقَاتَلَةِ الْعَدُوِّ لِيَتِمَّ
 أَهْلُ الْإِسْلَامِ مِنْ إِظْهَارِ هَذَا الدِّينِ، فَهَكَذَا الْإِسْتِعْدَادُ لَهُذِهِ الْمُنَاطَرَاتِ، قَالَ تَعَالَى:
 ﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُزْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ
 وَعَدُوَّكُمْ﴾^(١)، وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ النَّصُوصُ الدَّالُّ عَلَى الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَعَلَى تَبْلِيغِ
 الدَّعْوَةِ وَنَشْرِهَا بَيْنَ النَّاسِ، فَإِنَّ الْمَرْءَ إِذَا لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ مَا يَدْعُو لَهُ، لَمْ يَتِمَّكَنْ مِنَ
 الدَّعْوَةِ.

الآدَبُ الثَّالِثُ: اخْتِيَارُ الْمُنَاطَرِ

فَإِذَا أَرَادَ الْمَرْءُ الدُّخُولَ فِي هَذِهِ الْمُنَاطَرَاتِ، لَا بُدَّ أَنْ يَعْرِفَ أَنَّ الْمُقَابِلَ لَهُ فِي
 الْمُنَاطَرَةِ مَنْ يُنَاسِبُ أَنْ يُنَاطَرَهُ، وَلَمْ يَقُلْ لَهَا مُنَاطَرَةٌ إِلَّا لِتَقَارُبِ الْمُتَنَاطِرِينَ فِي
 أَحْوَالِهِمَا، يُقَالُ فُلَانٌ يُنَاطَرُ فُلَانًا -أَي: يُمِائِلُهُ وَيُسَاوِيهِ أَوْ يُقَارِبُهُ وَيُقَابِلُهُ- وَقَالُوا
 فُلَانٌ نَظِيرُ فُلَانٍ، وَذَلِكَ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا اخْتَارَ مَنْ لَا يُنَاسِبُ الْمُنَاطَرَةَ مَعَهُ، فَقَدْ
 يُنَاطَرُ مَنْ يُضَيِّعُ أَوْقَاتَهُ فِيهَا لَا يُفِيدُ أَوْ يَكُونُ غَيْرَ مُتَادِّبٍ مَعَهُ، وَمِنْ هُنَا فَإِنَّ الْأُمُورَ
 الَّتِي يَتِمُّ اخْتِيَارُ الْمُنَاطَرِ بِنَاءً عَلَيْهَا يُمَكِّنُ أَنْ نُعَدِّدَ مِنْهَا مَا يَلِي:

أولاً: العِلْم؛ لِأَنَّهُ لَا يَصِحُّ لِلْعَالِمِ أَنْ يُنَاطِرَ مَنْ هُوَ جَاهِلٌ أَوْ مَنْ كَانَ مِنْ أَنْصَافِ الْمُتَعَلِّمِينَ، وَلَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ عَالِمًا بِالمَسْأَلَةِ الَّتِي يَخْصُلُ النِّقَاشُ فِيهَا، فَلَا يَصِحُّ أَنْ يَتَنَاقَشَ الْأُصُولِيُّ فِي قَاعِدَةٍ أُصُولِيَّةٍ مَعَ دَاعِيَةٍ لَا يُحْسِنُ فَهْمَ قَوَاعِدِ الْأُصُولِ.

ثانياً: أَنْ يُخْتَارَ الْمُنَاطِرُ بِنَاءً عَلَى أَدَبِهِ، فَمَنْ لَمْ يَكُنْ مُتَادِّبًا مَعَ النَّاسِ مُلتَزِمًا بِجَانِبِ الْخُلُقِ، فَإِنَّ الْمَرْءَ لَا يُخْتَارُ مُنَاطِرَتَهُ، إِذْ قَدْ يَسْفَهُ فِي الْمُعَامَلَةِ مَعَهُ أَوْ يَتَكَلَّمُ بِكَلَامٍ سَيِّئٍ فَيَكُونُ تَنْفِيصًا لِمَنْ يُنَاطِرُهُ بِدُونِ أَنْ يُثْمِرَ نَمْرَةً مَرْجُوَّةً.

ثالثاً: أَنْ يَكُونَ الْمُنَاطِرُ مِمَّنْ عِنْدَهُ مَنْطِقٌ حَسَنٌ، أَمَّا مَنْ كَانَ سَيِّئَ الْمَنْطِقِ فَإِنَّ مُنَاطِرَتَهُ لَيْسَتْ مِنَ الْأُمُورِ الْمُنَاسِبَةِ.

رابعاً: أَنْ لَا يَكُونَ الْمُنَاطِرُ مِنَ الْمُتَعَتِّينَ الَّذِينَ لَا يَقْصِدُونَ بِالمُنَاطَرَةِ إِلَّا إِبْرَارَ أَقْوَاهُمْ وَيَبْنُونَ مُنَاطِرَتَهُمْ عَلَى كَذِبٍ وَحِيلٍ وَتَدْلِيلٍ وَغِشٍّ وَنَحْوِ ذَلِكَ، فَحِينَئِذٍ لَا يُنَاطِرُهُمْ مَنْ لَمْ يَكُنْ عَلَى صِفَتِهِمْ، فَإِنَّهُمْ يَسْتَجِيزُونَ مِنَ السَّيْرِ عَلَى طُرُقِ الْبَاطِلِ مَا لَا تَسْتَجِيزُهُ أَنْتَ، وَمِنْ هُنَا فَإِنَّ كَثِيرًا مِنْ أُولَئِكَ الَّذِينَ يَكْتُبُونَ مَقَالَاتٍ فِي صُحُفٍ وَنَحْوِهَا، لَا يُحْسِنُ لِأَهْلِ الْفَضْلِ وَالْمَكَانَةِ وَالْمَنْزِلَةِ أَنْ يَدْخُلُوا مَعَهُمْ فِي مُنَاطَرَاتٍ؛ لِأَنَّهُمْ يَعْتَمِدُونَ عَلَى التَّمْوِيهِ بِالْبَاطِلِ، لَكِنْ وَظِيفَةُ صَاحِبِ الْحَقِّ وَالْعَالِمِ أَنْ يُبَيِّنَ الْحَقَّ وَلَا يَجْعَلَ بَيَانَ الْحَقِّ عَلَى طَرِيقَةِ الْمُنَاطَرَةِ مَعَ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ لَا يَلْتَزِمُونَ بِأَدَبِ الْمُنَاطَرَةِ وَلَا يَلْتَزِمُونَ الصَّدْقَ فِيمَا يُخْبِرُونَ بِهِ.

الأدب الرابع: أَنْ يَكُونَ الْمُنَاطِرُ حَرِيصًا عَلَى حُسْنِ الْخُلُقِ مَعَ مُنَاطِرِهِ؛ وَذَلِكَ فِي إِلاَنَةِ الْجَانِبِ وَالتَّلْقِيِّ بِالْقَبُولِ وَاللُّطْفِ وَاخْتِيَارِ الْأَلْفَافِ الْحَسَنَةِ وَتَقْدِيمِ الْأُمُورِ الْمُشْتَرَكَةِ الَّتِي يَخْصُلُ الْإِتِّفَاقُ عَلَيْهَا وَنَحْوُ ذَلِكَ، فَإِنَّ لِهَذَا مِنَ الْأَثَرِ فِي قَبُولِ الْمُنَاطِرِ وَمُسْتَمْعِ الْمُنَاطَرَةِ لِلْحَقِّ وَاسْتِجَابَتِهِمْ لِدَاعِيِ الْحَقِّ وَالصَّوَابِ

أَثَرًا عَظِيمًا، وَلَا شَكَّ أَنَّ حُسْنَ الْخُلُقِ فِي كُلِّ بَابٍ مَأْمُورٌ بِهِ، وَالنُّصُوصُ الْمُرَغَّبَةُ فِي حُسْنِ الْخُلُقِ مُتَعَدِّدَةٌ، فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ الَّذِي أَمَرْنَا بِالِاقْتِدَاءِ بِهِ وَصَفَهُ رَبُّهُ جَلَّ وَعَلَا بِقَوْلِهِ: «وَأَنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ»^(١)، وَقَالَ تَعَالَى: «فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لَنْتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنْتَ فَظًا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَأَنَّفَضُوا مِنْ حَوْلِكَ»^(٢)، وَفِي الْحَدِيثِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: (أَنَا ضَامِنٌ بَيِّتٍ فِي أَعْلَى الْجَنَّةِ لِمَنْ حَسَنَ خُلُقُهُ)^(٣)، وَقَالَ ﷺ: (كَادَ حُسْنُ الْخُلُقِ أَنْ يَذْهَبَ بِخَيْرِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ)^(٤)، وَفِي الْخَبَرِ فِي «السُّنَنِ»: (إِنَّ الْعَبْدَ لِيُتْلَعَ بِحُسْنِ خُلُقِهِ دَرَجَةً الصَّائِمِ الْقَائِمِ)^(٥).

وَمِنْ أَنْوَاعِ حُسْنِ الْخُلُقِ الْمُتَعَلِّقِ بِبَابِ الْمُنَاطَرَاتِ أَنْ يَكُونَ الْمَرْءُ مُصْغِيًا لِحَدِيثِ جَلِيسِهِ عِنْدَ حَدِيثِهِ، فَإِنَّ الْإِصْغَاءَ لِلْمُتَحَدِّثِ أَدَبٌ مَعَهُ وَحُسْنُ خُلُقٍ، وَقَدْ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَخْطُبَ فِي النَّاسِ أَرْسَلَ مَنْ يُنَبِّهُهُمْ وَيُطَالِبُهُمْ بِالِاسْتِجَاعِ،

(١) سورة القلم، الآية [٤].

(٢) سورة آل عمران، الآية [١٥٩].

(٣) أخرجه أبو داود في كتاب الأدب - باب في حسن الخلق (٤٨٠٠)، من حديث أبي أمامة رضي الله عنه، وحسنه الألباني في «صحيح الجامع» (١٤٦٤).

(٤) أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٢٣/٢٢٢/٤١١)، وعبد بن حميد (١٢١٢) من حديث أم حبيبة، وذكره الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٨/٢٤)، وقال: «رواه الطبراني والبزار باختصار وفيه: عبيد بن إسحق وهو متروك»، وضعفه الألباني في «ضعيف الترغيب والترهيب» (١٦٠٤)، وقال: «منكر»، وورد من حديث أم سلمة عند الطبراني (٢٣/٣٦٧: ٨٧٠)، قال الهيثمي (١١٩/٧): «فيه سليمان بن أبي كريمة ضعفه أبو حاتم وابن عدي».

(٥) أخرجه أبو داود (٤٧٩٨)، وأحمد (١٨٧/٦) من حديث عائشة رضي الله عنها وفيه انقطاع.

لِذَلِكَ جَاءَ فِي الْحَدِيثِ قَالَ: (اسْتَنْصِتِ النَّاسَ) ^(١) وَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ الْكَلَامُ فِي الْمُنَاطَرَةِ مُتَبَادِلًا بَيْنَ الْمُنَاطِرِينَ بِحَيْثُ لَا يَتَكَلَّمُ أَحَدٌ غَيْرَ الْمُتَنَاطِرِينَ، فَإِنَّ كَلَامَ بَعْضِ الْحُضُورِ فِي أَثْنَاءِ الْمُنَاطَرَةِ يُشَوِّشُ عَلَى الْمُتَنَاطِرِينَ وَلَا يُحَقِّقُ الْمَقْصُودَ مِنْ هَذِهِ الْمُنَاطَرَةِ.

الأدب الخامس: أَنْ يَكُونَ الْمُنَاطِرُ حَافِظًا لِّلْسَانِهِ؛

فَلَا يَتَكَلَّمُ فِي مُنَاطَرَتِهِ إِلَّا بِمَا يُحَقِّقُ مَقْصُودَ الْمُنَاطَرَةِ، وَلَا شَكَّ أَنَّ حِفْظَ اللِّسَانِ مِمَّا جَاءَتِ الشَّرِيعَةُ بِالتَّكْثِيرِ عَلَيْهِ، يَقُولُ النَّبِيُّ ﷺ: (مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيَقُلْ خَيْرًا أَوْ لِيَصْمُتْ) ^(٢)، وَبِالتَّالِي فَإِنَّ الْمُنَاطِرَ يَجْتَنِبُ السَّبَابَ فَلَا يَقْدَحُ فِي مُنَاطَرَتِهِ وَلَا يَسُبُّهُ، وَقَدْ وَرَدَ فِي الْحَدِيثِ: (سَبَابُ الْمُسْلِمِ فُسُوقٌ) ^(٣)، وَهَكَذَا يَجْتَنِبَانِ الْحَدِيثَ الَّذِي يُنتِجُ الْمُنَافَرَةَ وَالْبَغْضَاءَ وَمِثْلَ هَذِهِ الْأُمُورِ إِذَا تَكَلَّمَ بِهَا الْمُتَكَلِّمُ يُظَنُّ أَنَّهُ يُنْقِصُ مِنْ مِقْدَارِ مُنَاطَرَتِهِ، وَفِي الْحَقِيقَةِ أَنَّهُ يُنْقِصُ مِنْ مِقْدَارِ نَفْسِهِ، فَصَاحِبُ السَّبَابِ هُوَ الَّذِي يُنْقِصُ مِقْدَارَهُ عِنْدَ الْخَلْقِ مَعَ مَا يَكْسِبُهُ الْإِنْسَانُ مِنَ الْإِثْمِ، وَحِفْظُ اللِّسَانِ يَكُونُ قَبْلَ الْمُنَاطَرَةِ وَأَثْنَاءَ الْمُنَاطَرَةِ وَبَعْدَ الْمُنَاطَرَةِ فَلَيْسَ هَذَا خَاصًّا بِوَقْتِ الْمُنَاطَرَةِ فَقَطْ.

(١) أخرجه البخاري في كتاب المغازي - باب حجة الوداع (٤٤٠٥)، ومسلم في كتاب الإيمان - باب

بيان معنى قول النبي ﷺ: (لا ترجعوا بعدي كفارا) (٦٥)، من حديث جرير بن عبدالله رضي الله عنه.

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الرقاق - باب حفظ اللسان (٦٤٧٥)، ومسلم في كتاب الإيمان - باب

الحث على إكرام الجار والضيف ولزوم الصمت (٤٧)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) أخرجه البخاري في كتاب الإيمان - باب خوف المؤمن من أن يحبط عمله وهو لا يشعر (٤٨)،

ومسلم في كتاب الإيمان - باب بيان قول النبس رضي الله عنه سباب المسلم فسوق (٦٤)، من حديث

عبدالله بن مسعود رضي الله عنه.

الأدب السادس: حُسْنُ اخْتِيَارِ الْأَلْفَاظِ:

وَذَلِكَ مِنْ أَوْجِهٍ:

الْوَجْهُ الْأَوَّلُ: أَنْ يَخْتَارَ الْأَلْفَاظَ الْمُوَصَّلَةَ إِلَى مَقْصُودِهِ بِأَقْلَ الطَّرِيقِ، فَقَدْ كَانَ كَلَامُ النَّبِيِّ ﷺ لَوْ عَدَّهُ الْعَادُّ لَتَمَكَّنَ مِنْهُ.

الوجه الثاني: أَنْ يَخْتَارَ الْأَلْفَاظَ الَّتِي تَشْتَمِلُ عَلَى الْأَدَبِ وَحُسْنِ التَّعَامُلِ مَعَ الْغَيْرِ فَلَا يَصِفُ مُنَازِرَهُ بِأَوْصَافٍ غَيْرِ مُنَاسِبَةٍ، فَلَا يَقُولُ مَثَلًا: أَنْتَ لَا تَفْهَمُ، وَلَا يَقُولُ: هَذَا كَلَامٌ غَيْرُ طَيِّبٍ، إِذَا قَالَ الْمُنَازِرُ لِمُنَازِرِهِ أَنْتَ لَا تَفْهَمُ، هَذَا كَلَامٌ غَيْرُ مُنَاسِبٍ، وَهَكَذَا إِذَا قَالَ لِصَاحِبِهِ أَنْتَ لَا تَعْرِفُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ، أَنْتَ قَلِيلُ الْعِلْمِ فِيهَا، هَذَا لَا يَتَنَاسَبُ مَعَ حُسْنِ اخْتِيَارِ الْأَلْفَاظِ.

الوجه الثالث: مِنْ جِهَةِ دَلَالَةِ اللَّفْظِ وَاسْتِعْمَالِ النَّاسِ لَهُ فَيَتَعَدُّ الْإِنْسَانُ فِي الْمُنَازَرَةِ عَنِ الْأَلْفَاظِ الْوَحْشِيَّةِ، وَيَتَعَدُّ عَنِ التَّقَعُّرِ فِي الْكَلَامِ وَإِنْ كَانَ بَعْضُ النَّاسِ يَظُنُّ أَنَّ هَذَا بَلَاغَةٌ وَأَنَّهُ يُظْهِرُ تَفَوُّقَهُ عَلَى خَصْمِهِ لَكِنْ هَذَا لَيْسَ مِنَ الْأَدَبِ فِي شَيْءٍ، وَلِذَلِكَ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: (إِنْ أَبْغَضَ الرَّجَالُ إِلَى اللَّهِ الْأَلْدَ الْخَصْمَ) ^(١).

الأدب السابع: أَنْ يَكُونَ الْإِنْسَانُ الْمُنَازِرُ مُتَّبِعًا لِمُنَازِرِهِ عَلَى مَوَاطِنِ الزَّلَلِ فِي كَلَامِهِ لَا يَتْرُكُ كَلِمَةً فِيهَا زَلٌّ وَخَطَأٌ إِلَّا نَبَّهَهُ عَلَيْهَا بِرَفْقٍ، لِئَلَّا يَكُونَ مُقَرًّا لِذَلِكَ الْكَلَامِ الْبَاطِلِ فَلَا يُغْفَلُ الْمُنَازِرُ أَيَّ خَطَأٍ يَرُدُّ فِي كَلَامِ الْخَصْمِ، وَلَا يُفْهَمُ مِنْ هَذَا أَنَّ الْمُنَازِرَ يَقْطَعُ كَلَامَ خَصْمِهِ لَكِنْ يَتْرُكُهُ حَتَّى يُنِمَّ كَلَامَهُ فَإِذَا أَتَمَّ كَلَامَهُ نَبَّهَهُ عَلَى الزَّلَلِ فِي كَلَامِهِ سَوَاءً كَانَ خَطَأً عَقْدِيًّا أَوْ نِسْبَةً قَوْلٍ إِلَى غَيْرِ قَائِلِهِ أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ.

(١) أخرجه البخاري في كتاب الأحكام - باب الألد الخصم وهو الدائم في الخصومة لذا عوجا

(٧١٨٨)، ومسلم في كتاب العلم - باب في الألد الخصم (٢٦٦٨)، من حديث عائشة رضي الله عنها.

الأدب الثامن: تقسيم الوقت بين كل من المتناظرين،

مِنْ أَجْلِ أَنْ يَتِمَّ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِنَ الْكَلَامِ بِأَكْمَلِ الْوُجُوهِ، أَمَا لَوْ تَرَكَ الْمَجَالَ بِدُونِ تَقْسِيمٍ فَإِنَّهَا تَكُونُ مُغَالَبَةً بِرَفْعِ الصَّوْتِ لَا بِقُوَّةِ الْحُجَّةِ، وَهَذَا يُشَاهِدُ الْيَوْمَ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْمُنَازَرَاتِ الْمَوْجُودَةِ الَّتِي تَخْرُجُ فِي بَعْضِ وَسَائِلِ الْإِعْلَامِ تَكُونُ مُبْنِيَّةً عَلَى الْمُغَالَبَةِ وَالْمُغَالَطَةِ، وَلَا بُدَّ مِنَ الْعَدْلِ فِي تَقْسِيمِ الْوَقْتِ فَإِنَّهُ يَمَّا يُمَيِّزُ أَحَدَ الْمُتَنَازِرِينَ عَلَى الْآخَرِ وَيُعْطِي مَا لَا يُعْطَاهُ مُنَازِرُهُ يَمَّا يُضْعِفُ قَلْبَهُ وَلَا يَجْعَلُهُ يَتِمَّ كُلُّ مَنْ الْإِذْلَاءِ بِحُجَّتِهِ.

الأدب التاسع: التساوي بين المتناظرين في المكانة والمنزلة،

فَإِنَّهُ كَثِيرًا مَا يَعْجِزُ الْإِنْسَانُ عَنِ الْإِذْلَاءِ بِحُجَّتِهِ لِكَوْنِ مُقَابِلِهِ مِمَّنْ يَعْلُو عَلَيْهِ بِأَنْ يَكُونَ مَثَلًا صَاحِبَ سُلْطَةٍ أَوْ صَاحِبَ سُلْطَانٍ أَوْ صَاحِبَ وِلَايَةٍ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ أَوْ يَكُونُ مَعَهُ أَتْبَاعٌ كَثْرٌ وَمُقَابِلُهُ وَحْدَهُ لَيْسَ مَعَهُ أَتْبَاعٌ فَيُضْعَفُ قَلْبُهُ عَنْ إِبْدَاءِ حُجَّتِهِ.

الأدب العاشر: أن يحرص على اختيار الوقت المناسب للمناظرة،

بِحَيْثُ يَكُونُ وَقْتًا كَافِيًا لِمُنَاقَشَةِ هَذَا الْمَوْضُوعِ أَمَا إِذَا كَانَ هُنَاكَ قَضِيَّةٌ عَالِقَةٌ وَمُتَعَدِّدَةٌ الْجَوَابِ ثُمَّ يُوضَعُ لَهَا الْوَقْتُ الْقَلِيلُ حِينَئِذٍ لَنْ يَتِمَّ كُنُوزُهَا مِنَ الْوُصُولِ إِلَى شَيْءٍ فِي مُنَازَرَتِهِمْ، وَهَكَذَا يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ الْوَقْتُ الَّذِي تَحْصُلُ فِيهِ الْمُنَازَرَةُ خَالِيًا مِنَ الْمَشْغُوشَاتِ الَّتِي تُشَوِّشُ عَلَى الْأَذْهَانِ.

الأدب الحادي عشر: أن يقتصر في استدلاله على الأدلة الصحيحة،

لِأَنَّ الْإِتْيَانَ بِأَدِلَّةٍ ضَعِيفَةٍ يُمْكِّنُ خَصْمَهُ مِنْهُ وَيُضْعِفُ مَوْقِفَهُ عِنْدَ مُسْتَمِعِيهِ، وَالذَّلِيلُ الضَّعِيفُ لَا يَصِحُّ الْإِسْتِدْلَالُ بِهِ وَلَا يَجُوزُ، فَعِنْدَ إِبْدَائِهِ يَتِمَّ كُلُّ الْخَصْمِ مِنْ إِضْعَافِ مَوْقِفِهِ.

الأدب الثاني عشر: أَنْ يَكُونَ الْمُنَازِرُ حَرِيصًا عَلَى الثَّبُتِ فِيمَا يَحْكِيهِ أَوْ يَنْقُلُهُ،

فَلَا يَتَحَدَّثُ بِكُلِّ كَلَامٍ سَمِعَهُ وَلَا يَتَكَلَّمُ بِنَاءً عَلَى نَقْلِ مَنْ لَا يُوثِقُ فِي نَقْلِهِمْ مِنْ مِثْلِ أَصْحَابِ الإِسْأَاعَاتِ أَوْ مُجَرَّدِ أَخْبَارٍ تُنْقَلُ فِي قَنَوَاتٍ أَوْ إِذَاعَاتٍ أَوْ صُحُفٍ وَمَجَلَّاتٍ بِدُونِ أَنْ تُنْسَبَ لِأَهْلِ الإِخْتِصَاصِ فِيهَا، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنْ جَاءَكَ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهْلَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ﴾^(١)، وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: (كَفَى بِالْمَرْءِ كَذِبًا أَنْ يُحَدِّثَ بِكُلِّ مَا سَمِعَ)^(٢).

الأدب الثالث عشر: أَنْ يَتَخَلَّقَ بِالْأَخْلَاقِ الشَّرْعِيَّةِ الَّتِي وَرَدَتْ فِي النُّصُوصِ، وَمِنْ تِلْكَ الْأَخْلَاقِ:

أولاً: خُلِقَ الْعَفْوُ فَيَتَغَاضَى عَنْ تَطَاوُلِ خَصْمِهِ عَلَيْهِ وَيُنَبِّهَ عَلَى هَذَا التَّنْبِيهِ اللَّطِيفِ.

وَالْعَفْوُ قَدْ رَغِبَ فِيهِ النُّصُوصُ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلْيَعْفُوا وَلْيَصْفَحُوا ۚ أَلَا تُحِبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ﴾^(٣)، وَقَالَ عَنِ الْجَنَّةِ: ﴿أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ ۖ﴾^(٤) الَّذِينَ يُنْفِقُونَ فِي السَّرَّاءِ وَالصَّرَّاءِ وَالْكُظُمِينَ الْغَيْظَ وَالْعَافِينَ عَنِ النَّاسِ ۗ وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ^(٥) وَفِي الْحَدِيثِ: (مَا زَادَ اللَّهُ عَبْدًا بِعَفْوٍ إِلَّا عِزًّا)^(٥).

(١) سورة الحجرات، الآية [٦].

(٢) أخرجه مسلم في كتاب المقدمة - باب النهي عن الحديث بكل ما سمع (٥)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) سورة النور، الآية [٢٢].

(٤) سورة آل عمران، الآيتان [١٣٣، ١٣٤].

(٥) أخرجه مسلم في كتاب البر والصلة والآداب - باب استحباب العفو والتواضع (٢٥٨٨)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

ثانياً: خُلِقَ الصَّبْرُ وَالْحِلْمُ عَلَى مُنَاطِرِهِ، قَدْ قَالَ اللَّهُ جَلَّ وَعَلَا: ﴿إِنَّمَا يُؤَفِّقُ الصَّابِرُونَ أَجْرَهُمْ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾^(١)، وَفِي الْحَدِيثِ: (إِنَّ فِيكَ لَخَصْلَتَيْنِ يُحِبُّهُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ الْحِلْمَ وَالْأَنَاءَةَ)^(٢).

ثالثاً: خُلِقَ الصَّدَقُ فَيَكُونُ الْمُنَاطِرُ صَادِقًا فِي كَلَامِهِ لَا يَتَكَلَّمُ بِمَا هُوَ كَذِبٌ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿يَتْلُوهُمُ الَّذِينَ آمَنُوا وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ﴾^(٣)، وَفِي الْحَدِيثِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: (عَلَيْكُمْ بِالصَّدَقِ فَإِنَّ الصَّدَقَ يَهْدِي إِلَى الْبِرِّ وَإِنَّ الْبِرَّ يَهْدِي إِلَى الْجَنَّةِ وَمَا يَزَالُ الرَّجُلُ يَصْدُقُ وَيَتَحَرَّى الصَّدَقَ حَتَّى يُكْتَبَ عِنْدَ اللَّهِ صَدِيقًا)^(٤)، فِي الْحَدِيثِ الْآخِرِ: (الصَّدَقُ طُمَأْنِينَةٌ وَالْكَذِبُ رِيبةٌ)^(٥).

رابعاً: خُلِقَ الرَّفْقُ فَيَكُونُ رَفِيقًا بِصَاحِبِهِ قَالَ ﷺ: (مَا كَانَ الرَّفْقُ فِي شَيْءٍ إِلَّا إِلاَّ زَانَهُ وَلَا نُزَعَ الرَّفْقُ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا شَانَهُ)^(٦).

(١) سورة الزمر، الآية [١٠].

(٢) أخرجه مسلم في كتاب الإيمان - باب الأمر بالإيمان بالله تعالى ورسوله | (١٨)، من حديث عبد الله ابن عباس رضي الله عنهما.

(٣) سورة التوبة، الآية [١١٩].

(٤) أخرجه البخاري في كتاب الأدب - باب قول الله تعالى: ﴿يَتْلُوهُمُ الَّذِينَ آمَنُوا وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ﴾ (٦٠٩٤)، ومسلم في كتاب البر والصلة والآداب - باب قبح الكذب وحسن الصدق وفضله (٢٦٠٧)، من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

(٥) أخرجه أحمد في «مسنده» (٢٠٠ / ١)، والترمذي في كتاب صفة القيامة والرفائق والورع (٢٥١٨)، وقال: «حديث حسن صحيح»، من حديث الحسن بن علي رضي الله عنهما، وصححه الألباني في «مشكاة المصابيح» (٢٧٧٣).

(٦) أخرجه مسلم في كتاب البر والصلة - باب فضل الرفق (٢٥٩٤)، من حديث عائشة رضي الله عنها.

خامساً: يتخلق الإنسان بخُلُقِ الْعَدْلِ وَالْإِنْصَافِ مَعَ نَفْسِهِ وَمَعَ غَيْرِهِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾^(١)، وَقَالَ ﷺ: (الْمُقْسِطُونَ عَلَى مَنَابِرٍ مِنْ نُورٍ عَنْ يَمِينِ الرَّحْمَنِ وَكِلْتَا يَدَيْهِ يَمِينُ الَّذِينَ يَعْدِلُونَ فِي أَنْفُسِهِمْ وَأَهْلِيهِمْ وَمَا وَلُوا)^(٢).

الأدب الرابع عشر: أن يكون المناظر في نفسه متصفاً بالصفات التي تكون سبباً لعون الله له؛

ومن ذلك:

أولاً: مِنَ الْأُمُورِ الَّتِي هَا آثَارُ عَظِيمَةٌ فِي الْمُنَاطَرَاتِ أَنْ يَكُونَ الْمَرْءُ مُلَازِمًا جَانِبَ التَّقْوَى؛ فَإِنَّ مَنْ كَانَ مُسْتَمِرًّا عَلَى التَّقْوَى فَإِنَّ اللَّهَ جَلَّ وَعَلَا يُوفِّقُهُ لِلْعِلْمِ الَّذِي يُمْكِّنُهُ مِنْ أَيُّضَاحِ الْحَقِّ فِي هَذِهِ الْمُنَاطَرَاتِ فَإِنَّ التَّقْوَى هَا آثَارُ عَظِيمَةٌ فِي صَلَاحِ مُعْتَقِدِ الْإِنْسَانِ وَفِي صِحَّةِ تَصَوُّرِهِ وَفِي حُسْنِ مَنْطِقِهِ وَفِي قُدْرَتِهِ عَلَى الْإِقْنَاعِ وَالتَّأْثِيرِ وَلِذَلِكَ تَجِدُ كَمْ رَبَطَ اللَّهُ تَعَالَى بِالتَّقْوَى مِنْ آثَارٍ، قَالَ تَعَالَى: ﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنْ تَتَّقُوا اللَّهَ يَجْعَلْ لَكُمْ فُرْقَانًا﴾^(٣)، يَعْنِي: يَعْطِيكُمْ الْقُدْرَةَ الَّتِي تُفَرِّقُونَ بِهَا بَيْنَ الْحَقِّ وَالْبَاطِلِ سَوَاءً لِأَنْفُسِكُمْ أَوْ لِغَيْرِكُمْ، وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ مَعَ الَّذِينَ اتَّقَوْا وَالَّذِينَ هُمْ مُحْسِنُونَ﴾^(٤)، وَمَنْ كَانَ اللَّهُ مَعَهُ مُؤَيِّدًا نَاصِرًا فَهُوَ الْمَنْصُورُ وَهُوَ الْمُتَنْصِرُ.

(١) سورة المائدة، الآية [٨].

(٢) أخرجه مسلم في كتاب الإمارة - باب فضيلة الإمام العادل وعقوبة الجائر (١٨٢٧)، من حديث

عبد الله بن عمرو رضي الله عنه.

(٣) سورة الأنفال، الآية [٢٩].

(٤) سورة النحل، الآية [١٢٨].

ثانياً: مِنْ أَسْبَابِ التَّوْفِيقِ لِلْحَقِّ وَالتَّائِيدِ مِنَ الْخَالِقِ أَنْ يَكُونَ الْمَرْءُ مُكْثِرًا مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَدُعَاءِ التَّضَرُّعِ بَيْنَ يَدَيْهِ فَإِنَّ لِلذِّكْرِ وَالِدُعَاءِ وَالتَّضَرُّعِ الْأَثَرَ الْعَظِيمَ فِي حُسْنِ الْفَهْمِ وَجُودَةِ التَّصَوُّرِ وَالْقُدْرَةِ عَلَى الْإِقْنَاعِ.

الأدب الخامس عشر: بَدْءُ الْمُنَاطَرَاتِ بِذِكْرِ اللَّهِ:

فَإِنَّ: (كُلَّ أَمْرٍ لَا يُبْدَى فِيهِ بِالْحَمْدِ لِلَّهِ فَهُوَ أَقْطَعُ) ^(١) كَمَا وَرَدَ فِي الْخَبَرِ عَلَى مَا ذُكِرَ فِي الْخَبَرِ مِنْ كَلَامٍ مِنْ جِهَةٍ تَضْعِيفُ ذَلِكَ الْخَبَرَ لَكِنْ قَدْ وَرَدَ فِي الْحَدِيثِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: (مَا مِنْ قَوْمٍ يَجْلِسُونَ مَجْلِسًا لَا يَذْكُرُونَ اللَّهَ فِيهِ إِلَّا كَانَ عَلَيْهِمْ تِرَةٌ) ^(٢)، أَيْ يَكُونُ نَاقِصًا.

ثالثاً: أَنْ يَكُونَ الْمَرْءُ حَرِيصًا عَلَى حُسْنِ الْمَنْظَرِ سَوَاءً فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِهِئَتِهِ أَوْ بِمَلْبَسِهِ فَإِنَّ عَدَمَ ذَلِكَ قَدْ يَصُدُّ بَعْضَ النَّاسِ عَنْ قَبُولِ مَا مَعَهُ مِنَ الْحَقِّ.

(١) أخرجه أحمد في «مسنده» (٣٥٩/٢)، وأبو داود في كتاب الأدب - باب الهدي في الكلام (٤٨٤٠)، والنسائي في «سننه الكبرى» (١٠٣٢٨)، وابن ماجه في كتاب النكاح - باب خطبة النكاح (١٨٩٤)، والدارقطني في «سننه» (٢٢٩/١)، وابن حبان في «صحيحه» (١)، (٢)، والخراطي في «فضيلة الشكر» (١٧)، وابن الأعرابي في «الزهد وصفة الزاهدين» (١)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٢٠٨/٣)، وفي «شعب الإيمان» (٩٠/٤)، جميعاً من طريق: قره، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة رضي الله عنه. قال أبو داود: «رواه يونس وعقيل وشعيب وسعيد بن عبد العزيز، عن الزهري عن النبي ﷺ مرسلًا». فقد خالف قره بن عبد الرحمن - وهو صدوق له أوهام - هؤلاء الأثبات، فرواه موصولاً، وهو مرسل كما أخرجه النسائي في «سننه الكبرى» (١٠٣٣١)، عن الزهري مرسلًا، والحديث ضعفه الألباني في «ضعيف الجامع» (٤٢١٨)، وقال: «ضعيف».

(٢) أخرجه أحمد في «مسنده» (٤٦٣/٢)، والترمذي في كتاب الدعوات - باب ما جاء في القوم يجلسون ولا يذكرون الله (٣٣٨٠)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وصححه الألباني في «صحيح الترمذي».

الأدب السادس عشر: الجِرْصُ عَلَى الْهُدُوءِ وَالْوَقَارِ فِي وَقْتِ الْمُنَاطَرَةِ؛
لِأَنَّ الْخِفَةَ وَالطَّيْشَ فِي الْمُنَاطَرَاتِ وَكَثْرَةَ تَحْرِيكِ الْأَعْضَاءِ يُورِثُ فِي نَفْسِ
الْخَصْمِ وَفِي نَفْسِ الْمُسْتَمِعِ شُعُورًا بِعَدَمِ أَهْلِيَّةِ مَنْ كَانَ كَذَلِكَ.

الأدب السابع عشر: التَّأَدُّبُ فِي جُلُوسِهِ؛
أَنْ يَكُونَ الْمَرْءُ حَرِيصًا عَلَى التَّأَدُّبِ فِي هَيْئَةِ جُلُوسِهِ.

الأدب الثامن عشر: مَرَاعَاةُ مُسْتَوَى صَوْتِهِ؛
فَلَا يَرْفَعُهُ جَدًّا فَيَكُونُ سَبَبًا فِي إِيغَابِهِ وَعَدَمِ قُدْرَتِهِ عَلَى إِظْهَارِ حُجَّتِهِ وَلَا يُخْفِي
صَوْتَهُ فَيُنْسَبُ إِلَى ضَعْفِ الْحُجَّةِ.

الأدب التاسع عشر: أَنْ يَكُونَ الْمَرْءُ حَرِيصًا عَلَى الْاِقْتِصَارِ عَلَى النَّافِعِ الْمُفِيدِ
الْمُخْتَصَرِ؛

لِيَتِمَكَّنَ مِنْ إِصْصَالِ مَا لَدَيْهِ مِنَ الْحَقِّ بِأَقْلٍ وَقَتٍ وَالنَّفُوسُ تَتَعَبُ وَالنَّاسُ يَمَلُّونَ
مَعَ كَثْرَةِ الْكَلَامِ فَإِذَا كَانَ الْمَرْءُ كَلَامُهُ قَلِيلًا تَمَكَّنَ مِنْ إِصْصَالِ الْحَقِّ لِلنَّفُوسِ حَالِ
نَشَاطِهَا، وَمِنْ هُنَا فَإِنَّ الْخَطِيبَ بِقَصْرِ حُطْبَتِهِ يُؤَثِّرُ فِي النَّفُوسِ مَا لَا يُؤَثِّرُهُ صَاحِبُ
الْخُطْبَةِ الطَّوِيلَةِ.

الأدب العشرون: أَنْ تَرَاعَى مَنَازِلَ النَّاسِ وَالْقَابِضَ فِي هَذِهِ الْمُنَاطَرَاتِ؛
وَهُنَا مَسْأَلَةٌ يَقَعُ التَّرْدُدُ فِيهَا هِيَ: هَلْ يَحْسُنُ ذِكْرُ اسْمِ الْمُنَاطِرِ أَوْ أَنَّ الْأَوَّلَى عَدَمُ
ذِكْرِ اسْمِهِ وَخُصُوصًا فِي الْمُنَاطَرَاتِ الْمَكْتُوبَةِ إِذِ الْمُنَاطَرَاتُ الشَّفَهِيَّةُ يَكُونُ كُلُّ
وَاحِدٍ قَدْ قَابَلَ الْآخَرَ فَلَا يَخْتَاجُ مَعَهُ إِلَى ذِكْرِ اسْمِهِ لَكِنْ فِي الْمُنَاقَشَاتِ
وَالْمُنَاطَرَاتِ الْمَكْتُوبَةِ وَالرُّدُودِ الْمُؤَلَّفَةِ هَلِ الْأَوَّلَى أَنْ يُذَكَّرَ اسْمُ الْخَصْمِ أَوْ أَنْ
الْأَحْسَنَ عَدَمُ ذِكْرِ اسْمِهِ؟

هَذِهِ لِلنَّاسِ فِيهَا مَنَاجِجٌ مُخْتَلِفَةٌ وَيَنْبَغِي أَنْ يُلَاحَظَ أَنَّ كَثِيرًا مِمَّنْ لَا يُأْبَهُ لَهُمْ إِنَّمَا
عُرِفُوا وَاشْتَهَرَتْ مَقَالَتُهُمْ بِسَبَبِ رَدِّ ذَوِي الْفَضْلِ عَلَيْهِمْ، لَوْ التَّفَقُّتَا إِلَى أَوْلَيْكَ

الَّذِينَ نَازَرَهُمُ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ مَثَلًا لَمْ يَكُنْ لَهُمْ مَكَانَةٌ وَمَنْزِلَةٌ عُرِفُوا بِذِكْرِ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ لَهُمْ، فَالْعَالَمُ يُبَيِّنُ الْحَقَّ بِدُونِ حَاجَةٍ إِلَى ذِكْرِ مَنْ خَالَفَهُ؛ لِأَنِّ فِي ذِكْرِ اسْمِهِ رَفْعًا لِمَكَانَتِهِ وَإِشْهَارًا لِاسْمِهِ.

الأدب الحادي والعشرون: أَنْ يُقَدَّمَ أَقْوَى الْمَعَانِي لِيَكُونَ تَأْثِيرُهَا أَبْلَغَ فِي النَّفْسِ؛

فَلَوْ قَدَّمَ الْكَلَامَ الضَّعِيفَ لَكَانَ تَأْثِيرُهَا فِي النَّفْسِ ضَعِيفًا وَلَوْ أُرِدَ بَعْدَهُ حُجَّةٌ قَوِيَّةٌ أَوْ مَعْنَى وَاضِحًا، وَبِالتَّالِيِ يَنْبَغِي أَنْ يُرْتَّبَ الْمُنَاطِرُ كَلَامُهُ وَيَعْتَنَى بِذَلِكَ لِيَكُونَ ذَلِكَ أَدْعَى لِتَأْثَرِ النَّفْسِ بِهِ.

الأدب الثاني والعشرون: التَّمْيِيزُ بَيْنَ الْمَعَارِضَاتِ الصَّحِيحَةِ وَالْبَاطِلَةِ؛
أَنْ يُمَيِّزَ بَيْنَ الْمُعَارِضَاتِ الصَّحِيحَةِ وَالْمُعَارِضَاتِ الْبَاطِلَةِ وَلَا يُدْخِلُ بَعْضُهَا فِي بَعْضٍ.

الأدب الثالث والعشرون: أَنْ يَسْتَغْمَلَ الْأَلْفَاظَ فِي حَقِيقَتِهَا؛
فَإِنَّ اسْتِغْمَالَ اللَّفْظِ فِي غَيْرِ مَعْنَاهُ الْحَقِيقِيِّ يُؤَدِّي إِلَى الْإِلْتِبَاسِ وَاخْتِلَافِ الْمَقْصُودِ بَيْنَ الْمُتَنَاطِرِينَ بِحَيْثُ يَكُونُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا فِي بَحْثٍ وَوَادٍ مُخَالَفٍ لِمَوْطِنِ الْآخَرِ، وَمِنَ الْقَوَاعِدِ الَّتِي تُذَكَّرُ فِي هَذَا الْبَابِ مَا يَتَعَلَّقُ بِمُخَاطَبَةِ أَهْلِ الْإِصْطِلَاحِ بِاصْطِلَاحِهِمْ فَلَا يَصِحُّ أَنْ تُكَلَّمَ الْأُصُولِيُّ بِاصْطِلَاحِ نَحْوِيِّ، وَلَا يَصِحُّ أَنْ تُكَلَّمَ الْمُنَاطِرُ الَّذِي يَكُونُ مِنَ الْفِرْقَةِ الْأُولَى بِاصْطِلَاحِ سَارٍ عَلَيْهِ أَهْلُ الْفِرْقَةِ الْآخَرَى، مِثَالُ ذَلِكَ: عِنْدَ الْأُصُولِيِّينَ كَلِمَةُ الصِّفَةِ أَوْسَعُ مَدْلُولًا مِنْهَا عِنْدَ النُّحَاةِ فَإِنَّ الصِّفَةَ عِنْدَ النُّحَاةِ هِيَ النَّعْتُ فَقَطْ، بَيْنَمَا الصِّفَةُ عِنْدَ الْأُصُولِيِّينَ تَشْمَلُ الْحَالَ وَتَشْمَلُ الْمُصَافَ وَتَشْمَلُ التَّمْيِيزَ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ، فَعِنْدَمَا يُنَاطِرُ الْإِنْسَانُ الْأُصُولِيَّ أُصُولِيًّا فَلَا يَصِحُّ أَنْ يُخَاطَبَهُ بِاصْطِلَاحِ النُّحَاةِ.

وَلَكِنْ لَا بُدَّ أَنْ يُلَاحِظَ أَنْ يَكُونَ هَذَا الْإِضْطِلَاحُ غَيْرَ مُخَالِفٍ لِلشَّرْعِ فَأَمَّا إِذَا كَانَ الْإِضْطِلَاحُ مُخَالِفًا لِلشَّرْعِ فَلَا يَصِحُّ لَهُ أَنْ يُخَاطَبَ بِهِ إِلَّا أَنْ يُبَيِّنَ فَيَقُولَ عَلَى وَفْقَ مَا تَضَطَّلِحُونَ عَلَيْهِ مِنْ تَسْمِيَتِكُمْ لِكَذَا وَكَذَا مَعَ أَنَّنِي لَا أَرْتَضِيهِ، وَمِنْ الْأُمُورِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالْمُنَازَرَاتِ أَنَّهُ يَحْسُنُ وَضْعُ حَكَمٍ يَحْكُمُ بَيْنَ الْمُتَنَازِرِينَ وَيُرْجِعُهُمَا إِلَى الصَّوَابِ وَيُبْعِدُ عَنْهُمَا الزَّلَلَ وَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ هَذَا الْحَكَمُ مِنْ أَصْحَابِ الْإِخْتِصَاصِ بِالْفَنِّ الَّذِي تَحْصُلُ الْمُنَازَرَةُ فِيهِ وَأَنْ يَكُونَ عَدْلًا وَأَنْ تَكُونَ مَحَبَّةً وَلَاؤُهُ مَعَ الْمُتَنَازِرِينَ مُتَسَاوِيَةً.

ومن الأمور المتعلقة بالمناظرات أنه في عَصْرِنَا الْحَاضِرِ مَعَ التَّوَسُّعِ فِي وَسَائِلِ التَّوْثِيقِ يَحْسُنُ تَوْثِيقُ الْمُنَازَرَاتِ وَتَسْجِيلُهَا حِفْظًا لِكَلَامِ كُلِّ مِنَ الْمُتَنَازِرِينَ مِنْ جِهَةٍ وَلِإِتَاحَةِ إِمْكَانِيَّةِ الْإِسْتِفَادَةِ مِنْهَا عَلَى طَرَائِقٍ مُخْتَلِفَةٍ مِنْ جِهَةٍ ثَانِيَةٍ.

مَا يَنْهَى عَنْهُ فِي الْمُنَازَرَةِ^(١) :

هُنَاكَ أُمُورٌ يُنْهَى الْمُتَنَازِرَانِ عَنِ الْإِتِّصَافِ بِهَا حَالِ الْمُنَازَرَةِ سَاعَرِضٌ لِشَيْءٍ مِنْهَا عَلَى سَبِيلِ الْإِيْجَازِ، فَمِنْ ذَلِكَ:

أولاً: التَّقَلُّبُ فَلَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ الْمُنَازِرُ مُتَبَيِّنًا لِمَوْقِفٍ أَوْ لِقَوْلٍ ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ يَنْقَلِبُ فَيَتَبَيَّنُ قَوْلًا آخَرَ وَسَنَاتِي إِلَى شَيْءٍ مِنْ هَذَا فِي الْكَلَامِ عَنْ قَادِحِ التَّرْكِيبِ؛ فَإِنَّ الْمُرَادَ بِهَذَا الْقَادِحِ الْإِعْتِرَاضَ بِنَاءً عَلَى تَرْكِيبِ قَوْلَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ.

(١) ينظر: الكافية للجويني (ص ٥٢٩ وما بعدها)، الإيضاح لابن الجوزي (ص ٤٢)، الجدل للطوفي

(ص ١٣-١٨)، المنهاج للباقي (ص ٩، ١٠)، الجدل لابن عقيل (ص ٢)، آداب البحث والمناظرة

للسنقيطي (ص ٢٧٤، ٢٧٥).

ثانياً: جَحْدُ الْأُمُورِ الضَّرُورِيَّةِ وَالْبَدِيعِيَّةِ وَيُعَدُّ هَذَا مِنْ أَسْبَابِ الْحُكْمِ عَلَى الْإِنْسَانِ بِالْإِنْقِطَاعِ.

ثالثاً: الدُّخُولُ حَالِ الْمُنَاطَرَةِ فِي عِلْمٍ لَا يَفْهَمُهُ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا، أَوْ فِي عِلْمٍ يَكُونُ الْإِنْسَانُ فِيهِ ضَعِيفًا، يَأْتِي ضَعِيفَ عِلْمٍ وَيَتَنَاقَشُ مَعَ بَعْضِ أَهْلِ الْبِدْعِ فِي الْإِنْتَرْنِتِ فِي مَسْأَلَةٍ عَقْدِيَّةٍ دَقِيقَةٍ وَبِالتَّالِيِ يُوقِعُ نَفْسَهُ وَغَيْرُهُ فِي ضَلَالَاتٍ لَيْسَتْ بِالْقَلِيلَةِ.

رابعاً: الْإِسَاءَةُ إِلَى الْخَضَمِ لِأَنَّ الْمُرَادَ بِهَذِهِ الْمُنَاطَرَاتِ مُنَاقَشَةَ الْقَضَايَا لَا الْقَدْحُ فِي الْأَشْخَاصِ وَالْأَسْمَاءِ. وَالْإِسَاءَةُ حِينَئِذٍ نَوْعٌ مِنْ أَنْوَاعِ الْإِيذَاءِ وَالظُّلْمِ وَقَدْ نَهَى اللَّهُ جَلَّ وَعَلَا عَنْ هَذَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ بَغَيْرِ مَا اكْتَسَبُوا فَقَدْ احْتَمَلُوا بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُبِينًا﴾^(١).

وَمِنْ أَنْوَاعِ الْإِسَاءَةِ إِلَى الْخَضَمِ الْإِسْتِهْزَاءُ بِهِ وَالسُّخْرِيَّةُ مِنْهُ قَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِنْ قَوْمٍ عَسَى أَنْ يَكُونُوا خَيْرًا مِنْهُمْ وَلَا نِسَاءٌ مِنْ نِسَاءٍ عَسَى أَنْ يَكُنَّ خَيْرًا مِنْهُنَّ﴾^(٢)، وَفِي الْحَدِيثِ: (لَا تُظْهِرِ الشَّهَادَةَ بِأَخِيكَ فَيُعَافِيهِ اللَّهُ وَيَبْتَئِكَ)^(٣).

خامساً: ومن الأمور التي ينهى عنها في باب المناظرات أَنْ يُؤَاخِذَ الْإِنْسَانُ بِجَرِيرَةٍ غَيْرِهِ، فِي الْمُنَاطَرَاتِ الْجَدَلِيَّةِ، فَعِنْدَمَا يُنَاقَشُ فِي قَضِيَّةٍ تَقُولُ كَيْفَ تُنَاقِشُنِي

(١) سورة الأحزاب، الآية [٥٨].

(٢) سورة الحجرات، الآية [١١].

(٣) أخرجه الترمذي في كتاب صفة القيامة والرفائق والورع، وقال: «حديث حسن» (٢٥٠٦)، من

حديث واثلة بن الأسقع رضي الله عنه وضعفه الألباني في «السلسلة الضعيفة» (٥٤٢٦)، وقال: «ضعيف».

فِي هَذِهِ الْقَضِيَّةِ وَابْنُ عَمَّكَ يَفْعَلُ كَذَا، وَسَنُشِيرُ إِلَى تَفْصِيلِ ذَلِكَ فِيمَا سَيَأْتِي بِإِذْنِ اللَّهِ فِي مَبَاحِثِ أَسْبَابِ الْخَطَا.

سادساً: احْتِقَارُ الْآخَرِينَ وَالتَّنْقِصُ مِنْ مَكَانَتِهِمْ وَازْدِرَاؤُهُمْ فَإِنَّ هَذَا مِنَ الْبَغْيِ الَّذِي يُنْهَى عَنْهُ وَفِي الْحَدِيثِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: (إِنَّ اللَّهَ أَوْحَى إِلَيَّ أَنْ تَوَاضَعُوا حَتَّى لَا يَفْخَرَ أَحَدٌ عَلَى أَحَدٍ وَلَا يَنْبَغِيَ أَحَدٌ عَلَى أَحَدٍ)^(١).

سابعاً: إِرَادُ الْأَعْلَاطِ وَالْأَغْلُوطَاتِ سَوَاءً بِالْإِثْنَانِ بِالْمَسَائِلِ الْغَرِيبَةِ فَيَسْأَلُ عَنْهَا الْمُنَاطِرَ مِنْ أَجْلِ أَنْ يُشْعِرَ الْمُسْتَمِعَ لَهَا بِأَنَّ هَذَا الْمُنَاطِرَ لَيْسَ أَهْلاً وَلَيْسَ مُتَعَمِّقاً فِي الْعِلْمِ، أَوْ تَكُونُ الْأَغْلُوطَاتُ بِإِرَادِ شُبِّهِ عَلَى كَلَامِ الْخَصْمِ غَيْرِ وَارِدَةٍ عَلَى كَلَامِهِ، وَجَاءَ فِي «السُّنَنِ»: (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ الْأَغْلُوطَاتِ)^(٢).

ثامناً: مِنَ الْمَنْهِيَّاتِ فِي هَذَا الْبَابِ الْحَيْلُ، بَأَن يَأْتِيَ أَحَدُ الْمُتَخَاصِمِينَ بِحَيْلٍ لَفْظِيَّةٍ أَوْ مَعْنَوِيَّةٍ لِيُتَلَبَّسَ عَلَى الْمُنَاطِرِ أَوْ عَلَى الْمُسْتَمِعِ.

تاسعاً: مِنَ الْأُمُورِ الَّتِي يُنْهَى عَنْهَا الْمُتَنَاطِرَانِ الرَّدُّ الْإِجْمَالِيُّ عَلَى كَلَامِ الْخَصْمِ بِدُونِ ذِكْرِ دَلِيلٍ: كَمَا لَوْ قَالَ: كَلَامُكَ غَيْرُ مَقْبُولٍ بِدُونِ أَنْ يَبِينَ عَلَى أَيِّ شَيْءٍ لَمْ يَقْبَلْ كَلَامُهُ؟ وَمَا هُوَ الْمَعْنَى فِي عَدَمِ قَبُولِهِ؟ وَنَحْوُ ذَلِكَ لِأَبَدٍ مِنْ بَيَانِ أَسْبَابِ عَدَمِ الْقَبُولِ.

عاشراً: مِنَ الْأُمُورِ الَّتِي يُنْهَى عَنْهَا الْمُتَنَاطِرَانِ الْإِعْجَابُ بِالنَّفْسِ؛ فَإِنَّ الْإِعْجَابَ بِالنَّفْسِ مِنْ أَسْبَابِ خُذْلَانِ اللَّهِ لِلْعَبْدِ وَمِنْ أَسْبَابِ الْوِزْرِ الْعَظِيمِ، وَقَدْ

(١) أخرجه مسلم في كتاب صفة الجنة - باب الصفات التي يعرف بها في الدنيا أهل الجنة وأهل النار

(٢٨٦٥)، من حديث عياض بن حمار رضي الله عنه.

(٢) أخرجه أبو داود (٣٦٥٦)، وأحمد (٤٣٥/٥)، وضعفه الألباني وغيره.

وَرَدَ فِي الْحَدِيثِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: (مَا يَزَالُ الرَّجُلُ يَذْهَبُ بِنَفْسِهِ - يَعْنِي: يُعْجَبُ بِنَفْسِهِ - حَتَّى يُكْتَبَ فِي الْجَبَّارِينَ فَيُصِيبُهُ مَا أَصَابَهُمْ) ^(١)، وَاسْمَعْ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: «وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ فَلَمْ تُغْنِ عَنْكُمْ شَيْئًا» ^(٢).

الحادي عشر: مِمَّا يُنْهَى عَنْهُ الْمُتَنَاطِرَانِ تَكَبُّرُ أَحَدُهُمَا عَلَى الْآخَرِ؛ فَإِنَّ الْكِبَرَ خُلُقٌ مَذْمُومٌ لَا يُمَكِّنُ مِنَ الْوُصُولِ إِلَى الْحَقِّ وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: (لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ مِنْ كِبَرٍ) ^(٣).

الثاني عشر: مِمَّا يُنْهَى عَنْهُ الْمُتَنَاطِرَانِ أَنْ يَتْتَهَجَّ أَحَدُهُمَا سَبِيلَ الْحُكْمِ عَلَى النَّوَايَا فَيَحْكُمُ عَلَى شَخْصٍ بِنَاءً عَلَى أَنَّهُ يَنْوِي كَذَا، فيقول: أَنْتَ تَقْصِدُ الْأَمْرَ الْفُلَانِيَّ، لِأَنَّ أَمْرَ النَّوَايَا أَمْرٌ خَفِيٌّ، فَلَا يَصِحُّ أَنْ يُعْلَقَ عَلَيْهِ حُكْمٌ بِدُونِ أَنْ يَظْهَرَ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ، أَوْ يَقُولُ: أَنْتَ مَا تُرِيدُ الْخَيْرَ، هَذِهِ الْكَلِمَةُ غَيْرُ مَقْبُولَةٍ لِأَنَّ الْإِرَادَةَ أَمْرٌ بَاطِنٌ، لَا يَطْلُعُ عَلَيْهِ الْخَصْمُ.

الثالث عشر: أَنْ يُجْتَنِبَ الْإِنْسَانُ أَنْ تَكُونَ مُنَاطَرَتُهُ فِي مَرَاكِزِ الْهَيْبَةِ الَّتِي يُوْجَدُ فِيهَا أَشْخَاصٌ يَهَابُهُمُ الْإِنْسَانُ وَبِالتَّالِي يُعْجِزُهُ ذَلِكَ عَنْ إِظْهَارِ الْحَقِّ وَبَيَانِهِ.

الرابع عشر: أَنْ يَعْتَمِدَ الْإِنْسَانُ عَلَى الْحَاضِرِينَ فِي أَثْنَاءِ الْمُنَاطَرَةِ كَمَا لَوْ كَانَ يَلْتَفِتُ إِلَى الْحَاضِرِينَ وَيَطْلُبُ مِنْهُمْ أَنْ يُسَانِدُوهُ فَإِنَّهُمْ رَبَّمَا خَذَلُوهُ وَرَبَّمَا فَهَمُّوا مِنْ حَالِهِ ضَعْفَ حُجَّتِهِ.

(١) أخرجه الترمذي في كتاب البر والصلة - باب ما جاء في الكبر، وقال: «حديث حسن» (٢٠٠٠)، من حديث سلمة بن الأكوع رضي الله عنه، وضعفه الألباني في «ضعيف الجامع» (٦٣٤٤)، وقال: «ضعيف».

(٢) سورة التوبة، الآية [٢٥].

(٣) أخرجه مسلم في كتاب الإيمان - باب تحريم الكبر وبيانه (٩١)، من حديث عبدالله بن مسعود رضي الله عنه.

الخامس عشر: مما يُنْهَى عنه المناظران التَّلْيِسُ وَالتَّزْوِيرُ فِي الْكَلَامِ فَيَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يُوضَّحَ حَقِيقَةُ الْحَالِ.

السادس عشر: مِمَّا يُنْهَى عَنْهُ الْمُنَاطَرُ أَنْ يَرُدَّ الْبَاطِلَ بِالْبَاطِلِ؛ فَإِنَّ صَاحِبَ الْحَقِّ يَتَعَمَّدُ عَلَى الْحَقِّ وَلَوْ كَانَ الْخَصْمُ مُبْطِلًا وَيَقُومُ عَلَى الْخِدَاعِ؛ فَإِنَّ هَذَا لَا يُجِزُ لَكَ أَنْ تُعَامِلَهُ بِمِثْلِ فِعْلِهِ لِلنَّهْيِ عَنْ ذَلِكَ فِي الشَّرْعِ.

مَا يَجْتَنِبُهُ الْمُنَاطِرُ فِي مُنَاطَرَتِهِ:

أولاً: يَجْتَنِبُ الْمُنَاطِرُ أَنْ يُورِدَ شُبُهًا يَعْتَقِدُ أَنَّهَا لِحُصْمِهِ ثُمَّ يُجِيبُ عَنْهَا؛ لِأَنَّهُ قَدْ يُورِدُ شُبُهَةً قَوِيَّةً وَيَكُونُ جَوَابُهُ هُوَ ضَعِيفًا فَحِينَئِذٍ يَكُونُ مُتَتَجًّا لِضِدِّ مَا يَقْصِدُهُ. (١)

ثانياً: يَجْتَنِبُ الْمُنَاطِرُ أَنْ يُرْجَّحَ فِي بَعْضِ الْمَسَائِلِ بِدُونِ أَنْ يَكُونَ هُنَاكَ دَلِيلٌ عَلَى التَّرْجِيحِ.

ثالثاً: يَجْتَنِبُ الْمُنَاطِرُ عِنْدَ الْمُنَاطَرَةِ أَنْ يُكْرِّرُ دَعْوَاهُ مَرَّاتٍ عَدِيدَةً بِالْأَلْفَافِ مُحْتَلِفَةً بِدُونِ أَنْ يَكُونَ هُنَاكَ بَيِّنَاتٌ عَلَى هَذِهِ الدَّعْوَى، فَهَذَا يَكُونُ مُجَرَّدَ دَعْوَى غَيْرِ قَائِمَةٍ عَلَى بُرْهَانٍ وَيَكُونُ مَضِيعَةً لِلْوَفْتِ.

رابعاً: يَجْتَنِبُ الْمُنَاطِرُ الْغِيْبَةَ لِحُصْمِهِ بَعْدَ انْتِهَاءِ مَجَالِسِ الْمُنَاطَرَةِ.

خامساً: يَجْتَنِبُ الْمُنَاطِرُ التَّرْوِيجَ لِلْبَاطِلِ بِالْأَسْمَاءِ الْحَسَنَةِ فَإِنَّ كَثِيرًا مِنْ أَهْلِ الْبَاطِلِ يَرَوُّجُونَ لِباطِلِهِمْ بِأَسْمَاءٍ بَرَّاقَةٍ وَخُذْ مِثَالِ ذَلِكَ لَفْظَةَ التَّوْحِيدِ فَإِنَّ الْفِرْقَ كُلَّهَا تَدَّعِي أَنَّهَا أَهْلُ التَّوْحِيدِ، أَحَدُهُمْ يَقُولُ الْمُرَادُ بِالتَّوْحِيدِ وَحْدَةُ الْوُجُودِ، وَالْآخَرُ يَقُولُ: التَّوْحِيدُ يُرَادُ بِهِ نَفْيُ الصِّفَاتِ وَالْآخَرُ يُفَسِّرُ التَّوْحِيدَ بِأَنَّهُ تَوْحِيدُ

الرُّبُوبِيَّةَ دُونَ الْأُلُوهِيَّةِ، وَهَكَذَا فَيَحْذَرُ الْإِنْسَانُ مِنْ اسْتِعْمَالِ بَعْضِ النَّاسِ لِلْأَسْمَاءِ الْحَسَنَةِ لِيَتِمَكَّنَ مِنْ تَرْوِيجِ الْمَعَانِي الْبَاطِلَةِ.

وَمِنْ الْأُمُورِ الَّتِي تُلَاحَظُ فِي هَذَا أَنَّ الْغَلْبَةَ فِي مِثْلِ هَذِهِ الْمُنَاطَرَاتِ يَنْبَغِي أَنْ تَكُونَ بِالدَّلِيلِ وَالْحُجَّةِ وَالْبُرْهَانِ وَلَيْسَ بِالْأَلْفَاظِ الْمُنَمَّقَةِ وَلَا الْأَعْدَادِ الْمُتَكَاثِرَةِ، فِي بَعْضِ الْقُنُوتِ يَجْمَعُونَ اثْنَيْنِ فَيَتَنَاظَرَانِ وَبَعْدَ انْتِهَاءِ مَجْلِسِ الْمُنَاطَرَةِ يَلْتَفِتُونَ إِلَى الْحُضُورِ وَيَسْأَلُونَهُمْ، أَوْ يُصَوِّتُونَ بِالِاتِّصَالِ عَلَى الْقَنَاةِ لِيُنْظَرَ مَنْ هُوَ الَّذِي يَكْثُرُ مُؤَيَّدُوهُ، لَيْسَ هَذَا دَلِيلًا عَلَى الْغَلْبَةِ وَالِانْتِصَارِ.

سادسا: يَجْتَنِبُ الْمُنَاطِرُ الْإِسْتِذْلَالَ عَلَى الشَّيْءِ بِنَفْسِهِ فَلَا يَصِحُّ مَثَلًا أَنْ تَأْتِيَ بِدَلِيلٍ قِيَاسِيٍّ لِيُثَبَّتَ أَنَّ الْقِيَاسَ دَلِيلٌ شَرْعِيٌّ إِذَا لَا يَصِحُّ أَنْ تَسْتَدِلَّ عَلَى الشَّيْءِ بِنَفْسِهِ.

الفصل السابع

قواعدُ الجدلِ

هُنَاكَ عَدَدٌ مِنَ الْقَوَاعِدِ الَّتِي يَحْسُنُ بِأَهْلِ الْمُنَاطَرَةِ أَنْ يَسِيرُوا عَلَيْهَا، فَهَذِهِ الْقَوَاعِدُ بِمِثَابَةِ الْأَحْكَامِ الَّتِي تَجْعَلُ الْإِنْسَانَ يَعْرِفُ الْمُبْطِلَ مِنَ الْمَحِقِّ فِي هَذِهِ الْمُنَاطَرَةِ، فَكَلَامُنَا بِإِذْنِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ سَيَكُونُ فِي قَوَاعِدِ الْجَدَلِ.

القاعدةُ الأولى: صحَّةُ الدليل تستلزمُ صحَّةَ الحكم:

فَإِذَا كَانَ الدَّلِيلُ صَحِيحًا مَبْنِيًّا عَلَى مُقَدَّمَاتٍ صَحِيحَةٍ، وَكَانَ تَرْكِيبُ الدَّلِيلِ تَرْكِيبًا صَحِيحًا، وَكَانَ الدَّلِيلُ مُنْتَجًا لِلْحُكْمِ، فَهَذَا يَدُلُّنَا عَلَى أَنَّ الْحُكْمَ صَحِيحٌ، فَيَلْزَمُ مِنْ صِحَّةِ الدَّلِيلِ صِحَّةُ الْحُكْمِ النَّاتِجِ عَنْ ذَلِكَ الدَّلِيلِ، وَهَذَا هُوَ مَعْنَى كَوْنِ الشَّيْءِ دَلِيلًا، أَنَّهُ مُوَصَّلٌ إِلَى الْحُكْمِ؛ وَلِذَلِكَ قُلْنَا فِي تَعْرِيفِ الدَّلِيلِ بِأَنَّهُ: مَا يَتَوَصَّلُ بِصَحِيحِ النَّظَرِ فِيهِ إِلَى مَطْلُوبٍ خَبَرِيٍّ^(١).

القاعدةُ الثانيةُ: صحَّةُ الحكم لا تستلزمُ صحَّةَ الدليل:

فَإِنَّ النَّاسَ قَدْ يَسْتَدِلُّونَ عَلَى الصَّحِيحِ بِأَدَلَّةٍ بَاطِلَةٍ أَوْ بِأَدَلَّةٍ غَيْرِ مُوَصَّلَةٍ إِلَى ذَلِكَ الْحُكْمِ.

القاعدةُ الثالثةُ: لا يجوزُ إثباتُ الشَّيْءِ بِنَفْسِهِ^(٢):

فَعِنْدَمَا تَسْتَدِلُّ عَلَى صِحَّةِ دَلِيلٍ بِذَلِكَ الدَّلِيلِ يَكُونُ اسْتِدْلَالًا بَاطِلًا، أَوْ تَسْتَدِلُّ عَلَى صِحَّةِ الدَّلِيلِ بِبَعْضِ أَفْرَادِهِ، فَإِنَّهُ حِينَئِذٍ يَكُونُ اسْتِدْلَالًا بَاطِلًا، مِثَالُ ذَلِكَ: لَوْ قَالَ قَائِلٌ: الْقِيَاسُ دَلِيلٌ صَحِيحٌ؛ قِيَاسًا عَلَى الْإِسْتِدْلَالِ، فَإِنَّهُ حِينَئِذٍ أَثْبَتَ صِحَّةَ دَلِيلِ الْقِيَاسِ

(١) ينظر: الإيضاح لابن الجوزي (ص ١٦).

(٢) مجموع الفتاوى ١٧٨/٣١.

بِوَاسِطَةِ دَلِيلٍ قِيَاسِيٍّ، فَلَا يَكُونُ الْإِسْتِدْلَالُ بِذَلِكَ صَحِيحًا، وَمِثْلُهُ أَيْضًا لَوْ اسْتَدَلَّ مُسْتَدِلٌّ عَلَى صِحَّةِ الْإِحْتِجَاجِ بِخَيْرِ الْوَاحِدِ بِخَيْرٍ وَاحِدٍ، فَإِنَّ الْخَصْمَ يَقُولُ لَهُ: أَنْتَ تَسْتَدِلُّ بِمَا لَا يَصِحُّ الْإِسْتِدْلَالُ بِهِ إِلَّا بَعْدَ تَقْرِيرِ الدَّعْوَى وَإِثْبَاتِهَا.

مِثَالٌ آخَرُ: لَوْ قَالَ: الْإِجْمَاعُ حُجَّةٌ شَرْعِيَّةٌ؛ وَالِدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ إِجْمَاعُ السَّلَفِ عَلَى صِحَّةِ الْإِحْتِجَاجِ بِهِ، اخْتَجَّ عَلَى صِحَّةِ الْإِحْتِجَاجِ بِالْإِجْمَاعِ، بِذَاتِ الْإِجْمَاعِ، فَإِنَّ الْمُخَالَفَ سَيَقُولُ: أَنَا لَا أُوَافِقُكَ عَلَى صِحَّةِ هَذَا الدَّلِيلِ.

القاعدة الرابعة، جعل المطلوب مقدمًا في إثبات نفسه يعدُّ من المصادرة^(١)؛ فالمتلُوبُ الَّذي هُوَ النتيجة المراد التوصلُ إليها، والحُكْمُ الَّذي يُرادُ إنتاجُه لَا يَصِحُّ أَنْ تَجْعَلَهُ مُقَدِّمَةً مِنْ مُقَدِّمَاتٍ دَلِيلِكَ؛ لِأَنَّ الْخَصْمَ لَا يَسْلَمُ ذَلِكَ وَلَا يُوَافِقُ عَلَى صِحَّتِهِ.

القاعدة الخامسة، تغيير العبارات لا ينتج تبديل الحقائق؛ فَإِذَا غَيَّرْتَ اسْمَ الشَّيْءِ، لَا يَعْنِي أَنَّكَ غَيَّرْتَ حَقِيقَتَهُ، وَإِذَا اسْتَعْمَلْتَ اسْمًا آخَرَ مِنْ أَسْمَاءِ الْمُسَمَّى، فَإِنَّكَ حِينَئِذٍ لَمْ تُبَدِّلْ حَقِيقَةَ ذَلِكَ الْمُسَمَّى.. يَأْتِيكَ مُسْتَدِلٌّ وَيَقُولُ: السَّيْفُ أَصْدَقُ أَنْبَاءٍ مِنَ الْكُتُبِ، ثُمَّ يَقُولُ فِي الدَّلِيلِ الَّذِي بَعْدَهُ: الصَّمْصَامَةُ أَجْلَى فِي أَيْضَاحِ الْأَمْرِ مِنَ الصُّحُفِ، أَوْ: الصِّفَائِحُ الْحَادَّةُ أَقْوَى فِي أَيْضَاحِ الْأَمْرِ مِنْ صَحَائِفِ الْكِتَابَةِ.

المعنى في العبارة الأولى هُوَ نفسُ المعنى في العبارة الثانية، فتكرير العبارات بتغيير الألفاظ لا يعنى أَنَّ الحقائق قد تبدلت، واستعمال مثل ذلك مما يُعَابُ عَلَى المناظرِ بِهِ؛ لِأَنَّهُ بِمِثَابَةِ مَنْ يُكَرِّرُ الْقَوْلَ بِمَا لَا ثَمَرَ تَحْتَهُ.

(١) درء تعارض العقل والنقل ٤/ ١٥١، بيان مثرات الغلط (ص ١٤).

القاعدة السادسة: جَوَّازُ الشَّيْءِ لَا يَعْنِي وَقُوعُهُ؛
فَعِنْدَمَا تَقُولُ عَنْ أَمْرٍ مِنَ الْأُمُورِ بَأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ وَاقِعًا، لَا يَعْنِي أَنْ يَكُونَ قَدْ
حَصَلَ حَقِيقَةً.

القاعدة السابعة: مَا بَنِيَ عَلَى بَاطِلٍ فَهُوَ بَاطِلٌ؛
وَلَيْسَ الْمُرَادُ بِهِ هُنَا الدَّلِيلُ الْبَاطِلُ؛ إِنَّمَا الْمُرَادُ بِهِ مَا يُسْتَنْدُ عَلَيْهِ فِي إِقَامَةِ الشَّيْءِ،
وَبِالْتَّالِي فَإِنَّ الْأَثَارَ الْمُرْتَبَةَ عَلَى الْحُكْمِ الْبَاطِلِ كُلُّهَا بَاطِلَةٌ؛ وَلَوْ أَزِمَ الْقَوْلُ الْبَاطِلِ
بَاطِلَةٌ.

القاعدة الثامنة: الْأَلْفَاظُ الْمُشْتَرَكَةُ لَا تَسْتَعْمَلُ إِلَّا عِنْدَ بَيَانِ الْمُرَادِ مِنْهَا؛
الْمُرَادُ بِالْأَلْفَاظِ الْمُشْتَرَكَةِ: هِيَ اللَّفْظُ الْوَاحِدُ الدَّالُّ عَلَى مَعَانٍ مُتَعَدِّدَةٍ فِي أَوْضَاعٍ
مُخْتَلِفَةٍ^(١).

مِثَالُ ذَلِكَ: لَفْظَةُ «الْمُشْتَرِي» تَصُدَّقُ عَلَى الْمُقَابِلِ لِلْبَائِعِ، وَتَصُدَّقُ عَلَى الْكَوَكِبِ
الْمَعْرُوفِ.

هَذَا اللَّفْظُ الْمُشْتَرَكُ لَا يَصِحُّ أَنْ يَسْتَعْمِلَهُ الْإِنْسَانُ فِي كَلَامِهِ وَمُنَاطَرَتِهِ حَتَّى يُبَيِّنَ
الْمُرَادَ مِنْهُ، أَوْ عِنْدَمَا يَسْتَعْمَلُ الْإِنْسَانُ هَذَا اللَّفْظَ فِي جَمِيعِ مَعَانِيهِ إِذَا لَمْ تَكُنْ مُتَنَاقِضَةً
أَوْ مُتَنَافِيَةً.

فَمِثْلًا كَلِمَةُ (عَسَعَسَ) مِنَ الْأَلْفَاظِ الْمُشْتَرَكَةِ، وَمِنَ الْقَوَاعِدِ الْمَقْرَّرَةِ أَنَّ اللَّفْظَ
الْمُشْتَرَكَ لَا يَدُلُّ عَلَى الْمَعْنِيَيْنِ الْمُتَنَافِيَيْنِ، لَكِنَّهُ يُمْكِنُ أَنْ يَدُلَّ عَلَى الْمَعْنِيَيْنِ غَيْرِ الْمُتَنَافِيَيْنِ،
وَهُنَا كَلِمَةُ (عَسَعَسَ) تَدُلُّ عَلَى دُخُولِ اللَّيْلِ وَخُرُوجِهِ، وَحُلُّهَا عَلَى الْمَعْنِيَيْنِ فِي قَوْلِهِ
تَعَالَى: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا عَسْعَسَ﴾^(٢)، لَا تَنَافِيَ فِيهِ، فَإِذَا حُمِلَتْهَا عَلَى الدُّخُولِ وَمَعْنَى الْخُرُوجِ
مَعْنَى فَلَا تَنَافِيَ فِيهِ.

(١) ينظر: الإيضاح لابن الجوزي (ص ١٤).

(٢) سورة التكويم، الآية [١٧].

القاعدةُ الثَّاسِعَةُ: مَا اسْتَلْزَمَ رَفْعَ الْأُمُورِ الْوَاقِعَةِ فَهُوَ غَيْرُ وَاقِعٍ؛

إِذَا قُدِّرَ أَنَّ حُكْمًا مِنَ الْأَحْكَامِ يُنْتِجُ الْحُكْمَ عَلَى الْأُمُورِ الْحَاصِلَةِ وَالْوَاقِعَةِ بِأَنَّهَا لَمْ تَقَعْ، فَإِنَّ ذَلِكَ الْحُكْمَ غَيْرُ وَاقِعٍ، إِذْ لَوْ كَانَ وَاقِعًا لَأَدَّى إِلَى اِرْتِفَاعِ الْأُمُورِ الْمَوْجُودَةِ، لَكِنْ الْأُمُورُ الْمَوْجُودَةُ لَمْ تَرْتَفِعْ، فَبِالْتَّالِي يَدُلُّنَا ذَلِكَ عَلَى عَدَمِ وَقُوعِهِ:

مِنْ أَمْثَلَةِ ذَلِكَ:

أَنَّ يَقُولَ الْقَائِلُ: كُلُّ النَّاسِ عِنْدَهُمْ عُقُولٌ تَجْعَلُهُمْ يُقْدِمُونَ عَلَى الْحَيْرِ وَالْحَقِّ، فَهَذِهِ الْقَاعِدَةُ تَسْتَلْزِمُ رَفْعَ أُمُورٍ وَاقِعَةٍ مِنْ إِقْدَامِ أَنْاسٍ كَثِيرِينَ عَلَى الْبَاطِلِ وَالسُّوءِ وَالشَّرِّ؛ فَهَذِهِ الْكَلِمَةُ تَسْتَلْزِمُ رَفْعَ أُمُورٍ وَاقِعَةٍ؛ لِأَنَّ هُنَاكَ كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ عِنْدَهُمْ مُبْطِلَاتٌ، وَعِنْدَهُمْ عَقَائِدُ فَاسِدَةٌ وَعِنْدَهُمْ شُرُورٌ وَمَفَاسِدُ، فَحِينَئِذٍ تَكُونُ هَذِهِ الْقَاعِدَةُ غَيْرَ صَحِيحَةٍ وَغَيْرَ وَاقِعَةٍ.

القاعدةُ العَاشِرَةُ: اسْتِعْمَالُ الْأَلْفَافِ الْمُبْهَمَةِ تَلْبِيسٌ؛

وَالْمُرَادُ بِالتَّلْبِيسِ تَعْمِيَةُ الْأَمْرِ وَعَدَمُ إِضْحَاحِ حَقِيقَتِهِ، وَيَكُونُ هَذَا بِاسْتِعْمَالِ الْأَلْفَافِ الْمُبْهَمَةِ الَّتِي تَحْتَمِلُ مَعْنَى حَقًّا وَمَعْنَى بَاطِلًا، وَلِذَلِكَ تَجِدُونَ مَثَلًا فِي دَعَاوَى بَعْضِ الْمُدَّعِينَ يَقُولُ: مِنَ الْعَدْلِ الْمُسَاوَاةِ بَيْنَ الْخَلْقِ، فَكَلِمَةُ الْمُسَاوَاةِ تَحْتَمِلُ مَعْنَيْنِ:

الْأَوَّلُ: الْمُسَاوَاةُ الْمَطْلُوقَةُ، وَهِيَ لَيْسَتْ مِنَ الْعَدْلِ؛ بَلْ هِيَ ظُلْمٌ؛ لِأَنَّ مَعْنَاهَا أَنَّكَ تُسَاوِي بَيْنَ النَّاسِ مَعَ اخْتِلَافِ خَصَائِصِهِمْ وَأَفْعَالِهِمْ وَصِفَاتِهِمْ، وَهَذَا ظُلْمٌ، فَإِذَا جَاءَكَ الْعَامِلُ الَّذِي أَدَّى عَمَلَهُ بِإِتْقَانٍ، وَجَاءَكَ الْمُتَكَاسِلُ، وَأَعْطَيْتَهُمَا مُمَيَّزَاتٍ وَاحِدَةً فَأَنْتَ لَمْ تَعْدِلْ بَلْ ظَلَمْتَ، بِخِلَافِ الْمَعْنَى الثَّانِي لِلْمُسَاوَاةِ وَهُوَ مَا إِذَا كَانَ مُرَادُكَ بِالْمُسَاوَاةِ الْحُكْمَ عَلَى الْمُتَمَثِّلَيْنِ بِالْحُكْمِ الْوَاحِدِ.

القاعدة الحادية عشرة: وجوب المساواة في الحكم بين الشيء ولازمه؛
فلازم الشيء لا بد أن يكون مساوياً له في حكمه، أمّا أن تحكم على الشيء بحكم
كالمنع، ثم تحكم على لازمه بالوجوب، فهذا تناقض.
مثال ذلك:

إثبات طلوع الشمس يقتضي إثبات وجود النهار، هذا لازم، فلو قلت: الشمس
طالعة لكن النهار لم يأت، كان هذا تناقضاً.

القاعدة الثانية عشرة: المنع بعد التسليم غير مقبول؛
فإذا سلم أحد المتناظرين بشيء من كلام خصمه، فلا يصح له بعد ذلك أن
يمنعه ويُنكره؛ إذ الإقرار في صحة الشيء من أحد المتناظرين حجة عليه، وبالتالي لا
يصح منه أن ينفي ما أقر به، بخلاف العكس، فإن التسليم بالشيء بعد منعه مقبول
كما لو كنت أمتنع صحة كلامك، فإذا أقمت الدليل سلّمت، أمتنع كون الوصف
علة، فأقمت لي الدليل على أن هذا الوصف هو علة هذا الحكم، فبعد ذلك سلّمت؛
ولو أوردت فرقاً أو قادحاً آخر، فحينئذ يكون هذا من الأمور المقبولة.

القاعدة الثالثة عشرة: لا مانع من توارد الأدلة؛
فإن الدعوى الواحدة قد يدُل عليها أدلة كثيرة متعدّدة، فلا يمتنع أن تتوارد
الأدلة على مدلول واحد.

القاعدة الرابعة عشرة: دلالة الأدلة الصحيحة حقيقية وليست نسبية؛
فإن بعض الناس يقول: لا تكون الأدلة أدلة إلا بقبول النفوس لها، وإذا لم يوجد
قابل للدليل مصحح له، فإنه لا يكون دليلاً، وهذا القول قول خاطئ يقول به بعض
الاشاعرة، لكنه قول خاطئ فاسد؛ فإن الدليل الصحيح دليل مُتَّبِع، وجد الناظر
فيه أو لم يوجد.

دَلَالَةُ طُلُوعِ الشَّمْسِ عَلَى وُجُودِ النَّهَارِ دَلَالَةٌ صَحِيحَةٌ، وَلَوْ كَانَ النَّاسُ كُلُّهُمْ نِيَامًا.

مَسْأَلَةٌ فِي بَابِ الْقَطْعِ وَالظَّنِّ:

مِثْلُ هَذِهِ مَسْأَلَةٌ: هَلِ الْقَطْعُ وَالظَّنُّ نَاتِجٌ مِنْ صِفَاتِ النُّفُوسِ، مِنْ حَيْثُ تَقْبَلُهَا لِلدَّلِيلِ، أَوْ أَنَّ الْقَطْعَ وَالظَّنَّ نَاتِجٌ مِنْ صِفَاتِ الْأَدِلَّةِ؟ وَلِلنَّاسِ فِيهَا أَقْوَالٌ:

القول الأول: أنه من صِفَاتِ الْأَدِلَّةِ، وَهَذَا كَلَامُ الْمُعْتَرِ لَةٍ، وَلَا يَوْجَدُ لَصِفَاتِ النُّفُوسِ أَي تَأْثِيرٍ.

والقول الثاني: أنه ناتجٌ مِنْ صِفَاتِ النُّفُوسِ، وَهَذَا كَلَامُ الْأَشَاعِرَةِ.

والقول الثالث: أنه لَا بُدَّ مِنَ الْأَمْرَيْنِ مَعًا؛ الْقَطْعُ نَاتِجٌ عَنِ الدَّلِيلِ، لَكِنَّهُ لَا يَحْصُلُ إِلَّا بِقَبُولِ النَّفْسِ لَهُ^(١).

الْقَاعِدَةُ الْخَامِسَةُ عَشْرَةَ: لَا يَجُوزُ بِنَاءُ الدَّلِيلِ مِنْ مُقَدِّمَتَيْنِ مُتَنَاقِضَتَيْنِ؛ فَإِنَّ التَّنَاقُضَ غَيْرُ مَقْبُولٍ، فَإِنَّهُ لَوْ قَالَ: طُلُوعُ الشَّمْسِ دَلِيلٌ عَلَى وُجُودِ النَّهَارِ، وَطُلُوعُ الشَّمْسِ لَيْسَ دَلِيلًا عَلَى طُلُوعِ النَّهَارِ، قِيلَ: هَاتَانِ مُقَدِّمَتَانِ مُتَنَاقِضَتَانِ، وَبِالتَّالِي لَا يَصِحُّ بِنَاءُ الدَّلِيلِ مِنْهُمَا، وَمِثْلُ هَذِهِ الْقَاعِدَةِ قَاعِدَةٌ أُخْرَى يَقُولُونَ فِيهَا: الْكَلَامُ الْوَاحِدُ لَا يَكُونُ دَالًّا عَلَى نَقِضَيْنِ، وَالنَّقِضَانِ: مَا لَا يَجْتَمِعَانِ وَلَا يَرْتَفِعَانِ، مِثْلُ الْحَرَكَةِ وَالسُّكُونِ؛ وَالضَّدَانِ: مَا لَا يَجْتَمِعَانِ وَقَدْ يَرْتَفِعَانِ، مِثْلُ الْأَبْيَضِ وَالْأَسْوَدِ، قَدْ يَرْتَفِعَانِ، وَيَحْصُلُ هُنَاكَ لَوْ أَنَّ آخَرَ كَالْأَحْمَرِ مِثْلًا، فَهُمَا ضِدَّانِ وَلَيْسَا نَقِضَيْنِ.

الْقَاعِدَةُ السَّادِسَةُ عَشْرَةَ: الْعِلْمُ يُسْنَدُ إِلَى أَهْلِهِ؛

لَا يَصِحُّ أَنْ تُسْنَدَ فِي مَعْلُومَةٍ فِي أَثْنَاءِ الْمُنَاطَرَةِ عَلَى غَيْرِ أَهْلِ الْعِلْمِ الَّذِي تَنْتَهِي لَهُ تِلْكَ الْمَعْلُومَةُ، فَالْمَعْلُومَةُ الْهَنْدَسِيَّةُ لَا تُسْنَدُهَا إِلَى الطَّبِيبِ؛ هَذَا غَيْرُ مَقْبُولٍ، وَالْقَاعِدَةُ الْأُصُولِيَّةُ لَا تُسْنَدُهَا إِلَى مُحَدِّثٍ.

(١) انظر: القطع والظن عند الأصوليين للمؤلف.

القاعدة السابعة عشرة: بَيَانُ الْمُرَادِ لَا يَدْفَعُ الْإِيرَادَ،

الْمُرَادُ بِالْإِيرَادِ: الْإِعْتِرَاضُ، وَسُؤَالُ الْقَدَحِ، فَإِنَّكَ إِذَا تَوَجَّهْتَ بِالْإِعْتِرَاضِ عَلَى إِنْسَانٍ وَاعْتَرَضْتَ عَلَيْهِ فِي كَلَامِهِ، كَمَا لَوْ قُلْتَ: هَذِهِ الْكَلِمَةُ خَطَأٌ؛ لِأَنَّهَا تُنْتِجُ النَّتِيجَةَ الْفَلَانِيَّةَ، فَأَجَابَ الْخَصْمَ وَقَالَ: أَنَا لَمْ أَقْصِدْ هَذَا الْمَعْنَى، قِيلَ لَهُ: بَيَانُ الْمُرَادِ لَا يَدْفَعُ الْإِيرَادَ، أَنَا اعْتَرَضْتُ عَلَى كَلَامِكَ، وَأَمَّا مَقْصُودُكَ فَإِنِّي لَا أَطْلُعُ عَلَيْهِ، وَلَا أَدْرِي مَا حَقِيقَتُهُ، وَبِالتَّالِي أَنَا اعْتَرَضْتُ عَلَى هَذَا الْكَلَامِ، وَمَنْ ثُمَّ لَا يَصِحُّ جَوَابُهُ.

القاعدة الثامنة عشرة: الْأَصْلُ بَقَاءُ مَا كَانَ عَلَى مَا كَانَ؛

فَإِذَا كَانَ هُنَاكَ أَمْرٌ مِنَ الْأُمُورِ عَلَى صِفَةٍ مُعَيَّنَةٍ، فَالْأَصْلُ بَقَاءُ تِلْكَ الصِّفَةِ، وَلَا نَحْكُمُ بِزَوَالِهَا إِلَّا بِدَلِيلٍ.

القاعدة التاسعة عشرة: الْأَصْلُ فِي الْكَلَامِ الْحَقِيقَةُ؛

فَأَيُّهُ لَفْظُهُ يَسْتَعْمِلُهَا الْمُتَنَاطِرَانِ، فَالْأَصْلُ أَنْ تُحْمَلَ عَلَى الْمَعْنَى الْحَقِيقِيَّةِ دُونَ الْمَجَازِيَّةِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَعَهَا دَلِيلٌ يُوضِّحُ أَنَّ الْمُرَادَ الْمَعْنَى الْمَجَازِيَّةَ، وَأَنْتُمْ تَعْرِفُونَ الْخِلَافَ الْوَارِدَ فِي إِثْبَاتِ الْمَجَازِ وَنَفْيِهِ، وَتَعْرِفُونَ أَنَّ سَبَبَ الْخِلَافِ هُوَ أَنَّ مَنْ أَثَبَتَ الْمَجَازَ نَظَرَ إِلَى الْأَلْفَافِ مُفْرَدَةً، وَمَنْ نَفَى الْمَجَازَ نَظَرَ إِلَى سِيَاقِ الْجُمْلَةِ كَامِلَةً، وَقَالَ: إِنَّ الْكَلِمَةَ مَعَ الْقَرِينَةِ الَّتِي تَكُونُ مَعَهَا بِمَثَابَةِ الْكَلِمَةِ الْوَاحِدَةِ؛ لِأَنَّ الْعَرَبَ لَا تَتَكَلَّمُ بِالْأَلْفَافِ الْمُجَرَّدَةِ؛ وَإِنَّمَا تَتَكَلَّمُ بِالْجُمْلِ الْمُتَكَامِلَةِ الْمُشْتَمِلَةِ عَلَى اللَّفْظَةِ وَعَلَى الْقَرِينَةِ الصَّارِفَةِ، وَعَلَى كُلِّ فَإِنَّ الْمُتَكَلِّمَ إِذَا تَكَلَّمَ بِكَلَامٍ فَالْأَصْلُ أَنْ يُحْمَلَ كَلَامُهُ عَلَى الْحَقِيقَةِ...

القاعدة العشرون: التَّاسِيسُ أَوْلَى مِنَ التَّأْكِيدِ؛

فَإِنَّ الْمُنَاطِرَ يَحْتَاجُ إِلَى تَأْسِيسٍ مَعَانٍ جَدِيدَةٍ أَعْظَمَ مِنْ حَاجَتِهِ لِتَأْكِيدِ كَلَامِهِ السَّابِقِ، وَإِذَا تَرَدَّدَ لَفْظُ الْمُنَاطِرِ بَيْنَ مَعْنَى جَدِيدٍ وَتَأْكِيدِ مَعْنَى سَابِقٍ فَالْأَوْلَى حَمْلُهُ عَلَى الْمَعْنَى الْجَدِيدِ، وَبَعْضُ الْمُنَاطِرِينَ يُجَاوِلُ أَنْ يُؤَثِّرَ عَلَى الْمُسْتَمْعِينَ لَهُ بِتَكَرُّارِ الدَّعْوَى.

وَهَذَا فِي الْحَقِيقَةِ يُنتِجُ الْعَكْسَ؛ لِأَنَّ النَّاسَ يَمْلُونَ مِنْ كَلَامِهِ لِأَنَّهُ يَرُدُّ نَفْسَ الْكَلَامِ، وَيَجْعَلُهُمْ بِذَلِكَ يَعْتَقِدُونَ أَنَّهُ مُبْطِلٌ، بِخِلَافِ مَنْ كَانَ يَأْتِي بِمَعْلُومَاتٍ جَدِيدَةٍ فَإِنَّهُ حِينَئِذٍ تُقْبَلُ النُّفُوسُ عَلَيْهِ.

القاعدة الحادية والعشرون: لا ينسب لساكت قول، ولكن السكوت عند الحاجة للبيان بيان؛ فعندما يطالبه بالحجة والبرهان فيسكت، فهذا معناه أنه ليس عنده جواب، وبالتالي يعدُّ منقطعاً.

القاعدة الثانية والعشرون: المعارض لا يصحُّ له أن يعترض على كلام نفسه؛ قد يأتي المعارض فيفسر كلام المستدل بشيء، ثم يعترض على هذا التفسير، فنقول له: أنت إنما تعترض على كلام نفسك، وفي المناظرة لا يعترض الإنسان إلا على كلام خصمه.

القاعدة الثالثة والعشرون: وجوب قبول الحق أياً كان مصدره؛ فإن الله جلَّ وعلا قد أمر الناس باتباع الحق والسير عليه، وبالتالي فإن المؤمن يجب عليه أن يعمل بما يعرف أنه الحق، مهما كان مصدر ذلك الحق، أو المتكلم به، ولو كان خصماً.

القاعدة الرابعة والعشرون: الحق لا يعرف بالرجال؛ أحياناً يأتي بعض المتكلمين ويريد أن يؤثر على المستمعين، يقول: وهذا القول قد قال به أهل التحقيق، أو يبدأ ينسبه إلى فلان وفلان، خصوصاً من الأموات؛ لئلاً يكذبوا المتكلم، تجده كلما جاءته قضية يريد أن يروجها على الناس، يقول: قال بذلك الشيخ ابن باز.. الشيخ فلان؛ من أجل أن يروج قوله على الناس، وهذه الطريقة طريقة خاطئة؛ لأن الحق يعرف بدليله، إذ لا معصوم إلا من عصمه الله.

القاعدة الخامسة والعشرون: الإنكار لا يقابل بالإثكار؛

فَعِنْدَمَا يَقُولُ لَهُ مَثَلًا: أَنَا لَا أَعْرِفُ صِحَّةَ هَذَا النِّقْلِ، فيَقُولُ الْمُجِيبُ: بَلْ هَذَا النِّقْلُ نَقْلٌ صَحِيحٌ، بِدُونِ أَنْ يُقِيمَ الدَّلِيلَ عَلَى ذَلِكَ، فَهَذَا لَيْسَ جَوَابًا مُقْنِعًا عَنْ هَذَا الْإِعْتِرَاضِ.

القاعدة السادسة والعشرون: عَدَمُ الْعِلْمِ لَيْسَ عِلْمًا بِالْعَدَمِ؛

فَكَوْنُ الْإِنْسَانِ لَا يَعْلَمُ بِالشَّيْءِ، لَا يَعْنِي أَنَّهُ عَالِمٌ بِعَدَمِ ذَلِكَ الشَّيْءِ؛ أَنَا لَا أَعْلَمُ هَلْ نِمْتُمْ أَمْسٍ أَوْ لَمْ تَنَامُوا، هَلْ مَعْنَاهُ أَنتُمْ لَمْ تَنَامُوا؟، هَلْ مَعْنَاهُ أَنِّي أَعْلَمُ بِعَدَمِ نَوْمِكُمْ؟! نَقُولُ: لَا، إِذْ عَدَمُ الْعِلْمِ لَيْسَ عِلْمًا بِالْعَدَمِ.

القاعدة السابعة والعشرون: الْاِشْتِقَالُ بِغَيْرِ الْمَقْصُودِ إِعْرَاضٌ عَنِ الْمَقْصُودِ؛

عِنْدَمَا يَتَكَلَّمُ أَحَدُ الْمُتَنَازِعِينَ بِأُمُورٍ لَا عِلَاقَةَ لَهَا بِمَوْضُوعِ النِّقَاشِ يَكُونُ إِعْرَاضًا عَنْ مَسْأَلَةِ التَّنَازُعِ.

القاعدة الثامنة والعشرون: كُلُّ دَعْوَى بِلَا بُرْهَانَ فِيهَا بِاطِلَالٍ؛

لِأَنَّ مُجَرَّدَ الدَّعْوَى لَا تَصِحُّ. وَتُفَرِّقُ بَيْنَ هَذِهِ الْقَاعِدَةِ، وَالْقَاعِدَةِ الْأُخْرَى: كُلُّ دَعْوَى لَمْ يَتِمَّ إِثْبَاتُهَا فَإِنَّهُ لَا يَلْزَمُ الْأَخْذُ بِهَا، قَدْ تَكُونُ دَعْوَى صَحِيحَةً لَكِنْ لَمْ يَتِمَّ إِثْبَاتُهَا، فَحِينَئِذٍ لَا يَلْزَمُ الْأَخْذُ بِهَا حَتَّى يَقُومَ الدَّلِيلُ عَلَيْهَا.. فَالْقَاعِدَةُ الْأُولَى: هُنَاكَ دَعْوَى بِلَا دَلِيلٍ، وَالْقَاعِدَةُ الثَّانِيَّةُ: يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ مَعَ الدَّعْوَى دَلِيلٌ، لَكِنَّا لَمْ نَطْلُعْ عَلَيْهِ.

القاعدة التاسعة والعشرون: جَمَالُ الْمَظْهَرِ لَا يُغْنِي عَنْ سُوءِ الْمَخْبَرِ؛

كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْبَاطِلِ يُحَاوِلُ أَنْ يُرَوِّجَ بِاطِلَالَهُ بِالْعِبَارَاتِ الْمُنَمَّقَةِ، فَهَذِهِ الْعِبَارَاتُ الْمُنَمَّقَةُ لَا تَعْنِي أَنَّ الْمُرَادَ إِثْبَاتُهُ يَكُونُ أَمْرًا حَسَنًا جَمِيلًا، وَهَذَا يَجِدُهُ الْإِنْسَانُ فِي بَعْضِ الْوَسَائِلِ الْإِعْلَامِيَّةِ فِي زَمَانِنَا، خُصُوصًا عِنْدَ صَيَاغَةِ الْأَخْبَارِ الَّتِي يُرَادُ تَرْوِيجُهَا يَتِمُّ

تَحْسِينُهَا وَتَنْمِيقُهَا لِتَقْبَلَهَا النَّفُوسُ وَلَا تَعْتَزَّصَ عَلَيْهَا، وَمِنْ هُنَا نَحْجِدُونَ أَنَّ بَعْضَ أَصْحَابِ الدَّعَاوَى يَصِفُونَ الْقَائِمِينَ عَلَى تَنْظِيرِ دَعَاوَاهُمْ بِالْأَوْصَافِ الْحَسَنَةِ الَّتِي تَرُوجُ عَلَى بَعْضِ النَّفُوسِ الْجَاهِلَةِ، كَقَوْلِهِمْ: هُمْ أَهْلُ التَّقَدُّمِ وَأَهْلُ التَّطَوُّرِ وَأَهْلُ التَّنَوُّيرِ وَأَهْلُ... وَأَهْلُ...، فَحُسْنُ هَذِهِ الْأَلْفَاظِ لَا يُعْنِي عَنْ سُوءِ الْمَخْبِرِ الَّذِي تَنْطَوِي عَلَيْهِ مَقَاصِدُهُمْ.

القاعدةُ الثلاثون: الإقرارُ بالشَّيءِ إقرارٌ بآثاره؛

إِذَا أَقَرَّ إِنْسَانٌ بِأَنَّهُ فَلَانًا وَلَكُدُهُ، فَإِنَّهُ يُقَرُّ بِأَنَّهُ أَبْنَاءُ هَذَا الشَّخْصِ أَخْفَادُهُ، فَهَكَذَا أَيْضًا فِي الدَّعَاوَى وَفِي الْجَدَلِ، وَمِثْلُ هَذِهِ الْقَاعِدَةِ، قَاعِدَةٌ أُخْرَى، يَقُولُونَ: الرِّضَا بِالشَّيْءِ رِضًا بِمَا تَوَلَّدَ مِنْهُ.

القاعدةُ الحاديثُ والثلاثون: الظَّنُّ يَقُومُ مَقَامَ الْيَقِينِ عِنْدَ تَعَدُّرِهِ؛

فَإِذَا تَعَدَّرَ الْقَطْعُ فَلَا مَانِعَ مِنْ اسْتِعْمَالِ الظَّنِّ، وَبَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ يَقُولُ: الظَّنُّ يَحِبُّ الْعَمَلَ بِهِ مَا لَمْ يُوجَدْ مُنَافٍ لَهُ، وَهَذَا الْقَوْلُ أَرْجَحُ، إِذِ الشَّرِيعَةُ أَتَتْ بِالْعَمَلِ بِالظُّنُونِ.

القاعدةُ الثانيثُ والثلاثون: الْحُكْمُ يُوجَدُ بِوُجُودِ سَبَبِهِ وَشَرْطِهِ وَانْتِفَاءِ مَانِعِهِ؛

إِذَا وُجِدَ السَّبَبُ الْمُنتِجُ لِلْحُكْمِ، مَعَ تَوَفُّرِ الشُّرُوطِ وَانْتِفَاءِ الْمَوَانِعِ، فَإِنَّ هَذَا يُنْتِجُ وُجُودَ الْحُكْمِ.

القاعدةُ الثالثُ والثلاثون: عِنْدَ كَلَامِ الْمُبْطِلِ يَنْبَغِي أَنْ تَلْتَفِتَ إِلَى هَدَفِهِ لَا

إِلَى وَسِيلَتِهِ؛

كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْحَقِّ وَالْخَيْرِ إِذَا أَرَادُوا أَنْ يُبْطِلُوا أَوْ أَنْ يَرُدُّوا عَلَى كَلَامِ الْمُبْطِلِينَ نَظَرُوا إِلَى وَسَائِلِ أَهْلِ الْبَاطِلِ فَرَدُّوْهَا، وَكَانَ الْأَوَّلَى بِهِمْ أَنْ يَلْتَفِتُوا مُبَاشَرَةً إِلَى مَقْصَدِهِمْ وَهَدَفِهِمْ فَيَحَاوِلُوا إِبْطَالَ الْمَقْصَدِ وَالْهَدَفِ، مِثَالُ ذَلِكَ:

عِنْدَمَا يُتَكَلَّمُ مِنْ قَبْلِ أَهْلِ الْبَاطِلِ فِي عَالَمٍ مِنْ عُلَمَاءِ الشَّرِيعَةِ، مِنْ خِلَالِ الْقَدَحِ فِي
فَتَوَى مِنْ فَتَاوَاهِ؛ فَحِينَئِذٍ هَدَفُهُمْ إِنْزَالُ مَكَانَةِ الْعَالَمِ مِنَ النُّفُوسِ؛ لِئَلَّا تَأْخُذَ الْأُمَّةُ
بِتَوَجُّهِهِ وَفَتَاوَاهُ، وَوَسِيلَتُهُمُ الْقَدْحُ فِي تِلْكَ الْفَتَوَى الْجُزْئِيَّةِ، السَّبِيلُ الْأَمْثَلُ لِرَدِّ هَذَا
الْكَلَامِ الْبَاطِلِ لَيْسَ نَقْضُ وَسِيلَتِهِمُ الَّتِي اسْتَخْدَمُوهَا؛ وَإِنَّمَا الْأَوَّلَى نَقْضُ الْهَدَفِ
الَّذِي يَهْدِفُونَ إِلَيْهِ، بَيَانُ مَكَانَةِ ذَلِكَ الْعَالَمِ وَفَضْلِهِ وَآثَرِهِ فِي الْأُمَّةِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ.

مَسَائِلُ فِي الْجَدَلِ:

المَسْأَلَةُ الْأُولَى: النَّاقِلُ لِكَلَامٍ غَيْرِهِ:

مَا هِيَ وَظِيفَتُهُ؟ وَمَا حَقِيقَةُ مَوْقِفِهِ عِنْدَمَا يَنْقُلُ كَلَامَ غَيْرِهِ؟ مَا الَّذِي يُتَطَلَّبُ مِنْهُ؟
لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ أَوَّلًا صَادِقًا فِي النُّقْلِ، فَإِنْ كَانَ كَاذِبًا لَمْ يَصِحَّ هَذَا مِنْهُ.
هَلْ يَلْزَمُهُ أَنْ يَحْكَمَ عَلَيْهِ بِحَيْثُ إِذَا سَكَتَ عِنْدَ نَقْلِ كَلَامِ غَيْرِهِ يَكُونُ مُقَرَّرًا لَهُ
أَوْ لَا؟

هَذَا مَوْطِنٌ خِلَافٍ بَيْنَ الْجَدَلِيِّينَ؛ لِذَلِكَ يَقُولُ بَعْضُهُمْ: نَاقِلُ الْكُفْرِ لَيْسَ بِكَافِرٍ؛
وَالْأَظْهَرُ أَنَّ النَّاقِلَ لِكَلَامِ غَيْرِهِ يَلْزَمُهُ بَيَانُ حُكْمِهِ عِنْدَهُ، لِمَا وَرَدَ مِنَ النُّصُوصِ الْأَمْرَةِ
بِإِنْكَارِ الْمُنْكَرِ؛ وَلِأَنَّ كَوْنَ الْإِنْسَانِ يَنْقُلُ الْكَلَامَ الْبَاطِلَ وَيَسْكُتُ عَنْهُ، مَعْنَاهُ أَنَّهُ يَقْرَهُ
وَأَنَّهُ يُوَافِقُ صَاحِبَهُ؛ إِذْ يَلْزَمُ الْمُتَكَلِّمُ أَنْ يَكُونَ مُتَكَلِّمًا بِمَا يَرَى صِحَّتَهُ؛ إِلَّا أَنَّهُ يُسْتَشْنَى
مِنْ هَذَا مَسْأَلَةً، وَهِيَ أَنْ يَكُونَ كَلَامُ الشَّخْصِ الْمَقُولِ، يُرَكِّزُ عَلَى أَمْرٍ مِنَ الْأُمُورِ،
فَكَانَ النَّاقِلُ يُرِيدُ أَنْ يُوَضِّحَ هَذَا الْأَمْرَ، فَالتَّابِعُ لَا يَلْزَمُ النَّاقِلَ أَنْ يُبَيِّنَ حُكْمَهُ؛ لِأَنَّ
الْكَلَامَ لَمْ يُسَقْ مِنْ أَجْلِهِ^(١).

(١) ينظر: آداب البحث والمناظرة للشنقيطي (ص ٢٦٣).

المَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: كُلُّ مَا يَسْتَدِلُّ بِهِ الْمُبْطِلُونَ فَإِنَّهُ لَيْسَ أَمْرًا جَدِيدًا فِي

الغالب:

بَلْ يَجِدُ الْإِنْسَانُ عِنْدَ الْأَوَائِلِ حُجَجًا مُثَابِلَةً لِحُجَجِ الْمَعَاصِرِينَ، كَمَا أَنَّهُ سَيَجِدُ مِنْ
كَلَامِ أَهْلِ الْحَقِّ حُجَجًا مُقْبِعَةً، فَيَرُدُّ كَلَامَ هَذَا الْمُبْطِلِ، بَلْ إِذَا تَأَمَّلَ الْإِنْسَانُ الْقُرْآنَ
الْعَظِيمَ وَجَدَ فِي آيَاتِهِ الْإِشَارَةَ إِلَى كُلِّ دَلِيلٍ يَتَبَنَّاهُ الْمُبْطِلُونَ إِلَى قِيَامِ السَّاعَةِ، فِيهِ جَوَابٌ
عَنِ الْإِسْتِدْلَالِ بِذَلِكَ، وَلِذَلِكَ نَحْتَاجُ إِلَى اسْتِثْمَارِ هَذِهِ الْآيَاتِ الْقُرْآنِيَّةِ.

المَسْأَلَةُ الثَّالِثَةُ: كَثِيرٌ مِنَ أَهْلِ الْبَاطِلِ يُحَاوِلُ أَنْ يَنْقُلَ أَهْلَ الْحَقِّ مِنَ الْكَلَامِ

فِي الْحَقِّ إِلَى الْكَلَامِ فِي الْبَاطِلِ:

مِنْ أَجْلِ أَنْ يَرُوجَ ذَلِكَ الْبَاطِلُ عَلَى النَّاسِ وَيَسْهُلَ الْكَلَامُ فِيهِ، حِينَئِذٍ يَنْبَغِي
لِأَهْلِ الْحَقِّ وَالْخَيْرِ أَنْ يَتَجَنَّبُوا مِثْلَ ذَلِكَ، كَلَامَ أَهْلِ الْبَاطِلِ فِي بَعْضِ الْقَضَايَا الْبَاطِلَةِ
مِنْ أَجْلِ أَنْ يَسْهُلَ الْكَلَامُ فِي تِلْكَ الْمَسَائِلِ، وَبِالتَّالِي مَعَ كَثْرَةِ الْمَسَاسِ يَقِلُّ
الْإِحْسَاسُ، وَمِنْ هُنَا إِذَا طَلَبَكَ الْمُتَكَلِّمُ لِلْكَلَامِ فِي الْخِلَافِ فِي السُّفُورِ، فَغَيِّرِ الْكَلَامَ
وَاجْعَلْهُ فِي شُرُوطِ الْحِجَابِ؛ لِئَلَّا يُسْتَدَلَّ بِكَلَامِكَ عَلَى الْمَبْدَأِ الْبَاطِلِ أَوْ الْقَوْلِ
وَالْهَدَفِ غَيْرِ الْمَحْمُودِ؛ وَإِذَا أَرَادَ مِنْكَ الْكَلَامَ عَنْ بِدْعَةٍ مِنَ الْبِدَعِ فِي شَرْحِهَا وَبَيَانِهَا
وَتَوْضِيحِهَا، فَاجْعَلْ كَلَامَكَ فِي حُكْمِ الْبِدْعِ، أَوْ فِي الْحَدِيثِ عَنِ السُّنَنِ الْمُقَابِلَةِ لَهَا.

الفصل الثامن

أقسام الأدلة

سأتناول في هذا الفصل أنواع الأدلة، وتوجيه الاستدلال بها، وبيان مدى استقلالية كل دليل منها، هل هو دليل مستقل أو في الحقيقة هو تابع لغيره؟ وذلك أن النقاش والجدل والحوار مبني على استدلال يستدل به المستدل، فبالتالي لا بد أن نعرف أنواع الأدلة، وصلاحيه هذه الأدلة للاستدلال بها.

من المعلوم أن الدليل هو ما يتوصل بصحيح النظر فيه إلى مطلوب خبري، سواء كان قطعياً أو كان ظنياً^(١)، والأدلة على أقسام كثيرة متعددة؛ منها ما يكون أصلاً، ومنها ما يكون من أنواع الاستدلال، وتقدم معنا أن المراد بالاستدلال، الاستدلال بما ليس نصاً ولا إجماعاً ولا قياساً، وحينئذ يمكن أن نقسم الأدلة إلى قسمين:

القسم الأول: الأدلة الأصول^(٢)؛
وتشمل:

أولاً: دليل الكتاب؛

وهو القرآن العظيم كلام رب العزة والجلال، المنزل للتعبّد بتلاوته والعمل به، والمعجز بكل آية من آياته؛ ومن المعلوم أن دلالة الكتاب، منها ما هو منطوق بها، والمنطوق هو دلالة اللفظ في محل النطق، وهناك ما هو من باب دلالة المفهوم، وهي: دلالة اللفظ في غير محل النطق، ومن أمثلة ذلك أن تقول: الحاضر للدرس مهتم به..

(١) ينظر: الإيضاح لابن الجوزي (ص ١٦).

(٢) ينظر: المعونة في الجدل للشيرازي (ص ١٢٧ وما بعدها)، الإيضاح لابن الجوزي (ص ٢٠، ٢١، ٥٠ وما بعدها)، الكافية للجويني (ص ٨٨ وما بعدها)، المنهاج للباقي (١٦ وما بعدها)، الجدل لابن

فَيَقْتَضِيهِمْ مِنْهُ بِوَاسِطَةِ الْمَنْطُوقِ مَعْنَى يَتَعَلَّقُ بِالْحَاضِرِ، وَيَفْهَمُ مِنْهُ بِوَاسِطَةِ الْمَفْهُومِ مَعْنَى يَتَعَلَّقُ بِغَيْرِ الْحَاضِرِ أَنَّهُ غَيْرُ مُهْتَمٍّ بِهِ.

أَنْوَاعُ دَلَالَةِ الْفَاضِ الْقُرْآنِ:

النَّوْعُ الْأَوَّلُ: مَا هُوَ نَصٌّ، وَهُوَ الصَّرِيحُ فِي مَعْنَاهُ، وَقِيلَ بِأَنَّ النَّصَّ مَا لَا يَرُدُّ عَلَيْهِ اِحْتِمَالٌ مُؤَيَّدٌ بِدَلِيلٍ، وَمِنْ أَمْثَلِهِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾^(١) لَا يَحْتَمِلُ تَثْنِيَةً وَلَا تَثْلِيثًا.

النَّوْعُ الثَّانِي: مَا هُوَ ظَاهِرٌ، وَالظَّاهِرُ قِيلَ بِأَنَّهُ مَا يَرُدُّ عَلَيْهِ اِحْتِمَالٌ، وَقِيلَ بِأَنَّهُ اللَّفْظُ الدَّالُّ عَلَى مَعْنَيْنِ هُوَ فِي أَحَدِهِمَا أَرْجَحُ، وَقِيلَ: هُوَ الْمَعْنَى الرَّاجِحُ مِنْ مَعَانِي اللَّفْظِ، وَقَدْ يُمَثَّلُ لَهُ بِمِثْلِ قَوْلِهِ جَلَّ وَعَلَا: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾^(٢)، فَإِنَّهُ يُمَكِّنُ أَنْ تَقُولَ: هَذَا اللَّفْظُ مُجْمَلٌ لِرَدِّ الْقُرْءِ بَيْنَ الطَّهْرِ وَالْحَيْضِ، وَيُمْكِنُ أَنْ تَقُولَ بِأَنَّهُ دَلٌّ عَلَى أَحَدِ مَعْنَيْنِ، وَتَأْتِي بِالدَّلِيلِ الدَّالِّ عَلَى أَنَّهُ دَلٌّ عَلَى أَحَدِ الْمَعْنَيْنِ، فَيَكُونُ ظَاهِرًا.

النَّوْعُ الثَّالِثُ: الْمُجْمَلُ، وَهُوَ الَّذِي لَا يُعْرَفُ مَعْنَاهُ مِنْ نَفْسِهِ، بَلْ يَحْتَاجُ إِلَى مُبَيِّنٍ وَمَوْضِحٍ لِمَعْنَاهُ، وَمِنْ أَمْثَلِهِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأَتَوْا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾^(٣)، فَإِنَّ الْحَقَّ هُنَا غَيْرُ مَعْلُومٍ، كَمَا أَنَّ آيَاتِ الْكِتَابِ مِنْهَا مَا هُوَ عَامٌّ، وَمِنْهَا مَا هُوَ خَاصٌّ، وَمِنْهَا مَا هُوَ مُطْلَقٌ، وَمِنْهَا مَا هُوَ مُقَيَّدٌ... إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ أَنْوَاعِ الدَّلَالَاتِ.

(١) سورة الإخلاص، الآية [١].

(٢) سورة البقرة، الآية [٢٢٨].

(٣) سورة الأنعام، الآية [١٤١].

كَذَلِكَ هُنَاكَ دَلَالَةٌ الْحَضَرِ، بِأَنْ يَكُونَ الْحُكْمُ مَحْضُورًا فِي الْمَحْكُومِ عَلَيْهِ لَا يَتَجَاوَرُهُ لِغَيْرِهِ، مِثَالُ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَاللَّهُمَّ إِلَهُ وَاحِدٌ﴾^(١)، فِيهَا حَضَرٌ لِلْأَلُوْهِيَّةِ الْحَقَّةِ فِي اللَّهِ جَلَّ وَعَلَا.

الدَّلِيلُ الثَّانِي: دَلِيلُ السُّنَّةِ؛

وَالْمُرَادُ بِالسُّنَّةِ: مَا نُقِلَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ أَقْوَالٍ أَوْ أَعْمَالٍ أَوْ تَقَرِيرَاتٍ لِغَيْرِ الْأُمُورِ الْجَبَلِيَّةِ، وَالسُّنَّةُ دَلِيلٌ مِنَ الْأَدِلَّةِ؛ بِدَلَالَةِ النُّصُوصِ الْقُرْآنِيَّةِ الدَّالَّةِ عَلَى حُجِّيَّةِ السُّنَّةِ، وَبِدَلَالَةِ أَنَّ الْمُتَكَلِّمَ بِهِ رَسُولٌ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَرَسُولُ اللَّهِ لَا يَتَكَلَّمُ إِلَّا بِالْحَقِّ.

وَالسُّنَّةُ لَا يَصِحُّ الْقَدْحُ فِيهَا بِوُجُودِ مَا هُوَ مَوْضُوعٌ فِيهَا؛ لِأَنَّ مَعْرِفَةَ عُلَمَاءِ الْحَدِيثِ بِوُجُودِ الضَّعِيفِ وَالْمَوْضُوعِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ عُلَمَاءَ الْحَدِيثِ قَدْ مَحَّضُوا الْحَدِيثَ النَّبَوِيَّ وَمَيَّزُوهُ، وَبِالتَّالِيِ فَمَا صَحَّحُوهُ فَإِنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ قَبُولِهِ، وَالسُّنَّةُ النَّبَوِيَّةُ مِنْهَا مَا هُوَ مُتَوَاتِرٌ وَمِنْهَا مَا هُوَ آحَادٌ؛ وَالْمُتَوَاتِرُ هُوَ: مَا رَوَاهُ جَمَاعَةٌ يَسْتَحِيلُ تَوَاطُؤُهُمْ عَلَى الْكَذِبِ، وَأَسْنَدُوهُ إِلَى أَمْرِ مُحْسُوسٍ؛ وَالْآحَادُ هِيَ الْأَخْبَارُ الَّتِي لَيْسَتْ بِمُتَوَاتِرَةٍ، وَالْآحَادُ مِنْهُ مَا هُوَ مَشْهُورٌ رَوَاهُ جَمَاعَاتٌ وَلَمْ يَصِلْ عَدَدُهُمْ إِلَى دَرَجَةِ الْمُتَوَاتِرِ، وَمِنْهُ مَا هُوَ عَزِيزٌ، وَهُوَ مَا رَوَاهُ اثْنَانِ عَنْ مِثْلِهِمَا، وَمِنْهُ مَا هُوَ غَرِيبٌ رَوَاهُ الْوَاحِدِ عَنِ الْوَاحِدِ، وَهَذِهِ الْأَنْوَاعُ مِنْهَا مَا هُوَ صَحِيحٌ: وَهُوَ مَا رَوَاهُ الثَّقَةُ الضَّابِطُ عَنْ مِثْلِهِ بِإِسْنَادٍ مُتَّصِلٍ، وَخَلَا مِنَ الشُّذُودِ وَالْعِلَّةِ^(٢)؛ وَمِنْهَا مَا هُوَ حَسَنٌ: وَهُوَ مَا رَوَاهُ مَنْ

(١) سورة البقرة، الآية [١٦٣].

(٢) الشُّذُودُ: مُخَالَفَةُ الثَّقَةِ لِرَوَايَةِ مَنْ هُوَ أَوْثَقُ مِنْهُ.

وَالْعِلَّةُ: قَادِحٌ فِي السَّنَدِ يَعْرِفُهُ أَهْلُ الْحَدِيثِ بِمَقْتَضَى خَبَرَتِهِمْ.

هُوَ ضَابِطٌ لِكُنْهٖ أَقْلٌ ضَبْطًا مِنَ الْأَوَّلِ؛ وَمِنْهَا مَا هُوَ ضَعِيفٌ: وَجَدَ فِيهِ سَبَبٌ مِنْ أَسْبَابِ الْقَدَحِ.

وَمَا يَتَعَلَّقُ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ يُؤْخَذُ مِنْهَا بِوَاسِطَةِ فَحْوَى الْخِطَابِ، الَّذِي نُسَمِّيهِ مَفْهُومَ الْمَوَافَقَةِ؛ وَمِنْهَا مَا نَأْخُذُهُ بِوَاسِطَةِ دَلِيلِ الْخِطَابِ، الَّذِي هُوَ مَفْهُومُ الْمُخَالَفَةِ، وَمِنْهَا مَا نَأْخُذُهُ بِوَاسِطَةِ مَعْنَى الْخِطَابِ، الَّذِي هُوَ نَوْعٌ مِنْ أَنْوَاعِ الْقِيَاسِ.

الدَّلِيلُ الثَّالِثُ: دَلِيلُ الْإِجْمَاعِ،

وَالْمُرَادُ بِهِ: اتِّفَاقُ عُلَمَاءِ أُمَّةٍ مُحَمَّدٍ ﷺ، فِي عَصْرِ مِنَ الْعُصُورِ عَلَى حُكْمٍ شَرْعِيٍّ، وَقَدْ تَوَاتَرَتْ النُّصُوصُ الدَّالَّةُ عَلَى أَنَّ الْإِجْمَاعَ حُجَّةٌ؛ وَالْإِجْمَاعُ مُمَكِّنُ الْوُقُوعِ، وَيَنْقَسِمُ انْقِسَامَاتٍ كَثِيرَةٌ، فَهُنَاكَ إِجْمَاعٌ نَظَائِيٌّ، وَهُنَاكَ إِجْمَاعٌ فِعْلِيٌّ، وَهُنَاكَ إِجْمَاعٌ سُكُوتِيٌّ، وَهُنَاكَ إِجْمَاعٌ مُسْتَنَدٌ لِآيَةٍ، وَهُنَاكَ إِجْمَاعٌ مُسْتَنَدٌ لِحَدِيثٍ، وَهُنَاكَ إِجْمَاعٌ مُسْتَنَدٌ لِقِيَاسٍ، وَهُنَاكَ إِجْمَاعٌ مُسْتَنَدٌ لِدَلَالَةٍ وَاجْتِهَادٍ... وَهَكَذَا.

الْإِجْمَاعُ لَهُ أَقْسَامٌ:

بِالنِّسْبَةِ لِسَنَدِهِ، هُنَاكَ إِجْمَاعٌ مَقْذُوفٌ بِالتَّوَاتُرِ، وَهُنَاكَ إِجْمَاعٌ مَقْذُوفٌ بِوَاسِطَةِ الْآحَادِ؛ فَقَدْ يَكُونُ إِجْمَاعًا عَامًّا لِلأُمَّةِ، وَقَدْ يَكُونُ إِجْمَاعًا لِلْعُلَمَاءِ، وَقَدْ يَكُونُ إِجْمَاعًا لِبَعْضِ الْبُلْدَانِ، عَلَى الْقَوْلِ بِحُجِّيَّتِهَا، كَمَا فِي إِجْمَاعِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ... وَهَكَذَا. أَيْضًا هُنَاكَ تَقْسِيمَاتٌ مُتَعَدِّدَةٌ لِلْإِجْمَاعِ، لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا حُكْمُهُ وَشُرُوطُهُ وَمَرْتَبَتُهُ وَدَرَجَتُهُ^(١).

الدَّلِيلُ الرَّابِعُ: الْقِيَاسُ،

الَّذِي هُوَ مَقْذُوفُ النَّصِّ، وَالْمُرَادُ بِالْقِيَاسِ: مُسَاوَاةُ مَحَلٍّ لِآخَرَ فِي عِلَّةِ الْحُكْمِ بِمَا يَدُلُّ عَلَى اسْتِوَائِهِمَا فِي الْحُكْمِ، لَا يُفْهَمُ ذَلِكَ مِنَ اللَّغَةِ بِمَجَرَّدِ النَّصِّ عَلَى الْأَصْلِ.

(١) للمؤلف بحث في قياس العكس منشور في مجلة جامعة أم القرى.

وَالْقِيَاسُ أَنْوَاعٌ مُتَعَدِّدَةٌ: هُنَاكَ قِيَاسٌ مَنُصُوصٌ الْعِلَّةِ، وَهُنَاكَ قِيَاسٌ مُسْتَنْبَطٌ الْعِلَّةِ، وَهُنَاكَ قِيَاسٌ بِمَعْنَى الْأَصْلِ، وَهُنَاكَ قِيَاسٌ شَبَهُ، وَهُنَاكَ قِيَاسٌ دَلَالَةٍ، وَهُنَاكَ قِيَاسٌ عِلَّةٍ، وَهُنَاكَ قِيَاسٌ طَرْدٍ، بَأَن يَتَوَافَقَ الْأَصْلُ وَالْفَرْعُ فِي الْحُكْمِ، وَهُنَاكَ قِيَاسٌ عَكْسٍ.

وَهَذِهِ الْأَدِلَّةُ الْأَرْبَعَةُ مُحَلُّ اتِّفَاقٍ فِي الْجُمْلَةِ، وَإِنْ كَانَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ يَجْعَلُ الْقِيَاسَ طَرِيقًا لِلِاسْتِنْبَاطِ، وَلَيْسَ دَلِيلًا عَلَى جِهَةِ الْإِسْتِقْلَالِ.

القسم الثاني: الاستدلال؛

الْمُرَادُ بِالِاسْتِدْلَالِ طَلَبُ الدَّلِيلِ، وَيُقْصَدُ بِهِ عِنْدَ الْأُصُولِيِّينَ الْإِحْتِجَاجُ بِمَا لَيْسَ بِنَصٍّ وَلَا إِجْمَاعٍ وَلَا قِيَاسٍ^(١)، وَهَذَا عَلَى أَنْوَاعٍ مُتَعَدِّدَةٍ^(٢):

النوع الأول: الاستصحاب؛

وَالْمُرَادُ بِهِ: اسْتِصْحَابُ بَقَاءِ مَا كَانَ ثَابِتًا عَلَى ثُبُوتِهِ، وَإِبْقَاءُ مَا كَانَ مُنْفِيًّا عَلَى نَفْيِهِ، مِثَالُ ذَلِكَ:

كُنْتُ مُتَوَضِّعًا فِي الصَّبَاحِ، فَعِنْدَ الظُّهْرِ الْأَصْلُ أَنَّكَ لَا زِلْتَ عَلَى وَضُوءِكَ السَّابِقِ.

وَالِاسْتِصْحَابُ مِنْهُ اسْتِصْحَابُ الْوَصْفِ، كَمَا مَثَّلْنَا قَبْلَ قَلِيلٍ، وَمِنْهُ اسْتِصْحَابُ النَّصِّ، فَإِنَّ الْأَصْلَ فِي النَّصِّ أَنَّهَا بَاقِيَّةٌ عَلَى كَوْنِهَا مُحْكَمَةً غَيْرَ مَنْسُوخَةٍ، وَهُنَاكَ اسْتِصْحَابُ الْعُمُومِ بِأَنَّ الْأَصْلَ فِي اللَّفْظِ الْعَامِّ أَنَّ يَكُونُ دَالًّا عَلَى جَمِيعِ أَفْرَادِهِ، فَلَا يُخَصَّصُ شَيْءٌ مِنْ أَفْرَادِهِ عَنْ حُكْمِ الْعَامِّ إِلَّا بِدَلِيلٍ، وَهُنَاكَ اسْتِصْحَابُ مَقْلُوبٍ، بِمَعْنَى

(١) ينظر: الجدل للطوفي (ص ٨١).

(٢) يفيض علماء الأصول في كتبهم الأصولية في بحث هذه الأدلة.

أَنَّكَ تَسْتَدِلُّ بِثُبُوتِ الشَّيْءِ فِي الزَّمَنِ الْحَاضِرِ عَلَى وُجُودِهِ فِي الزَّمَانِ الْمَاضِي؛ تَقُولُ: هَذَا الْبَيْتُ الْيَوْمَ فِي مَلِكٍ زَيْدٍ، فَلَا أَصْلَ لَهُ أَنَّهُ قَبْلَ خَمْسِ سَنَوَاتٍ كَانَ مَلِكًا لَزَيْدٍ، حَتَّى يَأْتِينَا أَحَدٌ بِخِلَافِ ذَلِكَ، يَعْنِي لَوْ جَاءَنَا شَخْصٌ وَأَقَرَّ أَنَّهُ قَدْ أَتَلَفَ شَيْئًا فِي هَذَا الْبَيْتِ قَبْلَ خَمْسِ سَنَوَاتٍ، وَكَانَ الْبَيْتُ الْآنَ بِيَدِ زَيْدٍ، فَقَالَ زَيْدٌ: الْبَيْتُ مِلْكِي، فَجَاءَ عَمْرُو وَقَالَ: قَبْلَ خَمْسِ سَنَوَاتٍ كَانَ الْبَيْتُ مِلْكِي، فَتَقُولُ: الْأَصْلُ أَنَّ الْبَيْتَ مِلْكُ لَزَيْدٍ، وَلَا نُعْطِي عَمْرًا الضَّمَانَ إِلَّا أَنْ يُخْضِرَ الْبَيْتَ عَلَى أَنَّهُ كَانَ يَمْلِكُ الْبَيْتَ قَبْلَ خَمْسِ سَنَوَاتٍ ^(١).

النوع الثاني: قياس العكس؛

وَهُوَ الْإِسْتِدْلَالُ بِتَنَافِي مُحَلِّينَ فِي الْعِلَّةِ عَلَى تَضَادِّهِمَا فِي الْحُكْمِ، وَقَدْ يُمَثَّلُ لَهُ بِقَوْلِ الْقَائِلِ: السَّائِمَةُ جَاءَتْ الشَّرِيعَةَ بِإِجَابِ الزَّكَاةِ فِيهَا لِكُونِهَا سَائِمَةً؛ لَكِنْ الْمَعْلُوفَةُ لَيْسَتْ بِسَائِمَةٍ، فَلَا تَحِبُّ الزَّكَاةَ فِيهَا، فَهَذَا الْأَصْلُ هُوَ السَّائِمَةُ، وَالْفَرْعُ هُوَ الْمَعْلُوفَةُ، وَالْعِلَّةُ فِي الْأَصْلِ السَّوْمُ، وَفِي الْفَرْعِ عَدَمُ السَّوْمِ، هُنَا تَنَافِي الْعِلَّةِ، الْحُكْمُ فِي الْأَوَّلِ: وَجُوبُ الزَّكَاةِ لِكُونِهِ الْأَصْلَ، وَفِي الْفَرْعِ عَدَمُ وَجُوبِ الزَّكَاةِ ^(٢).

النوع الثالث: قول الصحابي؛

وَالْمُرَادُ بِذَلِكَ قَوْلُ الصَّحَابِيِّ الَّذِي لَا يُوجَدُ لَهُ مُخَالَفٌ فِي الصَّحَابَةِ، وَلَمْ يَنْتَشِرْ فِي ذَلِكَ الزَّمَانِ لِأَنَّ قَوْلَ الصَّحَابِيِّ إِذَا انْتَشَرَ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ مُخَالَفٌ كَانَ إِجْمَاعًا سُكُوتِيًّا، فَإِنَّ قَوْلَ الصَّحَابِيِّ اسْتَدْلَ بِهِ كَثِيرٌ مِنْ عُلَمَاءِ الشَّرِيعَةِ، وَرَأَوْا أَنَّهُ حُجَّةٌ، وَاسْتَدَلُّوا عَلَيْهِ بِأَدِلَّةٍ مُخْتَلِفَةٍ ^(٣).

(١) ينظر: الجدل لابن عقيل (ص ٩)، المنهاج للباقي (ص ٣١، ٣٢)، المعونة في الجدل للشيرازي

(ص ١٣٦).

(٢) للمؤلف كتاب بعنوان: «قواعد الإجماع» استوعب فيه هذه الأنواع.

(٣) ينظر: الإيضاح لابن الجوزي (ص ٥٦)، المنهاج للباقي (ص ٢٣).

النُّوعُ الرَّابِعُ: سَدُّ الذَّرَائِعِ؛

والمُرَادُ بِهِ: مَنَعُ الطَّرِيقِ الْمُفْضِيَةِ إِلَى الْفَسَادِ، وَمِنْ أَمْثِلَةِ ذَلِكَ:

الحُكْمُ بِمَنَعِ الْأَفْعَالِ الْمُؤَدِّيَةِ إِلَى بَيْعِ الخُمُورِ أَوْ صُنْعِ الخُمُورِ، كَبَيْعِ الْعِنَبِ عَلَى

مَصَانِعِ الخُمُورِ. وَالذَّرَائِعُ عَلَى نَوْعَيْنِ:

النوع الأول: مَا جَاءَ الشَّرْعُ بِحُكْمٍ لَهُ بِذَاتِهِ حَالُ كونه وسيلة، فَحِينَئِذٍ يُأْخَذُ

حُكْمُهُ.

النوع الثاني: مَا لَمْ يَرِدْ لَهُ فِي الشَّرْعِ حُكْمٌ؛ فَهَذَا عَلَى ثَلَاثَةِ أَشْكَالٍ:

الأوَّلُ: ذَرَائِعُ مُفْضِيَةٌ إِلَى الْفَسَادِ قَطْعًا، فَهَذِهِ تَحْرُمُ بِالِاتِّفَاقِ.

الثَّانِي: ذَرَائِعُ مُفْضِيَةٌ إِلَى الْفَسَادِ نَادِرًا، فَهَذِهِ لَا تَحْرُمُ بِالِاتِّفَاقِ.

الثَّالِثُ: ذَرَائِعُ تُفْضِي إِلَى الْمَفَاسِدِ غَالِبًا، فَهَذِهِ يَحْكُمُ كَثِيرٌ مِنَ الْأَصُولِيِّينَ بِأَنَّهَا تُمْنَعُ،

وَهَذَا ظَاهِرٌ مَذْهَبِ مَالِكٍ وَأَحْمَدَ، وَقَدْ ذُكِرَ أَنَّ جَمِيعَ الْمَذَاهِبِ يَقُولُونَ بِهِ، مَعَ

اِخْتِلَافِهِمْ فِي التَّوَسُّعِ فِيهِ أَوْ عَدَمِ التَّوَسُّعِ، وَإِذَا نَظَرَ الْإِنْسَانُ إِلَى الْقَوْلِ بِسَدِّ الذَّرَائِعِ

وَجَدَ أَنَّ فِيهِ زِيَادَةً تَمْسُكُ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَنِ، وَوَجَدَ أَنَّ الشَّرِيعَةَ قَدْ جَاءَتْ بِسَدِّ

الذَّرَائِعِ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَبْوَابِ، وَوَجَدَ أَنَّ الْعُقَلَاءَ فِي كُلِّ فَنٍّ وَفِي جَمِيعِ الْعُلُومِ يَقُولُونَ

بِسَدِّ الذَّرَائِعِ، وَلِذَلِكَ نَجِدُ فِي الطَّبِّ، هُنَاكَ الطَّبُّ الْوَقَائِيُّ، وَفِي الْهَنْدَسَةِ إِجْرَاءَاتُ

السَّلَامَةِ، وَفِي الْبَيْتَةِ نَجْدُ حِمَايَةِ الْبَيْتَةِ، وَكُلُّهَا مِنْ سَدِّ الذَّرَائِعِ.

النُّوعُ الْخَامِسُ: الْإِسْتِدْلَالُ بِأَقْلٍ مَا قِيلَ:

والمُرَادُ أَنَّ تَكُونَ هُنَاكَ أَقْوَالٌ مُتَعَدِّدَةٌ فِي الْمَسْأَلَةِ، وَتَكُونَ مُتَفَاوِتَةٌ فَيَكُونُ أَحَدُ

الْأَقْوَالِ أَقْلَهَا، وَبِالتَّالِيِ يَكُونُ هَذَا الْقَوْلُ قَدْ حَصَلَ اتِّفَاقٌ عَلَيْهِ، وَيَبْقَى الْإِخْتِلَافُ

فِيمَا زَادَ عَلَيْهِ، وَمِنْ أَمْثِلَةِ ذَلِكَ أَنَّ الْفُقَهَاءَ اخْتَلَفُوا فِي دِيَةِ النَّصْرَانِيِّ؛ فَطَائِفَةٌ يَقُولُ بِأَنَّهَا

مِثْلُ دِيَةِ الْمُسْلِمِ، وَطَائِفَةٌ تَقُولُ بِأَنَّهَا عَلَى النَّصْفِ، وَطَائِفَةٌ تَقُولُ بِأَنَّهَا عَلَى الثُّلُثِ، فَالْقَوْلُ بِأَنَّهَا الثُّلُثُ، مِقْدَارٌ قَدْ اشْتَرَكْتَ فِيهِ الْأَقْوَالُ، وَبِالتَّالِي يَكُونُ هُنَاكَ إِجْمَاعٌ عَلَى إِبْطَالِ هَذَا الْمِقْدَارِ، وَأَمَّا الزِّيَادَةُ فَإِنَّهَا مَوْطِنٌ خِلَافٍ، فَمُدَّعِي الزِّيَادَةِ يَحْتَاجُ إِلَى دَلِيلٍ، وَتَسْمِيَةُ هَذَا الدَّلِيلِ بِكَوْنِهِ (أَقْلٌ مَا قِيلَ) فِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ هُوَ الْقَدْرُ الْمُشْتَرَكُ بَيْنَ الْأَقْوَالِ، وَقَدْ يَكُونُ ذَلِكَ فِي الْأَكْثَرِيَّةِ.

مِثَالُ ذَلِكَ: مَسَافَةُ السَّفَرِ، فَطَائِفَةٌ تَقُولُ: مَسَافَةُ الْقَصْرِ هِيَ مَسِيرَةُ يَوْمٍ، وَآخَرُونَ يَقُولُونَ: يَوْمَانِ، وَآخَرُونَ يَقُولُونَ: ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ، وَالْمِقْدَارُ الَّذِي اشْتَرَكْتَ فِيهِ هَذِهِ الْأَقْوَالُ هُوَ أَنْ نَجْعَلَ السَّفَرَ الْمُبِيحَ لِلْقَصْرِ، هُوَ مَا كَانَ مَسِيرَةُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ، وَأَمَّا مَا عَدَاهُ فَإِنَّهُ مَوْطِنٌ خِلَافٍ، فَهَذَا الْإِتِّفَاقُ عَلَى أَكْثَرِ مَا قِيلَ، وَلَيْسَ عَلَى الْأَقْلُ؛ وَلِذَلِكَ يَحْسُنُ أَنْ يُقَالَ: الْإِسْتِدْلَالُ بِالْقَدْرِ الْمُشْتَرَكِ بَيْنَ الْأَقْوَالِ ^(١).

النُّوعُ السَّادِسُ: الْإِسْتِدْلَالُ بِالْأَوَّلَى؛

بِأَنْ يَقُولَ الْقَائِلُ: اتَّفَقْتُ وَإِيَّاكَ عَلَى أَنَّ الْحُكْمَ فِي الْمَحَلِّ الْفُلَانِيِّ هُوَ كَذَا، وَهُنَاكَ مَحَلٌّ آخَرٌ وَهُوَ أَوَّلَى مِنْ هَذَا الْمَحَلِّ بِالْحُكْمِ فَتَقُولُ بِهِ، مِثَالُ ذَلِكَ:

أَنْ تَتَّفَقَ عَلَى مَشْرُوعِيَّةِ أَوْ اسْتِحْبَابِ مُسَاعَدَةِ ابْنِ السَّبِيلِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ مَالٌ حَاضِرٌ فِي أَثْنَاءِ سَفَرِهِ، فَأَقُولُ: إِذَا كَانَ مِنَ الْمُسْتَحَبَّاتِ مُسَاعَدَةُ ابْنِ السَّبِيلِ، فَمِنْ بَابِ الْأَوَّلَى اسْتِحْبَابُ مُسَاعَدَةِ الْفَقِيرِ؛ لِأَنَّ ابْنَ السَّبِيلِ فَقِيرٌ هُنَا؛ لَكِنَّهُ غَنِيٌّ فِي بَلَدِهِ، فَبِالتَّالِي الْفَقِيرُ فِي كُلِّ مَكَانٍ أَوَّلَى بِالْمُسَاعَدَةِ.

وَمِنْ أَمْثَلِهِ أَنْ يَقُولَ الْقَائِلُ: جَاءَتِ الشَّرِيعَةُ بِمَنْعِ التَّضَحُّيَةِ بِالْعَوْرَاءِ، فَالْعَمِيَاءُ مِنْ بَابِ الْأَوَّلَى.

(١) للمؤلف بحث في ذلك منشور في مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

وَيَلَاخِظُ فِي هَذَا أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ اشْتِرَاكِهِمَا فِي الْمَعْنَى الَّذِي مِنْ أَجْلِهِ ثَبَتَ الْحُكْمُ، وَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ إِفْضَاؤُهُمَا لِحِكْمَةِ الْحُكْمِ مُتَسَاوِيَةً، أَوْ أَنْ يَكُونَ الْمُسْكُوتُ عَنْهُ أَقْوَى فِي إِفْضَائِهِ إِلَى حِكْمَةِ الْحُكْمِ.^(١)

النُّوعُ السَّابِعُ: الْاسْتِقْرَاءُ^(٢)،

وَالْمُرَادُ بِهِ: تَصَفُّحُ جُزْئِيَّاتٍ كَثِيرَةٍ مِنْ أَجْلِ اسْتِخْرَاجِ حُكْمٍ كَلِّيٍّ، مِثَالُ ذَلِكَ: أَنْ اتَّفَقَدَكُمُ وَاحِدًا وَاحِدًا؛ فَأَسْأَلُكُمْ فِي مَسْأَلَةٍ مِنْ مَسَائِلِ عِلْمِ الْأُصُولِ أَوِ الْجَدَلِ، فَبِالْتَّالِي أَخْرُجُ بِحُكْمٍ وَاحِدٍ: أَنَّ شَرْحِي كَانَ شَرْحًا وَاضِحًا؛ لِأَنَّكُمْ فَهِمْتُمْ هَذِهِ الْمَسَائِلَ الَّتِي طَرَحْتُهَا عَلَيْكُمْ، هَذَا فِيهِ اسْتِقْرَاءٌ؛ لِأَنَّا تَصَفَّحْنَا الْجُزْئِيَّاتِ، وَفِيهِ لَزِمٌ؛ لِأَنَّهُ مَا دُمْتُمْ أَجَبْتُمْ، فَمَعْنَاهُ أَنَّ الشَّرْحَ كَانَ وَاضِحًا.

الْإِسْتِقْرَاءُ يُقَسَّمُ إِلَى قِسْمَيْنِ:

الْأَوَّلُ: اسْتِقْرَاءُ تَامٌ، بِأَنْ يَكُونَ هُنَاكَ تَتَبُّعٌ لِحَمِيعِ الْجُزْئِيَّاتِ.

الثَّانِي: اسْتِقْرَاءُ نَاقِصٌ، بِأَنْ يَكُونَ التَّتَبُّعُ لِأَكْثَرِ الْجُزْئِيَّاتِ دُونَ جَمِيعِهَا، مِثَالُ ذَلِكَ: أَنْ يَقُولَ الْقَائِلُ: ثَبَتَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى النَّافِلَةَ عَلَى الرَّاحِلَةِ؛ وَاسْتَقْرَأْنَا أَحْوَالَهُ فَوَجَدْنَاهُ يُصَلِّي الْمَكْتُوبَةَ عَلَى الْأَرْضِ وَلَا يُصَلِّيَهَا عَلَى الرَّاحِلَةِ، فَتَنَازَعْتُ وَإِيَّاكَ فِي صَلَاةِ الْوُتْرِ، هَلْ هِيَ وَاجِبَةٌ أَوْ مُسْتَحَبَّةٌ، فَوَجَدْنَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ يُصَلِّي الْوُتْرَ عَلَى الرَّاحِلَةِ، فَاسْتَنْتَجْنَا مِنْ ذَلِكَ أَنَّ صَلَاةَ الْوُتْرِ مُسْتَحَبَّةٌ؛ إِذَنْ الْإِسْتِقْرَاءُ هُوَ إِعْطَاءُ جُزْئِيَّةٍ حُكْمَ بَقِيَّةِ الْجُزْئِيَّاتِ الْوَاردَةِ فِي بَابِهِ.

(١) ينظر: المنهاج للباقي (ص ٢٧)، الجدل لابن عقيل (ص ١٩)، الكافية للجويني (ص ٣٧٦ -

(٢) ينظر: مقبول المنقول لابن عبد الهادي (ص ٢٣٠).

النوع الثامن: مَا يَتَعَلَّقُ بِقَوَاعِدِ الْأَصْلِ؛
وَقَدْ يَسْمِيهِ بَعْضُهُمْ: حُكْمَ الْعَقْلِ، وَالْأَكْثَرُ عَلَى إِدْخَالِهِ فِي الِاسْتِصْحَابِ.
وَذَلِكَ يَنْقَسِمُ إِلَى قِسْمَيْنِ:

الأول: الْإِسْتِدْلَالُ بِاسْتِصْحَابِ أَصْلِ الْبَرَاءَةِ، وَهُوَ أَنَّ الْأَصْلَ فِي الذَّمِّ الْبَشَرِيَّةِ
أَنَّهَا خَالِيَةٌ مِنَ الْوَاجِبَاتِ حَتَّى يَقُومَ الدَّلِيلُ عَلَى اشْتِعَالِهَا بِوَاجِبٍ مِنَ الْوَاجِبَاتِ،
وَبِالْتَّالِي نَقُولُ بِعَدَمِ مَشْرُوعِيَّةِ أَيِّ عَمَلٍ إِلَّا إِذَا وَرَدَ عَلَيْهِ دَلِيلٌ؛ وَالْأَصْلُ عَدَمُ
وُجُوبِ الدُّيُونِ فِي ذِمَّةِ أَحَدٍ حَتَّى يَأْتِيَ دَلِيلٌ يَدُلُّ عَلَى اشْتِعَالِ الذِمَّةِ بِذَلِكَ الدَّيْنِ.

الثاني: أَصْلُ الْإِبَاحَةِ، وَهُوَ أَنَّ الْأَصْلَ فِي الْأَفْعَالِ الْإِنْسَانِيَّةِ أَنَّهَا مُبَاحَةٌ، فَلَا يُقَالُ
بِتَحْرِيمِ شَيْءٍ مِنْهَا إِلَّا إِذَا وَرَدَ دَلِيلٌ يَدُلُّ عَلَى التَّحْرِيمِ، وَبَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ يَرَى أَنَّ
هَذِهِ الْأَنْوَاعَ مَأْخُودَةٌ مِنْ حُكْمِ الْعَقْلِ، وَالصَّوَابُ أَنَّ هَذِهِ الْأَحْكَامَ مَأْخُودَةٌ بِدَلِيلِ
الشَّرْعِ، وَأَمَّا الْعَقْلُ فَإِنَّهُ لَا يَسْتَقِلُّ بِإثْبَاتِ حُكْمٍ عَلَى الصَّحِيحِ.

النوع التاسع: شَرَعٌ مِنْ قَبْلُنَا ^(١)؛

وَالْمُرَادُ بِهِ: مَا وَرَدَ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ مِنْ شَرَائِعِ الْأَنْبِيَاءِ السَّابِقِينَ الَّتِي لَمْ يَرِدْ
تَقْرِيرُهَا وَلَا نَسْخُهَا، فَأَمَّا مَا وَرَدَ بِطَرِيقِهِمْ فَإِنَّهُ غَيْرُ مُؤْتَوِّقٍ بِهِ، وَمَا وَرَدَ تَقْرِيرُهُ فِي
شَرْعِنَا أَوْ نَسْخُهُ، عَمِلْنَا بِمَا وَرَدَ فِي الشَّرْعِ، وَأَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ يَرَوْنَ أَنَّ شَرْعَ مَنْ قَبْلُنَا
حُجَّةٌ، لَكِنْ إِذَا نَظَرْنَا إِلَى شَرْعِ مَنْ قَبْلُنَا وَجَدْنَا أَنَّهُ لَا يَصِحُّ جَعْلُهُ دَلِيلًا مُسْتَقِلًّا؛ لِأَنَّهُ
فِي الْحَقِيقَةِ يَرْجِعُ إِلَى كَوْنِهِ آيَاتٍ مِنَ الْقُرْآنِ أَوْ أَحَادِيثٍ مِنْ سُنَّةِ النَّبِيِّ ﷺ.

النوع العاشر: الْإِسْتِدْلَالُ بِنُظْيِ الظَّارِقِ؛
بِأَنَّ يَكُونُ هُنَاكَ حُلٌّ اتَّفَقْنَا عَلَى حُكْمِهِ، ثُمَّ يُوجَدَ مَكَانٌ آخَرُ يُمِثِّلُهُ، وَلَيْسَ بَيْنَهُمَا
فُرُوقَاتٌ غَيْرُ مُؤَثِّرَةٍ فِي الْحُكْمِ، فَبِالْتَّالِي نُلْحِقُهُ بِهِ، وَهَذَا الْإِلْحَاقُ لَا نَحْتَاجُ مَعَهُ إِلَى
ذِكْرِ الْعِلَّةِ.

(١) ينظر: مقبول المنقول لابن عبد الهادي (ص ٢٢٩).

مِثَالُ ذَلِكَ: جَاءَ فِي الْحَدِيثِ: (مَنْ أَعْتَقَ شَرْكَاءَ لَهُ فِي عَبْدٍ، قَوْمٌ عَلَيْهِ) ^(١) يَعْني إِذَا كَانَ هُنَاكَ مَمْلُوكٌ يَمْلِكُهُ ائْتَانِ، فَقَامَ أَحَدُهُمَا بِإِعْتَاقِ نَصِيْبِهِ، قُلْنَا لِلْمُعْتِقِ: يَجِبُ عَلَيْكَ إِعْتَاقُ بَقِيَّةِ هَذَا الْمَمْلُوكِ، قَوْمَنَا عَلَيْكَ قِيَمَةُ الْعَبْدِ، وَبِالتَّالِيِ أَلْزَمْنَاكَ بِإِعْطَائِهَا لِلْمَالِكِ الْآخِرِ، فَهَذَا الْحَدِيثُ وَرَدَ فِي الْمَمْلُوكِ الذَّكَرِ، فَيَأْتِي مُسْتَدِلٌّ وَيَقُولُ: الْمَمْلُوكَةُ الْأُنْثَى مِثْلُ الْمَمْلُوكِ الذَّكَرِ، لَيْسَ بَيْنَهُمَا فَرْقٌ ^(٢).

النُّوعُ الْحَادِي عَشَرَ: الْاسْتِحْسَانُ ^(٣)؛

وَيُطْلَقُ عَلَى ثَلَاثَةِ مَعَانٍ:

الْمَعْنَى الْأَوَّلُ: تَرْكُ الْقِيَاسِ، أَوْ بِعِبَارَةٍ أُخْرَى: الْعُدُولُ بِالْمَسْأَلَةِ عَنْ نَظَائِرِهَا لِذَلِيلٍ خَاصٍّ، وَمِنْ أَمْثَلَتِهِ اسْتِبَاحَةُ الصَّلَاةِ بِدُونِ وَضُوءٍ عِنْدَ ارْتِفَاعِ أَسْعَارِ الْمِيَاهِ، فَإِنَّ الْأَصْلَ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِلْإِنْسَانِ أَنْ يُصَلِّيَ إِلَّا وَهُوَ مُتَوَضَّئٌ، لَكِنَّ الشَّارِعَ أَجَازَ لِلْمُكَلَّفِ فِي هَذِهِ الْحَالِ أَنْ يُصَلِّيَ بِدُونِ وَضُوءٍ مَتَى تَيَمَّمَ اسْتِثْنَاءً مِنَ الْقَاعِدَةِ السَّابِقَةِ.

الْمَعْنَى الثَّانِي: مَا يَسْتَحْسِنُهُ الْمُجْتَهِدُ بِعَقْلِهِ، وَهَذَا لَا يَصِحُّ أَنْ يَبْنِيَ عَلَيْهِ الْمُجْتَهِدُ حُكْمًا لِأَنَّهُ لَا يُوجَدُ ذَلِيلٌ يُصَحِّحُهُ.

الْمَعْنَى الثَّالِثُ: قَالَ بَعْضُهُمْ فِي تَعْرِيفِ الْإِسْتِحْسَانِ: هُوَ مَعْنَى يَنْقَدِحُ فِي ذِهْنِ الْمُجْتَهِدِ يَضْعُبُ عَلَيْهِ وَصْفُهُ أَوْ التَّعْبِيرُ عَنْهُ، وَهَذَا هُوَ الْمُسَمَّى بِالْإِلْهَامِ. وَجَاهِيزُ أَهْلُ الْعِلْمِ يَرَوْنَ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ الْإِسْتِدْلَالُ بِهِ، وَأَنَّ الْإِسْتِدْلَالَ بِهِ بَاطِلٌ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّنَا لَا

(١) أخرجه البخاري في كتاب العتق - إذا أعتق عبداً بين اثنين (٢٥٢٢)، ومسلم في كتاب العتق

(١٥٠١)، من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما.

(٢) ينظر: الإيضاح لابن الجوزي (ص ٧٤)، الجدل للطوفي (ص ٨٧).

(٣) ينظر: مقبول المنقول لابن عبد الهادي (ص ٢٣٢).

نَعْرِفُ حَقِيقَتَهُ وَلَا مُسْتَدَّةً، فَقَدْ يَكُونُ مِنَ الْوَسَاوِسِ الشَّيْطَانِيَّةِ، وَقَدْ يَكُونُ وَهْمًا مِنْ ذَلِكَ الْمُجْتَهِدِ، وَاخْتَارَ طَائِفَةٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّ هَذَا النَّوعَ يَصِحُّ لِلتَّرْجِيحِ بِهِ بَيْنَ الْأَدْلَةِ مَتَى وَقَعَ الْإِخْتِلَافُ بَيْنَهَا، وَهَذَا هُوَ رَأْيُ شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ، وَرَأْيِ الْجُمْهُورِ أَرْجَحُ.

النُّوعُ الثَّانِي عَشَرَ: الْإِلْهَامُ،

وَتَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَيْهِ فِي أَنْوَاعِ الْإِسْتِحْسَانِ.

النُّوعُ الثَّالِثُ عَشَرَ: قَاعِدَةُ «دَرْءِ الْمَفَاسِدِ مُقَدَّمٌ عَلَى جَلْبِ الْمَصَالِحِ»؛

فَإِذَا كَانَ هُنَاكَ فِعْلٌ فِيهِ جَانِبٌ مَصْلَحَةٌ وَجَانِبٌ مَفْسَدَةٌ، وَلَمْ نَتَمَكَّنْ مِنْ جَلْبِ الْمَصَالِحِ وَدَرْءِ الْمَفَاسِدِ، فَإِنَّا حِينَئِذٍ نَعْمَلُ جَانِبَ دَرْءِ الْمَفَاسِدِ؛ لِأَنَّ الْمَفْسَدَةَ فِيهَا شَرٌّ أَعْظَمُ.

وَهُنَاكَ طَائِفَةٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ يَقُولُونَ: إِنَّ اعْتِنَاءَ الشَّرْعِ بِالْمَأْمُورَاتِ أَعْظَمُ مِنْ اعْتِنَائِهِ بِالْمَنْهِيَّاتِ.

النُّوعُ الرَّابِعُ عَشَرَ: الْاسْتِدْلَالُ بِالْعَرْفِ؛

وَالْمُرَادُ بِهِ مَا تَكَرَّرَ وَقُوعُهُ عِنْدَ النَّاسِ وَالْفَوْهُ بِدُونِ انْكَارِهِ لَهُ، وَلَمْ يَكُنْ مُحَالِفًا لِلشَّرْعِ؛ وَالْعَرْفُ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ مُطَرِّدًا، وَأَنْ يَكُونَ صَحِيحًا، وَأَنْ يَكُونَ سَابِقًا، وَالْعَرْفُ مَجَالٌ لِتَطْبِيقِ الْأَحْكَامِ الْمُطْلَقَةِ الَّتِي لَمْ يَرِدْ لَهَا تَقْيِيدٌ، لَا فِي اللُّغَةِ وَلَا فِي الشَّرْعِ، وَمِنْهُ تَحْدِيدُ مَقْدَارِ النَّفَقَةِ بِالْعَرْفِ.

النُّوعُ الْخَامِسُ عَشَرَ: الْاسْتِدْلَالُ بِالْقِيَاسِ الْمَنْطِقِيِّ؛

وَالْمُرَادُ بِالْقِيَاسِ الْمَنْطِقِيِّ أَنْ يَكُونَ هُنَاكَ مُقَدِّمَتَانِ يَنْتُجُ عَنْهُمَا نَتِيجَةٌ، وَيُمَثِّلُونَ لَهُ بِقَوْلِهِمْ: الضَّرْبُ إِسَاءَةٌ، وَقَدْ مُنِعَ الْمُسْلِمُ مِنَ الْإِسَاءَةِ لِوَالِدَيْهِ، فَيَكُونُ الْمُسْلِمُ مَمْنُوعًا مِنْ ضَرْبِ وَالِدَيْهِ. وَالْقِيَاسُ الْمَنْطِقِيُّ لَهُ تَسْمِيَّاتٌ مُتَعَدِّدَةٌ وَلَهُ أَشْكَالٌ وَأَنْوَاعٌ مُتَعَدِّدَةٌ؛

فَإِذَا كَانَتْ مُقَدَّمَاتُهُ قَطْعِيَّةً قِيلَ لَهُ: الْبُرْهَانُ، وَإِذَا كَانَتْ مُقَدَّمَاتُهُ ظَنِّيَّةً أَسْمَوْهُ قِيَاسًا
فَفَهِيًّا، وَإِذَا كَانَتْ مُقَدَّمَاتُهُ مُسَلَّمَةً بَيْنَ الْحُضَمَيْنِ قِيلَ: قِيَاسُ جَدَلِيٍّ، كَمَا أَنَّهُمْ
يُقَسِّمُونَهُ إِلَى حَلِّيٍّ وَشَرْطِيٍّ وَيُقَسِّمُونَهُ إِلَى اقْتِرَافِيٍّ وَاسْتِثْنَائِيٍّ، وَلَهُ أَشْكَالٌ مُتَعَدِّدَةٌ
مُخْتَلِفَةٌ^(١).

النَّوعُ السَّادِسُ عَشَرَ: الْاسْتِدْلَالُ بِرَبْطِ الْحُكْمِ بِوُجُودِ سَبَبِهِ؛

فَيَقُولُ: هَذَا حُكْمٌ وَجَدَ سَبَبَهُ، فَيَلْزِمُ وَجُودَهُ أَوْ بِالْعَكْسِ، فَيَقُولُ: هَذَا حُكْمٌ عَدِمَ
سَبَبَهُ، فَحِينَئِذٍ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ الْحُكْمُ مُنْعَدِمًا، وَمِنْ أَنْوَاعِ هَذَا نَفْيُ الْحُكْمِ لِانْتِفَاءِ
دَلِيلِهِ، فَيَقُولُ: هَذَا الْحُكْمُ غَيْرُ مُوْجُودٍ؛ بِدَلَالَةِ أَنَّهُ لَا دَلِيلَ يَدُلُّ عَلَيْهِ، وَقَدْ يُعْبَرُ عَنْ
هَذَا بَعْضُهُمْ بِقَوْلِهِ: الْاسْتِدْلَالُ بِحَضَرِ الْمَدَارِكِ وَنَفْيِهَا، وَالْمَدَارِكُ هِيَ الْأَدِلَّةُ، وَمِنْ
أَنْوَاعِ هَذَا النَّوعِ مَا يَتَعَلَّقُ بِالْاسْتِدْلَالِ الْأَوَّلِيِّ^(٢).

النَّوعُ السَّابِعُ عَشَرَ: السَّبَرُ وَالْتَقْسِيمُ؛

وَقَدْ يُسَمَّى بَعْضُهُمُ التَّقْسِيمَ الْحَاصِرَ، وَيُسَمَّى بَعْضُهُمُ الشَّرْطِيَّ الْمُنْفَصِلَ، بَأَنَّهُ
يَذْكُرُ الْمُسْتَدِلُّ جَمِيعَ الْإِحْتِمَالَاتِ فِي تِلْكَ الْمَسْأَلَةِ فَيُبْطِلُهَا إِلَّا وَاحِدًا فَيَتَعَيَّنُ أَنَّ يَكُونَ
هُوَ الْحُكْمُ^(٣).

النَّوعُ الثَّامِنُ عَشَرَ: الْاسْتِدْلَالُ بِالْعَكْسِ؛

تَكُونُ عِنْدَنَا قَضِيَّةٌ فَنَعَكِسُهَا أَوْ نَأْخُذُهَا مِنْ الْقَضِيَّةِ الْأُولَى.

(١) ينظر: الجدل للطوفي (ص ٨٤).

(٢) ينظر: الإيضاح لابن الجوزي (ص ٧٣)، الجدل للطوفي (ص ٨٢، ٨٣، ٨٨).

(٣) ينظر: المنهاج للباقي (٢٧، ٢٨)، الجدل لابن عقيل (ص ٢٠)، آداب البحث والمناظرة للشنقيطي

مِثَالُ ذَلِكَ: لَوْ قُلْتُ: التَّفَاحُ مِنَ الْفَاكِهَةِ؛ فَحِينَئِذٍ يُمَكِّنُ أَنْ تَسْتَتِجَ مِنْ هَذِهِ الْقَاعِدَةِ أَنَّ بَعْضَ الْفَاكِهَةِ تَفَاحٌ، وَهَذَا عَكْسُ الْقَضِيَّةِ الْأُولَى، فَيَكُونُ اسْتِدْلَالًا صَحِيحًا. وَقَدْ تَأْتِي مِنْهُ بِجُزْءٍ أَيْضًا مَنفِيٌّ فَتَقُولُ: لَيْسَ بَعْضُ الْفَاكِهَةِ تَفَاحًا.

فَإِذِنِ الْقَضَايَا عَلَى أَرْبَعَةِ أَشْكَالٍ:

الشَّكْلُ الْأَوَّلُ: كُلِّيٌّ مُثَبَّتٌ، مِثَالُ ذَلِكَ:

كُلُّ التَّفَاحِ فَاكِهَةٌ، هُنَا (كُلُّ)، فِي قَوْلِكَ كُلُّ التَّفَاحِ: فَاكِهَةٌ:

١ - فَتَأْخُذُ مِنْهُ جُزْءًا مُثَبَّتًا تَعَكِّسُهُ، فَتَقُولُ: بَعْضُ الْفَاكِهَةِ تَفَاحٌ.

٢ - وَقَدْ تَأْخُذُ مِنْهُ جُزْءًا مَنفِيًّا فَتَقُولُ: بَعْضُ الْفَاكِهَةِ لَيْسَ تَفَاحًا.

٣ - لَكِنْ لَا يَصِحُّ أَنْ تَأْخُذَ مِنْهُ كُلِّيًّا مُثَبَّتًا فَتَقُولُ: كُلُّ الْفَاكِهَةِ تَفَاحٌ.

٤ - وَلَا يَصِحُّ أَنْ تَأْخُذَ مِنْهُ كُلِّيًّا مَنفِيًّا فَتَقُولُ: كُلُّ الْفَاكِهَةِ لَيْسَتْ تَفَاحًا.

الشَّكْلُ الثَّانِي: الْجُزْئِيُّ الْمُثَبَّتُ، كَمَا لَوْ قُلْتَ: بَعْضُ التَّفَاحِ أَحْمَرٌ:

١ - فَهَذَا يَصِحُّ أَنْ تَعَكِّسَهُ بِجُزْئِيٍّ مُثَبَّتٍ، فَتَقُولُ: بَعْضُ الْأَحْمَرِ تَفَاحٌ.

٢ - وَيَجُوزُ أَنْ تَجْعَلَهُ أَيْضًا جُزْئِيًّا مَنفِيًّا فَتَقُولُ: بَعْضُ الْأَحْمَرِ لَيْسَ تَفَاحًا.

٣ - لَكِنْ لَا يَصِحُّ أَنْ تَأْخُذَ مِنْهُ كُلِّيًّا مُثَبَّتًا فَتَقُولُ: كُلُّ الْأَحْمَرِ تَفَاحٌ.

٤ - وَلَا يَصِحُّ أَنْ تَأْخُذَ مِنْهُ أَيْضًا كُلِّيًّا مَنفِيًّا فَتَقُولُ: كُلُّ الْأَحْمَرِ لَيْسَ تَفَاحًا.

الشَّكْلُ الثَّلَاثُ: الْكُلِّيُّ الْمَنفِيُّ، كَمَا لَوْ قُلْتَ: كُلُّ التَّفَاحِ لَيْسَ حَيَوَانًا:

١ - فَحِينَئِذٍ يَصِحُّ أَنْ تَأْخُذَ مِنْهُ كُلِّيًّا مَنفِيًّا، بِأَنْ تَقُولَ: كُلُّ الْحَيَوَانِ لَيْسَ تَفَاحًا.

٢ - لَكِنْ لَا يَصِحُّ أَنْ تَأْخُذَ مِنْهُ كُلِّيًّا مُثَبَّتًا فَتَقُولَ: كُلُّ الْحَيَوَانِ تَفَاحٌ.

٣ - وَلَا يَصِحُّ أَنْ تَأْخُذَ مِنْهُ جُزْئِيًّا لَا مَنفِيًّا وَلَا مُثَبَّتًا، فَلَا تَقُولَ: بَعْضُ الْحَيَوَانِ

تَفَاحٌ.

٤- هل يصح أن تقول: بعض الحيوان ليس تَفَاحًا؟ قَالَتْ طَائِفَةٌ: يَصِحُّ، وَقَالَ آخَرُونَ: لَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّهُ يُفْهَمُ مِنْهُ أَنَّ بَعْضَ التُّفَاحِ حَيَوَانٌ، وَهَذَا لَيْسَ بِصَحِيحٍ.

الشَّكْلُ الرَّابِعُ: الْجُزْئِيُّ الْمُنْفِيُّ، كَمَا لَوْ قُلْتَ: بَعْضُ التُّفَاحِ لَيْسَ نَاضِجًا:

١- فَحِينَئِذٍ يُمَكِّنُ أَنْ تَأْخُذَ مِنْهُ جُزْئِيًّا مُثَبَّتًا بِطَرِيقِ الْمَفْهُومِ، فَتَقُولَ: بَعْضُ التُّفَاحِ نَاضِجٌ، وَبَعْضُ النَّاضِجِ تَفَاحٌ.

٢- وَلَا يَصِحُّ أَنْ تَأْخُذَ مِنْهُ جُزْئِيًّا مَنْفِيًّا، أَوْ كُلِّيًّا مُثَبَّتًا أَوْ كُلِّيًّا مَنْفِيًّا.

النُّوعُ الثَّاسِعُ عَشَرَ: التَّرْتِيبُ؛

فَإِذَا رَتَبْتَ بَيْنَ ثَلَاثَةٍ، فَحِينَئِذٍ يُمَكِّنُ أَنْ تُرْتَّبَ بَيْنَ الْأَوَّلِ وَالثَّانِي، وَاحِدٌ أَقْلٌ مِنْ اثْنَيْنِ، وَاثْنَانِ أَقْلٌ مِنْ ثَلَاثَةٍ، النَّتِيجَةُ: وَاحِدٌ أَقْلٌ مِنْ ثَلَاثَةٍ. أَبُو بَكْرٍ أَفْضَلُ مِنْ عُمَرَ، وَعُمَرُ أَفْضَلُ مِنْ عُثْمَانَ، إِذَنْ أَبُو بَكْرٍ أَفْضَلُ مِنْ عُثْمَانَ، وَهَذَا التَّرْتِيبُ، كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ يَرَى أَنَّهُ نَوْعٌ مِنْ أَنْوَاعِ الْقِيَاسِ الْمُنْطَقِيِّ.

النُّوعُ الْعِشْرُونَ: الِاسْتِدْلَالُ بِاللَّوَاظِمِ؛

عِنْدَمَا أَقُولُ: زَيْدٌ قَارِئٌ، مَعْنَاهُ أَنَّهُ حَيٌّ، وَمَعْنَاهُ أَنَّهُ يُنْصَرُّ، وَمَعْنَاهُ أَنْ فِيهِ الصِّفَاتُ الَّتِي تُشْتَرَطُ لِلِاتِّصَافِ بِهَذَا الْوَصْفِ.

النُّوعُ الْحَادِي وَالْعِشْرُونَ: الِاسْتِدْلَالُ بِالثَّلَاثَةِ؛

بِأَنْ يَكُونَ هُنَاكَ وَصْفَانِ مُتَلَازِمَانِ، فَحِينَئِذٍ إِذَا أَثْبَتَّ وَاحِدًا فَلَا بُدَّ مِنْ إِثْبَاتِ الثَّانِي، تَقُولُ: سَعِيدٌ ابْنُ خَالِدٍ، يَلْزَمُ مِنْهُ أَنْ يَكُونَ خَالِدٌ أَبَا لِسْعِيدٍ^(١).

النُّوعُ الثَّانِي وَالْعِشْرُونَ: الِاسْتِدْلَالُ بِالْمَصَالِحِ؛

وَقَدْ يُعْبَرُ عَنْهُ بِالِاسْتِدْلَالِ الْمُرْسَلِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَوْجَدْ لَهُ شَاهِدٌ يَشْهَدُ لَهُ بِالِاعْتِبَارِ، وَالِاسْتِدْلَالُ بِالْمَصَالِحِ مِنْ أَعْظَمِ مَا يَدَّعِيهِ النَّاسُ، كُلُّ يَدَّعِي أَنَّهُ يَسْتَدِلُّ بِالْمَصْلَحَةِ،

وَلَكِنَّ الصَّادِقَ فِي ذَلِكَ قَلِيلٌ^(١): «وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ»^(٢).

النوع الثالث والعشرون: الاستدلال بالرؤيا المنامية:

فَبَعْضُهُمْ إِذَا رَأَى رُؤْيَا جَعَلَهَا دَلِيلًا وَرَتَّبَ عَلَيْهَا أَحْكَامًا، وَقَدْ وَرَدَ فِي الْحَبَرِ أَنَّ الشَّيَاطِينَ قَدْ تَأْتِي إِلَى بَعْضِ النَّاسِ فِي مَنَامِهِمْ فَجَعَلَهُمْ يَرَوْنَ مَا لَيْسَ بِحَقٍّ، حَتَّى رُؤْيَا النَّاسِ الَّتِي يَرَوْنَ فِيهَا الْأَنْبِيَاءَ، لَا يَصِحُّ أَنْ يُؤْخَذَ مِنْهَا حُكْمٌ، فَإِنَّ الشَّرِيعَةَ كَامِلَةٌ لَا تَحْتَاجُ إِلَى تَقْرِيرِ حُكْمٍ جَدِيدٍ، وَبِالتَّالِي نَكْتَفِي بِالْأُصُولِ السَّابِقَةِ، وَلَا نَحْتَاجُ إِلَى إِثْبَاتِ أَحْكَامٍ مِنْ خِلَالِ الرُّؤْيَا الْمَنَامِيَّةِ.

النوع الرابع والعشرون: الاستدلال بجمال النتائج:

وَهُوَ مِنْ أَنْوَاعِ الْإِسْتِدْلَالِ الْفَاسِدِ: يَقُولُ: تَرْتَّبَ عَلَى هَذَا الْفِعْلِ أَثَرٌ طَيِّبٌ، فَحِينَئِذٍ نَقُولُ بِمَشْرُوعِيَّتِهِ، وَنَقُولُ: لَا بُدَّ أَنْ تَكُونَ الْوَسِيلَةُ غَيْرَ مَمْنُوعَةٍ، أَمَّا إِذَا اسْتَعْمَلْنَا وَسِيلَةً، وَكَانَتْ هَذِهِ الْوَسِيلَةُ مَمْنُوعَةً، وَجَعَلْنَاهَا طَرِيقًا لِأَمْرِ مَشْرُوعٍ، فَحِينَئِذٍ نَقُولُ: جَمَالَ النَّتِيجَةُ لَا يَغْنِي جَوَازَ الْوَسِيلَةِ.

مثال: قَالَ: سَأَتَصَدَّقُ، قِيلَ لَهُ: مِنْ أَيْنَ سَتَأْتِي بِالْمَالِ؟ قَالَ: سَأَسْرِقُهُ مِنَ الْبِقَالَةِ.

النوع الخامس والعشرون: استطلاع رأي العيّنات:

وَهُوَ مِنْ أَنْوَاعِ الْإِسْتِدْلَالِ الْفَاسِدِ: يَأْتُونَ بِعَيْنَةٍ وَيَقُولُونَ: أَعْطُونَا رَأْيَكُمْ، فَمِثْلُ هَذَا الْإِسْتِطْلَاعِ اسْتِدْلَالٌ فَاسِدٌ، وَلَا يَصِحُّ أَنْ يُنْنَى عَلَيْهِ حُكْمٌ، لَا حُكْمٌ شَرْعِيٌّ وَلَا غَيْرُهُ؛

(١) ينظر: مقبول المنقول لابن عبد الهادي (ص ٢٣٢)، وللمؤلف رسالة بعنوان: «المصلحة عند

الحنابلة».

(٢) سورة البقرة، الآية [١١].

وَذَلِكَ لِأَنَّ الْعَيْنَةَ لَا تُثَمِّلُ الْجَمِيعَ مِنْ جِهَةٍ، وَلِأَنَّ الْعَيْنَةَ قَدْ يُشَوِّشُ عَلَى أَذْهَانِهَا وَتَصَوُّرَاتِهَا فَتُعْطِي كَلَامًا مَغْلُوطًا، وَلِأَنَّ الْعِبْرَةَ بِالذَّلِيلِ، وَلَيْسَتْ الْعِبْرَةُ بِمَرْئِيَّاتِ النَّاسِ وَرَغْبَاتِهِمْ، فَالْعَيْنَةُ قَدْ تَكْتُبُ وَتُدْلِي بِنَاءٍ عَلَى رَغْبَتِهَا، لَا بِنَاءٍ عَلَى حَقِيقَةِ الْأَمْرِ، وَلِذَلِكَ نَجِدُ ملاحظات عديدة فيما يتعلَّق بِكثيرٍ منها، كالإنتخابات، فهناك شراءٌ للأصوات، وَكُلٌّ مِنْهُمْ يَنْظُرُ إِلَى مَاذَا سَيَجْنِي.

الثَّوْعُ السَّادِسُ وَالْعِشْرُونَ الاستدلال بالتصويت؛

مِنْ أَنْوَاعِ الْإِسْتِدْلَالِ، وَهَذَا التَّصْوِيتُ إمَّا أَنْ يَكُونَ مِنْ أَهْلِ الْإِخْتِصَاصِ، فَحَيْثُ يَكُونُ التَّصْوِيتُ مِنْ بَابِ التَّرْجِيحِ؛ لِأَنَّ الْأَكْثَرِيَّةَ يَغْلِبُ عَلَى ظَنِّ الْإِنْسَانِ أَنَّهُمْ يَصِلُونَ إِلَى الْقَوْلِ الْأَرْجَحِ، أَمَّا غَيْرُ أَهْلِ الْإِخْتِصَاصِ فَإِنَّ تَصْوِيتَهُمْ لَا يُوَصِّلُ إِلَى حُكْمٍ صَحِيحٍ، وَلَيْسَ طَرِيقًا مِنْ طَرَائِقِ الْإِسْتِدْلَالِ الصَّحِيحَةِ.

مِنْ طَرَائِقِ الْإِسْتِدْلَالِ: دَلَالَةُ الْإِقْتِرَانِ، بِأَنْ يَقْرَنَ بَيْنَ شَيْئَيْنِ فِي حُكْمٍ، فَيَفْهَمُ مِنْهُ تَسَاوِيَهُمَا فِي حُكْمٍ آخَرَ، مِثَالُ ذَلِكَ:

أَقُولُ: خَالِدٌ وَمُحَمَّدٌ حَصَلَا عَلَى ٩٥٪ فِي اخْتِبَارِ الدَّوْرَةِ، فَسَنَسْتَجِ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ خَالِدًا وَمُحَمَّدًا مِنْ بَلَدٍ وَاحِدٍ، فَأَخَذْنَا مِنَ الْحُكْمِ عَلَيْهِمَا بِحُكْمٍ وَاحِدٍ؛ فَالْأَوَّلُ: أَنََّّهُمَا يَتَسَاوَيَانِ فِي الْحُكْمِ الثَّانِي، وَمِنْ أَنْوَاعِهِ الْإِسْتِدْلَالُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالْحَيْلُ وَالْبِغَالُ وَالْحَمِيرُ لَتَرَكَّبُوها وَزِينَةً﴾^(١)، عَلَى تَحْرِيمِ أَكْلِ الْحَيْلِ، فَإِنَّ بَعْضَ الْفُقَهَاءِ اسْتَدَلَّ بِهَذَا وَقَالَ: الْحَيْلُ وَالْبِغَالُ وَالْحَمِيرُ، عُطِفَ بَيْنَهَا وَقُرْنَ بَيْنَهَا هُنَا بِكُونِهَا زِينَةً وَلَتَرَكَّبُوها، فَاسْتَوَتْ فِي هَذَا الْحُكْمِ، فَدَلَّلْنَا هَذَا عَلَى تَسَاوِيِهِمَا فِي بَقِيَّةِ الْأَحْكَامِ، وَمِنْهَا الْأَكْلُ، فَكَمَا

أَنَّ الْحَمِيرَ وَالْبِغَالَ لَا تُؤْكَلُ، فَهَكَذَا الْحَيْلُ، لَكِنَّ دَلَالََةَ الْإِقْتِرَانِ لَا يَصِحُّ الْإِسْتِدْلَالُ بِهَا عَلَى مَا تَقَدَّمَ^(١).

قضايا متعلقة بالأدلة:

القضية الأولى: النظر في الأدلة ليس لكل أحد؛ وإِنَّمَا الَّذِي يَنْظُرُ فِي الْأَدِلَّةِ مَنْ كَانَ عِنْدَهُ أَهْلِيَّةٌ لِلنَّظَرِ فِيهَا، فَلَا يَأْتِينَا إِنْسَانٌ عَامِّيٌّ وَيَسْتَدِلُّ بِقَاعِدَةِ الْأَصْلِ فِي الْأَشْيَاءِ الْإِبَاحَةِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَعْلَمُ هَلْ وَرَدَ لَهَا نَاقِلٌ يَنْقُلُ عَنْ أَصْلِ الْإِبَاحَةِ؟ وَإِذَا اسْتَدَلَّ بِدَلِيلٍ كَسَدَّ الذَّرَائِعِ وَنَحْوِهِ، لَا يَعْرِفُ هَلْ وَجَدَتْ شُرُوطُ هَذَا الدَّلِيلِ أَوْ لَمْ تَوْجَدْ؟ وَلِذَلِكَ لَا يَنْظُرُ فِي الْأَدِلَّةِ إِلَّا مَنْ كَانَ أَهْلًا.

القضية الثانية: هذه الأدلة لا تتعارض في نفسها متى كانت صحيحة، لكن قد تتعارض في حالتين:

الحالة الأولى: إِذَا كَانَتْ مَظَنَّةٌ لِلدَّلَالَةِ، وَلَيْسَتْ دَلِيلًا فِي نَفْسِهَا، فَقَوْلُ الصَّحَابِيِّ مَثَلًا لَيْسَ دَلِيلًا فِي نَفْسِهِ، لَكِنَّهُ مَظَنَّةٌ لَوْجُودِ نَصٍّ مُوَافِقٍ لِقَوْلِهِ، فَحِينَئِذٍ يُمَكِّنُ أَنْ يُوجَدَ تَعَارُضٌ بَيْنَ أَقْوَالِ الصَّحَابَةِ.

الحالة الثانية: قَدْ يَكُونُ التَّعَارُضُ فِي ذَهْنِ الْمُجْتَهِدِ وَلَيْسَ فِي حَقِيقَةِ الْأَمْرِ، وَالتَّعَارُضُ يُشْتَرَطُ لَهُ أَنْ يَكُونَ الدَّلِيلَانِ قَدْ وَرَدَا فِي تَارِيخٍ وَاحِدٍ؛ وَأَنْ يَتَنَافَا فِي الْحُكْمِ، وَأَنْ يَرِدَا عَلَى مَحَلٍّ وَاحِدٍ، وَأَنْ يَكُونَا صَحِيحَيْنِ، وَإِذَا وَجَدَ التَّعَارُضُ بَيْنَ هَذِهِ الْأَدِلَّةِ، فَإِنَّ الْمُجْتَهِدَ يُحَاوِلُ أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَهُمَا بِحَمَلٍ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى مَحَلٍّ مُعَاوِرٍ لِلْآخَرِ. وَإِذَا لَمْ يَتِمَّ كُنْ مِنْ الْجَمْعِ فَإِنَّهُ يَقُولُ بِالنَّسْخِ فَيَعْمَلُ بِالْمُتَأَخِّرِ، وَإِذَا لَمْ يَعْرِفِ التَّارِيخَ فَعَلِيهِ أَنْ يَرْجَحَ بَيْنَهُمَا فَيَعْمَلُ بِالْأَقْوَى.

(١) ينظر: الجدل لابن عقيل (ص ٢٠).

القَضِيَّةُ الثَّالِثَةُ: هُنَاكَ قَوَاعِدُ لِفَهْمِ وَالْإِسْتِنْبَاطِ مُغَايِرَةٌ لِلْأَدِلَّةِ، وَبِالتَّالِي يَنْبَغِي لِأَهْلِ الْجَدَلِ أَنْ يُعْنُوا بِهَذِهِ الْقَوَاعِدِ؛ لِيَتِمَكَّنُوا مِنْ فَهْمِ الْأَدِلَّةِ مِنْ جِهَةٍ، وَيَتِمَكَّنُوا مِنْ فَهْمِ مَنْ يَنَظِرُهُمْ مِنْ جِهَةٍ أُخْرَى.

القَضِيَّةُ الرَّابِعَةُ: لَا يَنْبَغِي أَنْ تُعَارِضَ النُّصُوصَ بِأَيِّ دَلِيلٍ؛ فَالنُّصُوصُ وَاجِبَةٌ الْإِتِّبَاعِ، وَالْعَمَلُ بِهَا إِيْمَانٌ، وَبِالتَّالِي لَا يَصِحُّ أَنْ تُعَارِضَهَا بِشَيْءٍ، وَالنُّصُوصُ مُحَقَّقَةٌ لِلْمَصَالِحِ، وَالنُّصُوصُ كَامِلَةٌ، وَالنُّصُوصُ وَافِيَةٌ بِأَحْكَامِ الْعِبَادِ، وَبِالتَّالِي الْمَعْنَى الْمَطْلُوبُ الَّذِي يُعَارِضُ النَّصَّ لَيْسَ مَصْلَحَةً؛ بَلْ مَفْسَدَةٌ، وَإِذَا وُجِدَ ظَنٌّ تَعَارُضٍ بَيْنَهُمَا؛ فَلَا يَحُلُو الْحَالُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَا يُظَنُّ مَصْلَحَةً لَيْسَ بِمَصْلَحَةٍ، بَلْ هُوَ مَفْسَدَةٌ، وَإِلَّا أَنْ يَكُونَ الدَّلِيلُ النَّصِّيُّ لَمْ يُفْهَمْ عَلَى مُرَادِ اللَّهِ مِنْهُ، أَوْ يَكُونَ دَلِيلًا ضَعِيفًا.

هَذَا مَا يَتَعَلَّقُ بِأَنْوَاعِ الْأَدِلَّةِ وَوَجْهِ الْإِسْتِدْلَالِ بِهَا. وَلَعَلَّنَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ نَتَكَلَّمُ عَنِ الْإِعْتِرَاضَاتِ الْوَارِدَةِ عَلَى الْأَدِلَّةِ فِي الْبَابِ الْقَادِمِ.

الفصل التاسع

القدح في دليل الخصم

الْأَسْئَلَةُ الَّتِي يَتِمَكَّنُ الْمُعْتَرِضُ مِنْ تَوْجِيهِهَا لِلْمُسْتَدِلِّ عَلَى أَنْوَاعٍ، وَقَدْ ذَكَّرْنَا فِيهَا سَبَقَ عَدَدًا مِنَ الْأَسْئَلَةِ، وَذَكَرْنَا مِنْ أَنْوَاعِ الْأَسْئَلَةِ:

السُّؤَالُ الْأَوَّلُ السُّؤَالُ عَنِ الْمَذْهَبِ، بِأَنْ يَقُولَ السَّائِلُ: مَا مَذْهَبُكَ يَا أَهْلَ الْخَصْمِ؟

السُّؤَالُ الثَّانِي: السُّؤَالُ عَنِ الدَّلِيلِ، بِأَنْ يَقُولَ لَهُ: مَا دَلِيلُكَ عَلَى هَذَا الْمَذْهَبِ؟

السُّؤَالُ الثَّالِثُ، سُؤَالٌ عَنْ وَجْهِ الدَّلَالَةِ: مَا وَجْهُ دَلَالَةِ هَذَا الدَّلِيلِ عَلَى مَذْهَبِكَ؟

السُّؤَالُ الرَّابِعُ: سُؤَالٌ عَلَى جِهَةِ الْقَدْحِ فِي الدَّلِيلِ.

وَفِي هَذَا الْفَصْلِ بِإِذْنِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ نَتَحَدَّثُ عَنِ السُّؤَالِ الرَّابِعِ، وَهُوَ السُّؤَالُ

الْمُتَعَلِّقُ بِتَوْجِيهِ الْإِعْتِرَاضِ وَالْقَدْحِ لِمَذْهَبِ الْخَصْمِ.

الْأَسْئَلَةُ الَّتِي تُوجَّهُ لِلدَّلِيلَةِ عَلَى أَنْوَاعٍ، مِنْهَا مَا يَكُونُ مُشْتَرَكًا بَيْنَ أَنْوَاعِ الدَّلِيلَةِ،

فِيُمْكِنُ أَنْ تُوجَّهَ لِأَيِّ دَلِيلٍ مِنَ الدَّلِيلَةِ، وَبَعْضُ هَذِهِ الْأَسْئَلَةِ يُخْتَصُّ بِدَلِيلٍ دُونَ

غَيْرِهِ، وَنَتَحَدَّثُ هُنَا عَنْ هَذِهِ الْأَسْئَلَةِ الَّتِي عَلَى جِهَةِ الْعُمُومِ، بِحَيْثُ نَعْرِفُ كَيْفَ

يَتِمُّ تَوْجِيهِ هَذِهِ الْأَسْئَلَةِ لِلدَّلِيلِ، نَتَعَرَّفُ عَلَى مَوْقِفِ الْمُعْتَرِضِ، ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ نَعْرِفُ

كَيْفِيَّةَ الْجَوَابِ عَنْ كُلِّ سُؤَالٍ مِنْ هَذِهِ الْأَسْئَلَةِ، وَعِنْدَ النَّظَرِ فِي هَذِهِ الْأَسْئَلَةِ يُمَكِّنُ

تَقْسِيمُهَا إِلَى سِتَّةِ أَسْئَلَةٍ تَعُودُ إِلَيْهَا بَقِيَّةُ الْأَسْئَلَةِ؛ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ يُفْصِّلُ هَذِهِ

الْأَسْئَلَةَ، وَمِنْهُمْ مَنْ يُوصلُهَا إِلَى ثَمَانِيَةِ وَعِشْرِينَ سُؤَالًا، هَذِهِ الْأَسْئَلَةُ يُمَكِّنُ أَنْ نُعَيِّدَ

بَعْضَهَا إِلَى بَعْضٍ؛ فَتَتِمَكَّنُ مِنْ إِعَادَةِ بَعْضِ هَذِهِ الْأَسْئَلَةِ بِحَيْثُ نَجْعَلُهَا فِي سِتَّةِ

أَقْسَامٍ:

القسم الأول: سؤال الاستفسار^(١)؛

الألف والسين والتاء للطلب، وفسر الشيء: شَرَحَهُ وَأَوْصَحَهُ، فَيَكُونُ الْمُرَادُ بِسُؤَالِ الْإِسْتِفْسَارِ طَلَبَ مَعْنَى لَفْظِ الْمُسْتَدِلِّ، فَيَقُولُ الْمُعْتَرِضُ: مَا مُرَادُكَ بِهَذِهِ الْكَلِمَةِ؟ هَذَا سُؤَالُ الْإِسْتِفْسَارِ، فَسُؤَالُ الْإِسْتِفْسَارِ سُؤَالٌ مُتَوَجِّهٌ، وَيَلْزَمُ الْمُعْتَرِضُ أَنْ يُجِيبَ عَنْهُ؛ لِأَنَّ الْمُعْتَرِضَ إِذَا لَمْ يَفْهَمْ كَلَامَ الْمُسْتَدِلِّ فَلَنْ يَقْنَعَ بِهِ، وَإِذَا لَمْ يَفْهَمْ الْمُعْتَرِضُ كَلَامَ الْمُسْتَدِلِّ فَإِنَّهُ لَا يَتِمَكَّنُ مِنْ تَوْجِيهِ بَقِيَّةِ الْأَسْئَلَةِ لَهُ.

سؤال الاستفسار له موردان؛

المورد الأول: غرابة اللفظ، فإذا تكلم المستدل بلفظ غريب سأله المعتري وقال: مَا مَعْنَى هَذِهِ اللَّفْظَةِ؟ وَمِثَالُ ذَلِكَ:

لَوْ قَالَ الْمُسْتَدِلُّ فِي أَثْنَاءِ اسْتِدْلَالِهِ: هَذَا مِنْ بَيْعِ الْأَصْلَابِ، فَلَا يَجُوزُ؛ لِحَدِيثِ النَّهْيِ عَنْ بَيْعِ حَبْلِ الْحَبْلَةِ؛ فَيَعْتَرِضُ الْمُعْتَرِضُ فَيَقُولُ: بَيْعُ الْأَصْلَابِ لَفْظٌ غَرِيبٌ فَاشْرَحْهُ لِي، وَكَلِمَةُ حَبْلِ الْحَبْلَةِ لَفْظَةٌ غَرِيبَةٌ لَا أَعْرِفُ الْمُرَادَ مِنْهَا فَاشْرَحْهَا لِي. مَوْقِفُ الْمُعْتَرِضِ فِي حَالِ الْغَرَابَةِ إِنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يُبَيِّنَ مَوْطِنَ الْغَرَابَةِ، إِذْ لَا يَصِحُّ أَنْ يَقُولَ: كَلَامُكَ غَيْرُ مَفْهُومٍ، بَلْ لَا بُدَّ أَنْ يُجَدِّدَ اللَّفْظَةَ غَيْرَ الْمَفْهُومَةِ.

هَلْ يَلْزَمُهُ أَنْ يُقِيمَ الدَّلِيلَ عَلَى أَنَّ هَذَا اللَّفْظَ غَرِيبٌ، فَيَقُولُ: الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ هَذَا اللَّفْظَ غَرِيبٌ كَذَا أَوْ لَا يَلْزَمُهُ ذَلِكَ؟

نَقُولُ: لَا يَلْزَمُ الْمُعْتَرِضَ إِقَامَةُ الدَّلِيلِ عَلَى غَرَابَةِ اللَّفْظِ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْمُسْتَدِلَّ يُمَكِّنُهُ الْإِنْفَصَالُ عَنْ جَوَابِهِ بَيَانُ الْمُرَادِ، وَبَيَانُ الْمُرَادِ مُتَضَحٌّ عِنْدَهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَكَلَّمُ بِكَلِمَةٍ إِلَّا وَهُوَ يَعْرِفُ مَعْنَاهَا.

(١) ينظر: مقبول المنقول لابن عبد الهادي (ص ٢٢٢)، الجدل للطوفي (ص ٥٥، ٥٦)، الإيضاح لابن

بِمَاذَا تَمَكَّنَ مِنَ الْجَوَابِ عَنْ سُؤَالِ الْإِسْتِفْسَارِ بِالْغَرَابَةِ؟

الجواب الأول: إِمَّا أَنْ نُجِيبَ بِمَنْعِ الْغَرَابَةِ كَمَا لَوْ اسْتَدَلَّ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾^(١)، فَقَالَ الْمُعْتَرِضُ: مَا مَعْنَى الصَّلَاةِ؟، قَالَ: هَذَا لَفْظٌ مَفْهُومٌ مَعْرُوفٌ، وَهُوَ اضْطِلَاحٌ شَرْعِيٌّ لَا يَخْفَى عَلَى أَحَدٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، فَسُؤَالُكَ هَذَا سُؤَالٌ تَعَنَّتِ. فَبَعْضُ النَّاسِ قَدْ يَأْتِي بِسُؤَالِ الْغَرَابَةِ، فَيَسْأَلُ عَنْ كُلِّ لَفْظَةٍ لِأَجْلِ أَنْ يُطِيلَ الْوَقْتَ فِي أُمُورٍ لَا يُسْتَفَادُ مِنْهَا، وَبِالتَّالِي لَا يَتَمَكَّنُ الْخَصْمُ مِنَ الْجَوَابِ وَإِقَامَةِ الْحُجَّةِ عَلَى مَطْلُوبِهِ.

الجواب الثاني: أَنْ يُفَسِّرَ اللَّفْظَ وَيُوضِّحَ الْمُرَادَ بِهِ، وَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ التَّوْضِيحُ بِمَعْنَى يَحْتَمِلُهُ اللَّفْظُ، فَلَا يَصِحُّ لِلْإِنْسَانِ أَنْ يُفَسِّرَ اللَّفْظَ الْغَرِيبَ بِلَفْظَةٍ أَوْ بِمَعْنَى لَا يَحْتَمِلُهُ اللَّفْظُ؛ لَمَّا قَالَ لَهُ: مَا الْمُرَادُ بِالْأَصْلَابِ؟ قَالَ: الْمُرَادُ بِالْأَصْلَابِ: بَيْعُ الْبُيُوتِ؛ فَإِنَّ هَذَا التفسير لا يقبل لأنَّ كَلِمَةَ الْأَصْلَابِ لَا يُرَادُ بِهَا الْبُيُوتُ، وَبِالتَّالِي لَا يَصِحُّ لَهُ أَنْ يُفَسِّرَ هَذَا اللَّفْظَ بِهَذَا الْمَعْنَى؛ لِأَنَّ هَذَا اللَّفْظَ لَا يَحْتَمِلُ هَذَا الْمَعْنَى.

المورد الثاني مِنْ مَوَارِدِ هَذَا السُّؤَالِ: الْإِحْتِمَالُ، بِأَنْ يَكُونَ كَلَامُ الْمُسْتَدِلِّ مُحْتَمِلًا لِمَعَانٍ مُخْتَلِفَةٍ، فَيَسْأَلُهُ الْمُعْتَرِضُ فَيَقُولُ: إِنَّ كَلَامَكَ يَحْتَمِلُ مَعَانِي مُخْتَلِفَةً فَحَدِّدْ لِي مَا هُوَ الْمُرَادُ وَمَا الْمَقْصُودُ الَّذِي قَصَدْتَهُ مِنْ هَذَا اللَّفْظِ؟ مِثَالُ ذَلِكَ:

أَنْ يَقُولَ الْمُسْتَدِلُّ: الْإِنْتِفَاعُ بِالشَّمْسِ جَائِزٌ؛ فَيَقُولَ لَهُ: كَلِمَةُ الشَّمْسِ قَدْ يُرَادُ بِهَا الْكَوْكَبُ، أَيْ: ذَلِكَ الْجِرْمُ الَّذِي فِي السَّمَاءِ، وَقَدْ يُرَادُ بِهَا الْأَثَرُ الَّذِي يَنْطَلِقُ مِنْ ذَلِكَ الْكَوْكَبِ عَلَى الْأَرْضِ، فَمَاذَا تُرِيدُ؟ هَلْ تُرِيدُ ذَاتَ الشَّمْسِ أَمْ تُرِيدُ أَشِعَّةَ الشَّمْسِ الْوَاصِلَةَ لِلْأَرْضِ؟

وَمِثَالُ ذَلِكَ أَيْضًا: أَنْ يَقُولَ لَهُ: يَجُوزُ لِلْإِنْسَانِ أَنْ يَأْخُذَ مِنَ الْمُشْتَرِي؛ فَقَالَ الْمُعْتَرِضُ: مَاذَا تُرِيدُ بِكَلِمَةِ الْمُشْتَرِي؟ أَتُرِيدُ بِهَا الْمُقَابِلَ لِلْبَائِعِ، أَمْ تُرِيدُ بِهَا الْكَوْكَبَ الَّذِي يَكُونُ فِي السَّمَاءِ؟

وَفِي السُّؤَالِ عَنِ اللَّفْظِ الْمُحْتَمِلِ لَا بُدَّ أَنْ يُبَيِّنَ الْمُعْتَرِضُ الْمَعْنَى الْمُحْتَمَلَةَ يَقُولُ: كَلَامُكَ هَذَا كَلَامٌ مُحْتَمِلٌ، لَفْظُهُ كَذَا مُحْتَمِلٌ عِدَّةَ مَعَانٍ، وَلَا بُدَّ أَنْ يَوْضِّحَ جَمِيعَ هَذِهِ الْمَعَانِي.

هَلْ يَلْزَمُهُ بَيَانُ أَنَّ هَذِهِ الْمَعْنَى مُتَسَاوِيَةٌ؟

لَا يَلْزَمُ الْمُعْتَرِضُ بَيَانُ أَنَّ الْمَعْنَى الَّتِي يَحْتَمِلُهَا كَلَامُ الْمُسْتَدِلِّ مُتَسَاوِيَةٌ، إِنَّمَا يَكْفِيهِ أَنْ يُبَيِّنَ أَنَّ لَفْظَ الْمُسْتَدِلِّ يَحْتَمِلُهَا؛ فَيَقُولُ: كَلِمَةُ الْمُشْتَرِي عِنْدَكَ تَحْتَمِلُ أَنْ يُرَادَ بِهَا الْمُقَابِلَ لِلْبَائِعِ، وَتَحْتَمِلُ أَنْ يُرَادَ بِهَا الْكَوْكَبَ الْمَعْرُوفَ؛ وَلَا يَلْزَمُ الْمُعْتَرِضُ أَنْ يُقِيمَ الدَّلِيلَ عَلَى أَنَّ لَفْظَ الْمُسْتَدِلِّ يَحْتَمِلُ هَذِهِ الْمَعْنَى عَلَى جِهَةِ السَّوَاءِ.

نُجِيبُ عَنْ سُؤَالِ الْإِسْتِفْسَارِ فِي حَالَةِ الْإِحْتِمَالِ بَعْدَ مِنَ الْأَجُوبَةِ، مِنْهَا:

الْجَوَابُ الْأَوَّلُ: أَنْ يَقُولَ الْمُسْتَدِلُّ: أُرِيدُ جَمِيعَ هَذِهِ الْمَعَانِي.

الْجَوَابُ الثَّانِي: أَنْ يَقُولَ: لَفْظِي وَكَلَامِي لَا يَدُلُّ إِلَّا عَلَى أَحَدِ الْمَعْنَيْنِ، وَالدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ كَذَا.

مِثَالُ ذَلِكَ: لَمَّا قَالَ الْمُسْتَدِلُّ: يَجُوزُ لِلْإِنْسَانِ أَنْ يَشْرَبَ مِنْ عَيْنِهِ كَمَا يَأْكُلُ مِنْ طَعَامِهِ؛ اعْتَرَضَ الْمُعْتَرِضُ وَقَالَ: قَوْلُكَ: مِنْ عَيْنِهِ؛ لَفْظُهُ مُحْتَمَلٌ، فَمَاذَا تُرِيدُ بِهَا؟ الْبَاصِرَةُ أَوِ الْجَارِيَةُ أَوِ الذَّهَبُ أَوِ الْجَاسُوسُ؟! قَالَ: لَفْظِي لَا يَحْتَمِلُ إِلَّا مَعْنَى وَاحِدًا هُوَ الْجَارِيَةُ؛ لِأَنِّي قُلْتُ: «يَشْرَبُ»، وَالشُّرْبُ لَا يَصْلُحُ، أَيْ يَرُدُّ إِلَّا عَلَى هَذَا الْمَعْنَى.

الجواب الثالث: أَنْ يُسَلَّمَ بِاخْتِمَالِ لَفْظِهِ هَذِهِ الْمَعَانِي لَكِنَّهُ يَقُولُ: هُوَ فِي أَحَدِ هَذِهِ الْمَعَانِي أَرْجَحُ، فَيُقِيمُ الدَّلِيلَ عَلَى رُجْحَانِهِ.

الجواب الرابع: أَنْ يَقُولَ: مُرَادِي بِهِذِهِ اللَّفْظَةُ مُعَايِرٌ لِلاِخْتِمَالَاتِ الَّتِي أَوْرَدْتُهَا عَلَيَّ، فَهَذَا مَعْنَى آخَرُ لَهُذِهِ اللَّفْظَةُ لَمْ تَذْكُرْهُ، وَهُوَ مُرَادِي.

هَذَا مَا يَتَعَلَّقُ بِالنَّوعِ الْأَوَّلِ مِنْ أَنْوَاعِ الْأَسْئَلَةِ وَهُوَ سُؤَالُ الْإِسْتِفْسَارِ.

القسم الثاني من الأسئلة: سُؤَالُ الْمَطَالَبَةِ^(١)؛

وَالْمُرَادُ بِهِ طَلَبُ الْمُعْتَرِضِ مِنَ الْمُسْتَدِلِّ إِقَامَةَ الدَّلِيلِ عَلَى شَيْءٍ مِنْ كَلَامِهِ؛ وَسُؤَالُ الْمَطَالَبَةِ لَهُ مَوَارِدُ مُتَعَدِّدَةٌ:

المورد الأول: المطالبة بصحة الدليل،

وُخْلَاصَتُهُ الْإِعْتِرَاضُ بِعَدَمِ حُجِّيَّةِ دَلِيلِ الْخَصْمِ.

مِثَالُ ذَلِكَ: أَنْ يَسْتَدِلَّ الْمُسْتَدِلُّ بِقَوْلِ الصَّحَابِيِّ، قَالَ: مَنْ أَحْرَمَ مِنْ دُونِ الْمِيقَاتِ فَعَلَيْهِ دَمٌ؛ لِقَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ: (مَنْ تَرَكَ نُسْكَاً فَعَلَيْهِ دَمٌ)؛ فَاعْتَرَضَ الْمُعْتَرِضُ فَقَالَ: هَذَا قَوْلُ صَحَابِيٍّ، فَأَقِمِ الدَّلِيلَ عَلَى حُجِّيَّةِ قَوْلِ الصَّحَابِيِّ!!

وَالْجَوَابُ عَنْ هَذَا الْإِعْتِرَاضِ يَكُونُ بَعْدَ مِنْ الْأَوْجُه:

الجواب الأول: أَنْ يُقِيمَ الْمُسْتَدِلُّ الدَّلِيلَ عَلَى صِحَّةِ الْإِحْتِجَاجِ بِمَا اسْتَدَلَّ بِهِ فَيَقُولَ: قَوْلُ الصَّحَابِيِّ حُجَّةٌ، وَالدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ كَذَا وَكَذَا، فَيُورِدُ الْأَدْلَةَ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ.

(١) ينظر: مقبول المنقول لابن عبد الهادي (ص ٢٢٤)، المنهاج للباقي (ص ١٤٩ ، ١٥٠)، الإيضاح

لابن الجوزي (ص ١٦٥ وما بعدها).

الجواب الثاني: أن يبين المستدل أن هذا الدليل من نوع الأدلة التي يتفق هو والخضم عليها، فيقول مثلاً هنا: قول ابن عباس قول صحابيٍ اشتهر فلم يوجد له مخالف فكان إجماعاً سكوتياً؛ أو يقول: هذا الكلام لا يقال بالرأي المجرد، فبالتالي هو من أنواع المرفوع حكماً، فهو من السنة، وقد اتفقت أنا وإياك على صحة الاستدلال بالسنة.

وَمَا يَدْخُلُ فِي هَذَا النَّوعِ أَنْ يَقُولَ الْمُعْتَرِضُ لِلْمُسْتَدِلِّ: هَذَا النَّوعُ مِنْ أَنْوَاعِ الْأَدِلَّةِ أَنْتَ لَا تَقُولُ بِهِ، مِثَالُ ذَلِكَ:

لَوْ اسْتَدَلَّ حَنَفِيٌّ بِمَفْهُومِ الْمُخَالَفَةِ، فَاعْتَرَضَ عَلَيْهِ مُعْتَرِضٌ وَقَالَ: هَذَا اسْتِدْلَالٌ بِمَفْهُومِ الْمُخَالَفَةِ، وَمَفْهُومُ الْمُخَالَفَةِ أَنْتَ لَا تَقُولُ بِهِ.. هَلْ هَذَا السُّؤَالُ سُؤَالٌ صَحِيحٌ أَمْ لَا؟

هَذَا مَوْطِنٌ خِلَافٍ بَيْنَ الْأُصُولِيِّينَ وَالْجَدَلِيِّينَ، فَطَائِفَةٌ تُصَحِّحُ هَذَا الْإِعْتِرَاضَ، قَالُوا: لِأَنَّ الْمُرَادَ بِالْمُنَاطَرَةِ الْإِزَامُ الْخِصْمُ، قَالُوا: لِأَنَّ الْإِنْسَانَ لَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَسْتَدِلَّ بِدَلِيلٍ لَا يَرَى صِحَّتَهُ، فَعِنْدَمَا يَسْتَدِلُّ الْحَنَفِيُّ بِمَفْهُومِ الْمُخَالَفَةِ كَأَنَّهُ يُسَلِّمُ بِأَنَّ كَلَامَهُ بَاطِلٌ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَجِرْ عَلَى أُصُولِهِ.

وَقَالَتْ طَائِفَةٌ بِأَنَّ هَذَا السُّؤَالَ لَيْسَ سُؤَالًا صَحِيحًا، قَالُوا: لِأَنَّ الْمُرَادَ بِالْمُنَاطَرَةِ الْإِزَامُ الْخِصْمُ، وَالْإِزَامُ كُلُّ إِنْسَانٍ يَحْصُلُ بِنَاءً عَلَى مَذْهَبِهِ لَا عَلَى مَذْهَبِ الْمُسْتَدِلِّ.

المورد الثاني: المطالب بـ بصحة الدليل في جنس المسألة المستدل بها؛ فيقول المعتري: أنا أسلم لك أن هذا النوع دليل من الأدلة، لكنه لا يستدل به في هذا الباب.

مِثَالُ ذَلِكَ: اسْتَدَلَّ مُسْتَدِلٌّ بِحَدِيثٍ: (مَنْ مَسَّ ذَكَرَهُ فَلْيَتَوَضَّأْ) ^(١)، فَأَعْتَرَضَ الْمُعْتَرِضُ وَقَالَ: هَذَا اسْتِدْلَالٌ بِالسُّنَّةِ، وَالسُّنَّةُ دَلِيلٌ صَحِيحٌ إِلَّا فِيمَا تَعُمُّ بِهِ الْبَلَوَى، وَحِينَئِذٍ لَا يَصِحُّ لَكَ أَنْ تَسْتَدِلَّ بِهَذَا الدَّلِيلِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ؛ لِأَنَّهَا مِمَّا يَعُمُّ بِهِ الْبَلَوَى. أَوْ اسْتَدَلَّ بِالْقِيَاسِ فِي الْحُدُودِ، فَقَاسَ اللَّائِطَ عَلَى الزَّانِي، وَاعْتَرَضَ الْمُعْتَرِضُ فَقَالَ: الْقِيَاسُ دَلِيلٌ صَحِيحٌ، لَكِنَّهُ لَا يَصِحُّ الْإِسْتِدْلَالُ بِالْقِيَاسِ فِي أَبْوَابِ الْحُدُودِ؛ وَالْجَوَابُ عَنْ هَذَا النَّوعِ، إِمَّا بِإِقَامَةِ الدَّلِيلِ عَلَى صِحَّةِ الْإِسْتِدْلَالِ بِهَذَا الدَّلِيلِ فِي هَذَا الْبَابِ فَيَقُولُ: خَبَرُ الْوَاحِدِ فِيمَا تَعُمُّ بِهِ الْبَلَوَى حُجَّةٌ وَيُقِيمُ الْأَدِلَّةَ عَلَى ذَلِكَ، وَالْقِيَاسُ فِي بَابِ الْحُدُودِ دَلِيلٌ صَحِيحٌ وَيُقِيمُ الدَّلِيلَ عَلَى ذَلِكَ.

وَالْجَوَابُ الثَّانِي أَنْ يَقُولَ: بِأَنَّ هَذَا الدَّلِيلَ الَّذِي اسْتَدَلَّتْ بِهِ أَنَا يَا أَيُّهَا الْمُسْتَدِلُّ لَيْسَ هُوَ مِنْ ذَلِكَ السَّبِيلِ، فَيَقُولُ: هَذَا لَيْسَ قِيَاسًا فِي بَابِ الْحُدُودِ، وَإِنَّمَا هُوَ اسْتِدْلَالٌ بِنَفْيِ الْفَارِقِ، وَنَفَى الْفَارِقِ دَلِيلٌ آخَرُ.

وَالْجَوَابُ الثَّالِثُ أَنْ يَقُولَ: هَذَا لَيْسَ مِنْ مَوْطِنِ النَّزَاعِ، فَإِلْحَاقُ اللَّائِطِ بِالزَّانِي لَيْسَ مِنْ اسْتِعْمَالِ الْقِيَاسِ الشَّرْعِيِّ فِي بَابِ الْحُدُودِ، وَإِنَّمَا هُوَ مِنَ الْإِلْحَاقِ بِوَاسِطَةِ اللُّغَةِ، وَالْإِسْتِدْلَالُ بِالدَّلِيلِ اللُّغَوِيِّ فِي بَابِ الْحُدُودِ اسْتِدْلَالٌ صَحِيحٌ.

(١) أخرجه مالك في «موطئه» (٩١)، وأحمد في «مسنده» (٤٠٦، ٤٠٧)، وأبو داود في كتاب الطهارة - باب الوضوء من مس الذكر (١٨١)، والترمذي في كتاب الطهارة - باب الوضوء من مس الذكر (٤٤٧)، وابن ماجه في كتاب الطهارة وسننها - باب الوضوء من مس الذكر (٤٧٩)، وابن الجارود في «المنتقى» (١٦)، وابن حبان في «صحيحه» (١١١٢)، والحاكم في «المستدرک علی الصحیحین» (١/ ٢٣١).

المورد الثالث من موارد المطالبة:

المطالبة بتصحیح الدلیل، وخلاصته أن المعترض يعترض على المستدل بدعوى عدم توفر شروط حجية الدليل؛ يقول: أنا أسلم لك أن السنة دليل صحيح، لكن الحديث الذي استدلت به لم توجد به بعض شروط صحة الاحتجاج بالحديث، إما من جهة السند كضعفه، وإما من جهة وجه الاستدلال، فيقول: أنت استدلت به بواسطة دليل الإقتران، ودلالته الإقتران دلالة ضعيفة.. فإذا قد يكون القدح بسؤال المطالبة بتصحیح الدليل من جهة الإسناد، وقد يكون من جهة وجود شرط من الشروط.

ومن أمثلة ذلك: أن يستدل عليه بدليل من السير والتقسيم، فيعترض المعترض ويقول: هذا التقسيم الذي استدلت به ليس حاصراً، لأنك لم تذكر بعض الأنواع، وبالتالي لا يصح لك الاستدلال بالسير والتقسيم؛ لأن من شرط الاستدلال بالسير والتقسيم أن يكون حاصراً لجميع الأقسام؛ والجواب عن هذا النوع إما بمنع كون ما ذكره المعترض من شروط ذلك الدليل، فيقول مثلاً لما استدل عليه بدليل من السنة: هذا الحديث ليس حديثاً صحيحاً، وبالتالي لا يصح أن تبني عليه الحكم، فأجاب المستدل فقال: لكنه حديث حسن، وليس من شروط صحة الاستدلال بالحديث أن يكون صحيحاً، بل يكفي أن يكون حسناً.

والجواب الثاني بمنع تخلف الشرط لما قال المعارض: هذا الحديث ليس صحيحاً، فيجيب: بل هو حديث صحيح، قال: هو من رواية فلان وليس بثقة، فيقول: بل الصواب أنه ثقة؛ فقد وثقه فلان وفلان.

المورد الرابع من موارد المطالبة:

المطالبة بنفي احتمالات الدليل، فيعترض المعترض على استدلال المستدل فيقول: إن الدليل الذي أوردته ترد عليه احتمالات كثيرة، وإذا ورد الاحتمال إلى الدليل سقط الاستدلال به؛ والجواب عن هذا السؤال من ثلاثة أوجه: الوجه الأول: منع ورود الاحتمال.

مثال ذلك: استدلال عليه بدليل، كما لو قال المستدل: قوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾^(١) دليل على وجوب الصلاة جماعة، فاعترض المعترض وقال: هذا لفظ أمر، ودلالة الأمر على الوجوب تحتمل أو ترد عليه احتمالات، فقد يحتمل أن يراد بالأمر الندب، ويحتمل أن يراد بالأمر التهديد، ويحتمل أن يراد بالأمر الإباحة، فيجيب المستدل بعدد من الأجوبة.

الجواب الأول: إما أن يقول هذه الاحتمالات غير واردة؛ فيقول المستدل في الجواب هذه الاحتمالات غير واردة؛ لأن الاحتمال لا يرد إلا إذا قام عليه الدليل، وهنا لم ترد أدلة على ورود هذه الاحتمالات.

الجواب الثاني أن يقول: إن هذه الاحتمالات احتمالات مجردة لم تستند إلى دليل، والاحتمالات المجردة لا تؤثر على صحة الاستدلال، ولو التفتنا إلى باب الاحتمالات لن يبقى معنا دليل، ولكن نتسدد بشيء من الأدلة.

الجواب الثالث: أن يسلم ب ورود الاحتمال؛ يقول: صحيح هذا الاحتمال يرد على كلامي لكن هناك أدلة تدل على إلغاء هذا الاحتمال، فإنه لما قال تعالى: ﴿وَأَزْكُوا مَعَ

الرَّائِعِينَ»^(١)، فَإِنَّهُ حِينَئِذٍ دَلَّنَا عَلَى أَنَّ الْإِحْتِمَالَاتِ الْبَاقِيَةَ غَيْرُ مُرَادَةٍ، وَلَا يَبْقَى مَعَنَا إِلَّا تَفْسِيرُ الْأَمْرِ بِالْوُجُوبِ.

المورد الخامس: الْمُطَالَبَةُ بِعُمُومِ الدَّلِيلِ؛

بِأَنَّ يَقُولَ الْمُعْتَرِضُ: إِنَّ الدَّلِيلَ الَّذِي اسْتَدَلَّتْ بِهِ يَا أَيُّهَا الْمُسْتَدِلُّ لَا يَتَنَاوَلُ مَحَلَّ النِّزَاعِ، فَأَقِمِ الدَّلِيلَ عَلَى كَوْنِ دَلِيلِكَ يَشْمَلُ مَحَلَّ النِّزَاعِ، مِثَالُ ذَلِكَ: أَنَّ يَتَنَازَعُ فِي إِثْبَاتِ الْقِصَاصِ عِنْدَ الْقَتْلِ بِالْمُثَقَّلِ فَيَقُولُ مَنْ يَرَى إِثْبَاتَ الْقِصَاصِ عِنْدَ الْقَتْلِ بِالْمُثَقَّلِ: قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ﴾^(٢)، فَحِينَئِذٍ ثَبَتَ وَجُوبُ الْقِصَاصِ فِي الْقَتْلِ بِالْمُثَقَّلِ لِدُخُولِهِ فِي الْآيَةِ، فَيَعْتَرِضُ الْمُعْتَرِضُ وَيَقُولُ بِأَنَّ الْقَتْلَ بِالْمُثَقَّلِ لَا يَدْخُلُ فِي قَوْلِهِ: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ﴾؛ لِعَدَمِ إِمْكَانِيَّةِ تَحْقِيقِ التَّمَثُّلِ عِنْدَ الْقَتْلِ بِالْمُثَقَّلِ، لِأَنَّ الْآيَةَ أَوْجَبَتْ التَّمَثُّلَ، لِأَنَّ الْقِصَاصَ مَبْنِيٌّ عَلَى التَّمَثُّلِ؛ وَالْجَوَابُ عَنْ هَذَا الْإِعْتِرَاضِ يَكُونُ بَيَّانِ الْمُسْتَدِلِّ عُمُومِ لَفْظَةِ الدَّلِيلِ لِلْمَسْأَلَةِ الْمُتَنَازَعِ فِيهَا، فَيَقُومُ بِإِقَامَةِ الدَّلِيلِ عَلَى أَنَّ اللَّفْظَ عَامٌّ مِنْ خِلَالِ ذِكْرِ نَوْعِ اللَّفْظِ الدَّالِّ عَلَى الْعُمُومِ، فَيَقُولُ هُنَا: الْقَتْلُ جَمْعٌ مُعَرَّفٌ فَيُقِيدُ الْعُمُومَ، فَيَشْمَلُ الْمَقْتُولَ بِوَاسِطَةِ الْمُثَقَّلِ.

المورد السادس: الْإِعْتِرَاضُ بِأَنَّ الدَّلِيلَ الَّذِي اسْتَدَلَّ بِهِ الْمُسْتَدِلُّ خَاصٌّ بِمَحَلِّ وُجُودِهِ؛

فَلَا يَشْمَلُ غَيْرَ مَحَلِّ الْوُجُودِ، الْإِعْتِرَاضُ الَّذِي قَبْلَهُ كَانَتْ الْمُطَالَبَةُ بِتَصْحِيحِ أَوْ بِإِقَامَةِ الدَّلِيلِ عَلَى الْعُمُومِ، وَهُنَا مُطَالَبَةٌ بِإِقَامَةِ الدَّلِيلِ عَلَى عَدَمِ اخْتِصَاصِ الْمَحَلِّ أَوْ

(١) سورة البقرة، الآية [٤٣].

(٢) سورة البقرة، الآية [١٧٨].

عَدَمِ اخْتِصَاصِ الدَّلِيلِ بِمَحَلِّ وُرُودِهِ، وَهَذِهِ قَدْ تَظْهَرُ فِي الْمَسَائِلِ الَّتِي تَنْدَرِجُ فِي قَاعِدَةٍ: «هَلِ الْعِبْرَةُ بِعُمُومِ اللَّفْظِ أَوْ بِخُصُوصِ السَّبَبِ؟».

القسم الثالث؛ سؤال المنع^(١)؛

سؤال المنع فيه مُطَالَبَةٌ وَزِيَادَةٌ؛ لِأَنَّ الْمُعْتَرِضَ يَقُولُ: كَلَامُكَ يَا أَيُّهَا الْمُسْتَدِلُّ لَيْسَ بِصَحِيحٍ، فَكَأَنَّ مُؤَدَّى ذَلِكَ أَنْ يَقُولَ: أَقِمِ الدَّلِيلَ عَلَى صِحَّةِ كَلَامِكَ! فَتَتَبِعَةُ الْمَنْعِ تَعُودُ إِلَى الْمُطَالَبَةِ؛ وَبَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ يُسَمِّي سؤَالَ الْمَنْعِ: الْمُنَاقَضَةَ أَوْ عَدَمَ التَّسْلِيمِ. سؤَالَ الْمَنْعِ فِي الْقِيَاسِ يَرِدُ عَلَى أَرْبَعَةِ أَنْوَاعٍ: مَنَعُ حُكْمِ الْأَصْلِ، وَمَنَعُ وُجُودِ الْوَصْفِ فِي الْأَصْلِ، وَمَنَعُ كَوْنِ الْوَصْفِ عِلَّةً، وَمَنَعُ وُجُودِ الْعِلَّةِ فِي الْفَرْعِ. مِنَ الْأَمْثِلَةِ الْمُشْتَهَرَةِ فِي بَابِ الْقِيَاسِ:

قِيَاسُ النَّبِيذِ عَلَى الْحَمْرِ فِي التَّحْرِيمِ بِجَامِعِ الْإِسْكَارِ، فَتَكُونُ هَذِهِ الْمُنُوعَاتِ الْأَرْبَعَةُ عَلَى النَّحْوِ الْآتِي:

النوع الأول؛ مَنَعُ حُكْمِ الْأَصْلِ؛

بِأَنْ يَقُولَ: الْحَمْرُ لَيْسَتْ حَرَامًا؛ وَجَوَابُهُ يَكُونُ بِإِقَامَةِ الدَّلِيلِ عَلَى إِثْبَاتِ الْحُكْمِ فِي الْأَصْلِ، وَالدَّلِيلُ يَكُونُ بِأَحَدِ أَنْوَاعِ الْأَدِلَّةِ السَّابِقَةِ مَعْنًا.

النوع الثاني؛ مَنَعُ وُجُودِ الْوَصْفِ فِي الْأَصْلِ؛

فَيَقُولُ: الْحَمْرُ لَيْسَ مُسْكِرًا، وَالْجَوَابُ عَنْهُ بِإِثْبَاتِ وُجُودِ الْوَصْفِ فِي الْأَصْلِ، وَالْإِثْبَاتُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ بِوَاسِطَةِ الشَّرْعِ، أَوْ بِوَاسِطَةِ الْعَقْلِ، أَوْ بِوَاسِطَةِ الْحِسِّ، أَوْ بِوَاسِطَةِ الْأَثَرِ، أَوْ بِوَاسِطَةِ اللَّازِمِ.

(١) ينظر: مقبول المنقول لابن عبد الهادي (ص ٢٢٣)، الجدل للطوفي (ص ٥٨ - ٦٠)، الإيضاح لابن

الجوزي (ص ١٦٣، ١٦٤)، آداب البحث والمناظرة للشنقيطي (ص ٣١٢ وما بعدها).

مِثَالُ ذَلِكَ: قَالَ: الْقَتْلُ بِالْمُقْتَلِ قَتْلٌ عَمْدٌ عُدْوَانٌ، فَيُبَيَّنُ فِيهِ الْقِصَاصُ كَالْقَتْلِ بِالْمُحَدَّدِ، فَمَنْعَ الْمُعْتَرِضِ وَجُودَ الْوَصْفِ فِي الْأَصْلِ فَقَالَ: الْقَتْلُ بِوَاسِطَةِ الْمُحَدَّدِ لَيْسَ قَتْلٌ عَمْدٌ عُدْوَانٌ، فَيَقُولُ: أَمَّا كَوْنُهُ قَتْلًا فَهُوَ مَعْرُوفٌ بِالْحِسِّ، إِذْ إِنَّا وَجَدْنَا مَنْ اعْتَدَى عَلَيْهِ بِالْمُحَدَّدِ قَدْ زَهَقَتْ رُوحُهُ وَلَمْ تَعُدْ فِيهِ عَلَامَةٌ مِنْ عِلَامَاتِ الْحَيَاةِ، لَا مِنْ نَبْضٍ وَلَا مِنْ حَرَكَةٍ وَلَا مِنْ غَيْرِهَا؛ وَأَمَّا كَوْنُهُ عَمْدًا، فَيُعْرَفُ بِالْعَقْلِ، فَكَوْنُهُ قَدْ قَصَدَهُ وَتَوَجَّهَ إِلَيْهِ بِالْإِلَّةِ تَقْتُلُهُ غَالِبًا، فِيهِ دَلَالَةٌ عَقْلِيَّةٌ تَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ عَمْدٌ؛ وَأَمَّا كَوْنُهُ عُدْوَانًا فَلِأَنَّ الشَّارِعَ قَدْ نَهَى عَنْ هَذَا النُّوعِ مِنْ أَنْوَاعِ الْقَتْلِ فَيَكُونُ عُدْوَانًا.

وَأَمَّا الْإِبْتِاتُ بِالْأَثَرِ أَوْ اللَّازِمِ فَمِثْلًا يَقُولُ: الْحَمْرُ لَيْسَتْ مُسْكِرَةً، قَالَ: بَلْ مُسْكِرَةٌ بِدَلَالَةِ وَجُودِ الرَّائِحَةِ الَّتِي يَخْتَصُّ بِهَا الْمُسْكِرُ فِي الْحَمْرِ، أَوْ يَقُولُ: وَجَدْنَا مَنْ يَشْرَبُ الْحَمْرَ يَتَصَرَّفُ تَصَرُّفَاتِ الْمَجَانِينِ، فَهَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهَا مُسْكِرَةٌ، هَذَا اسْتِدْلَالٌ بِالْأَثَرِ.

النُّوعُ الثَّالِثُ: مَنْعُ كَوْنِ الْوَصْفِ عِلَّةً:

بِأَنَّهُ يَقُولُ فِي هَذَا الْمِثَالِ: الْإِسْكَارُ لَيْسَ عِلَّةً مُحَرِّمٍ الْحَمْرِ، وَجَوَابُ الْمُسْتَدِلِّ يَكُونُ بِإِقَامَةِ الدَّلِيلِ عَلَى أَنَّ هَذَا الْوَصْفَ هُوَ عِلَّةُ الْحُكْمِ.

وَمَسَالِكُ الْعِلَّةِ يَبْحَثُهَا عُلَمَاءُ الْأُصُولِ، فَهَنَّاكَ أَدِلَّةٌ نَصِيَّةٌ صَرِيحَةٌ تَدُلُّ عَلَى كَوْنِ الْوَصْفِ عِلَّةً، وَهَنَّاكَ أَدِلَّةٌ نَصِيَّةٌ بِطَرِيقِ التَّنْبِيهِ وَالْإِبْتِاءِ، مِنْ مِثْلِ قَوْلِهِ ﷺ: (كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ).

وَيُمْكِنُ الْإِسْتِدْلَالُ بِالْإِجْمَاعِ عَلَى كَوْنِ الْوَصْفِ عِلَّةً، كَمَا يُمْكِنُ أَنْ يُسْتَدَلَّ عَلَى كَوْنِ الْوَصْفِ عِلَّةً بِالطَّرِيقِ الْإِسْتِبْطَائِيَّةِ، إِمَّا بِالسَّبْرِ وَالتَّقْسِيمِ، أَوْ بِالْمُنَاسَبَةِ، أَوْ بِالذَّوْرَانِ.

الثَوَغُ الرَّابِعُ: مَنَعُ وَجُودِ الْعِلَّةِ فِي الْفَرْعِ،

فَيَقُولُ: النَّبِيذُ لَيْسَ مُسْكِرًا، فَيَقِيمُ الدَّلِيلَ عَلَى وَجُودِ الْوَصْفِ فِي الْفَرْعِ، إِمَّا بِطَرِيقِ الشَّرْعِ، أَوْ بِطَرِيقِ الْحِسِّ، أَوْ بِطَرِيقِ الْعَقْلِ، أَوْ بِطَرِيقِ الْأَثَرِ، أَوْ بِطَرِيقِ الْإِثْبَاتِ. **اللازم.**

وَهُنَاكَ نَوْعٌ مِنَ الْأَسْئَلَةِ يُدْخِلُهُ بَعْضُ الْجَدَلِيِّينَ فِي الْمَنَعِ، أَلَا وَهُوَ سُؤَالُ التَّقْسِيمِ، بِأَنْ يَقُولَ الْمُعْتَرِضُ: كَلَامُكَ يَا أَهْيَا الْمُسْتَدِلُّ يَحْتَمِلُ مَعْنَيْنِ أَحَدُهُمَا مَمْنُوعٌ، وَالثَّانِي مُسَلَّمٌ بِهِ لِكِنَّهُ لَا يَنْفَعُكَ.. مِثَالُ ذَلِكَ:

اِخْتَلَفُوا فِي مَسْأَلَةِ انْتِقَاضِ الْوُضُوءِ فِي مَسِّ الرَّجُلِ لِلْمَرْأَةِ، فَقَالَ الْمُسْتَدِلُّ: يَجِبُ الْوُضُوءُ وَيَنْتَقِضُ الْوُضُوءُ بِمَسِّ الْمَرْأَةِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ﴾^(١)، فَأَعْتَرَضَ الْمُعْتَرِضُ فَقَالَ: قَوْلُهُ: ﴿لَمَسْتُمُ﴾ فِي الْآيَةِ يَحْتَمِلُ مَعْنَيْنِ: الْمَعْنَى الْأَوَّلُ الْجَمَاعُ، وَهَذَا الْمَعْنَى صَحِيحٌ أَسْلَمُهُ لَكَ، فَإِنَّ مَنْ جَامَعَ فَإِنَّهُ يَكُونُ مُحْدَثًا، لَكِنَّهُ لَا يَنْفَعُكَ؛ لِأَنَّ الْمَسْأَلَةَ فِي الْمَسِّ الْمَجْرَدِ وَلَيْسَتْ فِي الْجَمَاعِ؛ وَيَحْتَمِلُ الْمَعْنَى الثَّانِي، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ الْمَسَّ بِدُونِ الْجَمَاعِ، وَهَذَا أَمْنَعُ مِنْ كَوْنِ الْآيَةِ تَدُلُّ عَلَيْهِ بِدَلَالَةٍ أَنَّ الْآيَةَ ذَكَرَ فِيهَا الْحَدَثَ الْأَصْغَرَ فِي الْغَائِطِ، فَاحْتَاجَتْ إِلَى ذِكْرِ الْحَدَثِ الْأَكْبَرِ، وَلَا يَكُونُ ذَلِكَ إِلَّا بِالْجَمَاعِ؛ أَوْ يَقُولُ بِأَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿لَمَسْتُمُ﴾ يَدُلُّ عَلَى الْمُفَاعَلَةِ مِنَ الْإِثْنَيْنِ، وَالْمَسِّ الْمَجْرَدِ لَا يُشْتَرَطُ فِيهِ الْمَلَامَسَةُ بَيْنَ اثْنَيْنِ، بِخِلَافِ الْجَمَاعِ.

وَجَوَابُ التَّقْسِيمِ يَكُونُ بِأُمُورٍ:

مَنَعُ دَلَالَةِ اللَّفْظِ عَلَى الْقِسْمِ الْمُسَلَّمِ، فَيَقُولُ: كَلَامُكَ بِتَقْسِيمِ لَفْظِ الْمُسْتَدِلِّ لَيْسَ صَحِيحًا؛ فَإِنَّ كَلَامِي لَا يَنْفَقِسُ، وَأَمْنَعُ مِنْ دَلَالَتِهِ عَلَى الْمَعْنَى الْمُسَلَّمِ عِنْدَكَ.

وَالْجَوَابُ الثَّانِي بِأَنْ يَقُولَ: أَسَلَّمْتُ انْقِسَامَ كَلَامِي إِلَى الْقَسْمَيْنِ، لَكِنَّكَ إِذَا سَلَّمْتَ بِأَحَدِ الْقَسْمَيْنِ فَإِنَّ هَذَا الْقِسْمَ الْمُسَلَّمَ يَنْفَعُنِي وَيُؤَدِّي إِلَى الْحُكْمِ الَّذِي اخْتَرْتُهُ.
وَالْجَوَابُ الثَّالِثُ بِأَنْ يَقُولَ: إِنَّ التَّقْسِيمَ الَّذِي ذَكَرْتَهُ لَيْسَ حَاصِرًا، فَهَذَا أَقْسَامٌ لَمْ تَذْكُرْهَا، وَهِيَ مُرَادِي.

مِثَالُ ذَلِكَ: قَالَ: الْبِكْرُ عَاقِلَةٌ فَتُزَوِّجُ نَفْسَهَا، فَاغْتَرَضَ الْمُعْتَرِضُ فَقَالَ: مَا مُرَادُكَ بِقَوْلِكَ: عَاقِلَةٌ؟ هَلْ يَرَادُ الْعَقْلُ الْغَرِيزِيُّ؟ فَإِنْ هَذَا أَسَلَّمْتَهُ لَكَ، لَكِنَّ الصَّغِيرَةَ لَا تُزَوِّجُ نَفْسَهَا مَعَ أَنَّهَا عِنْدَهَا عَقْلٌ غَرِيزِيٌّ، هَذَا الْمَعْنَى أَسَلَّمْتُهُ لَكِنَّ لَا يَنْفَعُكَ؛ وَيَحْتَمِلُ أَنْ تُرِيدَ بِهِ التَّجَارِبَ وَالْخِبْرَةَ، وَالْبِكْرُ لَيْسَ لَهَا تَجْرِبَةٌ سَابِقَةٌ، وَبِالتَّلَاتِي لَيْسَ عِنْدَهَا عَقْلٌ بِهَذَا الْمَعْنَى فَأَمْنَعُ مِنْهُ، فَيَقُولُ الْمُسْتَدِلُّ: هُنَاكَ قِسْمٌ ثَالِثٌ، أَلَا وَهُوَ أَنْ يَرَادَ بِالْعَقْلِ مَعْرِفَةُ الْعَوَاقِبِ، وَهَذَا يُوجَدُ عِنْدَ الْبَالِغَةِ وَلَوْ كَانَتْ بَكْرًا.

وَمِنَ الْأَسْئَلَةِ الَّتِي لَهَا عِلَاقَةٌ بِالْمَنْعِ: سُؤَالُ التَّرْكِيبِ^(١)؛

وَسُؤَالُ التَّرْكِيبِ هُوَ تَرْكِيبٌ مِنْ اغْتِرَاضَيْنِ:

الْإِغْتِرَاضُ الْأَوَّلُ الْمَعَارِضَةُ، بِأَنْ يَذْكُرَ الْمُسْتَدِلُّ حُكْمًا فَيُعَارِضُهُ الْمُعْتَرِضُ بِحُكْمٍ آخَرَ.

وَالْإِغْتِرَاضُ الثَّانِي: مَنْعُ حُكْمِ الْأَصْلِ عِنْدَ عَدَمِ التَّسْلِيمِ بِالْمَعَارِضَةِ وَيَقُولُ: إِنْ وَاظَفْتَنِي عَلَى الْحُكْمِ الَّذِي عَارَضْتُكَ بِهِ، وَإِلَّا مَنَعْتُ حُكْمَ الْأَصْلِ.

مِثَالُ ذَلِكَ: قَالَ: ابْنَةُ سَبْعَةِ عَشَرَ لَا تُزَوِّجُ نَفْسَهَا كَابْنَةِ خَمْسَةِ عَشَرَ، بِجَمَاعٍ كَوْنُ كُلِّ مِنْهُمَا بَكْرًا بِالْعَةِ؛ فَاغْتَرَضَ الْمُعْتَرِضُ وَقَالَ: ابْنَةُ خَمْسَةِ عَشَرَ لَا تُزَوِّجُ نَفْسَهَا

(١) ينظر: الجدل للطوفي (ص ٧٠، ٧١)، الإيضاح لابن الجوزي (ص ٢١٤).

لَكُونَهَا لَمْ تَبْلُغْ، فَفِي مَذْهَبِي أَنَّ الْبُلُوغَ لَا يَكُونُ إِلَّا فِي السَّابِعَةِ عَشْرَةَ، فَهَذَا مَنَعٌ أَوْ عَارِضٌ فِي وجود العلة، حيث عارض علته بعلّة أخرى، فَقَالَ الْمُسْتَدِلُّ: بَلِ ابْنَةُ خَمْسَةِ عَشَرَ بِالْغُتَّةِ، فَقَالَ الْمُعْتَرِضُ: إِذَا كَانَتْ ابْنَةُ خَمْسَةِ عَشَرَ بِالْغُتَّةِ فَإِنَّهُ يَجُوزُ لَهَا أَنْ تُزَوَّجَ نَفْسَهَا.. فَفِي الْأَوَّلِ كَانَ هُنَاكَ مَنَعٌ مِنْ وُجُودِ الْوَصْفِ فِي الْأَصْلِ، فَهُوَ فِي الْحَقِيقَةِ مُعَارَضَةٌ فِي الْوَصْفِ، وَبَعْدَ ذَلِكَ انْتَقَلَ إِلَى كَوْنِهِ يَمْنَعُ حُكْمَ الْأَصْلِ؛ وَأَكْثَرُ عِلْمَاءِ الْأَصُولِ عَلَى عَدَمِ قَبُولِ سُؤَالِ التَّرْكِيبِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ أَنْ يَمْنَعَ عَلَى مَذْهَبِ إِمَامِهِ فَيُغَيِّرَ الْحُكْمَ وَيُغَيِّرَ مَذْهَبَ إِمَامِهِ مِنْ عِنْدِ نَفْسِهِ.

القسم الرابع من الأسئلة: القدح في وجه الاستدلال؛

فَيَقُولُ: ذَلِكَ دَلِيلٌ صَحِيحٌ لَكِنَّهُ لَا يَصِحُّ الْاِسْتِدْلَالُ بِهِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، وَهَذَا النَّوعُ مِنْ أَنْوَاعِ الْأَسْئَلَةِ يَنْقَسِمُ إِلَى أَقْسَامٍ قَدْ تَصَلَّى إِلَى سِتَّةٍ:

النوع الأول: الاعتراض بالمشاركة في الاستدلال؛

فَيَقُولُ: هَذَا الدَّلِيلُ الَّذِي اسْتَدَلَّتْ بِهِ عَلَى الْمَنَعِ يَدُلُّ أَيْضاً عَلَى الْجَوَازِ مِنْ جِهَةٍ أُخْرَى، فَحِينَئِذٍ يَتَقَابَلُ اسْتِدْلَالِي بِالْآيَةِ مَعَ اسْتِدْلَالِكَ بِالْآيَةِ، وَمِنْ ثَمَّ لَا يَصِحُّ لَكَ أَنْ تُسْتَدِلَّ بِهَا.

مِثَالُ ذَلِكَ: الْاِسْتِدْلَالُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِلَّا أَنْ يَعْفُوبَ أَوْ يَعْفُوا الَّذِي بِيَدِهِ عَقْدَةُ النِّكَاحِ﴾^(١) عَلَى اشْتِرَاطِ الْوَلِيِّ فِي صَحَّةِ النِّكَاحِ؛ لِأَنَّهُ قَالَ: ﴿بِيَدِهِ عَقْدَةُ النِّكَاحِ﴾ فَيُعْتَرِضُ الْمُعْتَرِضُ فَيَقُولُ: ﴿يَعْفُوبَ أَوْ يَعْفُوا الَّذِي بِيَدِهِ عَقْدَةُ النِّكَاحِ﴾ فِيهَا دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ الْمَرْأَةَ تُزَوَّجُ نَفْسَهَا؛ لِأَنَّهُ قَالَ: ﴿إِلَّا أَنْ يَعْفُوبَ﴾، فَجَعَلَ لِلْمَرْأَةِ مِنَ الْحَقِّ مِثْلَ مَا لِلْوَلِيِّ؛ وَالْجَوَابُ عَنْ هَذَا النَّوعِ مِنْ أَنْوَاعِ الْأَسْئَلَةِ إِمَّا بِأَنْ يَقُولَ الْمُسْتَدِلُّ: إِنَّ

وَجْهَ الْإِسْتِدْلَالِ الَّذِي ذَكَرْتَهُ يَا أَيُّهَا الْمُعْتَرِضُ لَيْسَ وَجْهًا صَحِيحًا بَلْ هُوَ وَجْهٌ فَاسِدٌ، وَيُقِيمُ الدَّلِيلَ عَلَى ذَلِكَ، وَيَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ أَنَّهُ لَا يَبْقَى إِلَّا وَجْهٌ اسْتِدْلَالِ الْمُسْتَدِلِّ.

الْجَوَابُ الثَّانِي: بِأَنْ يُسَلَّمَ الْمُسْتَدِلُّ بِأَنَّ الدَّلِيلَ يُمَكِّنُ الْإِسْتِدْلَالَ بِهِ لِمَذْهَبِ الْمُعْتَرِضِ، لِكَيْتَهُ يَدَّعِي رُجْحَانَ وَجْهِ الْمُسْتَدِلِّ، يَقُولُ: الْآيَةُ يُمَكِّنُ أَنْ يُسْتَدَلَّ بِهَا عَلَى الْمَذْهَبَيْنِ لَكِنَّهَا فِي الدَّلَالَةِ عَلَى مَذْهَبِ الْمُسْتَدِلِّ أَرْجَحُ، وَيُقِيمُ الدَّلِيلَ عَلَى ذَلِكَ.

النُّوعُ الثَّانِي، الْقَدْخُ بِالتَّأْوِيلِ،

فَيَأْوُلُ الْمُعْتَرِضُ بَعْضَ أَلْفَاظِ الدَّلِيلِ، فَلَا يَصِحُّ وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ الَّذِي ذَكَرَهُ الْمُسْتَدِلُّ حِينَئِذٍ، وَالْمُرَادُ بِالتَّأْوِيلِ صَرْفُ اللَّفْظِ عَنْ ظَاهِرِهِ.

وَمِنْ أَمْثَلِهِ ذَلِكَ: أَنْ يَسْتَدِلَّ الْمُسْتَدِلُّ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾^(١)، عَلَى أَنَّ الْمَرْأَةَ يَحِبُّ عَلَيْهَا الْمُكْثُ فِي الْبَيْتِ طَوْلَ هَذِهِ الْمُدَّةِ، فَيَعْتَرِضُ الْمُعْتَرِضُ وَيَقُولُ: ﴿يَتَرَبَّصْنَ﴾ مَعْنَاهُ لَا يَتَزَوَّجْنَ، وَلَيْسَ مَعْنَاهُ الْمُكْثُ فِي الْبَيْتِ؛ وَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ هَذَا التَّأْوِيلُ تَأْوِيلًا صَحِيحًا؛ إِذْ إِنَّ التَّأْوِيلَ الْفَاسِدَ لَا يَصِحُّ الْإِعْتِرَاضُ بِهِ؛ وَالتَّأْوِيلُ لَهُ شُرُوطٌ، مِنْهَا أَنْ يَكُونَ اللَّفْظُ مُحْتَمِلًا لِلْمَعْنَى الْمَصْرُوفِ لَهُ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُحْتَمِلًا لَهُ فَلَا يَصِحُّ التَّأْوِيلُ؛ وَيُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ هُنَاكَ دَلِيلٌ يَدُلُّ عَلَى صَرْفِ اللَّفْظِ عَنْ ظَاهِرِهِ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ أَنَّ اللَّفْظَ يُفَسَّرُ بِظَاهِرِهِ، وَيُجِيبُ الْمُسْتَدِلُّ عَنِ الْإِعْتِرَاضِ بِالتَّأْوِيلِ بَيَّانَ فَسَادِ التَّأْوِيلِ لِعَدَمِ وُجُودِ شَيْءٍ مِنْ شُرُوطِهِ، أَوْ أَنْ يَقُولَ بِأَنَّ تَفْسِيرَ اللَّفْظِ بِالظَّاهِرِ أَوَّلَى مِنْ تَفْسِيرِهِ بِالْمَعْنَى الْحَقِيقِيِّ، وَيُقِيمُ الدَّلِيلَ عَلَى ذَلِكَ.

النُّوعُ الثَّالِثُ مِنْ هَذَا الْقِسْمِ: الْقَوْلُ بِالْمُوجِبِ^(١)؛

وَالْمُرَادُ بِهِ أَنْ يُسَلِّمَ بَصَحَّةِ الدَّلِيلِ وَلَكِنَّهُ يَقُولُ بِأَنَّهُ فِي غَيْرِ مَحَلِّ النِّزَاعِ.
مِثَالُ ذَلِكَ: اخْتَلَفُوا فِيمَا إِذَا مَسَّتِ الْمَرْأَةُ فَرْجَ ابْنِهَا الصَّغِيرِ، هَلْ يَنْتَقِضُ الْوُضُوءُ؟
فَاسْتَدَلَّ الْمُسْتَدِلُّ بِقَوْلِهِ ﷺ: (مَنْ مَسَّ ذَكَرَهُ فَلْيَتَوَضَّأْ)^(٢)، فَيَقُولُ الْمُعْتَرِضُ
بِالْمُوجِبِ، يَقُولُ: أَنَا أَقُولُ كَذَلِكَ: مَنْ مَسَّ ذَكَرَهُ فَإِنَّهُ يَنْتَقِضُ وَضُوءُهُ، لَكِنْ هَذَا
خَارِجُ مَحَلِّ النِّزَاعِ؛ لِأَنَّ مَحَلَّ النِّزَاعِ فِي مَسِّ الْمَرْأَةِ فَرْجَ ابْنِهَا الصَّغِيرِ، وَلَيْسَ فِي مَسِّهَا
لِفَرْجِ نَفْسِهَا.

وَالْقَوْلُ بِالْمُوجِبِ يُمَكِّنُ الْجَوَابَ عَنْهُ بِإِثْبَاتِ أَنَّ الدَّلِيلَ دَالٌّ عَلَى مَحَلِّ النِّزَاعِ، بِأَنْ
يَقُولَ: قَوْلُهُ (مَنْ مَسَّ الْفَرْجَ انْتَقَضَ وَضُوءُهُ) يَشْمَلُ بَعُمُومِهِ فَرْجَ الصَّغِيرِ.
وَالْجَوَابُ الثَّانِي: أَنْ يُسَلِّمَ أَنَّ الدَّلِيلَ لَيْسَ فِي مَحَلِّ النِّزَاعِ، لَكِنَّ الْمَسْأَلَتَيْنِ مُتَّفَقَتَانِ
أَوْ مُتَلَازِمَتَانِ، فَإِذَا ثَبَتَ الْحُكْمُ فِي إِحْدَاهُمَا ثَبَتَ فِي الْأُخْرَى، فَإِنَّ قَوْلَهُ: (مَنْ مَسَّ
فَرْجَهُ) إِذَا كَانَ مَسَّ الْإِنْسَانِ لِفَرْجِ نَفْسِهِ يَنْقُضُ الْوُضُوءَ، فَمَنْ بَابِ الْأَوَّلَى مَسَّ فَرْجَ
الْغَيْرِ.

النُّوعُ الرَّابِعُ مِنْ أَنْوَاعِ الْقَدْحِ فِي وَجْهِهِ الْاسْتِدْلَالُ: الْقَدْحُ بِفَسَادِ الْوَضْعِ^(٣)؛

بِأَنْ يَقُولَ: إِنَّ الدَّلِيلَ الَّذِي أَقَمْتَهُ لَمْ تُقِمَّهُ عَلَى وَضْعٍ صَحِيحٍ، وَبِالتَّالِي لَا يَصِحُّ
الْإِسْتِدْلَالُ بِهِ.

(١) ينظر: الجدل للطوفي (ص ٧٨-٨٠)، مقبول المنقول لابن عبد الهادي (ص ٢٢٧)، الإيضاح لابن

الجوزي (ص ٢٠٧-٢٠٩)، آداب البحث والمناظرة للشنقيطي (ص ٣٤٥-٣٤٩).

(٢) أخرجه أبو داود (١٨١)، والترمذي (٨٢)، والنسائي (١/١٠٠)، وابن ماجه (٤٧٩).

(٣) ينظر: الجدل للطوفي (ص ٥٧)، مقبول المنقول لابن عبد الهادي (ص ٢٢٣)، الإيضاح لابن

الجوزي (ص ١٥٩، ١٦٠)، آداب البحث والمناظرة للشنقيطي (ص ٣٣٤).

وَمِنْ أُمُثْلِهِ ذَلِكَ: أَنْ يَقُولَ: دَلِيلُكَ يَقْتَضِي التَّخْفِيفَ، لَكِنَّ النَّيْجَةَ الَّتِي تَوَصَّلَتْ إِلَيْهَا تَقْتَضِي التَّغْلِيطَ.

وَالْجَوَابُ عَنْ فَسَادِ الْوَضْعِ إِمَّا بِعَدَمِ تَسْلِيمِ كَوْنِ الدَّلِيلِ يَقْتَضِي خِلَافَ نَتِيجَتِهِ، بِأَنْ يَقُولَ: الْعِلَّةُ تَقْتَضِي التَّخْفِيفَ، وَالْحُكْمُ التَّخْفِيفُ.

مِثَالُ ذَلِكَ: اسْتَدَلَّ الْمُسْتَدِلُّ فِي مَسْأَلَةِ جِمَاعِ الْحَائِضِ فَقَالَ: جِمَاعُ الْحَائِضِ ذَنْبٌ عَظِيمٌ تَنَاسَبَ أَنْ تُوقَعَ عَلَيْهِ عُقُوبَةُ الْكُفَّارَةِ، بِأَنْ يُخْرِجَ دِينَارَ ذَهَبٍ، فَيَقُولُ الْمُعْتَرِضُ: هَذَا دَلِيلٌ فَاسِدٌ الْوَضْعِ لِأَنَّ الدَّلِيلَ يَقْتَضِي التَّشْدِيدَ لَكِنَّ الْحُكْمَ تَخْفِيفٌ، فَإِنَّ كَوْنَهُ ذَنْبًا عَظِيمًا يُنَاسِبُ أَنْ يُغْلَظَ فِيهِ، لَكِنَّ الْإِقْتِصَارُ فِي الْحُكْمِ عَلَى إِجَابِ دِينَارٍ وَاحِدٍ، هَذَا الْحُكْمُ فِيهِ التَّخْفِيفُ؛ فَيَكُونُ الْجَوَابُ بَيَانًا أَنَّ الدَّلِيلَ يُوَافِقُ الْحُكْمَ فِي وَضْعِهِ، فَيَقُولُ: إِجَابُ الْكُفَّارَةِ لِيُغْلَظَ الذَّنْبُ مَثَلًا، أَوْ أَنْ يُبَيَّنَّ أَنَّ الْحُكْمَ النَّاتِجَ مُنَاسِبٌ مَعَ الْمَعْنَى وَالطَّرِيقَةِ الَّتِي وُضِعَ عَلَيْهَا الدَّلِيلُ.

النُّوْعُ الْخَامِسُ: سُؤَالُ الْقَلْبِ^(١)؛

سؤال القلب هو النوع الخامس من أنواع القدح في وجه الاستدلال؛ بِأَنْ يَقُولَ الْمُعْتَرِضُ: «دَلِيلُكَ يَا أَيُّهَا الْمُسْتَدِلُّ يَدُلُّ عَلَى فَسَادِ مَذْهَبِكَ لَا عَلَى صِحَّتِهِ، فَعِنْدَمَا يَسْتَدِلُّ الْمُسْتَدِلُّ عَلَى جَوَازِ نَوْمِ الْجَنْبِ قَبْلَ الْوُضُوءِ بِحَدِيثٍ: أَيْرُقَدْ أَحَدُنَا وَهُوَ جُنْبٌ قَبْلَ أَنْ يَغْتَسِلَ؟ قَالَ: (نَعَمْ إِذَا تَوَضَّأَ)^(٢)، فَيَقُولُ الْمُعْتَرِضُ: هَذَا الدَّلِيلُ يَدُلُّ عَلَى مَنَعِ نَوْمِ الْإِنْسَانِ الْجَنْبِ قَبْلَ أَنْ يَتَوَضَّأَ، فَقَلَبَ الدَّلِيلَ عَلَيْهِ، بَدَلِ أَنْ يَكُونَ دَلِيلًا عَلَى

(١) ينظر: الجدل للطوفي (ص ٧٦-٧٨)، مقبول المنقول لابن عبد الهادي (ص ٢٢٥)، الإيضاح لابن

الجوزي (ص ٢٠٩-٢١١).

(٢) أخرجه البخاري (٢٨٧)، ومسلم (٣٠٦).

جَوَازِ النَّوْمِ قَبْلَ الْوُضُوءِ أَصْبَحَ دَلِيلًا عَلَى عَدَمِ جَوَازِهِ، هَذَا يُسَمَّى سُؤَالَ الْقَلْبِ، وَهُوَ نَوْعٌ مِنْ أَنْوَاعِ الْأَسْئَلَةِ الَّتِي تَكُونُ لِلْقَدْحِ فِي وَجْهِ الْإِسْتِدْلَالِ؛ وَالْجَوَابُ عَنْ هَذَا النَّوْعِ مِنْ أَنْوَاعِ الْأَدِلَّةِ بِإِقَامَةِ الدَّلِيلِ عَلَى إِنْتَاجِ دَلِيلِ الْمُسْتَدِلِّ لِلْحُكْمِ الَّذِي اسْتَخْرَجَهُ مِنَ الدَّلِيلِ.

النَّوْعُ السَّادِسُ: سُؤَالُ عَدَمِ التَّأْثِيرِ^(١)؛

بِأَن يَقُولَ الْمُعْتَرِضُ: كَلَامُكَ يَا أَيُّهَا الْمُسْتَدِلُّ فِيهِ كَلِمَاتٌ وَأَلْفَاظٌ لَا عِلَاقَةَ لَهَا بِالدَّلِيلِ وَغَيْرُ مُؤَثِّرَةٍ فِيهِ، فَتَكُونُ مِنْ قَبِيلِ الْحُشْوِ، وَبِالتَّالِي يُلْزَمُكَ إِبْعَادُهَا، فَإِذَا أَبْعَدْتَهَا لَمْ يَصَحَّ دَلِيلُكَ.

مِثَالُ ذَلِكَ: اخْتَلَفُوا فِي الْإِسْتِجْمَارِ هَلْ يُلْزَمُ فِيهِ الْعَدَدُ أَمْ يَكْفِي فِيهِ الْمَرَّةُ إِذَا حَصَلَ الْإِنْقَاءُ؟

ذَهَبَ الْحَنَابِلَةُ إِلَى أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ عَدَدٍ؛ لِحَدِيثٍ: (مَنْ اسْتَجَمَرَ فَلْيُوتِرْ)^(٢)، وَكَانَ مِنْ أَدِلَّتِهِمْ عَلَى وَجُوبِ الْعَدَدِ قَوْلُهُمْ: حُكْمٌ مُتَعَلِّقٌ بِالْأَحْجَارِ يَسْتَوِي فِيهِ الثَّيْبُ وَالْأَبْكَارُ، فَوَجَبَ فِيهِ الْعَدَدُ كَرَمِي الْجِمَارِ.. الْأَصْلُ هُوَ رَمِي الْجِمَارِ، وَالْفَرْعُ هُوَ الْإِسْتِجْمَارُ، وَالْحُكْمُ وَجُوبُ الْعَدَدِ، وَالْعِلَّةُ: حُكْمٌ يَتَعَلَّقُ بِالْأَحْجَارِ يَسْتَوِي فِيهِ الثَّيْبُ وَالْأَبْكَارُ؛ فَيَعْتَرِضُ الْمُعْتَرِضُ وَيَقُولُ: جُمْلَةٌ: «يَسْتَوِي فِيهِ الثَّيْبُ وَالْأَبْكَارُ» جُمْلَةٌ غَيْرُ مُؤَثِّرَةٍ؛ لِأَنَّ الشَّرِيعَةَ فِي هَذَا الْبَابِ لَا تَفَرِّقُ بَيْنَ الْبَكْرِ وَالثَّيْبِ وَلَا تَجْعَلُهُ مَعْنَى يُعَلِّقُ الْحُكْمَ بِهِ، وَلَوْ أَبْعَدْنَا هَذِهِ الْكَلِمَةَ «يَسْتَوِي فِيهِ الثَّيْبُ وَالْأَبْكَارُ» لَأَدَّى

(١) ينظر: الجدل للطوفي (ص ٦١)، مقبول المنقول لابن عبد الهادي (ص ٢٢٦)، الإيضاح لابن

الجوزي (ص ٢١٣)، آداب البحث والمناظرة للشنقيطي (ص ٣٤١).

(٢) أخرجه البخاري (١٥٩)، ومسلم (٤٣٢).

إِلَى كَوْنِ الْحُضْمِ يَتَكَلَّمُ عَلَى الْمُسْتَدِلِّ بِتَوَجُّهِهِ سُؤَالَ النَّقْضِ فَيَقُولُ: رَمَى الزَّانِي حُكْمَ مُتَعَلِّقٍ بِالْأَخْجَارِ وَمَعَ ذَلِكَ لَيْسَ فِيهِ عَدَدٌ.

وَجَوَابُ سُؤَالَ عَدَمِ التَّأثيرِ إمَّا بِإثباتِ كَوْنِ ذَلِكَ اللَّفْظِ مُؤَثِّرًا بِإِقَامَةِ الدَّلِيلِ عَلَيْهِ، وَإِمَّا بِجَعْلِ ذَلِكَ اللَّفْظِ غَيْرِ الْمُؤَثِّرِ فِي مَحَلٍّ لَا يَصِحُّ الإِعْتِرَاضُ بِسُؤَالَ التَّأثيرِ عَلَيْهِ.

القسم الخامس: سُؤَالَ النَّقْضِ^(١)؛

وَقَدْ يُسَمِّيهِ بَعْضُهُمْ سُؤَالَ الإِبْطَالِ.

وَالْمُرَادُ بِسُؤَالَ النَّقْضِ: أَنْ يَذْكُرَ الْمُعْتَرِضُ مَحَلًّا آخَرَ غَيْرَ مَا ذَكَرَهُ الْمُسْتَدِلُّ، وَجَدَ فِيهِ الدَّلِيلَ وَلَمْ يُوْجَدْ فِيهِ الْمَدْلُولُ، وَمِنْ أَمْثِلَةِ ذَلِكَ:

أَنْ يَقُولَ الْمُسْتَدِلُّ: النَّارُ مُحْرِقَةٌ بِدَلَالَةِ الْحَسِّ؛ فَيَعْتَرِضُ الْمُعْتَرِضُ وَيَقُولُ: أَعْتَرَضَ بِسُؤَالَ النَّقْضِ، فَإِنَّ النَّارَ الَّتِي أَلْقَى فِيهَا إِبْرَاهِيمَ لَمْ تَكُنْ مُحْرِقَةً، فَذَلِكَ هَذَا عَلَى أَنَّ هَذَا الدَّلِيلَ لَيْسَ دَلِيلًا صَحِيحًا.

قَالَ: النَّارُ مُحْرِقَةٌ، هَذِهِ هِيَ الدَّعْوَى، دَلِيلُهُ قَالَ: بِدَلَالَةِ أَنَّنَا إِذَا وَضَعْنَا شَيْئًا فِي النَّارِ فَإِنَّهَا تَحْرِقُهُ؛ فَأَعْتَرَضَ الْمُعْتَرِضُ وَقَالَ: عِنْدِي مَحَلٌّ وَجَدَ فِيهِ الدَّلِيلَ، وَهُوَ النَّارُ وَلَمْ يُوْجَدْ فِيهِ الْمَدْلُولُ، وَهُوَ الإِحْرَاقُ، وَذَلِكَ فِي نَارِ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ.

وَمِنْ أَمْثِلَتِهِ فِي بَابِ الْقِيَاسِ: أَنْ يَقُولَ الْمُسْتَدِلُّ: الْقَتْلُ بِالْمُثَقِّلِ يَجِبُ بِهِ الْقِصَاصُ كَالْقَتْلِ بِالْمُحَدَّدِ، بِجَمَاعٍ كَوْنَهُمَا قَتْلٌ عَمْدٌ عُدْوَانٌ؛ الْأَصْلُ: الْقَتْلُ بِالْمُحَدَّدِ، الْفَرْعُ: الْقَتْلُ بِالْمُثَقِّلِ، الْعِلَّةُ: قَتْلٌ عَمْدٌ عُدْوَانٌ، الْحُكْمُ: وَجوبُ الْقِصَاصِ؛ فَأَعْتَرَضَ الْمُعْتَرِضُ وَقَالَ: عِنْدِي مَحَلٌّ آخَرَ غَيْرَ الْمَحَالِّ الَّتِي ذَكَرَهَا الْمُسْتَدِلُّ وَجَدَ فِيهَا الدَّلِيلَ

(١) ينظر: الكافية للجويني (ص ١٧٢ وما بعدها)، الإيضاح لابن الجوزي (ص ١٩٩ وما بعدها).

الَّذِي هُوَ الْعِلَّةُ، قَتَلَ عَمْدٌ عُدْوَانًا، وَلَمْ يُوجِدِ الْحُكْمُ الَّذِي هُوَ وَجُوبُ الْقِصَاصِ،
وَذَلِكَ الْمَحَلُّ هُوَ فِي قَتْلِ الْوَالِدِ وَلَدَهُ، فَهَذَا يُسَمَّى سُؤَالَ النَّقْضِ.

هَلْ سُؤَالَ النَّقْضِ سُؤَالٌ صَحِيحٌ أَوْ لَيْسَ سُؤَالًا صَحِيحًا؟ هَذَا بَحْثٌ عِنْدَ
الْأُصُولِيِّينَ بَنُوهُ عَلَى شَرْطٍ مِنْ شُرُوطِ الْعِلَّةِ، فَهَلْ يُشْتَرَطُ فِي الْعِلَّةِ أَنْ تَكُونَ مُطَرِّدَةً
فِي جَمِيعِ الْمَحَالِّ، بِحَيْثُ إِذَا تَخَلَّفَ الْحُكْمُ عَنِ الْعِلَّةِ فَإِنَّهُ يُعْتَبَرُ قَادِحًا فِي الْعِلَّةِ، وَمِنْ ثَمَّ
لَا يَصِحُّ التَّعْلِيلُ بِذَلِكَ الْوَصْفِ؟

جُمْهُورُ أَهْلِ الْعِلْمِ يَرَوْنَ أَنَّ النَّقْضَ سُؤَالٌ صَحِيحٌ، وَأَنَّ مِنْ شُرُوطِ الْعِلَّةِ
الْإِطْرَادَ، وَأَنَّهُ إِذَا وَجَّهَ الْمُعَرِّضُ سُؤَالَ النَّقْضِ إِلَى الْمُسْتَدِلِّ لَزِمَ الْمُسْتَدِلُّ أَنْ يُجِيبَ
عَنْهُ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْمُسْتَدِلَّ يَدَّعِي أَنَّ الدَّلِيلَ مُؤَثَّرٌ فِي إِيجَادِ الْمَذْلُولِ، فَمَتَى تَخَلَّفَ
الْمَذْلُولُ عَنِ الدَّلِيلِ فِي مَحَلٍّ أَوْرَثَنَا ذَلِكَ شَكًّا فِي كَوْنِ الدَّلِيلِ يُنتِجُ ذَلِكَ الْمَذْلُولَ.

وَالنَّقْضُ يُمَكِّنُ لِلْمُسْتَدِلِّ أَنْ يُجِيبَ عَنْهُ بِأَنْوَاعٍ مِنَ الْإِجَابَاتِ:

الْإِجَابَةُ الْأُولَى: أَنْ يَمْنَعَ الْمُسْتَدِلُّ مِنْ تَخَلُّفِ الْحُكْمِ فِي صُورَةِ النَّقْضِ فَيَقُولَ:
الْوَالِدُ يُقْتَلُ بِوَلَدِهِ؛ وَبِالتَّالِي فَإِنَّ الصُّورَةَ الَّتِي أَوْرَدْتَ وَجَدَ فِيهَا الْوَصْفَ وَهُوَ الْقَتْلُ
الْعَمْدُ الْعُدْوَانُ، فَلَمْ يَتَخَلَّفِ الْحُكْمُ، بَلْ وَجَدَ الْحُكْمُ مَعَهُ وَثَبَتَ الْقِصَاصُ.

النَّوعُ الثَّانِي مِنْ أَنْوَاعِ الْجَوَابِ: أَنْ يَدَّعِيَ الْمُسْتَدِلُّ عَدَمَ وَجُودِ الْعِلَّةِ أَوْ الدَّلِيلِ فِي
صُورَةِ النَّقْضِ فَيَقُولَ: قَتَلَ الْوَالِدُ لَوْلَدِهِ لَيْسَ قَتْلُ عَمْدٍ عُدْوَانًا؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَصَوَّرُ أَنْ
يَقْصِدَ الْوَالِدُ وَيَتَعَمَّدَ قَتْلَ وَلَدِهِ.

النَّوعُ الثَّالِثُ مِنْ أَنْوَاعِ الْجَوَابِ عَنْ سُؤَالِ النَّقْضِ: أَنْ يُسَيِّدَ تَخَلُّفَ الْحُكْمِ فِي
صُورَةِ النَّقْضِ إِلَى وَجُودِ مَانِعٍ أَوْ تَخَلُّفِ شَرْطٍ، فَيَقُولَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ مَثَلًا: قَتَلَ

الْوَالِدَ وَلَدَهُ، صَحِيحٌ أَنَّهُ وُجِدَتْ فِيهِ الْعِلَّةُ، لَكِنِ الْحُكْمُ تَخَلَّفَ لِتَخَلُّفِ أَحَدِ الشُّرُوطِ
أَوْ لَوْجُودِ مَانِعٍ، وَهُوَ كَوْنُ الْقَاتِلِ وَالِدًا، فَهُوَ سَبَبٌ فِي الْإِجَادِ؛ وَسَبَبٌ الْإِجَادِ لَا
يُعَدُّ بِسَبَبٍ إِعْدَامِهِ لَوَلَدِهِ الَّذِي وَجَدَ بِسَبَبِهِ.

النَّوعُ الرَّابِعُ مِنْ أَنْوَاعِ الْجَوَابِ: أَنْ يُسْنَدَ تَخَلُّفَ الْحُكْمِ فِي صُورَةِ النَّقْضِ إِلَى
وُجُودِ مَعْنَى أَقْوَى مِنْ دَلِيلِ الْمُسْتَدِلِّ الْأَوَّلِ، فَيَقُولَ فِي قَتْلِ الْوَالِدِ وَلَدَهُ: فِيهِ مَعْنَى
أَقْوَى، وَهُوَ كَوْنُهُ وَالِدًا، وَحَقُّ الْوَالِدِ أَنْ يَكْرُمَ وَلَا يَقْتَلَ بَوْلَدِهِ.

وَنُمَثِّلُ هَٰذَيْنِ الْجَوَابَيْنِ فِي بَابِ السَّرِقَةِ:

قَالَ الْمُسْتَدِلُّ: مُحَوَّلُ الْأَمْوَالِ بِوَاسِطَةِ الْإِنْتَرْنَتِ مِنْ حِسَابَاتِ الْبَنْكِ إِلَى حِسَابِهِ
الْخَاصِّ يُعَدُّ سَارِقًا؛ لِأَنَّهُ أَخَذَ الْمَالَ بِخُفْيَةٍ، فَيَجِبُ أَنْ تُقَطَعَ يَدُهُ، كَالسَّارِقِ مَنْ بَيَّتَ
غَيْرَهُ.. الْأَصْلُ: سَارِقٌ مَنْ بَيَّتَ غَيْرَهُ، الْفَرْعُ: أَخَذَ الْمَالَ مِنَ الْحِسَابِ فِي الْبَنْكِ
بِوَاسِطَةِ الْإِنْتَرْنَتِ، الْعِلَّةُ: أَخَذَ مَالًا بِخُفْيَةٍ، الْحُكْمُ: وَجُوبُ الْقَطْعِ؛ فَيُعْتَرِضُ
الْمُعْتَرِضُ وَيَقُولُ: عِنْدِي صُورَةٌ أُخْرَى وَجِدَ فِيهَا الْمَعْنَى وَلَمْ يُوجَدْ الْحُكْمُ، ذَلِكَ فِي
مَسْأَلَةِ سَارِقٍ مَا دُونَ النَّصَابِ، فَإِنَّ سَارِقَ مَا دُونَ النَّصَابِ أَخَذَ الْمَالَ بِخُفْيَةٍ وَمَعَ
ذَلِكَ لَمْ يُوجَدْ الْحُكْمُ، وَهُوَ وَجُوبُ الْقَطْعِ، فَيَقُولُ الْمُسْتَدِلُّ فِي الْجَوَابِ عَنْ هَٰذَا
الْإِعْتِرَاضِ: هُنَا تَخَلَّفَ الْحُكْمُ لِعَدَمِ وُجُودِ أَحَدِ شُرُوطِ الْقَطْعِ، وَهُوَ أَنْ تَكُونَ
السَّرِقَةُ لِنَصَابٍ فَأَكْثَرُ.

ومثال الجواب الأخير لو استدلَّ الْمُسْتَدِلُّ بِالْمِثَالِ السَّابِقِ، فَقَالَ الْمُعْتَرِضُ: عِنْدِي
صُورَةٌ وَجِدَتْ فِيهَا الْعِلَّةُ وَلَمْ يُوجَدْ الْحُكْمُ، وَذَلِكَ فِي أَخْذِ الْوَالِدِ لِمَالِ وَلَدِهِ بِخُفْيَةٍ،
فَإِنَّهُ قَدْ وَجِدَ فِيهِ الْمَعْنَى وَالْعِلَّةُ، وَمَعَ ذَلِكَ تَخَلَّفَ الْحُكْمُ؛ فَقَالَ الْمُسْتَدِلُّ: تَخَلَّفَ

الْحُكْمُ هُنَا لُجُودِ مَعْنَى أَقْوَى، وَذَلِكَ هُوَ مَعْنَى الْأُبُوءَةِ الَّتِي تُجِيزُ لِلْأَبِ أَنْ يَأْخُذَ مِنْ مَالٍ وَلَدِهِ؛ لِحَدِيثٍ: (أَنْتُ وَمَالُكَ لِأَبِيكَ) ^(١).

الْجَوَابُ الْخَامِسُ مِنْ أَجْوِبَةِ النَّقْضِ: أَنْ يَدَّعِيَ أَنَّ صُورَةَ النَّقْضِ مُسْتَثْنَاءٌ بِدَلِيلٍ خَاصٍّ، فَتَكُونُ مِنْ مَوَاطِنِ الْإِسْتِحْسَانِ؛ لِأَنَّ مَسَائِلَ الْإِسْتِحْسَانِ يُعَدَّلُ فِيهَا بِالمَسْأَلَةِ عَنْ نَظَائِرِهَا، وَمِنْ أَمْثِلَةِ ذَلِكَ:

قَالَ الْمُسْتَدِلُّ: بَيْعُ الْأُرْزِ بِالْأُرْزِ رَبًّا، يَجْرِي فِيهِ الرِّبَا، كَبَيْعِ الْبُرِّ بِالْبُرِّ، بِجَامِعِ الطَّعْمِ وَالْكَيْلِ؛ فَاعْتَرَضَ الْمُعْتَرِضُ عَلَيْهِ بِمَسْأَلَةِ الْعَرَايَا، فَإِنَّهَا بَيْعٌ مَطْعُومٍ مَكِيلٍ بِمَطْعُومٍ مَكِيلٍ مِنْ جِنْسِهِ، إِذْ هُوَ بَيْعٌ تَمَرٍ بِرُطَبٍ، قَدْ وُجِدَ فِيهَا النَّسِئَةُ، وَمَعَ ذَلِكَ فَإِنَّهُ بَيْعٌ جَائِزٌ، فَهَذَا سَوَالُ نَقْضٍ، إِذْ الْأَصْلُ هُوَ: بَيْعُ الْبُرِّ بِالْبُرِّ نَسِئَةً، الْفَرْعُ: بَيْعُ الْأُرْزِ بِالْأُرْزِ، الْحُكْمُ: يَجْرِي فِيهِ الرِّبَا، الْعِلَّةُ: مَكِيلٌ مَطْعُومٌ؛ فَاعْتَرَضَ الْمُعْتَرِضُ بِصُورَةِ النَّقْضِ فَقَالَ: عِنْدِي فِي بَيْعِ الْعَرَايَا بَيْعٌ مَطْعُومٍ مَكِيلٍ بِمَطْعُومٍ مَكِيلٍ، وَمَعَ ذَلِكَ يَجُوزُ وَلَا يَجْرِي فِيهِ الرِّبَا، وَجِدْتَ الْعِلَّةَ وَلَمْ يَوْجِدِ الْحُكْمَ، فَالْمُجِيبُ قَالَ: هَذِهِ الصُّورَةُ مُسْتَثْنَاءٌ، فَإِنَّهُ عَلَى آيَةٍ عِلَّةٍ تُعْلِلُ بِهَا الْأَصْلَ لَا بُدَّ أَنْ تَسْتَنْيَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ، فَلَوْ قُلْتَ بِأَنَّ الْعِلَّةَ هِيَ الْكَيْلُ، أَوْ قُلْتَ بِأَنَّ الْعِلَّةَ هِيَ الطَّعْمُ، أَوْ قُلْتَ بِأَنَّ الْعِلَّةَ هِيَ الْقُوَّةُ، أَوْ قُلْتَ بِأَنَّ الْعِلَّةَ هِيَ آيَةُ وَصْفٍ أَوْ عِلَّةٍ تَأْتِي بِهَا لَا بُدَّ أَنْ تَسْتَنْيَ مَسْأَلَةَ الْعَرَايَا، فَمَسْأَلَةُ الْعَرَايَا مُسْتَثْنَاءٌ مِنْ كُلِّ قِيَاسٍ، وَمِنْ ثَمَّ لَا يَصِحُّ النَّقْضُ بِهَا.

(١) أخرجه أحمد في «مسنده» (١٧٩/٢)، وأبو داود في كتاب البيوع - باب في الرجل يأكل من مال ولده

(٣٥٣٠)، وابن ماجه في كتاب التجارات - باب ما للرجل من مال ولده (٢٢٩٢)، وابن الجارود في

«المنتقى» (٩٩٥)، من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنه، وصححه الألباني في «مشكاة المصابيح»

سؤال الكسر:

مِنَ الْمَسَائِلِ الَّتِي لَهَا شَبَهُ بِسُؤَالِ النِّقْضِ سُؤَالُ الْكَسْرِ^(١)، وَالْمَرَادُ بِهِ الْإِعْتِرَاضُ عَلَى الْمُسْتَدِلِّ بِأَنَّ الْحِكْمَةَ مِنْ تَشْرِيعِ الْحُكْمِ وَجِدَتْ فِي مَحَلٍّ وَلَمْ يُوجَدْ الْحُكْمُ مَعَهَا. وَمِنْ أَمْثِلَةِ ذَلِكَ: أَنْ يَقُولَ الْمُسْتَدِلُّ: الْمَسَافِرُ بِالطَّائِرَةِ مُسَافِرٌ، فَجَازَ لَهُ أَنْ يُفْطِرَ فِي السَّفَرِ كَالْمَسَافِرِ عَلَى الْبَعِيرِ.. الْأَصْلُ: مُسَافِرٌ عَلَى الْبَعِيرِ، الْفَرْعُ: مُسَافِرٌ بِالطَّائِرَةِ، الْحُكْمُ: جَوَازُ الْفِطْرِ، الْعِلَّةُ: السَّفَرُ؛ فَاعْتَرَضَ الْمُعْتَرِضُ وَقَالَ: لَا يَصِحُّ هَذَا الْقِيَاسُ لِأَنَّ جَوَازَ الْفِطْرِ ثَبَتَ مِنْ أَجْلِ الْمَشَقَّةِ فِي السَّفَرِ بِالْبَعِيرِ، لَكِنْ وَجَدْنَا صُورَةً تُوجَدُ فِيهَا الْمَشَقَّةُ وَمَعَ ذَلِكَ لَمْ يُوجَدْ الْحُكْمُ، مِثْلَ الْعَمَالِ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ فِي تَنْظِيفِ الشُّوَارِعِ، أَوْ الْعَمَالِ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ فِي زَفْلَتَةِ الطَّرِيقِ، هُنَا وَجِدَتْ عِنْدَهُمْ حِكْمَةُ الْحُكْمِ وَهِيَ الْمَشَقَّةُ وَلَمْ يُوجَدْ الْحُكْمُ، وَهُوَ جَوَازُ الْفِطْرِ، هَذَا يُسَمَّى سُؤَالُ الْكَسْرِ.

جُمْهُورُ أَهْلِ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ سُؤَالَ الْكَسْرِ لَيْسَ سُؤَالًا صَحِيحًا، وَبِالتَّالِي لَا يَلْزَمُ الْجَوَابُ عَنْهُ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْأَحْكَامَ تُنَاطُ بِالْعِلَلِ وَلَا تُنَاطُ بِالْحُكْمِ، فَإِنَّ الْحُكْمَ أَوْصَافٌ غَيْرُ مُنْضَبِطَةٍ، وَالشَّارِعُ لَا يُعَلِّقُ أَحْكَامَهُ إِلَّا عَلَى الْأَوْصَافِ الْمُنْضَبِطَةِ الْمَعْرُوفَةِ الْحُدُودِ وَالْمَعَالِمِ.

القسم السادس: سؤال المعارضة^(٢):

وَالْمَرَادُ بِهِ أَنْ يَأْتِيَ الْمُعْتَرِضُ بِدَلِيلٍ يُقَابِلُ دَلِيلَ الْمُسْتَدِلِّ..

هَلْ سُؤَالُ الْمَعَارِضَةِ سُؤَالٌ صَحِيحٌ أَوْ لَا؟

هَذَا اخْتَلَفَ فِيهِ أَهْلُ الْعِلْمِ، فَطَائِفَةٌ قَالَتْ: سُؤَالُ الْمَعَارِضَةِ لَيْسَ سُؤَالًا صَحِيحًا، وَاسْتَدَلُّوا عَلَى ذَلِكَ بِشَيْئَيْنِ:

(١) ينظر: الجدل لابن عقيل (ص ٦٥-٦٦)، آداب البحث والمناظرة للشنقيطي (ص ٣٠٣ وما بعدها).

(٢) ينظر: الكافية للجويني (ص ٤١٨ وما بعدها)، الإيضاح لابن الجوزي (ص ٢١٢ وما بعدها).

الدليل الأول: أَنَّ وُرُودَ دَلِيلٍ يُعَارِضُ دَلِيلَ الْمُسْتَدِلِّ لَا يَقْدَحُ فِي دَلِيلِ الْمُسْتَدِلِّ، فَيَبْقَى هَذَا دَلِيلًا صَحِيحًا، وَذَلِكَ كَذَلِكَ.

وَالدَّلِيلُ الثَّانِي: قَالُوا بِأَنَّ الْمُعَارِضَةَ تُحَوِّلُ الْمُعْتَرِضَ مِنْ كَوْنِهِ مُعْتَرِضًا إِلَى كَوْنِهِ مُسْتَدِلًّا، وَتُحَوِّلُ الْمُسْتَدِلَّ لِيَكُونَ مُعْتَرِضًا، وَهَذَا غَضَبٌ يُخَالِفُ أَصْلَ الْمُنَاطَرَةِ.

وَالْقَوْلُ الثَّانِي: بِأَنَّ سُؤَالَ الْمُعَارِضَةِ سُؤَالٌ صَحِيحٌ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ دَلِيلُ الْمُسْتَدِلِّ يُمَكِّنُ مُعَارِضَتَهُ بِدَلِيلٍ آخَرَ فَحِينَئِذٍ لَا يَبْقَى صَحِيحًا، وَمِنْ ثَمَّ لَا يَصِحُّ بِنَاءُ الْحُكْمِ عَلَيْهِ؛ وَلَعَلَّ الْقَوْلَ الثَّانِي أَقْوَى؛ إِذْ إِنْ الْحُكْمُ لَا يَكُونُ صَحِيحًا إِلَّا عِنْدَ عَدَمِ وَجُودِ دَلِيلٍ يَدُلُّ عَلَى ضِدِّ ذَلِكَ الْحُكْمِ.

أَنْوَاعُ سُؤَالِ الْمُعَارِضَةِ^(١) :

وَسُؤَالِ الْمُعَارِضَةِ عَلَى أَنْوَاعٍ:

النُّوعُ الْأَوَّلُ: سُؤَالُ فَسَادِ الْإِعْتِبَارِ:

بِأَنَّ يَقُولَ الْمُعْتَرِضِ: قِيَاسُكَ يَا أَيُّهَا الْمُسْتَدِلُّ فَاسِدٌ الْإِعْتِبَارِ لِمُخَالَفَتِهِ لِنَصِّ أَوْ إِجْمَاعٍ، فَفَسَادُ الْإِعْتِبَارِ إِذْ ادَّعَاءُ الْمُعْتَرِضِ أَنَّ قِيَاسَ الْمُسْتَدِلِّ يُخَالِفُ نَصًّا أَوْ إِجْمَاعًا... مِثَالُ ذَلِكَ: قَالَ الْمُسْتَدِلُّ: يَجُوزُ نِكَاحُ الزَّانِيَةِ؛ قِيَاسًا عَلَى نِكَاحِ الْعَفِيفَةِ، بِجَامِعِ كَوْنِهِمَا أَنْثَى فَيَجُوزُ الْعَقْدُ عَلَيْهَا؛ فَيَقُولُ الْمُعْتَرِضُ: هَذَا قِيَاسٌ فَاسِدٌ الْإِعْتِبَارِ؛ لِمُخَالَفَتِهِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: «الزَّانِي لَا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً وَالزَّانِيَةُ لَا يَنْكِحُهَا إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ» وَحَرَّمَ ذَلِكَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ^(٢).

(١) ينظر: الكافية للجويني (ص ٤١٢)، وما بعدها، و ٤١٩ وما بعدها)، آداب البحث والمناظرة

للسنقيطي (ص ٣١٩ وما بعدها).

(٢) سورة النور، الآية [٣].

النُّوعُ الثَّانِي: اعْتِرَاضُ الدَّلِيلِ بِدَلِيلٍ آخَرَ:

مِثَالُ ذَلِكَ: إِذَا اسْتَدَلَّ مُسْتَدِلٌّ عَلَى جَوَازِ التَّوَجُّهِ إِلَى آيَةِ جِهَةٍ فِي الصَّلَاةِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ ۚ فَأَيُّمَا تَوَلَّوْا فَنُفُوجُهُ ۗ وَجْهُ اللَّهِ﴾^(١)، فَقَالَ الْمُعْتَرِضُ: هَذَا الْإِسْتِدْلَالُ يُعَارِضُ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿قَدْ نَرَى تَغْلِبَ وَجْهَكَ فِي السَّمَاءِ ۖ فَلَنُؤَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَاهَا ۚ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ۚ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ﴾^(٢).

النُّوعُ الثَّالِثُ: الْمُعَارَضَةُ بِالْاضْطِرَابِ فِي الرِّوَايَةِ.

مِثَالُ ذَلِكَ: أَنْ يَسْتَدِلَّ مُسْتَدِلٌّ عَلَى التَّفْرِيقِ بَيْنَ الْمَاءِ الْقَلِيلِ وَالْمَاءِ الْكَثِيرِ بِمَا وَرَدَ فِي الْحَدِيثِ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: (إِذَا بَلَغَ الْمَاءُ قُلْتَيْنِ لَمْ يَحْمِلِ الْخَبَثَ)^(٣)، فَيُعْتَرِضُ الْمُعْتَرِضُ فَيَقُولُ: هَذَا الْحَدِيثُ فِيهِ اضْطِرَابٌ، فَإِنَّ بَعْضَ الرَّاوَةِ قَدْ رَوَى: (ثَلَاثَ قِلَالٍ)^(٤)، وَآخَرِينَ رَوَوْا: (أَرْبَعِينَ قُلَّةً)^(٥).

مِثَالُ آخَرَ: اسْتَدَلَّ مُسْتَدِلٌّ عَلَى نَجَاسَةِ جِلْدِ الْمَيْتَةِ وَعَدَمِ قَبُولِهِ لِلتَّطْهِيرِ بِالدَّبَاغِ، بِحَدِيثٍ: أَتَانَا كِتَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَبْلَ مَوْتِهِ بِشَهْرٍ: (أَلَّا تَسْتَفْعُوا مِنَ الْمَيْتَةِ بِإِهَابٍ

(١) سورة البقرة، الآية [١١٥].

(٢) سورة البقرة، الآية [١٤٤].

(٣) أخرجه أبو داود في كتاب الطهارة - باب ما ينجس الماء (٦٥)، وابن ماجه في كتاب الطهارة - باب مقدار الماء الذي لا ينجس (٥١٧)، وصححه الألباني في «صحيح أبي داود»، والترمذي (٦٧)، والنسائي (٥٠)، وأحمد (٤٩٩٢).

(٤) أخرجه ابن ماجه (٥١٨)، وأحمد ١٠٧/٢، والحاكم ٢٢٧/١.

(٥) رواها ابن أبي شيبة (١٥٣٠-١٥٣٣)، والدارقطني ٢٧/١، والبيهقي ٢٦٢/١، وانظر: نصب الرابة (١١٠/١).

وَلَا عَصَبٍ^(١)؛ فَيَقُولُ الْمُعْتَرِضُ: هَذَا الْحَدِيثُ مُضْطَرِبُ الرَّوَايَةِ، فَقَدْ رَوَاهُ بَعْضُهُمْ: قَبْلَ مَوْتِ النَّبِيِّ ﷺ بِشَهْرَيْنِ؛ وَرَوَاهُ آخَرُونَ بِرَوَايَاتٍ أُخْرَى^(٢).

النُّوعُ الرَّابِعُ: مُقَابَلَةُ الْقِرَاءَةِ بِالْقِرَاءَةِ؛ وَهَذَا عَلَى أَنْوَاعٍ مُقَابَلَةُ قِرَاءَةٍ مُتَوَاتِرَةٍ بِقِرَاءَةٍ شَادَّةٍ، وَمُقَابَلَةُ قِرَاءَةٍ مُتَوَاتِرَةٍ بِقِرَاءَةٍ مُتَوَاتِرَةٍ، وَمُقَابَلَةُ قِرَاءَةٍ شَادَّةٍ بِقِرَاءَةٍ مُتَوَاتِرَةٍ..

وَمِنْ أَمْثَلِهِ: أَنْ يَقُولَ الْقَائِلُ: إِذَا حَلَفَ الرَّجُلُ أَلَّا يَقْرَبَ زَوْجَتَهُ لِمُدَّةِ سَنَةٍ، فَإِنَّهُ بَعْدَ الْأَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ يُوقَفُ وَيُخَيَّرُ: إِمَّا أَنْ يَرْجِعَ فَيُكْفِّرَ عَنْ يَمِينِهِ، وَإِمَّا أَنْ يُطْلَقَ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لِلَّذِينَ يُؤْثِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرْبُصُ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ^ط فَإِنْ فَاءَ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾^(٣)، فَيَقُولُ الْمُسْتَدِلُّ: هَذِهِ الْآيَةُ لَمْ تَشْتَرِطْ فِي الْفَيْئَةِ أَنْ تَكُونَ فِي مُدَّةِ الْأَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ، فَلَوْ فَاءَ بَعْدَهَا فَإِنَّ فَيْئَتَهُ صَحِيحَةٌ؛ فَيَقُولُ الْمُعْتَرِضُ: عِنْدِي قِرَاءَةٌ شَادَّةٌ تَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ يَجِبُ أَنْ تَكُونَ الْفَيْئَةُ فِي مُدَّةِ الْأَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ، حَيْثُ قَرَأَ أَبُو^ﷺ (فَإِنْ فَاءُوا فِيهِنَّ) يَعْنِي: فِي الْأَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ، فَدَلَّ هَذَا عَلَى أَنَّ الْفَيْئَةَ لَا بُدَّ أَنْ تَكُونَ فِي الْأَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ، وَأَنَّهُ إِذَا مَضَتْ الْأَرْبَعَةُ أَشْهُرُ الزِّمَ الْمَوْلِي بِطَلَاقِ زَوْجَتِهِ^(٤).

(١) أخرجه أحمد في «مسنده» (٤/ ٣١١)، وأبو داود في كتاب اللباس - باب من روى أن لا يتنفع بإهاب الميتة (٤١٢٧)، (٤١٢٨)، والترمذي في كتاب اللباس - باب ما جاء في جلود الميتة... (١٧٢٩)، والنسائي في كتاب الفرع والعتيرة - باب ما يدبغ به جلود الميتة (٤٢٤٩)، (٤٢٥٠)، (٤٢٥١)، وابن ماجه في كتاب اللباس - باب من قال لا يتنفع من الميتة بإهاب ولا عصب (٣٦١٣)، من حديث عبد الله بن عكيم^ﷺ.

(٢) انظر: سنن الترمذي عقب حديث (١٧٢٩).

(٣) سورة البقرة، الآية [٢٢٦].

(٤) المفهم في شرح مسلم ٨٠/ ٦، بدائع الصنائع ١٧٦/ ٣، تبين الحقائق ٢/ ٢٦٣، الحاوي ٨٣٠/ ١٠، شرح الزركشي ٤٩٥/ ٢.

النوع الخامس: المعارضة في الأصل:

وهذا يكون في القياس، بأن يظهر المعترض وصفاً في الأصل يزعم أن الحكم منطاط به، وذلك الوصف ليس موجوداً في الفرع.

مثال ذلك: في مسألة الحشيش، قال قائل: الحشيش مُسكرٌ، ففيه الحد كالحمر.. الأصل: الحمر، والفرع: الحشيش، والحكم: وجوب الحد، والعلة: الإسكار؛ فيعترض المعترض ويقول: العلة في الجلد بشرب الخمر أنه مائع مُسكرٌ، وليست العلة مجرد الإسكار؛ وهذا الوصف الذي في الأصل ليس موجوداً في الفرع، فالحشيش ليس بهائم، حينئذ يبطل هذا القياس..

من أمثلته أيضاً: قال المستدل: القتل بالاضطدام بالسيارة عمداً يوجب القصاص؛ لأنه قتل عمدٌ عدوان، فيكون بمثابة القتل بالسيف.. الأصل: القتل بالسيف، الفرع: القتل بالسيارة، الحكم: وجوب القصاص، العلة: قتل عمدٌ عدوان؛ فيعترض المعترض ويقول: ثبت الحكم في الأصل لعلة أخرى ولو صفٍ آخر، وهو قتل عمدٌ عدوان بمحدد، وهذا الوصف (بمحدد) يوجد في الأصل الذي هو القتل بالسيف، لكنه لا يوجد في الفرع.

النوع السادس: المعارضة في الفرع:

بأن يقول المعترض: الفرع فيه صفة أقوى من الصفة التي عللت بها تقتضي الحاقه بأصل آخر.

ومثال ذلك: أن يقول المستدل: البطيخ مطعومٌ، فيجري فيه الربا كالبر؛ الأصل: البر، والفرع: البطيخ، والحكم: يجري فيه الربا، والعلة: الطعم؛ فيعترض المعترض ويقول: البطيخ وجد فيه وصف يقتضي الحاقه بأصل آخر، وهو أنه معدودٌ، فحينئذ نلحقه بالإبل، وقد ورد في الخبر: (أن النبي ﷺ كان يشتري البعير

بِالْبُعْرَةِ مِنْ إِبِلِ الصَّدَقَةِ^(١)، وَمَا ذَاكَ إِلَّا لِأَنَّ الْإِبِلَ مَعْدُودَةٌ؛ وَالْبَطِيخُ مَعْدُودٌ،
فَنُلْحِقُ الْبَطِيخَ بِالْإِبِلِ.. هَذَا يُسَمَّى مُعَارَضَةً فِي الْفَرْعِ.

أَنْوَاعُ الْأَجُوبَةِ عَنْ سُؤَالِ الْمُعَارَضَةِ^(٢):

كَيْفَ يَتِمَكَّنُ الْمُسْتَدِلُّ مِنَ الْجَوَابِ عَنْ سُؤَالِ الْمُعَارَضَةِ؟

هُنَاكَ أَجُوبَةٌ عَدِيدَةٌ يَتِمَكَّنُ بِهَا الْمُسْتَدِلُّ مِنَ الْجَوَابِ عَنْ سُؤَالِ الْمُعَارَضَةِ:

الْجَوَابُ الْأَوَّلُ: بِتَضْعِيفِ الدَّلِيلِ الْمُعَارِضِ وَبَيَانِ عَدَمِ صِحَّتِهِ، سَوَاءً مِنْ جِهَةِ
الْإِسْنَادِ أَوْ مِنْ جِهَةِ الدَّلَالَةِ أَوْ مِنْ جِهَةِ الْحِجَّةِ.

مِثَالُ ذَلِكَ: قَالَ الْمُسْتَدِلُّ: رَبَا الْفَضْلُ حَرَامٌ؛ لِحَدِيثِ: (الْبُرُّ بِالرِّبَا...); قَالَ
الْمُعْتَرِضُ: دَلِيلُكَ مُعَارِضٌ بِمَا وَرَدَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ بِجَوَازِ رَبَا الْفَضْلِ؛ فَأَجَابَ
الْمُجِيبُ فَقَالَ: لَمْ يَثْبُتْ هَذَا عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَوْ قَالَ: قَوْلُ الصَّحَابِيِّ الْمُعَارِضِ بِقَوْلِ
غَيْرِهِ لَيْسَ حُجَّةً، أَوْ قَالَ: الْوَارِدُ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ لَيْسَ الْمُرَادُ بِهِ مَسْأَلَةُ رَبَا الْفَضْلِ،
وَأِنَّمَا يُرَادُ بِهِ شَيْءٌ آخَرُ، أَوْ قَالَ: مَا وَرَدَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي جَوَازِ رَبَا الْفَضْلِ ثَبَتَ عَنْهُ
أَنَّهُ رَجَعَ عَنْهُ وَأَفْتَى بَعْدَ ذَلِكَ بِالْمَنْعِ وَالتَّحْرِيمِ.

النَّوعُ الثَّانِي: الْجَوَابُ بِنَفْيِ وُجُودِ الْمُعَارَضَةِ، فَيَقُولُ: دَلِيلِي فِي شَيْءٍ، وَالدَّلِيلُ الَّذِي
أُورِدْتُهُ عَلَيَّ مُعَارِضًا بِهِ دَلِيلٌ فِي مَحَلٍّ آخَرَ، فَلَا تَعَارِضَ بَيْنَهُمَا.

مِثَالُ ذَلِكَ: قَالَ الْمُسْتَدِلُّ: يَحْرُمُ نِكَاحُ الزَّانِيَةِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالزَّانِيَةُ لَا يَنْكِحُهَا إِلَّا
زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ﴾^(٣)، فَقَالَ الْمُعْتَرِضُ: هَذَا يُعَارِضُ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿وَأَنْكِحُوا الْأَيْمَى مِنْكُمْ

(١) أخرجه أحد (٢/٢١٦) (٧٠٢٥).

(٢) ينظر: التحبير شرح التحرير ٣١٥٩/٧، المسودة (ص ٤٤٠)، البحر المحيط ٤/٢٦٦، آداب البحث
والمناظرة للشنقيطي (ص ٢٥٤ - ٢٥٩).

(٣) سورة النور، الآية [٣].

وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ»^(١)، فَأَجَابَ الْمُسْتَدِلُّ وَقَالَ: هَذِهِ الْآيَةُ فِي الْعَفِيفَاتِ وَلَيْسَتْ فِي الزَّانِيَاتِ، فَإِنَّمَا الْآيَةُ الْأُولَى فِي الزَّانِيَاتِ؛ فَأَنفِي وَجُودَ التَّعَارُضِ بَيْنَ هَذَيْنِ الدَّلِيلَيْنِ.

الجواب الثالث من أنواع الجواب عن سؤال الاعتراض: أَنْ يُسَلِّمَ بِصَحَّةِ الدَّلِيلِ المعارض وقيم الدليل على رجحان دليله.

إِذْنِ الْجَوَابِ الْأَوَّلِ كَانَ فِيهِ مَنَعُ صَحَّةِ الدَّلِيلِ المعارض، وقيم الدليل على رجحان دليله.

وَالثَّانِي: فِيهِ تَسْلِيمُ بِصَحَّةِ الدَّلِيلِ لَكِنْ مُنَعٌ مِنْ دَلَالَتِهِ عَلَى الْمَسْأَلَةِ الْمُتَنَازِعِ فِيهَا، الْجَوَابُ الثَّلَاثُ فِيهِ تَسْلِيمُ بِصَحَّةِ الدَّلِيلِ وَتَسْلِيمُ بِكَوْنِهِ فِي الْمَحَلِّ الْمُتَنَازِعِ فِيهِ لَكِنَّهُ يَدَّعِي أَنَّ دَلِيلَهُ أَقْوَى مِنْ دَلِيلِ الْآخَرِ، وَهَذَا هُوَ مَبْحَثُ التَّرْجِيحِ عِنْدَ الْأُصُولِيِّينَ.

مِثَالُهُ: فِي مَسْأَلَةِ نِكَاحِ الْمُحْرَمِ، قَالَ الْمُسْتَدِلُّ: نِكَاحُ الْمُحْرَمِ بَاطِلٌ وَحَرَامٌ؛ لِحَدِيثِ عُمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (لَا يَنْكِحُ الْمُحْرَمُ وَلَا يُنْكَحُ)^(٢)، وَلِحَدِيثِ رَافِعٍ: (تَزَوَّجَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَيْمُونَةَ وَهُمَا حَلَالَانِ، وَكُنْتُ السَّفِيرَ بَيْنَهُمَا)؛ فَاعْتَرَضَ الْمُعْتَرِضُ بِحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَفِيهِ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَزَوَّجَ مَيْمُونَةَ وَهُمَا مُحْرَمَانِ؛ فَيُجِيبُ الْمُسْتَدِلُّ وَيَقُولُ: هَذَا دَلِيلٌ وَارِدٌ فِي «الصَّحِيحِ» وَإِسْنَادُهُ إِسْنَادٌ صَحِيحٌ، لَكِنْ دَلِيلِي أَقْوَى؛ لِأَنَّهُ قَوْلٌ وَدَلِيلُكَ فِعْلٌ يَحْتَمِلُ الْخُصُوصِيَّةَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَالْقَوْلُ أَقْوَى مِنَ الْفِعْلِ.

إِذْنِ الْجَوَابِ الثَّلَاثِ: هُوَ الَّذِي يَتَعَلَّقُ بِهِ وَجُوهُ التَّرْجِيحِ بَيْنَ الْأَدِلَّةِ الْمُتَعَارِضَةِ؛ وَالْأَدِلَّةِ إِذَا تَعَارَضَتْ فَيَحَاوِلُ الْمُجْتَهِدُ الْجَمْعَ بَيْنَهُمَا بِحَمَلٍ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الدَّلِيلَيْنِ

(١) سورة النور، الآية [٣٢].

(٢) أخرجه مسلم في كتاب النكاح - باب تحريم نكاح المحرم وكرهه خطبته (١٤٠٩)، من حديث

عَلَى مَحَلٍّ آخَرَ غَيْرَ مَحَلِّ الدَّلِيلِ الثَّانِي، فَإِنْ لَمْ يُمَكِّنْ نَظَرَنَا إِلَى التَّارِيخِ فَعَمَلْنَا بِالْمُتَأَخَّرِ وَجَعَلْنَاهُ نَاسِخًا، فَإِنْ لَمْ يُمَكِّنْ نَظَرَنَا لِلْأَقْوَى فَعَمَلْنَا بِهِ، وَهَذَا يُسَمَّى التَّرْجِيحَ؛ وَلِلتَّرْجِيحِ أَوْجُهُ كَثِيرَةٌ مُعَدَّدَةٌ، فَكَثِيرٌ مِمَّنْ كَتَبَ فِي الْجَدَلِ أَشَارَ إِلَى هَذَا الْبَابِ وَذَكَرَ أَنْوَاعَ التَّرْجِيحِ بَيْنَ الْأَدِلَّةِ؛ وَكَانَ اللَّائِقُ أَنْ يُتْرَكَ ذَلِكَ لِكُتُبِ الْأُصُولِ؛ فَإِنَّ هَذَا مِنْ جُزْئِيَّاتِ عِلْمِ الْأُصُولِ، فَيُكْتَفَى بِالْبَحْثِ الَّذِي فِي كُتُبِ الْأُصُولِ عَنْ إِرَادِهِ مَرَّةً أُخْرَى فِي كُتُبِ الْجَدَلِ.

الْجَوَابُ الرَّابِعُ مِنْ أَجْوِبَةِ سُؤَالِ الْمَعَارِضَةِ: إِرَادُ الْمُسْتَدِلِّ لِذَلِيلٍ آخَرَ عَاصِدٍ لِذَلِيلِهِ؛ لِيَكُونَ عِنْدَ الْمُسْتَدِلِّ ذَلِيلَانِ يَتِمَكَّنَانِ مِنَ الرَّجْحَانِ عَلَى ذَلِيلِ الْمُعْطَرِضِ. وَمِثَالُ ذَلِكَ: فِي مَسْأَلَةِ انْتِقَاضِ الْوُضُوءِ بِمَسِّ الذَّكَرِ، قَالَ الْمُسْتَدِلُّ: يَنْتَقِضُ الْوُضُوءُ بِمَسِّ الذَّكَرِ؛ لِحَدِيثِ بُسْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: (مَنْ مَسَّ ذَكَرَهُ فَلْيَتَوَضَّأْ) ^(١)؛ فَقَالَ الْمُعْطَرِضُ: لَكِنْ وَرَدَ فِي حَدِيثِ طَلْقِ بْنِ عَلِيٍّ أَنَّ رَجُلًا قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَسَسْتُ ذَكَرِي -يَعْنِي: هَلْ أَتَوَضَّأُ؟- فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: (إِنَّمَا هُوَ بِضْعَةٌ مِنْكَ) ^(٢)؛ فَأَجَابَ

(١) أخرجه مالك في «موطئه» (٩١)، وأحمد في «مسنده» (٤٠٦/٦، ٤٠٧)، وأبو داود في كتاب الطهارة- باب الوضوء من مس الذكر (٨٢)، والنسائي في كتاب الغسل والتميم- باب الوضوء من مس الذكر (١٠٠/١)، وابن ماجه في كتاب الطهارة وسننها- باب الوضوء من مس الذكر (٤٧٩)، وابن الجارود في «المنتقى» (١٦)، وابن حبان في «صحيحه» (١١١٢)، والحاكم في «المستدرک علی الصحیحین» (٢٣١/١).

(٢) أخرجه أبو داود في كتاب الطهارة- باب الرخصة في ذلك (١٨٢)، والترمذي في كتاب الطهارة- باب ما جاء في ترك الوضوء من مس الذكر (٨٥)، وقال الترمذي: «وهذا الحديث أحسن شيء روي في هذا الباب»، والنسائي في كتاب الطهارة- باب ترك الوضوء من ذلك (١٦٥)، وصححه الألباني في «صحيح أبي داود».

المُسْتَدِلُّ فَقَالَ: حَدِيثُ: (مَنْ مَسَّ ذَكَرَهُ فَلْيَتَوَضَّأْ) ^(١) وَرَدَّ مِنْ طَرِيقِ جَمَاعَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ، مِنْهُمْ بُسْرَةُ وَمِنْهُمْ أَبُو هُرَيْرَةَ وَمِنْهُمْ فُلَانٌ وَفُلَانٌ... ^(٢)، وَبِالتَّالِيِ اعْتَصَدَ دَلِيلِي بِأَدْلَةٍ أُخْرَى لَكِنَّ دَلِيلَكَ بَقِيَ وَحْدَهُ، فَيَرَجِّحُ مَذْهَبِي؛ لِكثَرَةِ أَدْلَتِيهِ.

مِثَالُ آخَرٍ: قَالَ الْمُسْتَدِلُّ: يُسْتَحَبُّ رَفْعُ الْيَدَيْنِ عِنْدَ الرُّكُوعِ وَعِنْدَ الرَّفْعِ مِنْهُ وَعِنْدَ الْقِيَامِ مِنَ التَّشَهُّدِ الْأَوَّلِ؛ لِحَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ فِي «الصَّحِيحِ» أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ: (كَانَ يَرْفَعُ يَدَيْهِ فِي هَذِهِ الْمَوَاطِنِ)؛ فَأَعْتَرَضَ الْمُعْتَرِضُ فَقَالَ: دَلِيلُكَ مُعَارِضٌ بِحَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَرْفَعُ يَدَيْهِ عِنْدَ تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ ثُمَّ لَا يَعُودُ؛ فَيَقُولُ الْمُسْتَدِلُّ: لَكِنَّ دَلِيلِي وَرَدَّ لَهُ شَوَاهِدُ تَعَصُّدُهُ، حَيْثُ رُوِيَ خَبَرُ رَفْعِ الْيَدَيْنِ عِنْدَ الرُّكُوعِ وَعِنْدَ الرَّفْعِ مِنْهُ، مِنْ طَرِيقِ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ وَعُثْمَانَ وَعَلِيٍّ وَوَائِلِ بْنِ حُجْرٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَابْنِ عُمَرَ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَأَنْسَ وَجَابِرَ وَفُلَانٍ وَفُلَانٌ... حَتَّى ذَكَرَ خَمْسَةَ عَشَرَ صَحَابِيًّا ^(٣).

(١) سبق تخریجه.

(٢) ورد من حديث عبد الله بن عمرو أخرجه أحمد (٧١٢٩) وابن الجارود (١٩)، ومن حديث أبي هريرة أخرجه ابن حبان (١١١٨)، والبيهقي (١/ ١٣٠)، ومن حديث أم حبيبة أخرجه البيهقي (١/ ١٣٠)، والدارقطني (١/ ١٤٧)، وحديث زيد بن خالد عند ابن أبي شيبة (١٧٢٣).

(٣) ورد من حديث وائل بن حجر أخرجه مسلم (٧٠٠)، ومن حديث مالك بن الحويرث أخرجه البخاري (٧٠٤)، ومسلم (٦٧١)، ومن حديث أبي هريرة أخرجه الترمذي (٢٤٠) وابن ماجه (٨٥٩)، ومن حديث أبي حميد أخرجه الترمذي (٣٠٤)، وابن ماجه (٨٦١)، ومن حديث علي أخرجه الترمذي (٣٤٢٣)، وابن ماجه (٨٦٣)، وأبو داود (٧٤٤)، ومن حديث ابن عباس أخرجه ابن ماجه (٨٦٤)، ومن حديث أنس أخرجه ابن ماجه (٨٦٥)، ومن حديث جابر أخرجه ابن ماجه (٨٦٧).

هَذَا السَّائِلُ يَقُولُ: هَلْ يَصِحُّ الْإِعْتِرَاضُ بِدَلِيلٍ تَجْرِييٍّ، بِأَنْ يَقُولَ الْمُعْتَرِضُ: مِنْ خِلَالِ التَّجَرِبَةِ حَصَلَ كَذَا وَكَذَا؟ فَنَقُولُ: هَذَا سُؤَالٌ صَحِيحٌ وَيُمْكِنُ أَنْ يُجَابَ عَنْهُ بِالْأَرْبَعَةِ أَنْوَاعٍ مِنْ أَنْوَاعِ الْإِجَابَةِ السَّابِقَةِ؛ وَمِنْ أُمُثْلَيْهِ:

حَدِيثُ: «الْكَمَاءُ مِنَ الْمَنِّ وَمَاؤُهَا شِفَاءُ الْعَيْنِ»^(١)، فَإِنَّ مِنَ الْإِعْتِرَاضَاتِ الَّتِي وَجَّهَتْ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ أَتَاهُمْ قَالُوا: جُرِّبَتِ الْكَمَاءُ فِي الْعَيْنِ فَأَعْدَمَتْهَا وَالْغَتَ بَصَرَهَا؛ وَأُجِيبَ عَنْ ذَلِكَ بِأَنْ اسْتَعْمَلَاتِ الْكَمَاءُ فِي الْعَيْنِ مُتَعَدِّدَةٌ، مِنْهَا مَا يَكُونُ شِفَاءً وَمِنْهَا مَا يَكُونُ بِخِلَافِ ذَلِكَ.

(١) أخرجه البخاري في كتاب الطب - باب المن شفاء للعين (٥٧٠٨)، ومسلم في كتاب الأشربة - باب

فضل الكمأة ومداوة العين بها (٢٠٤٩)، من حديث سعيد بن زيد رضي الله عنه.

الفصل العاشر

الخطأ في المناظرات

الْمُنَاقَشَاتُ الْجَدَلِيَّةُ يَرُدُّ إِلَيْهَا الْخَطَأُ لِأَسْبَابٍ مُخْتَلِفَةٍ، فِدِرَاسَةُ الْإِنْسَانِ لِهَذِهِ الْأَسْبَابِ تَجْعَلُهُ بِإِذْنِ اللَّهِ يَتَّبَعُ عَنِ الْخَطَأِ فِي مُنَاطَرَتِهِ، وَنَعْرُضُ فِي هَذَا الْمَبْحَثِ لَعَدَدٍ مِنْ تِلْكَ الْأَوْجِهَةِ وَالْأَسْبَابِ^(١).

السبب الأول: المقصد الفاسد؛

عِنْدَمَا يَكُونُ عِنْدَ أَحَدِ الْمُتَنَاطِرِينَ مَقْصِدٌ فَاسِدٌ فَإِنَّهُ حِينَئِذٍ سَيُحَاجُّ بِالْبَاطِلِ وَلَكِنْ يُذْعَنُ لِحُضْمِهِ، وَبِالتَّالِي فَإِنَّهُ سَيَسْنُلُكَ جَانِبَ الْحِيلِ فِي الْإِسْتِدْلَالِ وَسَيَلْبِسُ الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ؛ مِنْ أَجْلِ أَنْ يَرْوِجَ مَذْهَبَهُ عَلَى النَّاسِ.

وَالْمَقْصِدُ الْفَاسِدُ لَهُ أَسْبَابٌ، مِنْهَا: إِرَادَةُ الْمَالِ، كَمَا يَفْعَلُهُ بَعْضُ سَدَنَةِ الْقُبُورِ الَّتِي تُقَدِّمُ لَهَا التَّنْذُورَ اسْتَفَادُوا مَالًا، وَبِالتَّالِي فَإِنَّكَ إِذَا نَاطَرْتَهُ فَإِنَّ مَقْصِدَهُ فَاسِدٌ يَجْعَلُهُ لَا يَقْبَلُ الْحَقَّ؛ وَمِثْلُهُ أَيْضًا أُولَئِكَ الَّذِينَ يَبِيعُونَ ذِمَّتَهُمْ لِأَنَاسٍ مِنْ دَاخِلٍ أَوْ خَارِجٍ لِنَشْرِ سُوءٍ أَوْ فَسَادٍ أَوْ سُلُوكِيَّاتٍ غَيْرِ مَرْغُوبٍ فِيهَا، فَهَؤُلَاءِ عِنْدَهُمْ مَقْصِدٌ فَاسِدٌ، وَبِالتَّالِي لَا يَحْسُنُ بِالْإِنْسَانِ أَنْ يُضَيِّعَ وَقْتَهُ فِي مُنَاطَرَتِهِمْ مُبَاشَرَةً، وَإِنَّمَا يُجِيبُ عَنْ حُجَجِهِمْ مُخَاطَبًا جُمُهورَ النَّاسِ وَلَيْسَ مُخَاطَبًا لَهُمْ.

السبب الثاني: عدم الاختصاص في ذلك العلم الذي وقعت المناظرة فيه؛

فَعِنْدَمَا تَقَعُ الْمُنَاطَرَةُ فِي نَصَحِيحِ حَدِيثٍ أَوْ تَضْعِيفِهِ فَيَأْتِي فَقِيهٌ أَوْ أَصُولِيٌّ لَيْسَ عِنْدَهُ مَعْرِفَةٌ بِعِلَلِ الْحَدِيثِ وَأَسْبَابِ الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ، وَلَيْسَ عِنْدَهُ مَعْرِفَةٌ بِأَحْكَامِ مُصْطَلَحِ الْحَدِيثِ، فَحِينَئِذٍ سَيَقَعُ فِي أَخْطَاءٍ وَفِي زَلَلٍ، وَمِثْلُ هَذَا أُولَئِكَ الَّذِينَ

(١) ينظر: البحر المحيط ١/ ٢٦٠، التحرير ٧/ ٣٧٢٦، التقريب لابن حزم (ص ١٩٠).

يَكْتُبُونَ كِتَابَاتٍ فِي مَسَائِلَ شَرْعِيَّةٍ وَهُمْ لَيْسُوا مِنْ أَهْلِ الْإِخْتِصَاصِ فِي هَذَا الْبَابِ، فَإِنَّهُمْ يَقْعُونَ فِي زَلَلٍ كَبِيرٍ.

السَّبَبُ الثَّلَاثُ: عَدَمُ اسْتِيفَاءِ الْأَقْوَالِ الْوَاردَةِ فِي الْمَسْأَلَةِ؛
فَيَكُونُ هُنَاكَ مَسْأَلَةٌ فِيهَا أَرْبَعَةُ أَقْوَالٍ فَيَنْظُرُ الْإِنْسَانُ إِلَى قَوْلَيْنِ فَيَقَارَنُ بَيْنَهُمَا، أَوْ تَقَعُ الْمُنَازَرَةُ بَيْنَ أَصْحَابِ قَوْلَيْنِ وَلَا يَنْظُرُونَ إِلَى بَقِيَّةِ الْأَقْوَالِ فَيَطْنُونَ أَنَّ الْحَقَّ مَحْصُورٌ بَيْنَ هَذَيْنِ الْقَوْلَيْنِ، وَكِلَاهُمَا فِيهِ صَوَابٌ وَخَطَأٌ، وَبِالتَّالِي إِذَا اخْتَارَ أَحَدَ الْقَوْلَيْنِ فَلَا بُدَّ أَنْ يَقَرَّ بِشَيْءٍ مِنَ الْخَطَأِ، فَيَكُونُ هَذَا مِنْ أَسْبَابِ الْخَطَأِ فِي الْمُنَازَرَاتِ.

السَّبَبُ الرَّابِعُ: الْاسْتِدْلَالُ بِمَا لَيْسَ بِدَلِيلٍ؛
فَتَجِدُهُ يُصَحِّحُ خَبَرًا أَوْ يَسْتَدِلُّ بِحَدِيثٍ ضَعِيفٍ.
مِثَالُ ذَلِكَ: قَالَ: (مَنْ ضَحِكَ فِي الصَّلَاةِ انْتَقَضَ وَضُوءُهُ)^(١)؛ فَيَعْتَزُّ عَلَيْهِ الْمُعْتَزُّ وَيَأْتِي بِالْحَدِيثِ لِيَسْتَدِلَّ الْمُسْتَدِلُّ عَلَى ذَلِكَ بِالْحَدِيثِ الْوَاردِ فِي هَذَا، فَحِينَئِذٍ نَقُولُ: هَذَا أَخْطَأَ مِنْ جِهَةٍ أَنَّ الدَّلِيلَ الَّذِي تَمَسَّكَ بِهِ لَيْسَ دَلِيلًا صَحِيحًا^(٢).
وَمِثْلُهُ أَيْضًا: لَوْ جَاءَنَا مُسْتَدِلٌّ وَاسْتَدَلَّ بِرُؤْيَا مَنَامِيَّةٍ، فَإِنَّ ذَلِكَ خَطَأٌ فِي الْمُنَازَرَةِ؛ لِأَنَّهُ اسْتَدَلَّ بِمَا لَيْسَ بِدَلِيلٍ.

السَّبَبُ الْخَامِسُ: التَّرْجِيحُ بِلَا مُرْجَحٍ؛
عِنْدَمَا تَتَعَارَضُ الْأَدِلَّةُ؛ وَيُرْجَّحُ الْمُنَازِرُ دَلِيلًا عَلَى آخَرَ بِلَا مُرْجَحٍ، فَإِنَّ هَذَا سَبَبٌ مِنْ أَسْبَابِ الْخَطَأِ فِي النَّظَرِ وَالْمُنَازَرَةِ.
مِنْ أَمْثِلَةِ ذَلِكَ: أَنْ يَرِدَ خَبَرَانِ فِي مَسْأَلَةٍ فَيُرْجَحُ النَّازِرُ أَحَدَهُمَا بِدُونِ مُسْتَدِدٍّ لِلتَّرْجِيحِ فَيَقَعُ الْخَطَأُ وَالزَّلَلُ.

(١) أخرجه أبو داود في المراسيل (٨)، والدارقطني ١/١٦٩، والبيهقي ١/١٤٦.

(٢) انظر: مجموع الفتاوى ٢١/١٦، مقدمة فتح الباري ص ٤٠٢، فيض القدير ٦/٣٧٥.

السبب السادس: وَضَعُ مُقَدَّمَاتٍ غَيْرِ صَحِيحَةٍ؛

أَوْ بِمَعْنَى آخَرَ: إِدْخَالُ مَا لَيْسَ مِنْ مُقَدَّمَاتِ الْأَدِلَّةِ فِيهَا، مِثَالُ ذَلِكَ:

أَنْ يَقُولَ الْقَائِلُ: الْعَالَمُ مُخَدَّثٌ وَكُلُّ مُحَدِّثٍ مَخْلُوقٌ، فَنَقُولُ: هَذِهِ الْجُمْلَةُ الثَّانِيَّةُ:

«كُلُّ مُحَدِّثٍ مَخْلُوقٌ»، لَيْسَتْ مُقَدَّمَةً صَحِيحَةً؛ بِدَلَالَةِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرِ مِنْ رَبِّهِمْ مُحَدَّثٌ إِلَّا أَسْتَمِعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ﴾^(١).

السبب السابع: التَّغْلِيلُ لِلْحُكْمِ بِالْأَوْصَافِ الْمُقَارِنَةِ لَهُ؛

بِدُونِ أَنْ تَكُونَ أَوْصَافًا يَصِحُّ التَّغْلِيلُ بِهَا.

مِثَالُ ذَلِكَ: أَنْ يُؤْتَى بِحَدِيثِ الْمُجَامِعِ أَهْلُهُ فِي نَهَارِ رَمَضَانَ، فَيَقُولُ الْمُسْتَدِلُّ: الْعِلَّةُ

فِي هَذَا كَوْنُهُ قَدْ وَقَعَ فِي زَمَنِ النَّبَوَّةِ؛ أَوْ يَسْتَدِلُّ الْمُسْتَدِلُّ بِحَدِيثِ مَا عَزَّ فِي رَجْمِهِ فَيَقُولُ:

سَبَبُ رَجْمِهِ أَنَّهُ سُمِّيَ مَا عَزَّا، وَلِذَلِكَ فَإِنَّ كُلَّ مَنْ اسْمُهُ مَا عَزَّ فَإِنَّهُ يَجِبُ رَجْمُهُ؛ فَهَذَا

عَلَقْنَا الْحُكْمَ بِوَصْفٍ مُقَارِنٍ لَهُ لَكِنَّهُ لَيْسَ عِلَّةً لَهُ؛ وَمِنْ أَمْثَلَيْهِ:

أَنْ يَقُولَ قَائِلٌ: مَنْ فَجَّرَ فِي الْمَكَانِ الْفُلَانِيَّ كَانَتْ لَهُ لَحِيَّةٌ، إِذَنْ كُلُّ صَاحِبِ لَحِيَّةٍ

فَهُوَ مِنْ أَهْلِ التَّفَجِيرِ؛ فَهَذَا رَبَطَ الْحُكْمَ بِوَصْفٍ صَاحِبِ الْحُكْمِ فِي مَحَلٍّ مِنَ الْمَحَالِّ،

وَلَكِنَّهُ لَيْسَ لَهُ ارْتِبَاطٌ بِذَلِكَ الْحُكْمِ.

السبب الثامن: اسْتِعْمَالُ الْأَسْمَاءِ الْحَسَنَةِ فِي الْبَاطِلِ؛

مِنْ أَجْلِ أَنْ يَرُوجَ عَلَى النَّاسِ، وَلِذَلِكَ يَقُولُ أَحَدُهُمْ: هَذَا الْفِعْلُ مِنَ التَّطَوُّرِ،

وَالْتَّطَوُّرُ مَطْلُوبٌ فَيَكُونُ مَحْمُودًا.. يَقُولُ صَاحِبُ الْبَاطِلِ: الْإِخْتِلَاطُ مِنَ

الْإِصْلَاحِ.. أَوْ يَقُولُ مَنْعُ الْحِجَابِ مِنَ التَّقَدُّمِ، فَيَكُونُ مَطْلُوبًا؛ فَهَذَا اسْتَعْمَلَ اسْمًا

حَسَنًا فِي تَسْوِيعِ الْبَاطِلِ، وَقَدْ يَرُوجُ عَلَى بَعْضِ النَّاسِ.

السبب التاسع: البناء على مقدمات فاسدة؛
فإنه إذا بُني على مقدمة فاسدة فإنه يفسد ذلك البرهان.

ومن أمثلته: لو قال قائل: العلماء فقراء وأنا فقير فأنا عالم؟ فالخطأ هنا فيه سببان: السبب الأول أنه ربط الحكم بوصف مقارن له بدون أن يكون ذلك الوصف هو علة الحكم، حيث ربط العلم بوصف الفقر، ثم هنا مقدمة فاسدة: (العلماء فقراء)؛ لأن طائفة كبيرة من أهل العلم ليسوا فقراء.

السبب العاشر: عذر إنتاج الدليل لتضحيح الدعوى؛
بأن يكون الدليل غير مُنتج للدعوى.. يأتي بدليل ويستخرج منه حكماً لم يدل عليه ذلك الدليل؛ يستدل بقوله: ﴿مَا جَعَلَ اللَّهُ لِرَجُلٍ مِنْ قَلْبَيْنِ فِي جَوْفِهِ﴾^(١)، على أن المرأة لها قلبان، فنقول: الدليل غير مُنتج للدعوى؛ وذلك لأنه إذا لم يكن للرجل قلبان، فمن باب الأولى المرأة التي يضعف حفظها.

السبب الحادي عشر: استعمال المصطلحات البدعية أو المشتبهة على حق وباطل؛

يأتيك مناظر بمسمى الحرية ويبنى عليه أحكاماً، واسم الحرية اسم مُشتمِل على حق وباطل، إن نفيتها نفيت الحق، وإن أثبتته أثبت ما فيه من باطل، فحينئذ يحسن بالمعترض أن يبين أن هذا الاسم لا يصح بناء الحكم عليه.

السبب الثاني عشر: إبطال الدعوى بناء على بطلان أحد أدلتها؛
مثال ذلك: يقول: إن تعليق التائم جائز ولا يصح القول بالمنع؛ لأن حديث: (من علق نَمِيمةً فقد أشرك)^(٢)، حديث ضعيف؛ فيقال له: هذا الحديث وإن كان

(١) سورة الأحزاب، الآية [٤].

(٢) أخرجه أحمد في «مسنده» (١٥٦/٤)، من حديث عقبة بن عامر رضي الله عنه، وصححه الألباني في

«صحيح الجامع» (٦٣٩٤).

ضَعِيفًا إِلَّا أَنَّ الدَّعْوَى، وَهِيَ تَحْرِيمُ التَّهَائِمِ، قَدْ ثَبَّتَتْ بِدَلِيلٍ غَيْرِهِ، وَهُوَ حَدِيثُ: (مَنْ عَلَّقَ تَمِيمَةً فَلَا أَمَّ لِلَّهِ لَهُ) ^(١).. وَنَحْوُ ذَلِكَ.

السبب الثالث عشر: خَلَطُ الْمُصْطَلَحَاتِ، وَاسْتِعْمَالُ الْمُصْطَلَحِ فِي غَيْرِ مَجَلِّهِ؛ يَأْتِي بِلَفْظَةِ التَّأْمِينِ فَيَقُولُ: ثَبَّتَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمَّنَ وَأَمَّنَ الْمُصَلُّونَ خَلْفَهُ، فَبِالتَّالِي فَإِنَّ التَّأْمِينَ التَّجَارِيَّ جَائِزٌ.

السبب الرابع عشر: خَلَطُ الْمَسَائِلِ بَعْضُهَا مَعَ بَعْضٍ مَعَ عَدَمِ تَمَازُلِهَا؛ مِثَالُ ذَلِكَ: مَنْ أَحْدَثَ فِي أَثْنَاءِ الصَّلَاةِ، فَفِي مَذْهَبِ أَحْمَدَ أَنَّهُ يُجُوزُ لَهُ أَنْ يَسْتَخْلِفَ، يَعْنِي أَنْ مَنْ سَبَقَهُ الْحَدَّثُ فِي أَثْنَاءِ الصَّلَاةِ جَازَ لَهُ الْإِسْتِخْلَافُ، أَمَّا مَنْ تَذَكَّرَ الْحَدَّثَ فِي أَثْنَاءِ الصَّلَاةِ، فَإِنَّهُمْ قَالُوا: تَبْطُلُ صَلَاتُهُ وَتَبْطُلُ صَلَاةُ مَنْ خَلْفَهُ وَيَلْزَمُهُمْ اسْتِثْنَاءُ الصَّلَاةِ، يَعْنِي: إِعَادَتَهَا مِنْ جَدِيدٍ؛ فَهَذَا مِنْ خَلَطِ الْمَسَائِلِ، بَعْضُ النَّاسِ يَخْلِطُ هَاتَيْنِ الْمَسْأَلَتَيْنِ فَيَقُولُ: مَنْ تَذَكَّرَ الْحَدَّثَ فَإِنَّهُ يُجُوزُ لَهُ أَنْ يَسْتَخْلِفَ؛ لِقَوْلِ الْفُقَهَاءِ: مَنْ سَبَقَهُ الْحَدَّثُ اسْتَخْلَفَ؛ فَنَقُولُ: فَرْقٌ بَيْنَ الْمَسْأَلَتَيْنِ، هَذِهِ مَسْأَلَةٌ وَتِلْكَ مَسْأَلَةٌ.

السبب الخامس عشر: تَغْيِيمُ حُكْمِ الصُّورِ الشَّاذَّةِ أَوْ الْمُسْتَثْنَاةِ؛ فَتَأْتِي صُورَةٌ شَاذَّةٌ أُعْطِيَتْ حُكْمًا فَيَقْيَسُ عَلَيْهَا أَوْ يُعَمَّمُ الْحُكْمُ بِنَاءً عَلَيْهَا. مِثَالُ هَذَا: قَالَ: عُفِيَّ عَنْ يَسِيرِ النَّجَاسَةِ، فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى جَوَازِ الصَّلَاةِ فِي الثُّوبِ النَّجَسِ وَلَوْ كَانَ مِنْ أَوَّلِهِ إِلَى آخِرِهِ.. أَوْ يَقُولُ: عُفِيَّ عَنْ وُجُودِ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ فِي الطَّوَافِ فَيَدُلُّ ذَلِكَ عَلَى جَوَازِ الْإِخْتِلَاطِ بَيْنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ فِي كُلِّ مَحَلٍّ.

(١) أخرجه أحمد في «مسنده» (١٥٤/٤)، وابن حبان (٦٠٨٦)، والحاكم (٧٥٠١)، والطبراني

(١٤٢٣٧) من حديث عقبة بن عامر رضي الله عنه، وضعفه الألباني في «ضعيف الجامع» (٦٣٩٤)، وقال:

والخطأ هنا له سبب آخر: وهو استعمال اسم الاختلاط في التقابل غير المتكرر وغير المرتب له.

السبب السادس عشر: إبطال الدعوى بناءً على صفات بعض من يتبناها؛
 فيقول مثلاً: مَنْ يَقُولُونَ بِهَذَا الْكَلَامِ عِنْدَهُمْ صِفَةٌ غَيْرُ مَرْغُوبٍ فِيهَا، وَبِالتَّالِي فَإِنَّ
 جَمِيعَ دَعَاوَاهُمْ بَاطِلَةٌ؛ فَنَقُولُ: لَا مَدْخَلَ لِلأَمْرَيْنِ بَعْضُهُمَا فِي بَعْضٍ، فَكَوْنُهُمْ عِنْدَهُمْ
 صِفَةٌ غَيْرُ مَرْغُوبٍ فِيهَا لَا يَعْنِي أَنَّهُمْ يُخْطِئُونَ فِي جَمِيعِ الْمَسَائِلِ.

السبب السابع عشر: إبطال الدعوى بزعم فساد نيّة أصحابها؛
 فيقول: أَصْحَابُ هَذِهِ الدَّعْوَى عِنْدَهُمْ نِيَّةٌ فَاسِدَةٌ وَبِالتَّالِي فَإِنَّ دَعْوَاهُمْ فَاسِدَةٌ؛
 لِأَنَّ فَسَادَ النِّيَّةِ لَا يَسْتَلْزِمُ فَسَادَ جَمِيعِ الْأَدْلَةِ وَالدَّعَاوَى الَّتِي يَقُولُهَا أَصْحَابُ النِّيَّاتِ
 الْفَاسِدَةِ.

السبب الثامن عشر: الخطأ في تركيب الدليل؛
 قد يخطئ المستدل في الدليل ويركبه تركيباً فاسداً، وَمَنْ ثَمَّ لَا يَكُونُ مُنْتَجِجاً.

السبب التاسع عشر: ترجيح قول بسبب أوصاف قائله؛
 فيقول: هَذَا الْقَوْلُ هُوَ الْقَوْلُ الرَّاجِحُ؛ لِأَنَّهُ قَوْلُ شَيْخِ الْإِسْلَامِ، قُلْنَا: التَّرْجِيحُ
 بِالِدَّلِيلِ لَيْسَ بِالْقَائِلِ، وَلِذَلِكَ فَإِنَّ الْحَقَّ يُعْرَفُ بِهِ الرَّجَالُ وَلَا يُعْرَفُ الْحَقُّ بِالرِّجَالِ؛
 وَمَرَّاتٍ يَقُولُ: هَذَا الْقَوْلُ هُوَ الْقَوْلُ الرَّاجِحُ؛ لِأَنَّهُ هُوَ الَّذِي قَالَ بِهِ أَهْلُ التَّحْقِيقِ.

السبب العشرون: الخطأ اللغوي؛
 فإن الخطأ في النحو في تركيب كلمة، أو في صرفها، قد يؤدي إلى الخطأ في
 الحكم، وَبِالتَّالِي يُحْسَنُ بِالْإِنْسَانِ أَنْ يَتَحَرَّزَ مِنْ هَذِهِ الْأَخْطَاءِ.

السبب الحادي والعشرون: مقابلته الدليل الخاص بدليل عام؛
 فيترك الخاص للعام، وَالصَّوَابُ فِي هَذَا أَنَّ الدَّلِيلَ الْخَاصَّ يُحْمَلُ عَلَى مَحَلِّ
 الْخُصُوصِ، وَبَقِيَّةُ الصُّورِ يُحْكَمُ عَلَيْهَا بِالدَّلِيلِ الْعَامِّ.

مِثَالُ ذَلِكَ: وَرَدَ فِي الْحَدِيثِ: «لَيْسَ فِيهَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ صَدَقَةٌ»^(١)؛ فَيَعْتَرِضُ عَلَيْهِ الْمُعْتَرِضُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: «وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ»^(٢)، أَوْ بِالْحَدِيثِ: «فِيمَا سَقَتْ السَّمَاءُ وَالْعُيُونُ أَوْ كَانَ عَثَرِيًّا الْعُشْرُ»^(٣)، فَنَقُولُ: هَذَانِ الدَّلِيلَانِ عَامَّانِ وَالدَّلِيلُ الْأَوَّلُ خَاصٌّ، وَإِذَا تَعَارَضَ خَاصٌّ وَعَامٌّ عَمِلْنَا بِالْخَاصِّ فِي مَحَلِّ الْخُصُوصِ وَعَمِلْنَا بِالْعَامِّ فِي بَقِيَّةِ الصُّورِ.

السبب الثاني والعشرون: استنتاج الحكم العام من حكم الصور الخاصة؛
مِثَالُ ذَلِكَ: مُحَمَّدٌ يَحْضُرُ عِنْدَنَا، وَهُوَ يَعْرِفُ اللُّغَةَ الْفَرَنْسِيَّةَ، بِمَا أَنَّهُ يَحْضُرُ عِنْدَنَا وَيَعْرِفُ الْفَرَنْسِيَّةَ فَكُلُّكُمْ تَعْرِفُونَ الْفَرَنْسِيَّةَ لَأَنْكُمْ تَحْضُرُونَ، أَخَذْنَا الْحُكْمَ بِالْعُمُومِ مِنْ صُورَةٍ خَاصَّةٍ، فَمِثْلُ هَذَا خَطَأٌ فِي الْإِسْتِدْلَالِ.

السبب الثالث والعشرون: القَدْحُ وَالْإِعْتِرَاضُ بِسُؤَالٍ غَيْرِ صَحِيحٍ؛
مِثْلَمَا ذَكَّرْنَا قَبْلَ قَلِيلٍ فِي سُؤَالِ الْكُسْرِ.

السبب الرابع والعشرون: إيرادُ الشُّبْهِ وَالْإِعْتِرَاضَاتِ غَيْرِ الْوَارِدَةِ؛
فَعِنْدَمَا يُورَدُ الْمُعْتَرِضُ شُبْهًا غَيْرَ وَارِدَةٍ لَا مَحَلَّ لَهَا فَحِينَئِذٍ يَكُونُ قَدْ أَخْطَأَ فِي اعْتِرَاضِهِ.

(١) أخرجه البخاري في كتاب الزكاة - باب ما أدي زكاته فليس بكنز (١٤٠٥)، ومسلم في كتاب الزكاة

(٩٧٩)، من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

(٢) سورة الأنعام، الآية [١٤١].

(٣) أخرجه البخاري في كتاب الزكاة - باب العشر فيما يسقي من ماء السماء وبالماء المجاري (١٤٨٣)،

من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنه.

الفصل الحادي عشر

الجدلُ القرآني^(١)

اشتملت الآياتُ القرآنيَّةُ عَلَى مَعَانٍ كَثِيرَةٍ وَعُلُومٍ مُتَعَدِّدَةٍ، مِنْهَا مَا يَتَعَلَّقُ بِمُجَادَلَةِ أَصْحَابِ الْعَقَائِدِ الْأُخْرَى؛ وَالْجَدَلُ فِي الْقُرْآنِ لَهُ خَصَائِصٌ مُتَعَدِّدَةٌ، مِنْ تِلْكَ الْخَصَائِصِ:

- حُسْنُ الْهَدَفِ، الَّذِي مِنْ أَجْلِهِ سَبَقَ الْجَدَلُ فِي الْآيَاتِ الْقُرْآنيَّةِ، وَذَلِكَ لِأَنَّ الْجَدَلَ فِي الْقُرْآنِ يُرَادُ بِهِ هِدَايَةُ النَّاسِ وَإِيصَالُهُمْ إِلَى الْحَقِّ، فَهَذَا لَا يُمَائِلُهُ الْجَدَلُ عِنْدَ كَثِيرٍ مِنَ الْمُتَنَاطِرِينَ الَّذِينَ يَقْصِدُ بَعْضُهُمْ عُلُوَّ نَفْسِهِ أَوْ يَقْصِدُ انْتِصَارَ جَمَاعَتِهِ أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ.

- كَذَلِكَ يَمْتَّازُ الْقُرْآنُ فِي طَرِيقَةِ عَرْضِهِ لِلْمَسَائِلِ الَّتِي أُوْرِدَ فِيهَا الْإِسْتِدْلَالُ وَالْمُحَاجَّةُ؛ فَإِنَّهُ عَظِيمُ التَّأْثِيرِ عَلَى النُّفُوسِ، وَذَلِكَ لِأَنَّ هَذَا الْقُرْآنَ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ، مِنْ لَدُنْ عَارِفٍ بِخَصَائِصِ النَّفْسِ الْبَشَرِيَّةِ، وَبِالْتَّالِي فَإِنَّهُ إِذَا وَقَعَ عَلَى النَّفْسِ وَأُذْرَكَتْ مَعَانِيَهُ، فَإِنَّهَا تَتَأَثَّرُ بِهِ أَشَدَّ التَّأَثُّرِ، فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: نَجِدُ أَنَّ بَعْضَ النَّاسِ يَقْرَأُ الْقُرْآنَ فَلَا يَتَأَثَّرُ، إِمَّا مِنْ أَوْلِيكَ الْعُصَاةِ الَّذِينَ يَسْتَمِرُّونَ عَلَى مَعَاصِيهِمْ رَغْمَ قِرَاءَتِهِمُ الْقُرْآنَ، أَوْ مِنْ أَوْلِيكَ الَّذِينَ لَيْسُوا بِمُسْلِمِينَ، مِنَ الْمُسْتَشْرِقِينَ وَنَحْوِهِمْ، وَبِالْتَّالِي يَقْرَءُونَ هَذَا الْقُرْآنَ وَلَا يُؤَثَّرُ فِي نَفْسِهِمْ؛ وَالْجَوَابُ عَنْ هَذَا أَنْ نَقُولَ: إِنَّ تَأْثِيرَ الْقُرْآنِ عَلَى النُّفُوسِ لَهُ مَوَانِعٌ، مِنْ تِلْكَ الْمَوَانِعِ سُوءُ الْهَدَفِ وَالْمَقْصِدِ، فَإِنْ مَنْ طَالَعَ الْآيَاتِ الْقُرْآنيَّةَ بِقَصْدٍ سَيِّئٍ فَإِنَّهُ حِينَئِذٍ لَنْ يُوفَّقَ لِلصَّوَابِ، وَسَيُجْعَلُ عَلَى قَلْبِهِ أَكِنَّةٌ

(١) ينظر: الجدل للطوفي (ص ٩٣ وما بعدها)، تاريخ الجدل لأبي زهرة (ص ٥٩ وما بعدها).

وَعَلَى سَمْعِهِ وَقُرْ لَا يُمَكِّنُهُ مِنَ الْإِنْتِفَاعِ بِمَا يَسْمَعُ، وَلِذَلِكَ اسْتَمَعَ كَثِيرٌ مِنَ الْعَرَبِ فِي وَفْتِ النُّبُوَّةِ لِلآيَاتِ الْقُرْآنِيَّةِ لَكِنَّهُمْ لَمْ يَتَأَثَّرُوا بِهَا، وَإِنْ كَانَ بَعْضُهُمْ قَدْ تَأَثَّرَ إِلَّا أَنَّهُ مَا يَلْبَثُ أَنْ يَأْتِيَهُ الشَّيْطَانُ وَنَفْسُهُ الْأَمَّارَةُ بِالسُّوءِ وَأَصْدِقَاءُ الْبَاطِلِ، فَيَصُدُّوهُ عَنِ الْإِسْتِجَابَةِ لِلْحَقِّ؛ وَحَوَادِثُ ذَلِكَ فِي السَّيْرَةِ النَّبَوِيَّةِ كَثِيرَةٌ مُتَعَدِّدَةٌ^(١).

إِذَا نَحْتَاجُ إِلَى تَصْفِيَةِ الْقَلْبِ عِنْدَ سَمَاعِ الْقُرْآنِ؛ حَتَّى تَتَأَثَّرَ النَّفْسُ الْبَشَرِيَّةُ بِهَذِهِ الْآيَاتِ الْقُرْآنِيَّةِ.

ومن خصائص ومميزات الاستدلال والجدل في القرآن:

- بَلَاغَةُ الْأَلْفَاظِ: فَإِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ نَزَلَ بِلِسَانِ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ، وَبِالْتَّالِي فَإِنَّ الْآيَاتِ الَّتِي فِيهَا عَرَضٌ لِلِاسْتِدْلَالِ وَالْمُنَاقَشَةِ وَالْجِدَالِ اشْتَمَلَتْ عَلَى أَعْلَى دَرَجَاتِ الْبَيَانِ وَالْبَلَاغَةِ.

- وَضُوحُ مَعَانِيهِ: فَإِنَّ الْآيَاتِ الَّتِي وَرَدَتْ فِي هَذَا الْبَابِ وَاضِحَةٌ الْمَعَانِي بِحَيْثُ نَحْدُ كُلِّ مَنْ طَالَعَهَا يَتِمَكَّنُ مِنْ فَهْمِهَا.

- دِقَّةُ اخْتِيَارِ الْأَلْفَاظِ الَّتِي تُنَاسِبُ الْمَقَامَ: فَلِكُلِّ لَفْظٍ مَكَانٌ، وَلِكُلِّ سِيَاقٍ لَفْظٌ خَاصٌّ بِهِ.

- التَّوَازُنُ فِي مُحَاطَبَةِ الْعَقْلِ وَالْعَاطِفَةِ

فَهُوَ يُحَاطَبُ الْعَقْلُ وَفِي نَفْسِ الْوَقْتِ يُحَاطَبُ الْوُجْدَانُ وَالْعَاطِفَةُ عَلَى نَحْوِ سَوَاءٍ، فَيُؤَثِّرُ فِي النَّفْسِ فِي الْحَالَيْنِ، بِخِلَافِ كَثِيرٍ مِنَ الْخِطَابَاتِ الَّتِي تَرِدُ إِلَى النَّفُوسِ، فَبَعْضُهَا يُؤَثِّرُ عَلَى الْعَقْلِ وَلَا يُؤَثِّرُ عَلَى الْعَاطِفَةِ فَيُوجِدُ جَفَاءً فِي النَّفْسِ، وَبَعْضُهَا يُؤَثِّرُ عَلَى الْعَاطِفَةِ فَيَجْنَحُ بِالْإِنْسَانِ جُنُوحًا بَعِيدًا لِكَوْنِ ذَلِكَ الْخِطَابِ لَمْ يُؤَثِّرْ عَلَى الْعَقْلِ.

(١) انظر: إرشاد الساري ٢٩٩/١٠، المستدرک للحاکم ٥٠٦/٢، دلائل النبوة للبيهقي ١٩٨/٢.

- أَيْضاً مِمَّا اشْتَمَلَ عَلَيْهِ الْأُسْلُوبُ الْقُرْآنِيُّ فِي الْإِسْتِدْلَالِ وَالْجَدَلِ أَنَّهُ مُقْنِعٌ، فَكُلُّ مَنْ أَنْصَتَ وَاسْتَمَعَ إِلَيْهِ وَكَرَّرَ النَّظَرَ فِيهِ، فَإِنَّهُ يَقْتَنِعُ بِمَا فِي هَذَا الْقُرْآنِ مِنْ حُجَجٍ وَاسْتِدْلالاتٍ.

- أَيْضاً مِنْ مُمَيَّزَاتِ الْجَدَلِ الْقُرْآنِيِّ أَنَّهُ عِنْدَ تَصْوِيرِهِ لِلْوَقَائِعِ وَالْحَوَادِثِ الَّتِي فِيهَا جَدَلٌ يَكُونُ دَقِيقاً فِي التَّصْوِيرِ، بِحَيْثُ يُعْطَى مُسْتَمِعُهُ أَوْ قَارِئُهُ مَعْرِفَةً دَقِيقَةً بِوَقَائِعِ تِلْكَ الْحَوَادِثِ الْجَدَلِيَّةِ.

- كَذَلِكَ مِنْ مُمَيَّزَاتِ الْجَدَلِ الْقُرْآنِيِّ أَنَّهُ عِنْدَ تَرْتِيبِ الْأَلْفَاظِ فِي سِيَاقِ الْإِسْتِدْلالاتِ الْجَدَلِيَّةِ، سَلِيمُ التَّرْكِيبِ، بِحَيْثُ لَا يَجِدُ الْإِنْسَانُ كَلِمَتَيْنِ مُتَنَافِرَتَيْنِ أَوْ مُتَنَاقِضَتَيْنِ.

- أَيْضاً مِنْ مُمَيَّزَاتِ الْأُسْلُوبِ الْقُرْآنِيِّ فِي الْجَدَلِ أَنَّهُ يَتْرُكُ دَقَائِقَ الْمُحَاجَّةِ وَالْجَدَلِ الَّتِي لَا تَوْثُرُ فِي النَّتَائِجِ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ يُرِيدُ أَلَّا يَشْغَلَ النَّفْسَ بِدَقَائِقِ عَنِ الْقَضَايَا الْأَسَاسِيَّةِ الَّتِي يُرِيدُ بَحْثَهَا.

- أَيْضاً مِنْ خَصَائِصِ الْأُسْلُوبِ الْقُرْآنِيِّ فِي الْإِسْتِدْلَالِ وَالْجَدَلِ أَنَّهُ فِي الْقَضَايَا الَّتِي يُورِدُهَا يَكُونُ صَادِقاً، لَا يَجِدُ قَضِيَّةً مِنْ قَضَايَاهُ مُخَالَفَةً لِلْوَقَائِعِ.

- أَيْضاً مِنْ خَصَائِصِ الْإِسْتِدْلَالِ الْقُرْآنِيِّ عَدَمُ الْإِسْتِدْلَالِ بِالْأَدِلَّةِ الْبَاطِلَةِ، وَلَوْ كَانَ الْخَصْمُ قَدْ سَلَّمَ بِهَا، فَإِنَّ الْقُرْآنَ لَمْ يَقُمْ عَلَى أُسْلُوبٍ جَدَلِيٍّ مَحْضٍ لِإِلْزَامِ الْخَصْمِ، وَإِنَّمَا جَاءَ بِأُسْلُوبٍ صَادِقٍ مُوَافِقٍ لِلْوَقَائِعِ.

- كَذَلِكَ مِنْ خَصَائِصِ الْأُسْلُوبِ الْقُرْآنِيِّ فِي الْمُنَاقَشَةِ وَالْجَدَلِ أَنَّهُ يُخَاطَبُ كُلُّ قَوْمٍ بِمَا يُنَاسِبُهُمْ، تَجِدُهُ مَثَلًا يُخَاطَبُ الْيَهُودَ الَّذِينَ كَانُوا مَوْجُودِينَ فِي الْمَدِينَةِ بِمَا يَتَعَلَّقُ

بِقِصَّةِ مُوسَى وَبَنِي إِسْرَائِيلَ، وَيُخَاطَبُ الْمُشْرِكِينَ الَّذِينَ كَانُوا فِي عَهْدِ النَّبُوَّةِ بِقِصَصِ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِأَنَّهُمْ يَشْعُرُونَ بِالْإِنْتِهَاءِ لَهُ..

وَأَيْضاً فِي طَرِيقَةِ تَرْكِيبِ الْآيَاتِ الَّتِي يُنَاقِشُ بِهَا الْيَهُودُ تَكُونُ مُنَاسِبَةً لَطَرِيقَتِهِمْ فِي الْإِسْتِذْلَالِ وَمُنَاسِبَةً لِنَفْسِيَّاتِهِمْ، كَمَا سَيَأْتِي عَرْضُ شَيْءٍ مِنْ تَهَاجُجِ ذَلِكَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

- أَيْضاً مِنْ مِمِيزَاتِ أُسْلُوبِ الْقُرْآنِ فِي الْجَدَلِ أَنَّهُ يُعَدِّدُ الْقِصَّةَ الْحَوَارِيَّةَ أَوْ قِصَصَ الْمُنَظَّرَاتِ بَيْنَ سُورِ الْقُرْآنِ، وَهَذَا التَّعْدَادُ لَيْسَ عَلَى نَسَقٍ وَاحِدٍ، وَإِنَّمَا يَخْتَلِفُ فِيهَا بَيْنَ سُورَةٍ إِلَى سُورَةٍ، مِثَالُ ذَلِكَ:

فِي قِصَّةِ مُحَاجَّةِ إِبْلِيسَ لِرَبِّهِ عِنْدَمَا أَبَى أَنْ يَسْجُدَ لِآدَمَ، سَبَقَتْ هَذِهِ الْقِصَّةُ فِي سُورِ مُتَعَدِّدَةٍ مِنْ سُورِ الْقُرْآنِ، فِي سُورَةِ الْبَقَرَةِ، وَفِي سُورَةِ الْحَجَرِ، وَفِي سُورَةِ الْأَعْرَافِ، وَفِي سُورَةِ ص، وَفِي سُورَةِ الْإِسْرَاءِ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ السُّورِ الَّتِي وَرَدَتْ فِيهَا هَذِهِ الْقِصَّةُ، لَكِنْ يَجِدُ الْإِنْسَانُ أَنَّ كُلَّ قِصَّةٍ مِنْهَا تَخْتَلِفُ عَنِ الْقِصَّةِ الْأُخْرَى، وَذَلِكَ لِأَنَّ كُلَّ سُورَةٍ قَدْ وُضِعَتْ لِأَهْدَافٍ مُعَيَّنَةٍ، وَسَبَقَتْ مِنْ أَجْلِ تَحْقِيقِ مَعَانٍ مَقْصُودَةٍ لِلشَّارِعِ، وَمَنْ ثُمَّ يَعْرِضُ مِنْ جَوَانِبِ هَذِهِ الْقِصَّةِ فِي كُلِّ سُورَةٍ مَا يُنَاسِبُهَا، فَلَيْسَ تَكَرَّاراً مُحْضاً، وَإِنَّمَا فِيهِ مَعَانٍ فِي كُلِّ مَوْطِنٍ تَخْتَلِفُ عَنْ مَعَانِي الْمَوْطِنِ الْآخَرِ، ثُمَّ قَدْ سَبَقَتْ بِأُسْلُوبٍ وَصِيَاغَةٍ غَيْرِ الصِّيَاغَةِ الْأُخْرَى، بِدُونِ أَنْ يُوجَدَ بَيْنَهَا تَنَاقُضٌ، لَكِنْ يُفْصَلُ فِي سُورَةٍ مَا لَا يُفْصَلُ فِي سُورَةٍ أُخْرَى.

- مِنْ خَصَائِصِ الْأُسْلُوبِ الْقُرْآنِيِّ فِيهَا يَتَعَلَّقُ بِالْمُنَاقَشَةِ وَالْجَدَلِ أَنَّ الْقُرْآنَ يَسْعَى إِلَى تَحْرِيكِ الْعُقُولِ لِلتَّفَكُّرِ وَالتَّأَمُّلِ وَالنَّظَرِ: «قُلْ إِنَّمَا أُعْطِيتُكُمْ بِوَاحِدَةٍ أَنْ تَقُومُوا لِلَّهِ

مَنْتَىٰ وَفُرَدَىٰ ثُمَّ تَتَفَكَّرُوا مَا بِصَاحِبِكُمْ مِّن جِنَّةٍ ﴿١﴾ انْظُرْ إِلَىٰ دَعْوَةِ اللَّهِ جَلَّ وَعَلَا فِي الْقُرْآنِ أُولَٰئِكَ النَّاسُ إِلَى التَّفَكُّرِ فِي هَذَا النَّبِيِّ فِي مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ!!.

- مِنْ خَصَائِصِ الْقُرْآنِ أَنَّهُ بَاقٍ، وَلِذَلِكَ فَإِنَّ حُجَجَ الْقُرْآنِ بَاقِيَةً وَمُسْتَمِرَّةٌ إِلَى قِيَامِ السَّاعَةِ. وَفِي ذَلِكَ تَحْقِيقَ لَوْعْدِ اللَّهِ جَلَّ وَعَلَا كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ (٢).

- أَيْضاً مِنْ خَصَائِصِ الْأُسْلُوبِ الْقُرْآنِيِّ فِي الْجَدَلِ تَنَوُّعُ الْحُجَجِ الْقُرْآنِيَّةِ، بِحَيْثُ تَتَنَاسَبُ مَعَ جَمِيعِ النَّاسِ، يَفْتَنِعُ بِهَا الْعَالَمُ وَيَقْتَنِعُ بِهَا الْعَامِيُّ، يَقْتَنِعُ بِهَا الصَّغِيرُ وَالْكَبِيرُ، يَقْتَنِعُ بِهَا الذَّكَرُ وَالْأُنْثَى.

أَيْضاً نَجِدُ أَنَّ الْأُسْلُوبَ الْقُرْآنِيَّ فِي الْجَدَلِ وَالْمُنَاقَشَةِ مُشْتَمِلٌ عَلَى جَمِيعِ أَنْوَاعِ الْإِجَابَاتِ الَّتِي يُجِيبُ بِهَا الْمُسْتَدَلِّلُونَ، وَنَذْكُرُ مِنْ ذَلِكَ تَمَازُجَ:

فَمَثَلًا يَجِدُ الْإِنْسَانُ فِي الْآيَاتِ الْقُرْآنِيَّةِ مِنْ أَنْوَاعِ الْإِسْتِدْلَالِ:

الْإِسْتِدْلَالُ بِالسَّرِّ وَالتَّقْسِيمِ، فَيُؤْتَى بِتَقْسِيمِ الْمَسَائِلِ ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ يَتِمَكَّنُ النَّاطِرُ مِنَ الْوُصُولِ إِلَى النَّتِيجَةِ الْمَطْلُوبَةِ، مِثْلَ قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ الْخَالِقُونَ﴾ (٣) أَمْ خُلِقُوا السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ؟ (٤) إِلَى آخِرِ الْآيَةِ، فَهَذَا قَسَمَ تَقْسِيمَاتٍ بِحَيْثُ يَتَوَصَّلُ النَّاطِرُ الَّذِي يُرِيدُ الْحَقَّ إِلَى النَّتِيجَةِ الَّتِي يَقْصِدُهَا الشَّارِعُ، وَلِذَلِكَ قَالَ جُبَيْرُ بْنُ مُطْعَمٍ لَمَّا أُسْرِ فِي غَزْوَةِ بَدْرٍ: (سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقْرَأُ سُورَةَ الطُّورِ

(١) سورة سبأ، الآية [٤٦].

(٢) سورة الحجر، الآية [٩].

(٣) سورة الطور، الآيتان [٣٥، ٣٦].

فِي صَلَاةِ الْمَغْرِبِ فَلَمَّا بَلَغَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ﴾^(١) كَادَ قَلْبِي أَنْ يَطِيرَ^(٢).

- كَذَلِكَ مِنْ أَسَالِيبِ الْقُرْآنِ التَّذْكِيرُ بِالْعَوَاقِبِ، وَبَيَانُ مَالَاتِ الْأُمُورِ، فَيُذَكِّرُ بِعَوَاقِبِ أَفْعَالِ النَّاسِ مِنْ طَاعَةٍ وَمَعْصِيَةٍ، سَوَاءً فِي الدُّنْيَا أَوِ الْآخِرَةِ، فَعَوَاقِبُ أَهْلِ الْخَيْرِ وَالطَّاعَةِ الْعَاقِبَةُ الْحَسَنَةُ ﴿إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ﴾^(٣)، وَعَوَاقِبُ أُولَئِكَ الَّذِينَ عَصَوْا شَيْعَةَ ﴿وَالْفُجَّارَ لَفِي حَيْمٍ﴾^(٤).. وَكَذَلِكَ أَيْضاً فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِأُمُورِ الدُّنْيَا، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَالْعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ﴾^(٥)، وَقَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا قَرْيَةً كَانَتْ ءَامِنَةً مُطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَدًا مِنْ كُلِّ مَكَانٍ فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ اللَّهِ فَأَذَاقَهَا اللَّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ بِمَا كَانُوا يَصْنَعُونَ﴾^(٦).

- أَيْضاً مِنْ أَسَالِيبِ الْقُرْآنِ فِي الْمُنَاقَشَةِ وَالْجَدَلِ رَدُّ دَعَاوَى الْمُبْطِلِينَ لِعَدَمِ وُجُودِ الدَّلِيلِ عَلَيْهَا، فَيَقُولُ بِأَنَّ تِلْكَ الدَّعَاوَى غَيْرُ مَبْنِيَّةٍ عَلَى أُدْلَةٍ صَحِيحَةٍ، وَمِنْ أَمْثَلَةٍ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا هُمْ بِذَلِكَ مِنْ عِلْمٍ إِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ﴾^(٧)، وَلِذَلِكَ فِي مَوَاطِنَ أُخْرَى يَنْفِي اللَّهُ جَلَّ وَعَلَا عَنْ أُولَئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ بِالدَّعَاوَى الْبَاطِلَةِ، أَنْ يَكُونَ

(١) سورة الطور، الآية [٣٥].

(٢) أخرجه البخاري (٤٥٧٣).

(٣) سورة الانفطار، الآية [١٣].

(٤) سورة الانفطار، الآية [١٤].

(٥) سورة الأعراف، الآية [١٢٨].

(٦) سورة النحل، الآية [١١٢].

(٧) سورة الجاثية، الآية [٢٤].

عِنْدَهُمْ عِلْمٌ أَوْ انْكَارَةٌ مِنْ عِلْمٍ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «اتَّبَعُوا بِكِتَابٍ مِنْ قَبْلِ هَذَا أَوْ أَثَرَةٍ مِنْ عِلْمٍ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ»^(١).

- أَيْضاً مِنْ طَرَائِقِ الْآيَاتِ الْقُرْآنِيَّةِ فِي الْإِسْتِدْلَالِ وَالْمُنَاقَشَةِ اسْتِخْدَامُ طَرِيقَةِ الْقِيَاسِ، سَوَاءً كَانَ قِيَاسًا أَوَّلِيًّا، أَوْ قِيَاسًا تَمَثِيلِيًّا، أَوْ كَانَ قِيَاسًا مِنْ أَنْوَاعِ قِيَاسِ الْعَلَّةِ أَوْ قِيَاسِ الدَّلَالَةِ، انْظُرْ مَثَلًا فِي قِيَاسِ التَّمَثِيلِ قَوْلَ اللَّهِ جَلَّ وَعَلَا: «ضَرَبَ لَكُمْ مَثَلًا مِنْ أَنْفُسِكُمْ ۖ هَلْ لَكُمْ مِنْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ شُرَكَاءَ فِي مَا رَزَقْنَاكُمْ فَأَنْتُمْ فِيهِ سَوَاءٌ تَخَافُونَهُمْ كَخِيفَتِكُمْ أَنْفُسَكُمْ»^(٢)، يَقُولُ اللَّهُ جَلَّ وَعَلَا فِي هَذِهِ الْآيَةِ: أَنْتُمْ قَدْ خَلَقَكُمْ اللَّهُ، وَالْخَالِقُ يَمْلِكُ خَلْقَهُ، وَمَعَ ذَلِكَ تَصْرِفُونَ شَيْئًا مِنْ أَنْوَاعِ الطَّاعَةِ وَالْعِبَادَةِ لِغَيْرِ اللَّهِ.

وَنَضْرِبُ لَكُمْ مَثَلًا: أُولَئِكَ الْمَالِكُ الَّذِينَ تَمْلِكُونَهُمْ، لَوْ قَدَّرَ أَنَّهُمْ كَانُوا يُرِيدُونَ أَنْ يَأْخُذُوا شَيْئًا مِنْ أَرْزَاقِكُمْ، لَكَانَ ذَلِكَ نَوْعًا مِنْ أَنْوَاعِ الظُّلْمِ؛ لِأَنَّكُمْ مَمَالِكُ لَكُمْ، فَحِينَئِذٍ هُمْ لَا يَمْلِكُونَ أَنْفُسَهُمْ، فَكَيْفَ يَكُونُونَ شُرَكَاءَ لَكُمْ فِي رِزْقِكُمْ؟! هَكَذَا تِلْكَ الْأَصْنَامُ الَّتِي صُرِفَ لَهَا شَيْءٌ مِنَ الْعِبَادَةِ، هِيَ مَمْلُوكَةٌ لِلَّهِ، فَكَيْفَ يُصْرَفُ لَهَا شَيْءٌ مِنْ حَقِّ الْمَالِكِ جَلَّ وَعَلَا؟! وَأَمَّا بِالنِّسْبَةِ لِلْقِيَاسِ فِي حَقِّ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فَإِنَّهُ لَا يُسْتَعْدَمُ فِيهِ إِلَّا الْقِيَاسُ الْأَوَّلِيُّ، أَمَّا الْقِيَاسُ التَّمَثِيلِيُّ أَوْ الْقِيَاسُ الشَّمُولِيُّ الَّذِي تَسْتَوِي فِيهِ أَطْرَافُهُ وَأَفْرَادُهُ، فَإِنَّهُ لَا يُسْتَعْدَمُ فِي حَقِّ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ.

(١) سورة الأحقاف، الآية [٤].

(٢) سورة الروم، الآية [٢٨].

- كَذَلِكَ مِنَ الْأَسَالِيبِ الْقُرْآنِيَّةِ فِي الْإِسْتِدْلَالِ وَالْمُنَاقَشَةِ: التَّحْدِي، فَإِنَّهُ فِي مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ تَحْدَى الْكُفَّارَ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْقَضَايَا، وَمِنْ ذَلِكَ أَنَّهُ تَحْدَاهُمْ أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ أَوْ بِعَشْرِ سُورٍ مِنْهُ أَوْ بِسُورَةٍ وَاحِدَةٍ.

- وَمِنْ الْإِسْتِدْلَالِ الْقُرْآنِيِّ الْإِسْتِدْلَالُ بِمَا يُلْزِمُ الْخَصْمَ، فَيَأْتِي بِقَوْلٍ لِلْخَصْمِ ثُمَّ يُلْزِمُهُ بِنَاتِجٍ لِدَلِيلِ الْقَوْلِ لَا يَقْبَلُهَا الْخَصْمُ، وَمِنْ أَمْثِلَةِ ذَلِكَ أَنَّ اللَّهَ جَلَّ وَعَلَا ذَكَرَ أَنَّ الْمُشْرِكِينَ يَقْرُونَ بِتَوْحِيدِ الرُّبُوبِيَّةِ، فَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّ إِفْرَارَهُمْ بِتَوْحِيدِ الرُّبُوبِيَّةِ يُلْزِمُهُمْ بِأَنْ يَقْرُوا بِتَوْحِيدِ الْأُلُوهِيَّةِ: ﴿وَلَيْنَ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ فَأَنَّى يُؤْفَكُونَ﴾^(١).

- أَيْضاً مِنْ طَرَائِقِ الْقُرْآنِ رَدُّ الْإِسْتِدْلَالَاتِ الَّتِي يَسْتَدِلُّ بِهَا أَوْلِيكَ الْمُبْطِلُونَ، وَذَلِكَ بِأَنْوَاعِ الْأَجُوبَةِ الصَّحِيحَةِ الَّتِي يَنْتَهِجُهَا الْمُعْتَرِضُ لِرَدِّ دَعْوَى الْمُسْتَدِلِّ، وَمِنْ أَمْثِلَةِ ذَلِكَ أَنَّ الْآيَاتِ الْقُرْآنِيَّةَ رَدَّتْ عَلَى الْمُشْرِكِينَ الْإِسْتِدْلَالَ بِالْأَدِلَّةِ غَيْرِ الصَّحِيحَةِ، مِنْ أَمْثِلَةِ ذَلِكَ: اسْتِدْلَالُ الْمُشْرِكِينَ بِأَنَّهُمْ عِنْدَهُمْ أَمْوَالٌ، وَبِالتَّالِي فَهُمْ مُحَبُّبُونَ مِنَ اللَّهِ جَلَّ وَعَلَا، فَبَيَّنَ اللَّهُ جَلَّ وَعَلَا فِي مَوَاطِنَ عَدِيدَةٍ مِنْ كِتَابِهِ أَنَّ وُجُودَ الْمَالِ عِنْدَ الْإِنْسَانِ لَيْسَ دَلِيلًا عَلَى صِحَّةِ طَرِيقَتِهِ وَمِنْهَجِهِ.. انْظُرْ مَثَلًا إِلَى قِصَّةِ قَارُونَ، فِيهَا رَدُّ لِسْتِدْلَالِ أَوْلِيكَ الَّذِينَ يَسْتَدِلُّونَ بِأَنَّ الْمَالَ الْوَفِيرَ الَّذِي يُوجَدُ عِنْدَ الْمُكَلَّفِ دَلِيلٌ عَلَى صِحَّةِ مَذْهَبِهِ؛ فَقَارُونَ كَانَ عِنْدَهُ مَالٌ وَفِيرٌ وَكَانَ عَلَى ضَلَالَةٍ، وَلِذَا نَزَلَتْ بِهِ الْعُقُوبَةُ، فَوُجُودُ الْمَالِ لَيْسَ دَلِيلًا عَلَى صِحَّةِ الْمَذْهَبِ وَالطَّرِيقَةِ، وَلَيْسَ دَلِيلًا عَلَى سَلَامَةِ الْإِنْسَانِ مِنَ الْعَوَاقِبِ السَّيِّئَةِ، فَكَمْ مِنْ أَمْرٍ عِنْدَهُ أَمْوَالٌ كَثِيرَةٌ لَكِنَّهُ يَزْهَقُ بِهَا فِي الدُّنْيَا وَتَكُونُ وَبَالًا عَلَيْهِ فِي الْآخِرَةِ.

أَيْضاً مِمَّا يَنْدَرُجُ فِي هَذَا أَنَّ الْمُشْرِكِينَ فِي مَوَاطِنَ عَدِيدَةٍ يَطْلُبُونَ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ أَنْ يُخْضِرَ لَهُمُ الْآيَاتِ الْمُعْجِزَةَ، وَقَدْ بَيَّنَّ لَهُمْ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَا يَمْلِكُ شَيْئاً، وَأَنَّ الْأُمُورَ بِيَدِ اللَّهِ، وَبَيَّنَّ لَهُمْ أَنَّهُ لَوْ نَزَلَتْ آيَةٌ لَنْ يَكُونَ ذَلِكَ فِي صَالِحِهِمْ، فَإِنَّ الْأَمَمَ السَّابِقَةَ طَلَبُوا الْآيَاتِ وَاقْتَرَحُوهَا عَلَى أَنْبِيَائِهِمْ، فَأَعْطُوا بِنَاءً عَلَى طَلَبِهِمْ، لَكِنَّ هَذِهِ الْآيَاتِ لَمَّا جَاءَتْهُمْ لَمْ تُدْعِنِ لَهَا نُفُوسُهُمْ، فَادَّى ذَلِكَ إِلَى نُزُولِ الْعُقُوبَةِ بِهِمْ فِي الدُّنْيَا مَعَ مَا يَنْتَظِرُهُمْ مِنْ عُقُوبَةٍ فِي الْآخِرَةِ، فَبَيَّنَّ لَهُمْ أَنَّ هَذَا الطَّلَبُ لَوْ حَقَّقَ لَهُمْ لَنْ يَسْتَفِيدُوا مِنْهُ، بَلْ سَيَكُونُ وَبَالاً عَلَيْهِمْ.

- أَيْضاً مِنْ أَنْوَاعِ الْإِجَابَاتِ الَّتِي سَارَتْ عَلَيْهَا الْآيَاتُ الْقُرْآنِيَّةُ فِي رَدِّ دَعَاوَى الْمُبْطِلِينَ طَرِيقَةُ الْمَنْعِ، فَإِنَّ الْكُفَّارَ اسْتَدَلُّوا بِدَعَاوَى مُتَعَدِّدَةٍ، فَجَاءَتْ الْآيَاتُ الْقُرْآنِيَّةُ بِرَدِّ تِلْكَ الدَّعَاوَى بِمَنْعِهَا وَعَدَمِ تَصْحِيحِهَا، وَمِنْ أَمْثِلَةِ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا فَعَلُوا فَحِشَةً قَالُوا وَجَدْنَا عَلَيْهَا آبَاءَنَا وَاللَّهُ أَمَرْنَا بِهَا﴾، فَردَّ اللَّهُ عَلَيْهِمْ بِقَوْلِهِ: ﴿قُلْ إِنْ أَرَادَ اللَّهُ بِالنَّاسِ الْفَحْشَاءَ﴾^(١).

- أَيْضاً مِنْ أَنْوَاعِ الْأَجْوِبَةِ الْجَوَابُ بِالنَّقْضِ، بِأَنْ يَسْتَدِلَّ الْمُسْتَدِلُّ بِدَعْوَى كُفِّيَّةٍ، فَتَنْقُضَ دَعْوَاهُ بِإِيرَادِ فَرْدٍ مِنَ الْأَفْرَادِ لَمْ يَصْدُقْ عَلَيْهِ ذَلِكَ الْحُكْمُ الْكُلِّيُّ، وَيَدُلُّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ هَذَا الْحُكْمَ الْكُلِّيَّ لَيْسَ صَحِيحاً، وَمِنْ أَمْثِلَةِ هَذَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ إِذْ قَالُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى بَشَرٍ مِنْ شَيْءٍ﴾ قُلْ مَنْ أَنْزَلَ الْكِتَابَ الَّذِي جَاءَ بِهِ مُوسَى^(٢)، فَهَذَا بَعْضُ الْيَهُودِ اسْتَدَلُّوا عَلَى بُطْلَانِ صَدَقِ الْكِتَابِ بِزَعْمِهِمْ فَقَالُوا: إِنَّ

(١) سورة الأعراف، الآية [٢٨].

(٢) سورة الأنعام، الآية [٩١].

اللَّهُ لَا يُنْزِلُ عَلَى أَحَدٍ مِنَ الْبَشَرِ شَيْئًا، فَهَذِهِ قَضِيَّةٌ عَامَّةٌ كُلِّيَّةٌ «لَا يُنْزِلُ عَلَى بَشَرٍ شَيْئًا»
فَرَدَّ اللَّهُ جَلَّ وَعَلَا عَلَى هَذِهِ الدَّعْوَى الْكَاذِبَةِ الْكُلِّيَّةِ بِإِرَادِ فَرْدٍ مِنْ أَفْرَادِ هَذِهِ الْقَاعِدَةِ
وُجِدَ فِيهِ الْحُكْمُ بِالْإِثْبَاتِ، وَهُوَ أَنَّكُمْ تَقْرُونَ أَنَّ مُوسَى قَدْ أُنْزِلَ عَلَيْهِ كِتَابٌ مِنْ عِنْدِ
اللَّهِ جَلَّ وَعَلَا.

- أَيْضًا مِنَ الْأُمُورِ الَّتِي جَاءَتْ الْآيَاتُ الْقُرْآنِيَّةُ بِهَا، جَاءَتْ الْآيَاتُ بَيِّنَاتٍ صَحَّةِ
الِاسْتِدْلَالِ بِهَذَا الْكِتَابِ فِي عَجْزِ النَّاسِ عَنِ الْإِثْبَانِ بِمِثْلِهِ، انْظُرُوا!! قُرُونٌ مُتَعَدِّدَةٌ
كَثِيرَةٌ مِنْ عَهْدِ النَّبُوَّةِ إِلَى عَصْرِنَا الْحَاضِرِ، يَعْجِزُ النَّاسُ عَنِ الْإِثْبَانِ بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ
وَلَوْ اجْتَمَعُوا، مِمَّا يَدُلُّ عَلَى صِدْقِ هَذَا الْكِتَابِ.

- كَذَلِكَ مِنَ الْحُجَجِ الْقُرْآنِيَّةِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِهَذَا: الْإِسْتِدْلَالُ عَلَى صَحَّةِ هَذَا الْكِتَابِ
بَعْدَ وَجُودِ التَّنَاقُضِ فِيهِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: «أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْفُرْقَانَ» وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ
اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا^(١).

أبرز القضايا التي استدلت لها في القرآن:

الجدل الذي في الآيات القرآنية، والاستدلال، إذا نظر الإنسان إليه يجد أنه تناول
قضايا عديدة ولم يختص بقضية واحدة، بل كل قضية يحصل فيها نزاع، فإن الآيات
القرآنية تأتي بالاستدلال فيها على أكمل الوجوه.

ومن أهم القضايا التي جاء القرآن بالاستدلال فيها قضية التوحيد وإفراد الله
بالعبادة وعدم صرف شيء من العبادات لغير الله، فإن هذه القضية اهتمت بها
الآيات القرآنية في مواطن عديدة، وجاءت بالاستدلال والمناقشة والمناظرة فيها

بِوُجُوهِ مُتَعَدِّدَةٍ مُخْتَلِفَةٍ، مِنْ هَذِهِ الْوُجُوهِ أَنْ يُسْتَدَلَّ عَلَى وَجوبِ إِفْرَادِ اللَّهِ بِالْعِبَادَةِ بِقُدْرَةِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، مِنْ مِثْلِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَتَأَيَّمُوا النَّاسُ أَعْبُدُوا رَبَّكُمْ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ (١) الَّذِي جَعَلَ لَكُمْ الْأَرْضَ فِرَاشًا وَالسَّمَاءَ بِنَاءً وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً (٢) ... الآيات.

وَأَحْيَانًا تَأْتِي الْآيَاتُ الْقُرْآنِيَّةُ فِي إِبْتَاتِ مَبْدَأِ التَّوْحِيدِ وَإِفْرَادِ اللَّهِ بِالْعِبَادَةِ مِنْ خِلَالِ بَيَانِ عَجْزِ الْأَنْدَادِ وَالْأَوْلِيَاءِ مِنْ دُونِ اللَّهِ؛ وَالْعَاجِزُ لَا يَسْتَحِقُّ أَنْ يُصْرَفَ لَهُ شَيْءٌ مِنَ الْعِبَادَةِ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿أُرُونِي مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ أَمْ لَهُمْ شِرْكٌ فِي السَّمَوَاتِ﴾ (٣)، وَأَحْيَانًا يُؤْتَى بِالْمُقَارَنَةِ، فَتَقَارِنُ هَذِهِ الْآلِهَةُ الَّتِي تُعْبَدُ مِنْ دُونِ اللَّهِ، الْعَاجِزَةَ غَيْرَ الْقَادِرَةِ عَلَى شَيْءٍ، بِالْمَعْبُودِ الْحَقِّ جَلَّ وَعَلَا الْقَادِرِ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ.

مِنَ الْقَضَايَا الْمُهِّمَةِ الَّتِي جَاءَتْ الْآيَاتُ الْقُرْآنِيَّةُ بِمُنَاقَشَتِهَا وَالِاسْتِدْلَالِ فِيهَا: قَضِيَّةُ إِبْتَاتِ الْمَعَادِ وَأَنَّ الْعِبَادَ سَيَعُودُونَ إِلَى رَبِّهِمْ، فَيَحَاسِبُهُمْ عَلَى أَعْمَالِهِمْ، فَلِيلِهَا وَكَثِيرِهَا، فَالِاسْتِدْلَالُ عَلَى هَذَا الْمَطْلُوبِ، وَهُوَ إِبْتَاتُ الْمَعَادِ، قَدْ جَاءَ فِي آيَاتٍ كَثِيرَةٍ مِنْ آيَاتِ الْكِتَابِ الْعَزِيزِ بِأَسَالِيبَ مُخْتَلِفَةٍ وَحُجَجٍ مُتَعَدِّدَةٍ، مِنْهَا مِثْلًا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْكَ تَرَى الْأَرْضَ خَاشِعَةً فَإِذَا أَنْزَلْنَا عَلَيْهَا الْمَاءَ اهْتَزَّتْ وَرَبَتْ إِنَّ الَّذِي أَحْيَاهَا لَمُغِي الْمَوْتِ إِنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ (٤) فَهَذَا اسْتِدْلَالٌ قِيَاسِيٌّ، فَذَلِكَ الرَّبُّ الَّذِي أَنْزَلَ الْمَاءَ عَلَى الْأَرْضِ الْجُرْدَاءِ فَانْتَقَلَتْ حَالَتُهَا مِنَ الْمَوْتِ إِلَى الْحَيَاةِ، قَادِرٌ عَلَى إِحْيَاءِ الْأَمْوَاتِ.

(١) سورة البقرة، الآيتان [٢١، ٢٢].

(٢) سورة فاطر، الآية [٤٠].

(٣) سورة فصلت، الآية [٣٩].

أَيْضاً مَرَّةً نَحْدُ أَنَّهُ يَسْتَدِلُّ بِإِخْرَاجِ النَّارِ مِنَ الشَّجَرِ الْأَخْضَرِ، وَهِيَ مُتَنَاقِضَةٌ مُتَضَادَّةٌ، فَمَنْ كَانَ كَذَلِكَ يَقْدِرُ عَلَى إِخْرَاجِ الْكَائِنِ الْحَيِّ مِنَ التُّرَابِ الَّذِي صَارَ إِلَيْهِ الْإِنْسَانُ.

كَذَلِكَ مَرَّةً يَسْتَدِلُّ عَلَى النَّشْأَةِ الثَّانِيَةِ بِوُجُودِ النَّشْأَةِ الْأُولَى، فَالْقَادِرُ الَّذِي أَنْشَأَ النَّشْأَةَ الْأُولَى قَادِرٌ عَلَى إِنْشَاءِ النَّشْأَةِ الْآخِرَةِ.

أَيْضاً مِنَ الْقَضَايَا الْمُهِّمَةِ الَّتِي جَاءَتْ الْآيَاتُ الْقُرْآنِيَّةُ بِإِبْنَائِهَا وَالِاسْتِدْلَالِ لَهَا بِأَسَالِيبَ مُخْتَلِفَةٍ: إِثْبَاتُ الرِّسَالَةِ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَإِثْبَاتُ صِدْقِهِ، سَوَاءً كَانَ ذَلِكَ عَلَى سَبِيلِ الْإِسْتِدْلَالِ أَوْ كَانَ عَلَى سَبِيلِ رَدِّ الْإِسْتِدْلالاتِ الْبَاطِلَةِ وَالْحُجَجِ الْفَاسِدَةِ الَّتِي يُورِدُهَا خُصُومُ الرِّسَالَةِ.

مِنَ الْقَضَايَا الْمُهِّمَةِ الَّتِي جَاءَتْ الْآيَاتُ الْقُرْآنِيَّةُ بِإِبْنَائِهَا وَتَقْرِيرِهَا وَالِاسْتِدْلَالِ لَهَا: قَضِيَّةُ صِحَّةِ هَذَا الْكِتَابِ، فَجَاءَتْ الْآيَاتُ لِإِثْبَاتِ أَنَّ هَذَا الْكِتَابَ صِدْقٌ، وَأَنَّهُ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ جَلٍّ وَعَلَا، بِطَرَائِقَ مُتَعَدِّدَةٍ، مِنْهَا مَثَلًا: تَحْدِي الْكُفَّارِ فِي الْإِتْيَانِ بِمِثْلِهِ، مِنْهَا: بَيَانُ أَنَّهُ لَا اخْتِلَافَ فِيهِ وَلَا تَنَاقُضَ عَكْسَ كَلَامِ الْبَشَرِ، وَمِنْهَا: ذَلِكَ النَّظْمُ الْبَدِيعُ لِهَذِهِ الْآيَاتِ الْقُرْآنِيَّةِ، وَمِنْهَا: الْإِسْتِدْلَالُ بِكَوْنِ هَذَا الْكِتَابِ مُحْفُوظًا مِنَ التَّبْدِيلِ وَالزِّيَادَةِ وَالنَّقْصَانِ، وَمِنْهَا: الْإِسْتِدْلَالُ بِأَنَّ هَذَا الْكِتَابَ مُشْتَمِلٌ عَلَى جَمِيعِ الْأَحْكَامِ الَّتِي يَخْتَاجُ إِلَيْهَا النَّاسُ^(١).

أَيْضاً مِنَ الْقَضَايَا الَّتِي نَاقَشَتِ الْآيَاتُ الْقُرْآنِيَّةُ حُجَجَ الْمُبْطِلِينَ فِيهَا: قَضِيَّةُ الْإِسْتِدْلَالِ بِالْقَدَرِ عَلَى الْمَعَاصِي وَالْكَفْرِ وَالشُّرْكِ، فَإِنَّ الْمُشْرِكِينَ اسْتَدْلَوْا بِالْقَدَرِ

(١) للمؤلف رسالة تتحدث عن هذه الموضوعات عنوانها: «نقاش مع ملحد».

﴿سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا ءَابَاؤُنَا﴾^(١)، فَهَذِهِ الْقَضِيَّةُ جَاءَتْ الْآيَاتُ الْقُرْآنِيَّةُ بِمُنَاقَشَتِهَا وَبَيَانِ أَنَّ اللَّهَ جَلَّ وَعَلَا هُوَ الْخَالِقُ لِكُلِّ شَيْءٍ، فَهَذَا صَحِيحٌ، لَكِنَّهُ لَا يَعْنِي أَنَّهُ جَلَّ وَعَلَا لَمْ يُمَكِّنِ الْعِبَادَ مِنَ الطَّاعَةِ، وَبِالتَّالِي مَتَى تَرَكُوا الطَّاعَةَ فَإِنَّهُمْ يَسْتَحِقُّونَ الْعُقُوبَةَ عَلَيْهَا؛ وَبَيَانُ أَنَّ الْأُمَمَ السَّابِقَةَ اسْتَدَلُّوا بِالْقَدْرِ فَلَمْ يَنْفَعَهُمْ هَذَا الْإِسْتِدْلَالُ وَلَمْ يُغْنِ عَنْهُمْ شَيْئًا.

أَيْضًا مِمَّا جَاءَتْ بِهِ الْآيَاتُ الْقُرْآنِيَّةُ رَدُّ شُبُهَاتِ الْمُبْطِلِينَ فِي الْقُرْآنِ الْعَظِيمِ، مِنْ أَمْثِلَةِ ذَلِكَ أَنَّ بَعْضَ الْمُشْرِكِينَ أَوْ الْيَهُودِ قَالُوا: انْظُرْ لِهَذَا الْكِتَابِ الَّذِي يُزْعَمُ بَأَنَّهُ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ، يَتَكَلَّمُ عَنْ عَنكَبُوتٍ وَعَنْ بَعُوضَةٍ وَعَنْ ذُبَابَةٍ!! فَجَاءَتْ الْآيَاتُ بِرَدِّ هَذِهِ الشُّبُهَةِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا﴾، ثُمَّ بَيَّنَّ اللَّهُ جَلَّ وَعَلَا أَنَّ ضَرْبَ الْمَثَلِ بِهَذِهِ الْمَخْلُوقَاتِ الصَّغِيرَةِ فِيهِ حِكْمَةٌ لِلشَّارِعِ، فَإِنَّ اللَّهَ جَلَّ وَعَلَا: ﴿يُضِلُّ بِهٖ كَثِيرًا وَيَهْدِي بِهٖ كَثِيرًا وَمَا يُضِلُّ بِهٖ إِلَّا الْفَاسِقِينَ﴾^(٢)، فَبَيَّنَّ أَنَّ الْخَالِقَ لِهَذِهِ الْأَشْيَاءِ لَمْ يُهْمَلْهَا، فَحِينَئِذٍ لَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَضْرِبَ الْمَثَلَ بِهَا، ثُمَّ إِنَّ ضَرْبَ الْمَثَلِ بِمَا يُقَرِّبُ حَقَائِقَ الْأُمُورِ إِلَى النَّاسِ مِنَ الْأُمُورِ الْمَطْلُوبَةِ، وَكَوْنُ الْمَضْرُوبِ بِهِ حَيَوَانًا صَغِيرًا، لَا يَعْنِي عَدَمَ صِحَّةِ الْمَثَلِ الْمَضْرُوبِ.

وَمِنْ أَمْثِلَةِ هَذَا أَيْضًا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ مِنَ النَّاسِ مَا وَلَّيْتُمْ عَنْ قِبَلَتِهِمْ أَلَّتِي كَانُوا عَلَيْهَا﴾^(٣)، فَهَذِهِ حُجَّةٌ اِحتَجَّ بِهَا بَعْضُهُمْ فَقَالُوا: كَيْفَ يُغَيِّرُونَ قِبَلَتَهُمْ؟! إِنْ كَانَتْ قِبَلَتُهُمُ الْأُولَى صَحِيحَةً فَلِمَ يَتَحَوَّلُونَ عَنْهَا؟! وَإِنْ كَانَتْ قِبَلَتُهُمُ الْأُولَى بَاطِلَةً

(١) سورة الأنعام، الآية [١٤٨].

(٢) سورة البقرة، الآية [٢٦].

(٣) سورة البقرة، الآية [١٤٢].

فَقَدْ كَانُوا عَلَى بَاطِلٍ فِي أَوَّلِ أَمْرِهِمْ!! فَردَّ اللهُ جَلَّ وَعَلَا هَذَا الْاِخْتِجَاجَ أَوْ هَذِهِ الشُّبْهَةَ الْبَاطِلَةَ بَيَانٍ أَنَّ اللهَ جَلَّ وَعَلَا لَهُ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ، وَبِأَنَّ اللهَ جَلَّ وَعَلَا يَشْرَعُ مِنَ الْأَحْكَامِ مَا يَرَى مُنَاسِبَتَهُ، فَقَدْ يَشْرَعُ فِي وَقْتٍ حُكْمًا، وَيَشْرَعُ فِي وَقْتٍ ثَانٍ حُكْمًا آخَرَ، وَأَنَّ النَّسْخَ فِي الشَّرَائِعِ مِنَ الْأُمُورِ الْمُقَرَّرَةِ الَّتِي لَا زَالَتِ الشَّرَائِعُ تَأْتِي بِهَا، فَفِي كُلِّ شَرِيعَةٍ يُوجَدُ نَاسِخٌ وَمَنْسُوخٌ، وَالشَّرِيعَةُ الْوَاحِدَةُ تَنْسَخُ مَا قَبْلَهَا مِنَ الشَّرَائِعِ.

أَيْضًا جَاءَتْ الْآيَاتُ الْقُرْآنِيَّةُ بِرَدِّ شُبْهَاتِ الْمُنَافِقِينَ، فَإِنَّ الْمُنَافِقِينَ فِي عَهْدِ النَّبَوَّةِ لَا زَالُوا يُورِدُونَ الشُّبْهَاتِ عَلَى النَّاسِ؛ مِنْ أَجْلِ أَنْ يَصُدُّوهُمْ عَنِ الْحَقِّ وَيُشَكِّكُوهُمْ فِي دِينِهِمْ وَيُبْعِدُوهُمْ عَنِ الصَّوَابِ، وَلَا زَالَ أَهْلُ النِّفَاقِ فِي دَوْلَةِ الْإِسْلَامِ مِنْ عَهْدِ النَّبَوَّةِ إِلَى عَصْرِنَا الْحَاضِرِ يُحَاوِلُونَ ذَلِكَ، فَيَجِدُ الْإِنْسَانُ أَنَّ الْمُنَافِقِينَ يُحَاوِلُونَ إِبْطَالَ الشَّرِيعَةِ، وَجَعَلَ النَّاسِ يَتَنَصَّلُونَ مِنْ أَحْكَامِهَا، وَيُحَاوِلُونَ أَنْ يُوجِدُوا هَزِيمَةً لِلْمُؤْمِنِينَ، سَوَاءً كَانَتْ هَزِيمَةً حَقِيقِيَّةً بِانْتِصَارِ أَعْدَائِهِمْ مِنْ أَصْحَابِ الْمِلَلِ الْأُخْرَى عَلَيْهِمْ، أَوْ أَنْ يُوجِدُوا هَزِيمَةً فِي قُلُوبِ الْمُسْلِمِينَ، بِحَيْثُ لَا يَشْعُرُونَ بِعِزَّةٍ عِنْدَ انْتِسَابِهِمْ لِدِينِهِمْ؛ وَإِذَا نَظَرَ الْإِنْسَانُ إِلَى طَرَائِقِ الْمُنَافِقِينَ فِي هَذَا وَجَدَ أَنَّ الْآيَاتِ الْقُرْآنِيَّةَ قَدْ ذَكَرَتْ وَسَائِلَ الْمُنَافِقِينَ وَطَرَائِقَهُمْ، بِحَيْثُ تَكْشِفُ أُولَئِكَ الْمُنَافِقِينَ، فَمَرَّةً تَأْتِي الشَّرِيعَةُ بَيَانٍ أَنَّهُمْ أَصْحَابُ أَفْوَاهٍ لَا تَتَوَرَّعُ عَنْ مَقَالَةِ السُّوءِ فِي أَهْلِ الْحَقِّ وَالسَّيِّئَةِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿سَلْقُواكُمْ بِالسِّنَةِ حِدَادٍ أَشْحَةً عَلَى الْخَيْرِ﴾^(١).

كَذَلِكَ مِمَّا جَاءَتْ بِهِ الْآيَاتُ الْقُرْآنِيَّةُ بَيَانُ أَنَّهُمْ يُحَالِفُونَ أَعْمَالَهُمْ بِأَفْوَاهِهِمْ، فَالْقَوْلُ عَلَى شَيْءٍ وَالْفِعْلُ عَلَى ضِدِّهِ.

كَذَلِكَ وَصَفَتِ الْآيَاتُ الْقُرْآنِيَّةُ الْمُنَافِقِينَ بِأَنَّهُمْ عِنْدَ حَقَائِقِ الْأُمُورِ هُمْ مِنْ أَجْبَنِ النَّاسِ، وَأَنَّهُمْ لَا يُظْهِرُونَ أَنْفُسَهُمْ أَمَامَ مَنْ يُحَاوِلُ مُقَاتَلَتَهُمْ، وَلِذَلِكَ وَصَفَهُمُ اللَّهُ بِأَنَّهُمْ يَقُولُونَ لِلْيَهُودِ بِأَنَّهُمْ سَيَكُونُونَ مُؤَيَّدِينَ نَاصِرِينَ لَهُمْ، وَعِنْدَمَا حَاصَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْيَهُودَ تَنَصَّلُوا مِنْ مِثْلِ ذَلِكَ؛ وَذَكَرَ اللَّهُ جَلَّ وَعَلَا أَنَّ الْمُنَافِقِينَ تُحَرِّكُهُمُ الْمَصَالِحُ الشَّخْصِيَّةُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ، لِذَلِكَ تَجِدُ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ مَنْ أَسْعَى النَّاسَ لِتَحْقِيقِ مَصْلَحَتِهِ الْخَاصَّةِ، فَهُوَ لَا يَعْنِي بِمَصَالِحِ الْأُمَّةِ وَلَا مَصَالِحِ الْآخَرِينَ، وَإِنَّمَا يَهْتَمُّ بِأَمْرِ نَفْسِهِ، بَلْ وَصَفَهُمُ اللَّهُ جَلَّ وَعَلَا بِأَنَّهُمْ يَفْرَحُونَ بِنُزُولِ الْمَصَائِبِ عَلَى الْمُسْلِمِينَ، وَأَنَّهُ إِذَا نَزَلَتِ الْمَصِيبَةُ بِالْمُسْلِمِينَ وَلَوْ أَمْرٌ فَحِينَ.

كَذَلِكَ مِنْ صِفَاتِ الْمُنَافِقِينَ أَنَّهُمْ يَسْتَهْزِئُونَ بِالشَّرِيعَةِ وَبِأَهْلِهَا، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَكِنْ سَأَلْتَهُمْ لَيَقُولُنَّ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ قُلْ أَبِاللَّهِ وَآيَاتِهِ وَرَسُولِهِ كُنْتُمْ تَسْتَهْزِئُونَ﴾^(١)، كَذَلِكَ مِنْ صِفَاتِ الْمُنَافِقِينَ أَنَّهُمْ يُؤْذُونَ الْمُؤْمِنِينَ وَيَسْعَوْنَ إِلَى ذَلِكَ، فَتَجِدُهُمْ يَتَكَلَّمُونَ بِالْكَلَامِ السَّيِّئِ الْبَدِيِّ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ؛ إِذَا هُمْ لِأَهْلِ الْإِيمَانِ.. وَمِنْ صِفَاتِ الْمُنَافِقِينَ: أَنَّهُمْ يَعْتَذِرُونَ عَنْ أَعْمَالِهِمُ الْقَبِيحَةِ بِالْأَعْذَارِ الْوَاهِيَةِ، الَّتِي يَعْلَمُ كُلُّ مَنْ سَمِعَهَا بِأَنَّهَا لَا حَقِيقَةَ لَهَا..

أَيْضاً مِنْ صِفَاتِهِمْ: أَنَّهُمْ يَعِدُونَ بِالْمَوَاعِيدِ الْكَاذِبَةِ؛ اِهْتَمَّتِ الْآيَاتُ الْقُرْآنِيَّةُ بِإِيرَادِ شُبُهَاتِ الْمُنَافِقِينَ، وَبَيَّنَّتِ الْجَوَابَ عَنْ تِلْكَ الشُّبُهَاتِ فِي مَوَاطِنَ عَدِيدَةٍ، وَبَيَّنَّتْ أَنَّ الْمُنَافِقِينَ عِنْدَهُمْ تَصَوُّرٌ كَاذِبٌ غَيْرُ صَادِقٍ وَلَا مُوَافِقٌ لِلْوَاقِعِ، وَلِذَلِكَ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾^(٢) أَلَا إِنَّهُمْ هُمْ

الْمُفْسِدُونَ وَلَكِنْ لَا يَشْعُرُونَ^(١)، يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ عَلَى صَلاَحٍ وَهُمْ مُفْسِدُونَ ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُوا كَمَا ءَامَنَ النَّاسُ قَالُوا أَنُؤْمِنُ كَمَا ءَامَنَ السُّفَهَاءُ أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ وَلَكِنْ لَا يَعْلَمُونَ^(٢)﴾.

نُصُوصٌ كَثِيرَةٌ جَاءَتْ لِرَدِّ شُبُهَاتِ هَؤُلَاءِ الْمُنَافِقِينَ، وَمِنَ الْمُنَاسِبِ لَوْ جُمِعَتْ هَذِهِ الشُّبُهَاتُ، وَكَيْفِيَّةُ جَوَابِ الْقُرْآنِ عَنْهَا؛ لِأَنَّ الْمُنَافِقِينَ لَا زَالُوا يُوجَدُونَ فِي الْأُمَّةِ، وَحُجَجُهُمُ الْأَوَّلَى أَكْثَرُ مِنْ حُجَجِ هَؤُلَاءِ الْمُتَأَخِّرِينَ، وَلِذَلِكَ فِي إِبْرَادِ كَيْفِيَّةِ جَوَابِ الْقُرْآنِ عَنْ شُبِّهِ الْأَوَّلِينَ تَخْصِينٌ لِلْأُمَّةِ مِنَ الشُّبُهَاتِ الَّتِي يُورِدُهَا الْمُنَافِقُونَ فِي كُلِّ عَصْرِ؛ وَكَمَا تَقَدَّمَ أَنَّهُ مَا مِنْ شُبْهَةٍ يُورِدُهَا أَحَدٌ إِلَى قِيَامِ السَّاعَةِ إِلَّا وَهِيَ مَوْجُودَةٌ فِي النُّصُوصِ الشَّرْعِيَّةِ، وَمَوْجُودُ الْجَوَابِ عَنْهَا، وَلِذَلِكَ فَإِنَّا نَحْتَاجُ حَاجَةً شَدِيدَةً إِلَى مُرَاجَعَةِ النُّصُوصِ الشَّرْعِيَّةِ.

الْأَصْنَافُ الَّذِينَ وَرَدَتْ مُجَادَلَتُهُمْ فِي الْآيَاتِ الْقُرْآنِيَّةِ^(٣)؛

(١) اليهود:

النَّاظِرُ فِي الْآيَاتِ الْقُرْآنِيَّةِ يَجِدُ أَنَّ هُنَاكَ آيَاتٍ فِي مُجَادَلَةِ الْيَهُودِ وَرَدَّ شُبُهَاتِهِمْ وَحُجَجِهِمْ، وَالْغَالِبُ فِي الْآيَاتِ الَّتِي تُجَادِلُ الْيَهُودَ أَنَّهَا تُخْطِئُهُمْ فِي مَقُولَاتِهِمْ وَتُلْزِمُهُمْ بِاللَّوْازِمِ الصَّحِيحَةِ.

وَمِنَ الْأَصْنَافِ الَّتِي جَاءَتْ الْآيَاتُ الْقُرْآنِيَّةُ بِمُنَاقَشَتِهِمْ:

(٢) النَّصَارَى:

فَإِذَا نَظَرَ الْإِنْسَانُ فِي سُورَةِ الْبَقَرَةِ، وَجَدَ أَنَّ أَكْثَرَ الْمُنَاقَشَاتِ وَالْمُجَادَلَاتِ كَانَتْ مَعَ الْيَهُودِ؛ بَيْنَمَا فِي سُورَةِ آلِ عِمْرَانَ أَكْثَرَ الْمُنَاقَشَاتِ وَالْمُجَادَلَاتِ كَانَتْ مَعَ النَّصَارَى.

(١) سُورَةُ الْبَقَرَةِ، الْآيَتَانِ (١١، ١٢).

(٢) سُورَةُ الْبَقَرَةِ، الْآيَةُ [١٣].

(٣) ينظر: الجدل للطوفي (ص ٩٣ وما بعدها)، تاريخ الجدل لأبي زهرة (ص ٥٩ وما بعدها).

(٣) المنافقون:

إِذَا نَظَرَ الْإِنْسَانُ فِي سُورَةِ النَّسَاءِ وَجَدَ أَنَّ هُنَاكَ آيَاتٍ كَثِيرَةً تَتَعَلَّقُ بِالنَّفَاقِ وَالْمُنَافِقِينَ، وَمِثْلُهُ أَيْضاً فِي سُورَةِ التَّوْبَةِ وَغَيْرِهَا.

وَإِذَا نَظَرَ الْإِنْسَانُ إِلَى خَصَائِصِ جِدَالِ الْآيَاتِ الْقُرْآنِيَّةِ مَعَ الْمُنَافِقِينَ وَجَدَ أَنَّهَا تُخَوِّفُهُمْ بِاللَّهِ، وَتَذَكِّرُهُمْ بِعَوَاقِبِ الْأُمُورِ، وَوَجَدَ أَنَّهَا تُعَفِّفُهُمْ عَلَى مَا صَارُوا عَلَيْهِ وَمَا وَصَلُوا إِلَيْهِ، تَحْذَرُهَا تَحْذَرُهُمْ وَتُحَذِّرُ مِنْهُمْ، تُحَذِّرُهُمْ مِنْ سُوءِ مَقَالَتِهِمْ وَسُوءِ عَاقِبَتِهَا عَلَيْهِمْ، وَتُحَذِّرُ النَّاسَ مِنْ مَقَالَتِهِمْ وَتُبَيِّنُ سُوءَ الْمَالِ الْمُرْتَبِّ عَلَى الْإِسْتِجَابَةِ لِلشُّبُهَاتِ الَّتِي يُورِدُونَهَا.

أَيْضاً تُشْتَمِلُ الْآيَاتُ الْقُرْآنِيَّةُ عَلَى كَشْفِ لِمُخْطَطَاتِ الْمُنَافِقِينَ وَتَأْمِرِهِمْ عَلَى الْمُسْلِمِينَ، وَتُكْشِفُ الْآيَاتُ الْقُرْآنِيَّةُ ذَلِكَ الضَّعْفَ النَّفْسِيَّ وَالْخَوَارَ الْمَوْجُودَ عِنْدَ الْمُنَافِقِينَ «فَتَرَى الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ يُسْرِعُونَ فِيهِمْ يَقُولُونَ نَخْشَى أَنْ تُصِيبَنَا دَآئِرَةٌ»، هَذَا خَوَارُ نَفْسِيٍّ وَضَعْفٌ: «فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ أَوْ أَمْرٍ مِنْ عِنْدِهِ فَيُضْبِحُوا عَلَى مَا أَسْرُوا فِي أَنْفُسِهِمْ تَدْمِينًا»^(١).

(٤) طَائِفَةُ الْمُشْرِكِينَ:

فَإِذَا نَظَرَ الْإِنْسَانُ فِي الْآيَاتِ الْقُرْآنِيَّةِ وَجَدَهَا تُعَامِلُ الْمُشْرِكِينَ عَلَى أَنَّهُمْ جَهْلَةٌ، يَجْهَلُونَ الْحَقَّ، وَبِالتَّلَاقِ فَالْآيَاتُ تَأْتِي بِحُجَجٍ وَاضِحَةٍ مِنْ أَجْلِ هِدَايَتِهِمْ وَإِرْسَادِهِمْ، إِلَّا مَا يَتَعَلَّقُ بِالْعَانِدِ الْمُكَابِرِ مِنْهُمْ، فَإِنَّ الْآيَاتِ الْقُرْآنِيَّةَ جَاءَتْ فِي حَقِّهِمْ بِنَوْعِ تَغْلِيزٍ وَبَيَانٍ سُوءِ عَاقِبَتِهِمْ، وَلِذَلِكَ إِذَا نَظَرَ الْإِنْسَانُ فِي سُورَةِ الْقَلَمِ أَوْ فِي سُورَةِ الْمَسَدِ، وَجَدَ أَنَّهَا مُتَعَلِّقَةٌ بِمُشْرِكِينَ؛ حَيْثُ وَرَدَتْ بِخَطَابٍ فِيهِ سُوءُ عَاقِبَةٍ لَهُمْ؛ لِأَنَّهَا مُتَعَلِّقَةٌ

بِأَنَاسٍ عَرَفُوا الْحَقَّ لَكِنَّهُمْ كَابَرُوا وَعَانَدُوا وَقَدَّمُوا طَرِيقَتَهُمُ الْفَاسِدَةَ، إِمَّا حَسَدًا أَوْ عِنَادًا أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ، وَلِذَلِكَ عُوِّمِلُوا بِمِثْلِ هَذِهِ الْمَعَامَلَةِ.

إِذْنِ الْجَدَلِ الَّذِي فِي الْآيَاتِ الْقُرْآنِيَّةِ، وَالْمُنَاقَشَاتِ الَّتِي فِي الْآيَاتِ الْقُرْآنِيَّةِ، وَالِاسْتِدْلَالَاتِ الَّتِي فِي الْآيَاتِ الْقُرْآنِيَّةِ يُرَادُ بِهَا مَعَانٍ كَثِيرَةٌ، أَشْهَرُهَا مَعْنِيَانِ:
الْمَعْنَى الْأَوَّلُ: إِيْظْهَارُ الْحَقِّ وَبَيَانُهُ وَكَشْفُ الْبَاطِلِ.

وَالْمَعْنَى الثَّانِي: التَّحْذِيرُ مِنْ أَهْلِ الْبَاطِلِ وَبَيَانُ كَذِبِهِمْ وَأَنَّهُمْ لَيْسُوا عَلَى طَرِيقَةٍ صَحِيحَةٍ.

أَسَالِيبُ الْقُرْآنِ فِي الْجَدَلِ^(١)؛

السِّيَاقُ الْقُرْآنِيُّ الَّذِي سَيَقْتُ فِيهِ الْآيَاتُ الْمُتَعَلِّقَةُ بِالِاسْتِدْلَالِ وَالْجَدَلِ مُخْتَلِفَةٌ وَمُتَنَوِّعَةٌ، فَهُنَاكَ آيَاتٌ جَاءَتْ بِالْأُسْلُوبِ الْإِنْشَائِيِّ الطَّلْبِيِّ، مِنْ مِثْلِ قَوْلِهِ: ﴿اعْبُدُوا رَبَّكُمْ﴾، هَذَا طَلَبٌ، وَقَوْلِهِ: ﴿الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾^(٢) هَذَا اسْتِدْلَالٌ.

وَمِنْ طَرَائِقِ الْآيَاتِ الْقُرْآنِيَّةِ فِي الْمُنَاقَشَةِ وَالِاسْتِدْلَالِ وَأَنْوَاعِ السِّيَاقَاتِ فِي ذَلِكَ: الْأُسْلُوبُ الْقَصَصِيُّ، أَنْظُرْ إِلَى قِصَصِ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ مَعَ أَقْوَامِهِمْ، وَمَا فِيهِ مِنْ حُجَجٍ وَاسْتِدْلَالَاتٍ تُذَعِّنُ النُّفُوسَ لَهَا.

أَيْضًا مِنْ أَسَالِيبِ الْقُرْآنِ وَأَنْوَاعِ السِّيَاقَاتِ فِيهِ إِيْرَادُ الْأُسْلُوبِ الْجَدَلِيِّ، عَلَى طَرِيقَةِ الرَّدِّ عَلَى الْمُخَالِفِ، فَيَأْتِي بِدَعْوَى الْمُخَالِفِ ثُمَّ يَرُدُّ عَلَيْهَا ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا بِمَا قَالُوا بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ﴾^(٣)، وَقَدْ يَأْتِي

(١) ينظر: تاريخ الجدل لأبي زهرة (ص ٦٤ وما بعدها).

(٢) سورة البقرة، الآية [٢١].

(٣) سورة المائدة، الآية [٦٤].

بتقرير معتقد ثم يقيم الدليل عليه، قال تعالى: ﴿مَا الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ وَأُمُّهُ صِدِّيقَةٌ﴾، الدليل: ﴿كَانَا يَأْكُلَانِ الطَّعَامَ﴾^(١).

أيضاً من أساليب الجدال في الآيات القرآنية طريقة ضرب الأمثال، فيأتي لردِّ الدَّعْوَى الباطلة بمثل، من مثل قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا النَّاسُ ضُرْبَ مَثَلٍ فَاستَمِعُوا لَهُ﴾^(٢)، الطالب هو هؤلاءِ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَنْ تَخْلُقُوا ذُبَابًا وَلَوْ اجْتَمَعُوا لَهُ وَإِنْ يَسْتَأْذِنُوا لَأَنصُرْهُمْ وَاسْتَفِئْهُمْ مِنْهُ^(٣)، الطالب هو هؤلاءِ الَّذِينَ يُعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ، وقيل: الطالب من يحاول استخراج ما أخذه الذباب، والمطلوب هو الذباب.

هَذَا شَيْءٌ مِمَّا يَتَعَلَّقُ بِالْأُسْلُوبِ الْقُرْآنِيِّ فِي الْجَدَلِ وَالْمُنَاقَشَةِ وَالِاسْتِدْلَالِ؛ وَالنَّاطِرُ فِي سُنَّةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَجِدُ نَمَازِجَ كَثِيرَةً مِنْ أَنْوَاعِ الْمُنَاقَشَاتِ وَالِاسْتِدْلَالِ، مِنْ ذَلِكَ مُنَاقَشَةُ غَيْرِ الْمُسْلِمِينَ فِي عَقَائِدِهِمْ، وَمِنْهَا مُنَاقَشَةُ الْمُنَافِقِينَ فِي الشُّبُهَاتِ الَّتِي يُورِدُونَهَا عَلَى الْمُسْلِمِينَ، وَمِنْ ذَلِكَ مُنَاقَشَةُ الْوَسَاوِسِ الَّتِي تَرِدُ عَلَى بَعْضِ النَّفُوسِ، وَالْجَوَابُ عَنْهَا بِمَا يَكُونُ مُقْنِعًا تَدْعِي لَهَا النَّفُوسُ.

(١) سورة المائدة، الآية [٧٥].

(٢) سورة الحج، الآية [٧٣].

خاتمة

الحمد لله الذي بفضلِهِ تتم الصالحات، وأصلي وأسلم على محمد خير السلام وأفضل الصلاة، وبعد:

فهذه جولة في الجدل والمناظرة وأدب الحوار، فيها مقدمة تعريفية، وأحكام إجمالية، وطرائق عامة، وآداب فاضلة، وقواعد كلية، أردت أن أضعها بين يديك أيها القارئ، تكون شاملة للموضوع مع الاختصار وعدم الإطالة، لتحيط بهذا العلم بأقصر طريق، وأفضل عبارة.

أَسْأَلُ اللَّهَ جَلَّ وَعَلَا أَنْ يُوفِّقَنَا وَإِيَّاكُمْ لِحَيْرِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، وَأَنْ يَجْعَلَنَا وَإِيَّاكُمْ مِنَ الْمُهْتَدِينَ، كَمَا نَسْأَلُهُ جَلَّ وَعَلَا أَنْ يُقَوِّي حُجَجَنَا، وَأَنْ يَجْعَلَنَا مِمَّنْ يَسْتَعْمِلُهَا فِي الدَّعْوَةِ إِلَى دِينِهِ وَبَيَانِ أَحْكَامِ شَرْعِهِ، وَنَسْأَلُهُ جَلَّ وَعَلَا أَنْ يُصْلِحَ أَحْوَالَ الْأُمَّةِ وَأَنْ يَرُدَّهُمْ إِلَى دِينِهِ رَدًّا جَمِيلًا... هَذَا.. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ وَأَتْبَاعِهِ وَسَلَّم تَسْلِيمًا كَثِيرًا.

فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
٦-٥	المقدمة
	الفصل الأول
٣٦-٧	مقدمة علم الجدل
٧	تعريف علم الجدل
١٠	الفرق بين علم الجدل وعلم المناظرة
١٠	الفرق بين علم الجدل وعلم المنطق
١٠	الفرق بين علم الجدل وعلم الفلسفة
١٠	الفرق بين علم الجدل وعلم الكلام
١١	حكم الجدل
١٦	الفوائد التي نجنيها من المناظرات الصحيحة
١٧	ثمرات تعلم علم الجدل
٢٠	نصوص الأئمة في أهمية علم الجدل
٢١	الفرق بين الجدل بالحق والجدل بالباطل
٢٢	تاريخ علم الجدل
٢٦	موقف أهل السنة والجماعة من الجدل
٢٨	خصائص الجدل عند أهل السنة والجماعة
٣٠	تحذير السلف من بعض أنواع الجدل
٣١	صفات مجادلات أهل الباطل
٣٢	نهي الأئمة عن مجادلة أهل البدع
٣٤	المؤلفات في علم الجدل
٣٦	أبواب كتب علم الجدل
	الفصل الثاني
٥٦-٣٧	التعريف بأشهر المصطلحات الجدلية
٣٧	الحد

الصفحة

الموضوع

٣٨	النظر
٣٩	العلم
٣٩	الجهل
٣٩	الخطاب
٣٩	اللزوم
٤٠	التنافي
٤٠	الحق
٤١	العقل
٤١	السؤال
٤٢	الجواب
٤٢	الاستشهاد
٤٢	الإلزام
٤٣	المصادرة
٤٣	القلب
٤٤	الغضب
٤٤	المكابرة
٤٤	السفسطة
٤٥	الحيدة
٤٥	المعارضة
٤٥	المعترض
٤٥	المعتل
٤٥	المجيب
٤٦	المستدل عليه
٤٦	المنطوق

الصفحة

الموضوع

٤٦	الباطل
٤٧	المحال
٤٧	الدليل
٤٨	الاستدلال
٤٨	المستدل
٤٩	الصواب
٥٠	الاعتبار
٥٠	الاعتراض
٥٠	المطالبة
٥٠	الإضرار
٥١	الشاذ
٥١	المعتاد
٥٢	النادر
٥٢	الاجتهاد
٥٢	الرأي
٥٢	الانتقال
٥٣	الضبط
٥٣	المباهلة
٥٣	المطابقة
٥٣	التضمن
٥٣	دلالة الالتزام
٥٤	حل النزاع
٥٤	تحرير حل النزاع
٥٤	الفرض

الصفحة

الموضوع

٥٥	البناء
٥٥	التقسيم والترديد
٥٥	المناط
٥٦	اللازم
٥٦	الإلغاء
٥٦	تحقيق المناط

الفصل الثالث

الأسئلة الجدلية

٧٨-٥٧

٥٧	السؤال الأول: عن المذهب
٥٨	أقسامه
٥٩	السؤال الثاني: عن الدليل
٦٠	السؤال الثالث: عن وجه دلالة الدليل
٦٥	السؤال الرابع: السؤال عن صحة الدليل
٦٦	السؤال الخامس: السؤال على وجه القدح في الدليل
٦٧	شروط صحة السؤال
٦٩	مسألة في مذهب السائل
٧٠	أقسام الأسئلة
٧٢	ترتيب الأسئلة
٧٢	الموالة في الأسئلة
٧٣	الآداب المتعلقة بالسائل
٧٥	أدوات السؤال

الفصل الرابع

جواب المستدل

٩٣-٧٩

٧٩	الجواب عن سؤال المذهب
٧٩	التفصيل في بيان المذهب

الصفحة

الموضوع

٨٠ الجواب بيان محل النزاع
٨١ مطابقة الجواب للسؤال
٨٤ الجواب عن سؤال المذهب بذكر دليله
٨٥ توجيهات في جواب سؤال المذهب
٨٨ الجواب عن السؤال عن الدليل
٨٨ توجيهات في الجواب عن سؤال المذهب
٨٨ الجواب عن سؤال دليل المذهب
٨٩ شروط دليل المذهب
٩٠ هل يصح الجواب بدليل لا يوافق مذهب الخصم
٩١ بتر الدليل
٩٣ الجواب عن سؤال وجه الدليل

الفصل الخامس

الانقطاع

٩٤-١٠٠

٩٤ الانتقال
٩٥ المكابرة
٩٥ الغصب
٩٦ السكوت
٩٦ انقطاع المناظر وأسبابه
٩٦ هزيمة المناظر
٩٨ الحق في أحد الأقوال
٩٨ من يبدأ المناظرة
٩٨ المباهلة

الفصل السادس

آداب البحث والمناظرة

١٠١-١٢١

١٠١ (١) حسن القصد
-----	---------------------

الموضوع

الصفحة

١٠٣	٢) الاستعداد
١٠٤	٣) اختيار المناظر
١٠٥	٤) حسن الخلق
١٠٧	٥) حفظ اللسان
١٠٨	٦) اختيار الألفاظ
١٠٨	٧) المناظر منبهاً لمناظره
١٠٩	٨) تقسيم الوقت بين كل المتناظرين
١٠٩	٩) التساوي في المكانة والمنزلة
١٠٩	١٠) اختيار الوقت المناسب
١٠٩	١١) أن يقتصر على الدليل الصحيح
١١٠	١٢) الحرص على التثبت فيما يحكيه
١١٠	١٣) التخلق بالأخلاق الشرعية
١١٢	١٤) متصفاً بالصفات التي تكون سبباً لعون الله له
١١٣	١٥) بدء المناظرة بذكر الله
١١٤	١٦) الحرص على الهدوء والوقار
١١٤	١٧) التأدب في جلوسه
١١٤	١٨) مراعاة آداب الصوت
١١٤	١٩) الاقتصار على النافع
١١٤	٢٠) مراعاة منازل المتناظرين
١١٥	٢١) يقدم أقوى المعاني
١١٥	٢٢) التمييز بين المعارضات الصحيحة والباطلة
١١٥	٢٣) استعمال الألفاظ في حقيقتها
١١٦	ما ينهى عنه في المناظرة
١٢٠	ما يجتنبه المناظر في مناظرته

الصفحة

الموضوع

الفصل السابع

قواعد الجدل

١٢٢-١٣٣

- ١٢٢ القاعدة الأولى: صحة الدليل
- ١٢٢ القاعدة الثانية: صحة الحكم لا تستلزم صحة الدليل
- ١٢٢ القاعدة الثالثة: لا يجوز إثبات الشيء بنفسه
- ١٢٣ القاعدة الرابعة: جعل المطلوب مقدمة في إثبات نفسه يعد من المصادرة ..
- ١٢٣ القاعدة الخامسة: تغيير العبارات لا ينتج تبديل الحقائق
- ١٢٤ القاعدة السادسة: جواز الشيء لا يعني وقوعه
- ١٢٤ القاعدة السابعة: ما بني على باطل فهو باطل
- ١٢٤ القاعدة الثامنة: الألفاظ المشتركة لا تستعمل إلا عند بيان المراد منها
- ١٢٥ القاعدة التاسعة: ما استلزم رفع الأمور الواقعة فهو غير واقع
- ١٢٥ القاعدة العاشرة: استعمال الألفاظ المبهمة تليس
- ١٢٦ القاعدة الحادية عشرة: وجوب المساواة في الحكم بين الشيء ولا زمه
- ١٢٦ القاعدة الثانية عشرة: المنع بعد التسليم غير مقبول
- ١٢٦ القاعدة الثالثة عشرة: لا مانع من توارد الأدلة
- ١٢٦ القاعدة الرابعة عشرة: دلالة الأدلة الصحيحة حقيقية وليست نسبية
- ١٢٧ مسألة في باب القطع والظن
- ١٢٧ القاعدة الخامسة عشرة: لا يجوز بناء الدليل من مقدمتين متناقضتين
- ١٢٧ القاعدة السادسة عشرة: العلم يسند إلى أهله
- ١٢٨ الْقَاعِدَةُ السَّابِعَةُ عَشْرَةُ: بَيَانُ الْمُرَادِ لَا يَدْفَعُ الْإِيرَادَ
- ١٢٨ القاعدة الثامنة عشرة: الأصل بقاء ما كان على ما كان
- ١٢٨ القاعدة التاسعة عشرة: الأصل في الكلام الحقيقة
- ١٢٨ القاعدة العشرون: التأسيس أولى من التأكيد
- القاعدة الحادية والعشرون: لا ينسب لساكت قول، ولكن السكوت عند
- ١٢٩ الحاجة للبيان بيان

الموضوع

الصفحة

القاعدة الثانية والعشرون: المعارض لا يصح له أن يعترض على كلام نفسه	١٢٩
القاعدة الثالثة والعشرون: وجوب قبول الحق أيا كان مصدره	١٢٩
القاعدة الرابعة والعشرون: الحق لا يعرف بالرجال	١٢٩
القاعدة الخامسة والعشرون: الإنكار لا يقابل بالإنكار	١٣٠
القاعدة السادسة والعشرون: عدم العلم ليس علما بالعدم	١٣٠
القاعدة السابعة والعشرون: الاشتغال بغير المقصود إعراض عن المقصود	١٣٠
القاعدة الثامنة والعشرون: كل دعوى بلا برهان فهي باطلة	١٣٠
القاعدة التاسعة والعشرون: جمال المظهر لا يعني عن سوء المخبر	١٣٠
القاعدة الثلاثون: الإقرار بالشيء إقرار بتوابعه	١٣١
القاعدة الحادية والثلاثون: الظن يقوم مقام اليقين عند تعذره	١٣١
القاعدة الثانية والثلاثون: الحكم يوجد بوجود سببه وشرطه وانتفاء مانعه	١٣١
القاعدة الثالثة والثلاثون: عند كلام المبطل ينبغي أن تلتفت إلى هدفه لا إلى وسيلته	١٣١
مسائل في الجدل	١٣٢
وظيفة الناقل لكلام غيره	١٣٢
أدلة أهل الباطل ليست جديدة	١٣٣
نقل أهل الحق من الكلام في الحق إلى الكلام في الباطل	١٣٣

الفصل الثامن

أقسام الأدلة

١٣٤-١٥٢

الأدلة الأصول (الكتاب)	١٣٤
أنواع دلالة اللفظ	١٣٥

الصفحة

الموضوع

١٣٦ دليل السنة
١٣٧ دليل الإجماع
١٣٧ دليل القياس
١٣٨ الاستدلال (الأدلة المختلف فيها)
١٥١ قضايا متعلقة بالأدلة
	الفصل التاسع
١٨٥-١٥٣	القدح في دليل الخصم
١٥٤ القسم الأول: سؤال الاستفسار
١٥٧ القسم الثاني: سؤال المطالبة
١٦٣ القسم الثالث: سؤال المنع
١٦٣ ١- منع حكم الأصل
١٦٣ ٢- منع وجود الوصف في الأصل
١٦٤ ٣- منع كون الوصف علة
١٦٥ ٤- منع وجو العلة في الفرع
١٦٥ التقسيم
١٦٦ سؤال التركيب
١٦٧ القسم الرابع: القدح في وجه الاستدلال
١٦٧ ١- المشاركة في الدليل
١٦٨ ٢- القدح بالتأويل
١٦٩ ٣- القول بالموجب
١٦٩ ٤- القدح بفساد الوضع
١٧٠ ٥- سؤال القلب
١٧١ ٦- سؤال عدم التأثير
١٧٢ القسم الخامس: سؤال النقض
١٧٦ سؤال الكسر

الصفحة

الموضوع

١٧٦	القسم السادس: سؤال المعارضة
١٧٧	١- فساد الاعتبار
١٧٨	٢- المعارضة بدليل آخر
١٧٨	٣- الاضطراب
١٧٩	٤- مقابلة القراءة بالقراءة
١٨٠	٥- المعارضة في الأصل
١٨٠	٦- المعارضة في الفرع
١٨١	الجواب عن المعارضة

الفصل العاشر

١٩٢-١٨٦

الخطأ في المناظرات

١٨٦	أسباب الخطأ
-----	-------------------

الفصل الحادي عشر

٢١١-١٩٣

الجدل القرآني ومميزاته

١٩٤	طرائق الجدل القرآني
٢٠٢	قضايا الجدل القرآني
٢٠٨	الأصناف الذين وردت مجادلته في الآيات القرآنية
٢١٠	أساليب القرآن في الجدل
٢١٢	الخاتمة
٢١٣	فهرس الموضوعات